9/63

شرح لب الالباب

١٥ جزو

سعيد عبدالله

1

يد عبد الله شيخ ... الالبـ

عدد الاجزاء خمسة عشر

T.C
İZMİR
HİSAR KÜTÜPHANESİ
SAYI
1761

Süleymaniye Kütüphanesi
İzmir
231

... سره ... كتاب ... بن علي

والد الفقير ابراهيم بن ... ...

عفي عنهما

... ...

بسم الله الرحمن الرحيم تمم المقصود بالخير

الحمد لله قاشع غمام الغموم وقامع قتام الهموم الذي لا يبلغ كنه حكمته البالغة وساوس هواجس الحكماء ولا
يحصي نعمه العامة العادون في الارض والسماء الذي منحنا قلبا ذا لب حافظا ولسانا لافظا وحفظنا من غمرات
طوارق الاسقام وجعلنا مستدركين بقية الايام ونصب لنا رايات الهدى والايمان بعد دروسه وخفض منار الكفر
والطغيان بهدمه وطموسه حمدا لا ينقطع عدده ولا ينصرم مدده على جلائل نعمه الكافية وموجباته منه الشافية ويرتبط العتيد
في الحال ويمتري اخلاف الزوايد في الاستقبال وشرائف الصلوات ونوامي البركات على الخاتم لما سبق والفاتح لما انغلق
والدافع جيشات الاباطيل والدامغ صولات الاضاليل ذي اللواء المرفوع والدين المشروع محمد المقتنم لكرائم رسالاته
المختص بعقائل كراماته وعلى آله واصحابه خلفاء اليقين ومفاتيح الهدى ومصابيح السرى ما وقب ليل وغسق ولاح نجم
وخفق وبعد فان لب الالباب في علم الاعراب لا يخفى على ذوي الالباب انه كثير الفوائد جم العوائد صغير الحجم وجيز النظم
محتو على قواعد شريفة وفوائد لطيفة مشتمل على دقائق الاسرار العربية منطو على المباحث التي هي مفتاح العلوم
الادبية متضمن من عجائب الغرر النحوية وغرائب النكت الاعرابية ما لا يوجد في غيره من المطولات والمختصرات ولم يشرحه
احد من فضلاء الدهر وعلماء العصر وقد كان يختلج في صدري اذ كررت النظر في مباني فصوله ومعاقد اصوله ان افصل
مجملات فصوله ومحكمات اصوله موضحا فيه ما عماه ومبرزا ما ستره وغطاه فلما تقاعست وكان نشطا الفاعد وان ازف
علالة اجتهادي في اسراره واظهار اضماره وما قعدني عن ذلك محاجزات الشهور والايام ومماطلات الدهور والاعوام
فلما باحت تباشير صبح زمانه ولاحت امارات كشف لثامه اسفرت مكنونه واظهرت مخزونه وطرزت ديباجة
بلم من تناسخته كرائم الاصلاب الى مطهرات الارحام وتوارثته بنشر سنائه السنة الخاص والعام وزهرت في قلبه
مصابيح الهدى واشرقت من جبينه نور التقى وكسب مكارم الاخلاق بالاحسان والجود واليه منتهى الايدي البيض والشيم ولا
ولا يدع للخير غاية الا انتهاها ولا مظنة الا امها قد صرف نحوه افئدة الابرار وثنيت اليه ازمة الاحرار مفتاح لكل غلق
ومصباح في غسق سراج لمع ضوؤه وشهاب سطع نوره كلامه بيان وصمته لسان ما جالسه احد الا قام عن عالي
حضرته بزيادة في ادب ونقصان في ارب ولا ابتناه السعي بضرب الاطناب منه فرائص الهمام وطاحت بدهشة السواعد
والاقدام لا يفزعه ورود الاهوال ولا يحزنه تنكر الاحوال مع الابرار ومذل الاشرار بقية الاطهار والثمرة المختلفة عن

من ذلك الاثمار افصح ذي لسان وانجد ذي جنان قابض الانامل وزاخر الجداول وسحائب الهامية اصبحت الارض
آمنة الاطراف وبكفاية العامة صارت سلامة الاكناف بعد ان نضب الفتنة بجنابيها وماجت الحرب بامواجها
وبدا من الايام كلوحها ومن الليالي كدوجها شجاع جريء وكفاه شرفا ان اباه علي وهو المرتضى الاعظم والمجتبى الاكرم
سلطان الوزراء والنقباء في العالم العالم الامير الشريف قرة عين الرسول وقرة عين البتول فخر الحق والدولة والدين
شرف الاسلام ابو طالب بن علي بن محمد بن محمد بن ابي طالب بن علي بن ابي الشرف بن ابي الفضل ابن احمد بن عيسى بن
محمد بن محمد بن الحسين بن عيسى بن محمد بن علي بن الامام الجعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن امير المؤمنين علي بن ابي طالب
كرم الله وجهه وحق لهم التمثيل بهم بقول الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع صلوات الله
سلامه وعلا برهانه في جداره الالفاظ الاطهار وآبائه الابرار واعز الله بدوام دولته الاسلام والمسلمين وشيد ببقاء ايامه
الزاهرة قواعد الدين وحفظ اعوانه وحماهم واعزهم واعلاهم بسم الله الرحمن الرحيم الحمد
هو الثناء على الجميل من جهة التعظيم من نعمة وغيرها الله هو علم دال على الاله الحق دلالة جامعة لمعاني الاسماء الحسنى كلها
ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى اسم الله هو من اسماء الله ولا ينعكس ولان الله
لو كان وصفا لم يكن لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة وان خص بالباري عز شانه قيل انه مشتق
من الاله وهو فعال بمعنى مفعول حذفت الهمزة منه وفيه نظر لان الله والاله يختلفان في اللفظ والمعنى اما في اللفظ فلان
احدهما في الظاهر الذي لا يعدل عنه الا بدليل معتل العين والثاني مهموز الفاء صحيح العين واللام واما في المعنى فلان الله خاص
بربنا تبارك وتعالى في الجاهلية والاسلام والاله ليس كذلك ولان الهمزة ان حذفت ابتداء من غير سبب نقل حركتها الى
ما قبلها لزم حذف الفاء بلا سبب ولا مناسبة ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ وان حذفت بعد نقل حركتها الى ما قبلها لزم
مخالفة الاصل من وجوه نقل الحركة في كلمتين على سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب
اجتماع مثلين متحركين وتسكين المنقول اليه الموجب لكون النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك
بعيد عن القياس لان الهمزة في تقدير الثبوت الموجد من العدم اي من غير سبق مادة ومدة المستأثر اي المستبد
بالقدم لان وجوده تعالى مقتضى ذاته والصلوة وهي من الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن الناس الدعاء على رسوله
فعول بمعنى المرسل من ارسله اي بعثه وهو النبي الذي معه كتاب والنبي اعم منه محمد افضل الانبياء واشرف النسمة
هي النفس والانسان والصلوة على آله واصله اهل قلبت الهاء همزة والهمزة الفا وقيل اصله اول قلبت الواو الفا
ذوي المروات اي اصحاب الخصال الحميدة والمروة هي الانسانية وذوي الكرم وهو نقيض اللؤم وهو جامع للخصال

المرضية فانه ان كان ببذل الروح فهو شجاعة وان كان بكف ثمر ربح القدرة فهو عفو وبعد اي بعد الحمد لله
والصلوة على رسوله فلما كاد خلع الفناء بعد بعد لمظنة اما قيل بعد رايت بمصداق اي بحجة هذا النيل وهو قوله سهم
اتحاف الملوك احرى الدولتين الجملة مضاف اليها لقوله بمصداق وقوله ان اتحف مفعول رايت لانه بمعنى اعتقدت فلا
حاجة له الى مفعول ثان يقال هذا مصداق هذا اي ما يصدقه حضرة اي مجلسا هي غيرة الجنان اي هي مسبب لغيرة الجنان
نزاهة وصفاء وهي غبطة السماء والغبطة هي تمنى مثل حال المغبوط من غير ان يراد زوالها والحسد هو تمنى حاله مع
ارادة زوالها رفعة وسناء ونصب المنصوبات اما على التمييز او على الغاية والغرض وهي حضرة المخدوم الاعظم ملجاء
سلاطين العالم من دان اي اطاع لامره المطيع لله تعالى والعاصي له تعالى اي الخلق كافة وانخرط اي انسلك في طاعته الداني
اي القريب منه والقاصي اي البعيد منه جنابه مجمع الاقيال قاطبة لانه البحر والاقيال انهار الجناب الفناء والقيل ملك
من ملوك حمير دون الملك الاعظم واصله قيل بالتشديد كانه الذي له قول اي ينفذ قوله والجمع اقوال واقيال ويجوز ان يكون
ماخوذا من تقيل اباه اي تبعه لان الملك يتبع من يتقدمه في السيادة والسياسة شمس الدنيا والدين بالحركات الثلث
وغياث الاسلام وغوث المسلمين اصله غواث يقال استغاثني فلان واغثته والاسم غياث صاحب ديوان الممالك الديوان
الجريدة من دون الكتب اذا جمعها لانه قطع من القراطيس مجموعة جعل الله دولته ثابتة الاركان اي باقية دائمة راسخة
البنيان اي غير متغيرة ما تنفس مفراح وهو الذي يفرح كلما يسره الدهر ومكروب من كربة الغم المشتد عليه وما
تخلصت اي نجت قائبة من قوب القائبة البيضة والقوب الفرخ يقال قاب الطائر بيضه اي فلقها والقائبة
البيضة وقيل القائبة الفرخ والقوب البيضة وهذا مثل يضرب لمن يفارق صاحبه بتحفة يتعلق بان الحق وهي بسكون الحاء
وفتحها ما تحف به من البر واللطف تبقى بقاء الدهور اي بقاء مثل بقاء الدهور فان الدهر وهو الزمان له امتداد
طويل وان كان ينقضي اجزاؤه او امتداده وانما جمعه لاعتبار معنى القرون ولا تفنى تلك التحفة بكرور اي برجوع
الاعوام والشهور فان كل شيء يفنى بكرورهما الا ما شاء الله تعالى منه قول الشاعر اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة
ومر العشي اخترت من العلوم للاتفاق هو جواب لما وهو العامل فيه من العلوم علم النحو الذي هو علم بقوانين تعرف بها
احوال التراكيب العربية في الاعراب وواضع هذا العلم هو امير المؤمنين علي بن ابي طالب كرم الله وجهه روي ان بنت
ابي الاسود الدؤلي قالت له ما احسن السماء برفع احسن حيث ارادت نجومها وحسن انوارها في الليلة الظلماء
وظن انها ارادت الاستفهام فقال نجومها فقالت انما اردت التعجب فقال ابو الاسود ينبغي ان تقولي ما احسن
السماء بنصب احسن وقيل انه سمع قاريا يقرا ان الله بريء من المشركين ورسوله بالجر ثم ذهب الى امير المؤمنين

شروع لبيان علة اخرى لوضع النحو

مطلب الكلام

لمفهوم آخر او ثبوت مفهوم عند ثبوت آخر او ثبوت تباين مفهوم لمفهوم او تسلب هذا الثبوت وهذا
وهذا الثبوت هو النسبة الايجابية وانتفاؤه هو النسبة السلبية وقوله الكلام خبر اللفظ الموضوع وانما
ترك هنا ضمير الفصل لرفعه يتفطن بها الفطن فان قلت كيف حكم بان المركبات موضوعة مع ان الواضع لم يضع
الا المفردات واما المركبات وانما يحصل باستعمال المستعمل بعد وضع الواضع للمفردات قلنا المركبات ايضا
موضوعة وذلك لان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة سماعية يحتاج في معرفتها الى علم اللغة او قانونا
كليا يعرف به مفردات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم التصريف كما بين ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد
على وزن فاعل وغيره او يعرف به مركبات قياسية يحتاج في معرفتها الى علم النحو كما بين ان المضاف يقدم على المضاف اليه
والفعل على الفاعل وغير ذلك فالمركب للفظه جزء صوري وجزء مادي وكذا لمعناه والجزء الصوري من اللفظ
يدل على الجزء الصوري من المعنى وكذا الجزء المادي من اللفظ يدل على الجزء المادي من المعنى قوله المفيد احترز به
عما لا فائدة فيه مما لا يجهله احد نحو النار حارة والسماء فوقنا فانه ليس بكلام عند سيبويه ويجوز
ان يحترز به عن نحو قايم ابوه وكان عليه ان يقول المقصود لذاته ليحترز بالمقصود عن حديث النايم وتمايل
بعض الطيور الكلام وبقوله لذاته عن الجملة الواقعة موقع المفرد فانها لا يكون مقصودة لذاتها بل لغيرها
وانواعها اي انواع الكلمة ثلثة اسم وفعل وحرف والكلمة جنس لهذه الانواع لشمولها كل واحد منها وكل واحد
منها نوع لوجود حقيقة الجنس فيه ووجه الحصر في الثلثة ان الكلمة ان لم يكن ركنا للاسناد فهي حرف وان
وان كانت ركنا له فان قبل للاسناد بطرفيه فهي اسم والا فهي فعل وانما لم يذكر المصنف بيان حصرها لئلا
يكون تعريفها بعد ذلك مكررا غير مفيد وانما سمي الاسم اسما لانه سما على مسماه وعلا على ما تحته من معناه
وليسموه على الفعل والحرف لاستغنائه عنهما واحتياجهما اليه ولهذا قدمه عليهما في الكتاب والفعل فعلا لانه
يدل على مفهوم الفعل والحرف حرفا لانه على طرف من الكلام ونوعان اي نوعا الكلام اسمان مركبان بينهما
اسناد وفعل واسم كذلك وذلك لان مجموع الاسمين والاسم والفعل بدون التركيب لا يكونان نوعين للكلام لان من
من خواص الجنس ان يحمل على النوع ولا يصح حمل الكلام على الاسمين بدون التركيب وكذا حمله على الاسم والفعل
بدونه لا يصح قوله لفظا او تقديرا حال من نوعي الكلام اي حال كونهما ملفوظين او مقدرين او احدهما ملفوظا
والاخر مقدرا نحو زيد قائم وقام زيد ونعم في جواب من قال ازيد قائم او اقام زيد وزيد في جواب من قال
من قام ويجوز ان يكون لفظا او تقديرا خبر كان المقدر اي لفظا كان الاسمان والفعل والاسم او تقديرا ويجوز

ان يكون قوله لفظا او تقديرا اشارة الى نحو قولنا الحيوان الناطق منتقل بنقل قدميه فانه في تقدير اسم وفعل
اى الانسان يمشي وعلى هذا يدخل فيه الجملة الشرطية لان قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
في تقدير الاول مستلزم للثاني والتركيب العقلي بين الكلمات الثلث ينتهي الى ستة اقسام اذا لم يراع
الترتيب اسمان وفعلان وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف واما اذا روعي الترتيب
الى تسعة لانقسام كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم والتاخير الى قسمين ولا تيسر الكلام الا
من النوعين المذكورين فالفعل مع الفعل لا تفيد لعدم المسند اليه وكذا الحرف مع الحرف لعدمهما وكذا الاسم مع الحرف لعدم
المسند اليه او المسند به وكذا الفعل مع الحرف لعدم المسند اليه واما قولهم يا زيد فانما افيد الحرف مع الاسم لكونه
مقدرا بالفعل فالاسم لفظ لفظا او تقديرا دل على معنى ثابت في نفسه اي في نفس اللفظ لا في غيره واحترز به
عن الحرف فان معناه في غيره حال كون المعنى غير مقترن وضعا اي باصل الوضع الاول بزمان معين من الازمنة
الثلثة هي الماضي والحال والاستقبال بحيث يكون ذلك الزمان المعين مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى واحترز به
عن الفعل وليس المراد من الحال الآن الحقيقي في كونه موجودا بل المراد طرفا الآن معه او القدر المشترك بين الزمانين
ماضيين ولاجل ذلك يقال زيد يصلي الآن مع ان بعض صلوته ماض وبعضها مستقبل فالحال هو المقارن وجود
لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة
لا لوجود جميعها ودخل في التعريف نحو الضرب فانه وان وجب وقوعه في زمان معين من الازمنة الثلثة الا
ان ذلك الزمان لا يدل عليه لفظ المصدر بالوضع ودخل فيه ايضا نحو الصبوح فانه وان اقترن معناه بالزمان
المعين لكن لا يدل على المعين من الازمنة الثلثة لان معناه يصلح ان يقع حالا او استقبالا او ماضيا ولهذا اذا
اريد ان يدل على المعين منها يحتاج الى تجديد صيغة دالة عليه مثل اصطبح ودخل فيه ايضا اسماء الافعال نحو
هيهات وشتان ورويد لان دلالتها على المعين من الازمنة الثلاثة ليست بالوضع الاول بل بالوضع الثاني
وذلك لان جميع اسماء الافعال اما منقولة عن المصادر الاصلية والنقل فيه يكون ظاهرا صريحا بان يستعمل
مصدرا ايضا نحو رويدا ويكون النقل فيه غير صريح لعدم استعماله مصدرا نحو هيهات فانه وان لم يستعمل
مصدرا لكنه على وزن قوقاة مصدر قوقى وكنزال فانه على وزن فجار او المصادر الكائنة في الاصل اصواتا نحو صه
ومه او منقولة عن الظروف نحو امامك زيدا او عن الجار والمجرور نحو عليك زيدا وليس لشيء من هذه الكلمات
باعتبار اصل الوضع الاول دلالة على الزمان ودخل في التعريف ايضا اسم الفاعل بمعنى الفعل لان دلالته على الزمان

الزمان ليس باصل الوضع ومعاني اسماء معتبرة في نفس الفاظها بحسب الوضع وان كانت في غيرها بحسب
بحسب الوجود نحو ضرب زيد فتكون داخلة في التعريف لا خارجة عنه بقوله في نفسه وخرج عن التعريف
المضارع لانه باصل الوضع يدل على الزمان المعين سواء كان حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال او بالعكس
او مشتركا وحقيقة فيهما فان المشترك في معنيين موضوع لكل واحد منهما فالزمان باعتبار الوضع معين
في المضارع وخرج عن التعريف الافعال الانشائية نحو عسى وكاد لانهما باعتبار اصل الوضع يدلان على الزمان
الزمان الماضي ومن خواصه اي خواص الاسم وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره
الاسناد اليه اى كونه مسندا اليه بمعنى انه اذا ذكر واريد مجرد معناه الذي وضع اللفظ بازائه وجعل ذلك
اللفظ مسندا اليه لا يكون ذلك اللفظ الا اسما لفظا او تقديرا لا كونه مسندا ولهذا ذكر لفظ اليه ليفيد
ان احد طرفي الاسناد مخصوص بالاسم وهو كونه مسندا اليه لا الطرف الآخر وهو كونه مسندا واختار الاسناد
على الاخبار ليشمل اضرب وهل ضربت وانما اختص الاسناد اليه بالاسم لان الحرف لا يتطرق اليه وذلك
لان معناه في غيره والفعل ابدا مسند فلا يستطيع ان يكون مسندا اليه ونحو زعموا مطية الكذب
هذا اعتراض فان زعموا مسند اليه لكونه مبتدا مع انه فعل ومعناه ان الرجل اذا اراد المسير الى بلد
في حاجته ركب مطيته وسار محمول على اللفظ اي هذا مطية الكذب ونحو اذا قيل لهم آمنوا هذا اعتراض
آخر لان آمنوا مسند اليه لكونه مفعول ما لم يسم فاعله لقيل مع انه فعل واجاب عنه بقوله محمول على هذا القول
اي واذا قيل لهم هذا القول فالفعل في الايراد الاول مسند اليه باعتبار اللفظ مع عدم اعتبار المعنى وفي
الايراد الثاني مسند اليه باعتبار اللفظ مع اعتبار معناه ولهذا فرق في الجواب بينهما بذكر اللفظ في الاول
وذكر القول في الثاني ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه هذا اعتراض ثالث لان تسمع مبتداء وخير
خبره وليس الاسناد فيه الى لفظه وهو مثل يضرب لمن خبره خير من رؤيته والمعيدي منسوب الى معيد تصغير
معد على طريق الترخيم واصله ان المنذر قد سمع بالمعيدي ولعجبه ما يبلغه منه فلما رآه استحقره وقال
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فقال يا ابيت اللعن ان الرجال ليسوا بجزر وانما المرء باصغريه لسانه وقلبه ان
قال قال ببيان فان قاتل قاتل بجنان فاعجب المنذر كلامه واجاب عنه بجوابين احدهما قوله محمول على المصدر
اي ان تسمع فيكون الاسناد في الحقيقة الى المصدر دون الفعل لان ان مع الفعل في تقدير المصدر فلما حذف ان
لقرينة قوله خير من ان تراه عدل الفعل من النصب لفقد عامله لفظا الى الرفع الذي هو اول احواله ومنه

قوله ولو لا يحسبون الحلم عجزا لما عدم المسيؤن احتمالي اي لو ان يحسبوا فحذف ان ورفع الفعل والثاني
قوله او محمول على تنزيل الفعل منزلة المصدر من غير تقدير ان معه اي سماعك بالمعيدي خير وذلك لان الفعل
يدل على المصدر والزمان فجرد في بعض المواضع لاحد مدلوليه كما هو كتنزيل الهو من قوله فقالوا ما تشاء فقلت
الهو الى الاصباح آثر ذي اثير وهو فعل مضارع من اللهو منزل منزلة المصدر وانما كان بمنزلة المصدر
ليكون مفردا مطابقا للمسؤل عنه المفرد وهو ما في ما تشاء ولا يجوز ان يكون على حذف ان لان قوله تشاء
سوال عما تشاء في الحال ظاهرا فينبغي ان يكون الجواب ايضا ما تشاء في الحال لا في الاستقبال ولو كان محمولا
على حذف ان لكان مستقبلا لان ان علم الاستقبال وفيه نظر وآثر اسم فاعل مضاف الى مفعول اي آثر افعلا
ذا اثرة اي مأثورا مختارا والاثير هنا بمعنى المصدر ويحتمل ان يكون فعيلا بمعنى المفعول ويكون من باب
اضافة المسمى الى الاسم اي فعلا صاحب اسم اثير واميلح اي كتنزيل اميلح من قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا
من هؤليائكن الضال والسمر منزلة المصدر لان تصغيره راجع في المعنى الى المصدر وقيل التصغير فيه راجع
الى المتعجب منه الذي وصف بالملح فعلى هذا لا يكون الفعل منزلا منزلة المصدر وشدن الغزال يشدن
شدونا اي قوي وطلع قرناه واستغنى عن امه وقوله الضال والسمر مجروران على انهما صفتان لقوله
من هؤليائكن وانما قال مما اميلح لانه لو كان تصغير املح صفة لافعل التعجب لكان التصغير واردا على ظاهره
وانما قال فيمن جعله فعلا اي في قول من جعل ما اميلح فعلا لان في افعل التعجب خلافا على ما سيجي ان شاء الله تعالى
فمن جعله فعلا يكون الفعل فيما اميلح منزلا منزلة المصدر ومن جعله اسما لا يكون منزلة المصدر ويكون التصغير
واردا على ظاهره ومن خواصه حرف الجر وانما اختص دخوله بالاسم لانه انما دخل الكلام لتعديته معنى الافعال التي
لا يتعدى بنفسها الى الاسماء بسبب اقتضاء بعض الافعال معنى ذلك الحرف فامتنع دخوله الا على الاسم بعد فعل لفظا او
او تقديرا وجعل حرف الجر من خواصه لا الجر لان الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع الصادقين وقولهم
نعم السير على بئس العير هذا اعتراض لان حرف الجر قد دخل على بئس وهو فعل فمن جعله جعل بئس الفعل
لا الاسم لان من جعله اسما لا يحتاج الى دليل في دخول حرف الجر عليه وسيجي بيان ذلك واجاب عنه بقوله محمول
على حذف مقول فيه ذلك اي بئس العير فيكون واردا على طريق الحكاية ويكون حرف الجر داخلا في الحقيقة على موصوف
بمقول هذه الجملة الانشائية بقوله له ومن خواصه حرفا التعريف وهما اللام والميم فان اهل حمير قد جعلوا
مكان اللام الميم منه قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام

وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وذلك لان التعريف والتنكير نقيضان وللتنكير حرف
واحد ساكن وهو التنوين فيجب ان يكون للتعريف ايضا حرف واحد ساكن حملا للنقيض على النقيض وجعلا في طرفي الكلمة
تحقيقا للتنافي بينهما وخص حرف التعريف بالاول لرجحان المعرف على المنكر وعند الخليل ال كهل علامة للتعريف وانما حذفت
عنده همزة القطع لكثرة الاستعمال وقال المبرد ان حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق
بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام فقوله حرفا التعريف اشارة الى ما ذكرنا اولا ويحتمل ان يكون اشارة الى قول الخليل
احتمالا مرجوحا وانما اختصا بالاسم لكونهما موضوعين لتعيين الذات الدال عليها اللفظ بنفسه بالمطابقة والفعل
والحرف لا يدلان على الذات بالمطابقة وقول ابي الدقيش اشد الهل في جواب من قال له هل لك في ثريدة كان ودكها
عيون الضياون وهذا اعتراض لان حرف التعريف قد دخل على هل وهو حرف الاستفهام فاجاب عنه بقوله محمول على جعله
اي جعل هل اسما ولذا شدد لامه وذلك لان الكلمة الثنائية اذا جعلت علما للفظ وقصد اعرابها شدد الحرف الثاني منها
سواء كان حرفا صحيحا او حرف علة نحو اكثرت من الكم ومن الهل ومن اللو لتكون على اقل اوزان المعربات واما اذا جعلت
علما لغير اللفظ فلا يشدد ثانيها اذا كان صحيحا نحو جائني كم ورايت منا كيلا يلزم التصرف في اللفظ والمعنى معا
ولا يعتد بنحو اليجدع من قوله يقول الخناء وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع يقال حمار مجدع
اي مقطوع الاذن قال الزجاج اراد الذي يجدع كما يقال اليضرب وقال ابن السراج فلما احتاج الى رفع القافية قلب
اللام فعلا وهو من اقبح الضرورات هذا اعتراض لان يجدع فعل مضارع دخله اللام مع جوابه وهو انه لا يعتد به لانه شاذ
قبيح لا يجيئ الا في ضرورة الشعر على ان اللام فيه ليس بحرف التعريف بل هو اسم موصول دخل على الفعل لمشابهته اسم الفاعل
الداخل هي عليه ومن خواصه اقسام التنوين ما عدا الترنم وهي ما يلحق القافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق
وهي القافية المتحركة التي تولدت من حركتها احدى حروف المد وانما سمي هذا التنوين بتنوين الترنم لانها
انما جيئ بها لوجود الترنم وهو ترفيع الصوت يقال ترنم بكذا اي رفع صوته به مطربا متغنيا وهذا التنوين يستعمل
في القوافي لتطرب وذلك لان حرف العلة مدة في الحلق فاذا ابدلت منها التنوين يحصل الترنم لان التنوين غنة
في الخيشوم والغالي وهو ما يلحق المقيدة وهي القافية الساكنة ويسمى الغالي لخروج الشعر بواسطة عن الوزن
كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترقن واصله المخترق بسكون القاف فلما الحق التنوين به التقى ساكنان فيفتح
ما قبلها بالنون الخفيفة او يكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر فان هذين النوعين من التنوين لا يختصان
بالاسم بل تدخلان الفعل ايضا نحو قوله اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت لقد اصابن واما الاقسام

الساده من التنوين وهي ثلاثة اقسام مختصة بالاسم الاول تنوين التمكن وانما اختص بالاسم لانه يدل على مكانة الاسم
في الاعراب فلا يكون الا في الاسم نحو زيد والثاني تنوين العوض من المضاف اليه وانما اختص بالاسم لانه انما يكون عوضا
عن المضاف اليه في المضاف والمضاف لا يكون الا اسما نحو اذٍ واصله اذ كان كذا حذف المضاف اليه وعوض التنوين منه
في المضاف والثالث تنوين التنكير نحو صهٍ فان التنوين فيه للتنكير فان معناه افعل سكوتا ما واذا قلت صه بغير
التنوين فمعناه افعل السكوت المعهود وانما اختص بالاسم لمثل ما قلنا في اختصاص حرف التعريف به وقوله الله وعلى لو ولو كنت
عالما بادناب لو لم تفتني اوايله اي الامر على تمني الاشياء واستعمال لو في الكلام ولو كنت عالما بعواقب التمني لم
تفتني وهذا اعتراض لان التنوين دخل فيه على الحرف وهو لو واجاب عنه بقوله جعله اي جعل لو اسما ولذا شدد لامه
كما عرفت ذلك ومن خواصه النداء فان حرف النداء مختص بالاسم لان المنادى لا يكون الا اسما لانه مطلوب اقباله
والمطلوب اقباله لا يكون الا ذاتا عاقلة او منزلة منزلتها والدال عليها هو الاسم والا يسجدوا هذا اعتراض لان يا
وهو حرف النداء قد دخل على فعل الامر وهو اسجدوا فاجاب عنه بقوله محمول على حذف المنادى اي يا قوم اسجدوا
فيكون يا في التقدير داخلا على الاسم وهذا على قراءة من قرأ بتخفيف الا لا على قراءة من قرأ بتشديده ومن خواصه
التثنية والجمع والتذكير والتانيث والوصف اي كونه موصوفا والنسبة فان هذه الاشياء انما تكون لما يدل على الذات
فالمطابقة وهو الاسم بخلاف الفعل فانه حال حادثة متكررة واما نحو قولهم يضربان ويضربون فالتثنية والجمع فيه للفاعل
لا للفعل واما قوله تعالى القيا في جهنم فانه تثنية للفعل لانه مقدر بالقِ الق وكذا قوله تعالى رب ارجعون جمع له
لانه المقدر بارجع ارجع ارجع والجواب ان هذا ليس بمثنى للفعل ولا جمع بل ثني الفاعل وجمع لتكرار لفظ الفعل
للمبالغة واما الجواب عن تذكير وتانيث هند ضربت فهو ان المراد بكون التذكير والتانيث من خواص الاسم ان اللفظ
اذا ذكر او انث يكون التذكير والتانيث راجعين الى معناه لا يكون في كل اللفظ الا اسما وههنا ليسا براجعين
الى معنى الفعل وانما راجعان الى فاعله ولا يرد النقض بنحو زيد ضارب وهند ضاربة مع انهما راجعان الى
الفاعل لان الفاعل في اسم الفاعل عبارة عن اسم الفاعل فيكونان راجعين الى معناه ايضا ومن خواصه كونه مضافا
واختص بالاسم لان الاضافة اما التعريف او التخصيص وهما من خواص الاسم واما للتخفيف كما في الاضافة اللفظية وهي
فرع على الاضافة في المعنوية فلا يكون المضاف في مثلها ايضا الا الاسم وكونه مضافا اليه فانه ايضا من خواص الاسم
لمثل ما قلنا في كونه مضافا ما لم يكن المضاف ظرفا لانه لو كان ظرفا يجوز ان لا يكون المضاف اليه اسما نحو قوله
تعالى يوم ينفع الصادقين وقولك اتيتك زمن الحجاج امير ويمكن ان يقال كون الشيء مضافا اليه من خواص الا

الاسم الاضافة لان المضاف اليه في المثالين هو الجملة الفعلية والاسمية من حيث اللفظ ومن حيث المعنى هو المصدر والحد
والخاصة يطرد ان والمراد من الطرد ان يصدق الحد والخاصة بلفظة كل ويجعل المحدود او والخاصة خبرا عنه كما
يقال كل لفظ دل على معنى في نفسه غير مقترن وضعا بزمان من الازمنة فهو اسم وينعكس الاول اي الحد والمراد من العكس
ان يجعل بعضا منهما كانه كما يقال كل لفظ لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن به فليس باسم لان الحد هو المحدود
الا ان احدهما مفصل والاخر مجمل فالمغايرة بينهما باعتبار ان مجموع بصورات الاجزاء غير تصور مجموع الاجزاء
فلا يوجد احدهما بدون الاخر بخلاف الخاصة فانها من حيث انها يمتنع انفكاكها عن ذي الخاصة يجب ان تكون مطردة
ومن حيث انها لا يجب ان تكون شاملة بجميع افراد ذي الخاصة لا يجب ان تكون منعكسة ومن اصنافه اي ومن اصناف
الاسم اسم الجنس وهو ما وضع لمعنى من الاسماء لان يقع على شيء من افراد حقيقة وعلى ما اشبهه في الحقيقة الجنسية كالاسد
فانه موضوع لكل فرد خارجي على البدل من غير اعتبار تعينه لان الالفاظ انما وضعت بازاء الماهية الخارجية لا الذهنية
الا علم الجنس كاسامة فانها على فرد من الافراد الخارجية لم يكن ذلك الاطلاق بالوضع بل بمطابقة تلك الحقيقة لكل
فرد خارجي فيكون اطلاقها على كل فرد فرد بطريق المجاز بخلاف اطلاق اسم الجنس فان اطلاقه عليه بالحقيقة وهذا معنى
قول سيبويه ان اسم الجنس لواحد من الحقيقة وعلم الجنس للحقيقة المعينة في الذهن قيل هذا التعريف غير دخول فيه لدخول
المعارف كلها غير العلم فيه لانه يصلح كل منها للشيء ولما اشبهه فالصحيح ان يقال على شيء لا بعينه قلت قولي
على شيء يدل على هذا العقل لان التنوين فيه يدل على التنكير وينقسم اي اسم الجنس الى اسم عين وهو ما يقوم بنفسه و
والى اسم معنى وهو ما لا يقوم بنفسه جامدين كرجل فانه اسم عين جامد وعلم فانه اسم معنى جامد او مشتقين كراكب
فانه اسم عين مشتق ومضروب اي معنى مضروب فانه اسم معنى مشتق ويسمى المشتق صفة والجامد غير صفة والمراد من الصفة
وضع لذات باعتبار معنى هو المقصود وغير الصفة خلافه فيكون اسم الجنس منقسما الى اربعة اقسام واما الفظة الكل
فشاملة للكل باعتبار الاضافة ومن اصنافه العلم وهو ما وضع وهو العلم القصدي فانه انما سمي شخص بزيد
قصدا الى تعريفه والتعاكي عن عدا اوصافه الخاصة وفائدته الاختصار او غلب وهو العلم الاتفاقي الذي يصير علما
لا بوضع واضع معين بل انما يصير علما لاجل كثرة استعماله وغلبته في فرد من افراد جنسه بحيث لا يذهب الوهم عند
الاطلاق الى غيره مما تناوله اللفظ ولما كان اسم الجنس انما يطلق على بعض افراده المعين اذا كان معرفا
باللام او بالاضافة كان العلم الاتفاقي على قسمين معرف باللام ومضاف واشار الى قسمين بقوله مع الاضافة نحو
نحو ابن عمر او مع اللام نحو النجم لان الغلبة في فرد معين لا تتصور بدون احدهما فقوله مع الاضافة متعلق بغلب لا

لا يوضع يعلق الاستغراق او اللفو لشيء بعينه اي شيء معين تعينا شخصيا او نوعيا واحترز به عن النكرات
حال كون هذا الشيء خارجا من الذهن وهو علم الشخص سواء كان ذلك الشخص حيوانا انسانا كزيد وعمرو او غير
انسان كاعوج علما الفرس او غير حيوان كعرفات او ذهنيا وهو علم الجنس كاسامة فانها موضوعة للحقيقة الذهنية
للاسد وهي شيء معين مغاير لجميع الحقائق غيرها ولم يتناول الشبيه سواء كان له شبيه نحو زيد او لا نحو الله
فانه علم للصانع تعالى وهو متعال عن الشبيه واحترز به عن المبهمات والمضمرات والمعرف باللام والاضافة فان الوضع
وضعها ليطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فانه انما وضع لشيء معين بحيث لا يتناول معينا آخر بهذا الوضع
وزاد بعضهم بوضع واحد احترازا عن زيد اذا سمي جماعة بزيد فان زيدا علم بدليل تسميتهم اياه علما مع انه
يتناول الشبيه ولا حاجة اليه لان زيدا بعد الاشتراك لا يبقى علما الا انك اذا قلت رايت زيدا من الزيدين كان معناه
رايت مسمى بزيد ولا شك ان هذا جنس لا علم واما تسميتهم علما فعلى معنى ان العلمية قد كانت له او نقول
مراده بقوله ولم يتناول الشبيه اي بهذا الوضع وزيد انما يتناول الشبيه بوضع ثان لا بالوضع الاول ولان ذكر
الشبيه يدل على انه لو يتناول الغير لتناوله للشبيه والاشتراك المعنوي كما في اسماء المعارف وزيد انما يتناول
الشخص الآخر لاجل الاشتراك اللفظي لا المعنوي فالاول وهو علم لشيء بعينه خارجا او ذهنا منقول وهو علم الشيء
ما كان موضوعا لشيء قبل العلمية عن مفرد اسم عين كجعفر او عن مفرد صفتها اي صفة العين كحاتم او عن مفرد اسم معنى
كفضل او عن مفرد صوت كببة وهو لقب عبد الله بن الحارث وهو حكاية صوت الصغير في الاصل يقال ان امه قالت
وهي ترقصه طفلا لانكحن ببة جارية خدبة او عن مفرد فعل ماض نحو خضم اسم رجل او عن مفرد مضارع كيشكر
او عن مفرد امر كاصمت فانه جرد عن الضمير وان كان امر المخاطب لازم الاضمار وجعل علما لبرية فيكون مفردا
وانما جرده عنه لان هذا الضمير غير داخل في الغرض اذ لا يقال للمفازة اصمت انت يعني اوجد السكوت مع ان الناقل في
ابتداء النقل الى العلمية له ضرب التفات الى معنى المنقول عنه واصله ان رجلا قال لصاحبه اصمت تخويفا فسميت به
بقطع همزة الوصل في الامر كقوله اشلى سلوقة باتت وبات بها بوحش اصمت في اصلابها اود ليتحقق النقل
ويكون مماثلا للاسماء كاحمد وليدل التغيير في اللفظ على التغير في المعنى ولذا ايضا كسر العين من اصمت وان كان صمت
من باب نصر ويحتمل ان يجيء صمت من باب ضرب ايضا وان لم يبلغنا فلذلك كسر العين واما قوله على اطرقا باليات الخيام
الا الثمام والا العصي فيحتمل ان يكون منقولا عن الفعل مع الف الضمير ويحتمل ان يجعل الالف علامة لا ضميرا كالواو في
اكلوني البراغيث او منقول عن مركب وهو ما كان اكثر من كلمة كان بين جزئيه اسناد قبل النقل الى العلمية من

انه لفظ يؤذن به وان كانت اعلاما يقال انه كناية عن الاعلام ومن العلم سواء كان علم شخص او علم جنس
ما لزم اللام فيه كالمسمى معهما اي كالذي جعل علما مع اللام مطلقا وقيل اذا لم يكن صفة ولا مصدرا قبل العلمية نحو الله
فان اللام فيه لازمة لكونه جزءا من العلم فلا يجوز حذفه ومثل العلم الغالب بهما اي باللام فان اللام فيه ايضا لازمة سواء
كان في الاصل صفة نحو الصعق فانه في الاصل صفة لكل معهود بين المخاطب والمخاطب ممن اصابتهم الصاعقة ثم صار
علما لخويلد بن نفيل بالاستعمال او كان اسما غير صفة نحو النجم فانه كان اسما لكل نجم معهود بينهما ثم صار علما على الثريا
بالاستعمال قيل الفرق على القول الثاني بين الصعق اذا صار غالبا وبينه اذا سمي به في لزوم اللام في الاول وعدم لزومه
في الثاني ان اللام في الاول كانت في الاصل مقصودة للعهد فلزمت هنا كما لزمت في الاصل مع ارادة وانها في غير مقصودة
لا من لازم لعدم الاحتياج اليها وانما جيء بها في الاعلام التي في الاصل صفات للمح معنى الوصفية بعد اخراجها عن العلمية و
واطلاقها على المسميين لها او صافا بالقصد المدح او الذم بخلاف العلم فانه اذا لم يكن اللام مقصودة فيهما كالجيم بن جعفر
لم يوت بها وفي الفرق بما قيل نظر لجواز ان يقال دخول اللام في العلم نظر الى شيوعه لقصد المدح او الذم ايضا ومثل
المثنى اي العلم الذي جعل مثنى وصحيح الجمع اي العلم الذي جعل جمعا مصححا بالواو والنون او بالالف والتاء
سواء كان علم شخص او علم جنس وليس المراد المثنى والجمع اللذين جعلا علمين فان اللام في الاول لازمة اذ لم يكن
منادى دون الثاني نحو ابانين فانه علم للجبلين احدهما ابان والآخر متالع وليس بتثنية لشيئين كل واحد منهما ابان
فهو علم لفظه التثنية وعرفات فانه وعرفة علمان لموضع في الحج معين وليس عرفات جمع عرفة اذ ليس ثمة امكنة
اسم كل واحد منها عرفة وانما لزمت اللام في الاول لان العلم اذا اريد تثنيته وجمعه للايجاز والاختصار وهربا
من تكرار اللفظ الواحد مرارا متعددة التزموا ادخال اللام فيهما ليكون جبرانا عما ذهب عن واحد من العلمية بسبب التثنية
والجمع مع دلالته على العهد كدلالة العلم لانه موضوع في الحقيقة لمعهود دال عليه خصوصية لفظه المفرد ولما زالت الخصوصية
فيهما للفائدتين الجبران والدلالة على العهد نحو الزيدان والمحمدون وطلحة الطلحات والاسامتان والاسامات
باعتبار اطلاقهما على الافراد الخارجية وانما قيد الجمع بالصحيح لانه لما كان هذا الجمع اشرف الجموع جبر اولا به
النقصان كما في غير هذا الموضع نحو سنون وثبون وفي عبارته تساهل لانه يلزم منها ان يكون الزيدان والمحمدون
علما وليس كذلك ومثل الكناية عن غير ذوي العلوم اي غير الذين من شانهم العلوم فان اللام فيهما لازمة نحو
الفلان والفلانة وذلك لانه لما اضطر الى زيادة امر للفرق بين الكناية عن اعلام ذوي العلوم وبين الكناية
عن اعلام غيرهم زادوا على الكناية الثانية اللام التي لا ينافي معناها التعريف وذلك لان الكناية في المعنى كالنكرة ولولا

نحو صرف فلانة لما حكم بعلميتها وانما لم ينعكس لان العلم في الاناسي اكثر بالنسبة الى البهايم فكان ترك اللام فيها
اولى لشهرتها ولطلب التخفيف فيما هو اكثر الاستعمال ولان علم البهايم متاخر عن علم غير البهايم ومتفرع عليه ولان
اعلام البهايم فيها شائبة الجنسية لقلة تعلق الغرض بتخاصها فناسب دخول اللام عليها وفي عبارته هٰهنا ايضا
تساهل صوابه ان يقال عن اعلام غير ذوي العلوم لان الكناية كناية عن الاناسي لا عن المسميات قال الله تعالى اتخذت
مع الرسول سبيلا يا ويلتا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا ومن العلم ما جاز اللام فيه كالمصدر نحو الفضل والمشتق
نحو المضغ فانه يجوز دخول اللام عليهما لما ذكرنا قبل وكالعلم المؤول بواحد من جنسه فانه اذا وقع الشركة في التسمية
بزيد لجمع من الناس صار معنى قولنا جاءني زيد جاءني واحد من الجماعة المسمى كل واحد منهم بزيد وهو معنى
شائع فادخل اللام عليه كما ادخل على رجل لاجل الشركة ويضاف ايضا كقوله هذا الزيد اشرف من ذلك الزيد وكقوله
باعد ام العمر من اسيرها حراس ابواب على قصورها وكقوله علا زيدنا يوم النقى راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين
يماني وانما اول لان ادخال حرف التعريف على العلم خلاف الظاهر لعدم الحاجة اليه فيؤول بما يجري على قاعدتهم
وهو اي العلم المؤول قليل لان العلم انما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه فاذا نكرته كان تنكيره على خلاف
وضعه ومن اصناف الاسم المعرب ويسمى به لان فيه تبين المعاني الطارية على الاسم عند التركيب من قولهم اعرب
الرجل عن حجته اذا بينها او لان فيه ازالة فساد الالتباس من قولهم اعرب اذا ازال العرب وهو الفساد والهمزة
للسلب وهو في اصطلاح النحاة ما في اخره احدي الحركات التي هي الفتحة والضمة والكسرة او احدي الحروف
التي هي الالف والواو والياء لفظا او تقديرا اي حال كون هذه الواحدة من الحركات او الحروف ملفوظة
او مقدرة على ما سيجيء بيان ذلك ودخل في التعريف جميع المبنيات التي في اخره حركة او حرف فلما قال بواسطة
العامل في لفظ المتكلم بالمعرب خرجت المبنيات ثم قسم العامل بقوله صورة كما اذا كان العامل لفظيا مذكورا او معنى
كما اذا كان العامل معنويا او لفظيا ولكن يكون مقدرا لا مذكورا ولا باس بخروج الفعل المضارع المجزوم من التعريف لانه
بصدد تعريف المعرب من الاسم لانه في بيان اصنافه يدل عليه وجود الواو في قوله وهو ودخل في التعريف جاءني سلمان
وان كان فيه ثابتا قبل العامل لان تعيين الالف في حالة الرفع التركيبي بواسطة العامل فلا بد من القيد الذي
قيدنا العامل به ليخرج عن التعريف نحو هنا وهنو وهني اذا قيل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت برجل فان هذه
في اخرهن وان كانت بواسطة العامل الا انه ليس لفظ المتكلم وانما هو في لفظ غيره وكذا خرج عن التعريف نحو جاءني
هذان ورايت هذين ومررت بهذين على قول من جعلهما مبنيين لان هذان صيغة موضوعة للمرفوع وكذا هذين صيغة

صيغة اخرى موضوعة للمنصوب او المجرور فلا يكون الالف والياء فيهما بواسطة العامل والاعراب هو الذي في آخره
اي في آخر المعرب وهو الحركة او الحرف الذي بواسطة عامل واعلم ان هذا التعريف ينتقض بالتنوين في نحو جاءني زيد
فانه حاصل في آخره بواسطة العامل لانه لولا العامل لما كان زيد معربا ولو لم يكن لما دخله التنوين مع انه لا يسمى
هذا التنوين الاعراب وعند كثير من النحاة الاعراب هو اختلاف آخر الكلمة فجعلوا الاعراب امرا معقولا وليس بمستقيم
على هذا ان يقول انواعه رفع ونصب وجر اذ لا يستقيم ان يكون الاختلاف جنسا لهذه الانواع واما قولهم حركات الاعراب
وحروف الاعراب فليس من قبيل اضافة الشيء الى نفسه وانما هو اضافة الاعم الى الاخص لان الحركات والحروف قد
يكون اعرابا وغير اعراب وانما لم يقل وهي الاعراب مع انه اخصر واظهر لان في قوله والاعراب هو الذي في آخره اشارة الى قصد
المذهب بواسطة افادة الحصر والمعنى المقتضى لانواعه اي لانواع الاعراب في قوله الرفع والنصب والجر بالجر بدل من
انواعه وقوله الفاعلية والمفعولية والاضافة خبر لقوله المقتضى واراد بالفاعلية والمفعولية كون الشيء فاعلا او مفعولا
لان حرف النسبة يحصل اسم العين بمعنى المصدر كما اراد بالاضافة كون الشيء مضافا اليه فالاولى ان تقول والاضافة
اليه لان الاضافة شامل للطرفين ومقتضي الجر كون الاسم مضافا اليه لا مضافا وانما قيل لعلم الفاعلية الرفع لان الكل اذا
ضممت الشفتين لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من توابع مثل هذا الضم ولوازمه فسمي حركة البناء
ضما وكسرا وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على معنى تابعة لثبوت نفس الحركة وكذلك نصب الفم تابع لفتحه
كان الفم شيء ساقط فنصبته لفتحك اياه واما جر الفك الاسفل فهو ككسرة الشيء اذ المكسور يسقط ويهوي
الى اسفل فسمي حركة البناء الكسر وحركة الاعراب الجر لان الجر اظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الكسر
وليس المراد منهما الاشياء المنسوبة الى الفاعل والمفعول لما قالوا الا ان المقتضي للاعراب هو هذه المعاني لا الاشياء
المنسوبة الى الفاعل والمفعول وانما كانت هذه المعاني مقتضية للاعراب لانه لما وقع الاسم في التركيب حصل فيه بواسطة
التركيب مع العامل هذه المعاني الطارية احديهما على الآخر اللازمة للاسم بعد التركيب فاحتيج الى علامة تدل على كل
واحد منها وما وضع لكل معنى صيغة لئلا يلزم تكثير الصيغة من غير ضرورة ولم يكتفوا في تمييز هذه المعاني بتمييز العوامل
لانه لا يحصل التمييز بين هذه المعاني في نحو ما احسن زيدا بنصب زيد وما احسن زيد برفعه وما احسن زيد بجره
فانه لو جرد عن الاعراب لا يتميز هذه المعاني فيه بمجرد العامل فجعل الحركات التي هي اجزاء حروف اللين التي
هي اخف الحروف او نفس هذه الحروف دليلا عليها وكل من الثلثة الاولى التي هي الرفع والنصب والجر علم اي علامة
لكل من الثلثة الاخرى ولاء اي متابعة فالرفع علم للفاعلية والنصب للمفعولية والجر للاضافة وذلك اما بحكم التناسب

بين كل واحد من هذه المعاني وبين هذه الحركات لقوة الفاعلية لانها اقوى في الاعتبار من المفعولية لان الفاعلية
مما لا يستغنى عنه ولقوة الرفع في الاصل لانه من الشفتين ويحتاج في النطق به الى تحريك عضوين ولضعف المفعولية
لان المفعول فضلة يتم الكلام بدونها ولضعف النصب لكونه من اقصى الحلق ولكون الاضافة بين بين لوقوع المضاف اليه
مرة فاعلا واخرى مفعولا وكذلك الجر بين بين لانه من وسط الحنك واما طريق التعادل لاختصاص الاول وهو
الفاعل لانه فاعل واحد ليس الا بالاقوى وهو الرفع ليكون قلته مقاومة لثقله واختصاص الاكثر وهو المفعول
فانه يكون واحدا فصاعدا الى خمسة بالاضعف وهو النصب ليكون كثرته موازنة لخفته والمتوسط وهو المضاف اليه
بالمتوسط وهو الجر ومقوم المعنى المقتضي للاعراب الذي هو الفاعلية والمفعولية والاضافة العامل اي عامل الاسم سواء
كان لفظيا او معنويا لانه بصدده بخلاف عامل الفعل فانه ليس بمقوم له وهو من قوم اذا سوى وكان زيدا قبل
دخول جاء معوجا فاعليته فاذا دخل جاء فسويت وخرجت من القوة الى الفعل وكذلك العامل المعنوي فان التجرد
للاسناد امر معنوي يحصل به كون المبتدا مسندا اليه والخبر مسندا والاعراب لفظي وهو بالضمة اي الاعراب اللفظي
بالضمة رفعا اي مع الضمة في حالة الرفع او بالضمة رفعا وكذا قوله والفتحة نصبا والكسرة جرا في المفرد واحترز به
عن التثنية والجمع فان اعرابهما بالحروف وفي الجمع المكسر وهو ما تغير فيه بناء واحده كرجال واحترز به عن الجمع السالم
فان اعرابه بالحروف المنصرفين احتراز عن المفرد والجمع المكسر غير المنصرفين كاحمد ومساجد فان جرهما ليس
بالكسرة نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال انما قدم هذا القسم لاستيفائه الحركات
الثلث كل واحد منها في محلها وهو بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فيما لا ينصرف نحو جاءني احمد ورايت احمد
ومررت باحمد فجره واقع على خلاف الاصل وذلك لان غير المنصرف لمشابهة الفعل حذف لاجل المشابهة منه الكسر
الذي لا يوجد في الفعل واعلم ان المنصرف ماخوذ من الصرف وهو اللبن الخالص الحار فالمنصرف خلص من شبه الحرف
ومن شبه الفعل وقيل انه ماخوذ من الصريف وهو الصوت لان في آخره تنوينا وهو غنة في الخيشوم وقيل من
الانصراف وهو الرجوع والاسماء المعربة على قسمين قسم اقبل على الفعل فمنع ما منع من الفعل وقسم
انصرف عنه وهو المنصرف وهو بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا في جمع المؤنث السالم وهو ما لحق بآخره الف
وتاء سواء كان لمؤنث كمسلمات او لمذكر كدريهمات وسواء لم يتغير بناء واحده كما ذكرنا من المثال او تغير نحو
غرفات وتسميته جمع المؤنث السالم باعتبار الغلبة تقول جاءتني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
فنصبه على خلاف الاصل وذلك لانه لما كان فرعا على الجمع المذكر السالم ونصبه محمول على جره على ما سيأتي حمل نصب جمع

المؤنث السالم ايضا على جره اجراء للفرع على وتيرة الاصل وان لم يكن الاصل معربا بالحروف لان الاصل في الاعراب بالحركات
وانما اعرب الاصل هنا بالحروف لعلة فاقدة في الفرع وهو بالفتحة نصبا في المنقوص الذي في آخره ياء قبلها كسرة نحو رايت القاضي
وبالكسرة جرا في نحو غلامي ورجالي من المفرد والجمع الذي اعرابه بالحركة المضاف الى ياء المتكلم على راي بعض النحاة فانه
جعل اعرابه لفظا في حال الجر نظرا الى الكسرة وعند بعض آخر منهم انه مبني على الكسرة لاجل اضافته الى ياء المتكلم المبني وسيجيء
بيان المذهب الاصح فيه وهو بالواو والالف والياء رفعا ونصبا وجرا اي مع الواو في حالة الرفع والالف في حالة النصب والياء
في حالة الجر في الاسماء الستة المكبرة احتراز عن المصغرة فان اعرابها كاعراب المفرد المنصرف نحو جاءني اخيك ورايت
اخيك ومررت باخيك لان الياء اذا كان ما قبلها ساكنا يحتمل الحركات الثلث وان كان ياء المضافة احتراز
عنها غير مضافة نحو اب واخ فان اعرابها بالحركة الى غير ياء المتكلم احتراز عنها مضافة الى ياء المتكلم نحو ابي فان فيه
خلاف المذكور وكان عليه ان يقول الواحدة لانها لو ثنيت او جمعت كان اعرابها كاعراب سائر الاسماء المثناة
والمجموعة وانما كان اعرابها بالحروف لان الحروف وان كانت فروعا على الحركات الا انها اقوى منها لان كل حرف من حروف
العلة كحركتين فكره استبداد المثنى والمجموع الفرعين على المفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من بين المفردات هذه
الاسماء وجعلوا اعرابها بالحروف ليكون في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل وبالحروف التي هي الاقوى وخصوا
هذه الاسماء لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب للابن وخصوا بحال الاضافة
ليظهر تلك الذات اللازمة فتقوى المشابهة مع صلاحية لام بعضها وعين الآخر ان تقوم مقام الحركات وهو عدم حرف فيها
بدل من اللام والعين وهو بالالف رفعا والياء المفتوحة ما قبلها جرا ونصبا في التثنية وفي اثنين فان اعرابه كاعراب التثنية
لكونه وضعه وضعها اذ هو كقولك اثنان واثنتان لانه من الثني ومعناه معناها ولكنه ليس بتثنية حقيقة لانه لم يبن
للمفرد اثن وفي كلا مضافا حال كونه مضافا الى مضمر من متكلم ومخاطب وغايب نحو كلاهما وكلاكما وكلانا فان اعرابه كاعراب التثنية
لشدة شبهه بها لفظا لكون آخره ولا ينفك عن الاضافة حتى يتميز عنها بتجرده عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى ولانه
لا يضاف الا اليها فيكتسي اعراب حكم التثنية منها وخصوا ذلك بحال اضافته الى المضمر لانه اذا كان مضافا الى الغائب
فالاغلب كونه تاكيدا للمثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما فجعل موافقا للمتبوع في الاعراب بالحرف ثم اطرد ذلك في المضاف الى
المظهر فانه يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك فلم يلحق بالمثنى وجعل اعرابه بالحركة تقديرا نظرا
الى كونه مفرد اللفظ ولذلك قال لو كلتا الجنتين آتت اكلها بافراد الضمير نظرا الى لفظ كلتا وهو بالواو رفعا والياء جرا
ونصبا في الجمع على حد التثنية وهو الجمع السالم فانه يسلم بناء الواحد فيه كما سلم في المثنى فان الواو والنون فيه

كالالف والنون في المثنى في ان الزائدين فيهما جاءا بعد تمام صيغة المفرد وفي اولي فان وضعه وضع جمع السلامة
وليس به لانه لم يأت اول في المفرد فجعل اعرابه كاعرابه وفي عشرين واخواتها من الثلثين الى التسعين فانهما
ليست بجمع السلامة ولكنها موضوعة وضعه وانما جعل اعراب المثنى والجمع السالم بالحروف لانهما متفرعان على الواحد
والاعراب بالحروف متفرع على الاعراب بالحركات فجعل الفرع للفرع والاصل للاصل مع ان في آخرهما حروفا تصلح لان يكون
اعرابا وانما اعربا بهذا الاعراب للتعيين لان للتثنية والجمع ستة احوال والحروف التي تصلح للاعراب ثلاثة فاختص الالف
بالتثنية لان الالف يطرد زيادتها في التثنية علامة لها نحو ضربا والواو بالجمع لاطراد زيادتها علامة للجمع نحو ضربوا
وذلك لمناسبة الالف التي هي اخف الحروف للتثنية التي هي اكثر من الجمع لاشتراك العقلاء وغيرهم فيها ومناسبة
الواو التي هي اثقل حروف العلة بالجمع الذي هو اقل لاختصاص هذا الجمع باولي العلم ولما جعل الالف والواو علامتيهما
وكان اولي انواع الاعراب الرفع لانه علامة العمده جعلا علامتين للرفع فيهما ايضا ولم يبق من حروف العلة الا الياء
وكان الجر اولي بها فقلب الالف في المثنى والواو في الجمع ياء وجعل علامة للجر وحمل النصب على الجر لاشتراكهما في كونهما
علامتي الفضلات وفي المعنى نحو مررت بزيد وجرت زيدا وفي الكناية نحو مررت بك ورايتك وترك ماقبل الياء
في المثنى على الفتحة التي كانت عليها قبل اعرابه لانها قبل الياء الساكنة غير مستثقله وقلب الضمة في الجمع كسرة
لاستثقال الضمة قبل الياء الساكنة وكسر النون في المثنى لانه ساكن في الاصل والاصل في تحريك الساكن الكسر وفتح
في الجمع للفرق بينهما حيث يتحد صيغتاهما في بعض الاسماء المعتلة نحو المرامين والمصطفين او تقديري عطف على قوله
لفظي ولفظ التقديري انما يستعمل حيث يستحق الكلمة الاعراب لكن لايظهر فيها التعذر على الحرف الاخير كما
في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص فتعذر الاعراب فيه ولفظ المحلي انما يستعمل حيث لم يستحق الكلمة الاعراب
لاجل بنائها على معنى انها وقعت في محل لو وقع فيه غيرها من المعربات لظهر فيه الاعراب فالمانع من الاعراب
في المحلي مجموع الكلمة لبنائه بخلاف المانع عنه في التقديري فانه الحرف الاخير وهو اي الاعراب التقديري بالحركة
احوالا اي في جميع الاحوال الثلثة في المقصور اي فيما آخره الف مقصورة سواء كانت الالف ثابتة في اللفظ نحو
وحبلى اولا نحو عصا فان اعرابه متعذر لفظا اذ لايمكن تحريك الالف مع بقائه الفا ولا توارد الحركات على ماقبله
حيث كان الالف مقدرا ويسمي مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق الحركة والقصر المنع وفي نحو غلامي
فان اعرابه متعذر في جميع الاحوال على الاصح لكون الكسرة مجتلبة للياء قبل الاعراب فيكون محل الاعراب مشغولا
بحركة لازمة لاجل ياء الاضافة فلا يكون تلك الكسرة للاعراب ويستحيل ان يحتمل الحرف الواحد حركتين متماثلتين او

او مختلفتين قيل فيه نظر لجواز ان يجعل الكسرة المجتلبة لاجل الياء علامة للاعراب ايضا كما يجعل الالف المجتلبة
لاجل التثنية في نحو مسلمان علامة للاعراب ايضا وفي النظر نظر لانه يلزم ان لايبقى الكسرة بتعاقب العوامل
كما لايبقى الالف في المثنى بتعاقبها او الاعراب التقديري بالحركة رفعا وجرا في المنقوص المذكور نحو القاضي وذلك
لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة على الياء في حالة الرفع واستثقال اجتماع ثلاث كسرات على الياء في
حالة الجر مع ان الضمة والكسرة ليستا بمناسبتين للياء او الاعراب التقديري بالحروف رفعا في نحو مسلمي اي
في الجمع بالواو والنون المضاف الى ياء المتكلم فان الياء في الرفع منقلبة عن الواو اذ اصله مسلموي اجتمعت الواو
والياء فيه والسابقة منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ثم ابدلت الضمة كسرة لقرب الضمة من الطرف الذي هو محل التغيير
فالواو التي هي علامة الرفع مقدرة فيه فيكون اعرابه في حال الرفع بالحروف تقديرا بخلاف حالة الجر والنصب فان اعرابه
فيهما لفظي لوجود الياء التي هي علامة الجر والنصب فيهما متى اجتمع في الاسم علتان من تسع تسمية كل واحد
منها علة مجاز لانها جزء العلة وليست بعلة تامة اذ لايصير الاسم غير منصرف الا باجتماع العلتين منها او تقوم
مقامهما وليس المراد من العلة عند النحاة ما هو المراد عند غيرهم من كونها موجبة ومؤثرة بل المراد منها ما اذا حصل
في الكلام يجب على المتكلم ان يختار معه مايناسبه من الاحكام او واحدة عطف على قوله علتان باعتبار المعنى لا
باعتبار الاشتراك في العامل المذكور منها اي من التسع بمنزلتهما في انها واحدة تمنع الاسم الصرف كما انهما يمنعانه
كالجمع الاقصى فانه جمع مخصوص صيغته بالجمعية فكونه جمعا سبب وكونه لازما للجمعية بمنزلة جمع آخر فالسبب
الثاني هو تكرره في نفسه لا سبب آخر مخالف له والفي التانيث المقصورة والممدودة فان الالف يكون سببا كالتاء
ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة صيغت عليها بمنزلة تانيث آخر فههنا تانيثان احدهما لفظي وهو نفس الالف
والثاني معنوي وهو لزومها امتنع الاسم عند اجتماع العلتين منها او تكرر الواحدة من التنوين الذي هو للتمكن
لفظا وان كان في الحكم ثابتا ومن ثم يقال عندي مكاييل برا ومثاقيل ذهبا فالتنوين في مثاقيل مقدر لانه نصب
على التميز وانما ينصب الاسم على التميز اذا كان تاما باحد الاشياء منها التنوين لفظا او تقديرا وذلك لانه لما
اجتمع فيه ذلك يشابه الفعل مشابهة ضعيفة باعتبار ان كل واحدة من التسع متفرعة على اصل على ما نذكر
من بعد كما ان الفعل متفرع على الاسم افادة واستقاقا فحذف منه لهذه المشابهة علامة تمكنه وهو التنوين بالاصالة
وانما لم يبن الاسم بهذه المشابهة للفعل كما بني الاسم بادني مشابهة الحروف كالموصولات فانها بنيت لاحتياجها الى
غيرها كالحرف لان الحرف راسخ في البناء لانه لم يوجد فرد من افراده معربا بخلاف الفعل فان امره في البناء ضعيف

بالصلة

بسبب تطفل المضارع على الاسم في الاعراب فلم يبق من الاسماء التي تشابه الفعل الا ما كان معناه معنى الفعل بعينه كاسماء
الافعال ومن الجر تبعا للتنوين في السقوط عند اكثرهم وذلك ليعلم ان سقوط التنوين بمنع الصرف لا لغيره فانها
قد يحذف وجودها لا لمنع الصرف كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء وجعلوه تبيانا ايذانا بان التنوين انما
سقط لمنع الصرف وخصوا الجر بذلك لمناسبة بينهما لانه قام مقام التنوين وعاقبه في الاضافة ومن ثمه اي ومن اجل
ان امتناع الاسم من الجر تبع لامتناعه من التنوين ينجر بالكسر الاسم المجتمع فيه العلتان او الواحدة المكررة ان امن
التنوين بدخول اللام او بوجود الاضافة وذلك لان التنوين ح قد خرج عن حيز الوجود لسقوطه بسبب والاضافة
فلا يتصور سقوط التنو لمنع الصرف فلم يصح سقوط التابع له ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يقال ان الاسم اذا دخله اللام
او الاضافة خرج من شبه الفعل وصار منصرفا كما هو مذهب بعضهم لدخول ما لا يكون في الفعل عليه فاعيد اليه ما سقط
لاجل المشابهة وهو الجر واما التنوين فلم يمكن عوده مع وجود اللام والاضافة فلا يعود فالصواب على هذا ان تقو ومن ثم
يجر في حال الضرورة الى اعادة التنوين وذلك لان الجر لو لم يكن تابعا للتنو في السقوط لما يعود في حال الضرورة الى اعادة
التنوين لا الى اعادة الجر نحو قوله اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره فان مع الضرورة لا يرتكب الاقدر الحاجة ولا حاجة
هنا الى اعادة الجر لاستقامة الوزن باعادة التنوين وحده فمنها اي من التسع العلمية وهي متفرعة على التشكل لان
كل ما تعرفه كان مجهولا اولا ثم يعتوره التعريف وانما كان المعتبر في باب منع الصرف هو العلمية من جملة اقسام المعارف
الخمس لانه لا مدخل للمضمرات والمبهمات في هذا الباب لبنائهما وكذلك لا مدخل للمعرف باللام والاضافة لانه يجعل غير المنصرف
منصرفا على قول او لا يظهر فيه حكم غير المنصرف على آخر وقد اعتبر الخليل في منع الصرف تعريف الاضافة فانه قال ان اجتمع
غير منصرف لوزن الفعل والتعريف الاضافي وقال الاصل في قولك قرات الكتاب اجمع اي اجمعه فاعتبر التعريف الاضافي
عند حذف المضاف اليه والوصف وهو كون الاسم مفهوما موضوعا لذات باعتبار معنى هو المقصود وهو متفرع على الموصوف
لان معرفة حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وشرطه التاصل اي شرط الوصف ان يكون في اصل الوضع وصفا
سواء لم يغلب عليه الاسمية نحو احمر او غلبت بمعنى ان يكون في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال
في واحد منها اشهر بحيث لا يحتاج في وقوعه عليه الى قرينة بخلاف سائر ما كان واقعا عليه كاسود فانه كان في
اصل الوضع عاما في كل ما فيه سواد وكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج في استعماله فيها الى قرينة من
الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه يحتاج في استعماله في كل واحد منها الى قرينة نحو رجل اسود وعندي اسود
من الرجال جزما اي يكون وصفا في الاصل بالحقيقة لا على التوهم كما في اجدل واخيل وافعى على ما نقل عن سيبويه

ان قوما تركوا صرفها لتوهم معنى الوصفية فيها على ما قيل ان الاجدل وهو الصقر ماخوذ من الجدل وهو القوة
والاخيل وهو طائر ذو الوان ماخوذ من الخيلا جمع خال وان الافعى وهو الحية الخبيثة ماخوذ من فوعة السم اي شدته
لكن منع صرفها ضعيف لانه لم يتحقق كونها اوصافا في الاصل جزما وللتضاد بينهما معنى اي بين العلمية الدالة على الخصوص
وعدم الشركة وبين الوصف الدال على العموم والشركة لا يجتمعان في اسم واحد لمنع الصرف والعدل وهو فرع على المعدول عنه
وهو الخروج اي خروج الاسم عن الاصل اي عن صيغته الاصلية الى الاخرى او من اصل استعماله خروجا تحقيقا ان لم يتوقف
عدليته على منع الصرف اي يدل دليل غير منع الصرف على عدليته ولم يقل بها اي بالعدلية بتبع الاخوات اذ لو كان
الدليل على عدليته هو منع صرفه او يقال انه عدل حملا على اخواته لم يكن العدل ح تحقيقيا بل تقديريا كآخر وهو جمع اخرى
وهي تانيث آخر وهو افعل التفضيل وكان معنى جاءني زيد ورجل آخر في الاصل رجل اشد تاخرا من زيد في معنى
من المعاني ثم نقل الى معنى غيره فانه معدول عن الآخر عند بعضهم قال الدليل على انه معدول عن الآخر انه لو كان مع من
المقدرة كما في الله اكبر لوجب ان يقال نسوة آخر على وزن افعل لان افعل ما دام مع من ظاهرة او مقدرة يجب افراده ولا يجوز
ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره وههنا لا يجوز اظهاره فلم يبق الا ان يكون
اصله الجمع المعرف باللام او معدول عن آخر من عند بعض آخر منهم قال ان قياس افعل التفضيل اذا تجرد عن اللام والاضافة
في ان يستعمل مع من ويفرد لفظه في الاحوال ولما كان اخر مجردا عنهما وليس معه من علمنا انه معدول عن آخر من وفيه
ضعف لان آخر لو كان معدولا عن آخر من لم يجب فيه المطابقة لمن هو له فالاولى ان يكون معدولا عما يجب فيه المطابقة
وهو المعرف باللام ولا يلزم تعريفه وان كان معدولا عن المعرف باللام كما لزم التعريف في امس المعدول عن الامس لان امس
متضمن للام ولذا بني بخلاف آخر فانه غير متضمن له ومثل جمع واخواته نحو كتع وبصع وبتع فانه معدول عن جمع
ساكن العين على رأي لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء ان يجمع على فعل كحمراء حمر او عن جماعى على الراي الاصح وهو
رأي الفارسي وذلك لانه ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل هو قياس فعلاء مونث افعل المجموع على فعل ايضا
واجمع مجموع على اجمعون لا على جمع فحمراء بمنزلة فعلاء اسما وقياس جمع فعلاء اسما فعالى بفتح اللام وكسرها وفعلاوات
ايضا كصحارى وصحراوات فيكون جمع عن جماعى او جمعاوات او خروجا تقديريا ان توقف عدليته على منع صرفه
اي لا يستدل على عدليته الا بمنع الصرف او قيل بها اي بعدليته تبعا وحملا على اخواته ومن ثمه اي ومن اجل توقف العدلية
في العدل التقديري على منع الصرف او الحمل على الاخوات قيل بها اي بالعدلية في عمر لم يوجد الا علما غير منصرف ولم يكن
فيه تقدير سبب آخر مع العلمية هو العدل فقدر العدل فيه لئلا يلزم هدم قاعدتهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد

فقيل انه عدل عن عامر علما وانما قلنا انه لايمكن تقدير سبب آخر فيه سوى العدل لان عمر ليس بجمع ولا تانيث فيه
لا لفظا ولا معنى ولا تركيب فيه ولا عجمة ولا وزن الفعل ولا الف والنون ولا يجتمع العلمية مع الوصف لما عرفت وفي
قطام والمراد به ماكان على وزن فعال مما هو علم اعيان مؤنثة في اكثر تميم فان باب قطام غير منصرف عندهم وانما
قدر العدل فيه عندهم وان لم يكن محتاجا اليه لان قطام غير منصرف للتانيث والعلمية لانه من باب حضار الذي وجب
عندهم تقدير العدل فيه تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء الذي هو سبب الامالي المطلوبة فيما فيه الراء لثقله
وتكرره فانه اذا اعرب لم يكسر واذا بني كسر قالوا اذا منع الاسم من الصرف لسببين بني لثلاثة اسباب فقدر فيه العدل
لذلك واذا قدر فيه قدر فيما لم يكن فيه الراء طردا للباب واما عند اهل الحجاز فانه وان كان معدولا ايضا الا انهم
لم يقولوا انه معدول تبعا لاخواته لان الموجب لتقدير كونه معدولا عندهم وهو البناء ثابت فلم يكن عدليته للحمل وليس
ايضا غير منصرف عندهم لكونه مبنيا فلا يكون العدل فيه على مذهبهم من هذا الباب فلذلك قال في اكثر تميم وفي قوله اكثر
اشارة الى ان بعضا منهم وافق الحجاز ومن ثم لم يقل بالعدلية في لبد وهو اسم للنسر المعروف وان كان علما على وزن فعل
لانه منصرف فلا يكون ما يتوقف العدلية عليه من عدم الانصراف موجودا فيه حتى يقال انه معدول وزن الفعل وهو فرع
وزن الاسم لان اوزان الاسماء مختلفة لاوزان الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان ذلك فرعا بالنسبة الى اوزانها
لان الاصل في وزن كل نوع ان لا يوجد فيه وزن نوع آخر ما يختص به اى بالفعل ولا يوجد في الاسماء الا منقولا من الفعل
او مرتجلا للعلمية او اعجميا فان الوزن اذا كان مختصا بالفعل لا يوجد في الاسم الا على احد هذه الوجوه كفعّل بالتشديد
فانه مختص بالفعل وفُعِل بضم الفاء وكسر العين بالتخفيف والتشديد فانه ايضا مختص بالفعل وكانفعل وافتعل وانتعل
فانها من ابنية الافعال فبذّر اسم ماء وخضّم اسم رجل منقول من الفعل وشلّم اسم مدينة بيت المقدس مرتجل وبقّم
اسم صبغ معروف اعجمي اذا سمي به كان غير منصرف للعلمية ووزن الفعل الذي في اوله احدى زوايد المضارع فان هذه
الزيادات لاطراد زيادتها في اول الفعل صارت اشد اختصاصا به فيضاف الوزن بسبب ذلك الى الفعل وان لم يكن
غالبا عليه وقوله هذا اولى من قول غيره او يغلبه اى يغلب هذا الوزن الفعل بمعنى ان يكون في الفعل اكثر منه في الاسم لانه
اعتبار بالغلبة في وزن الفعل في باب منع الصرف لان فاعل في الفعل اكثر منه في الاسم لان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى والمأتي
منه فاعل فلو كان الاعتبار بالغلبة لوجب منع الصرف في خاتم اذا سمي به مع انه منصرف بالاتفاق على ان الغلبة في افعل
في الافعال غير ظاهرة لمجيء افعل التفضيل من كل فعل ثلاثي ليس بلون وخلق ومنها يجيء افعل فعلاء مع مجيء افعل
في الاسماء من غير فعل كاجدل واخيل للطائر قبل التاء لان الوزن بلحوق التاء يخرج من اوزان الفعل لان الفعل لا

لا يلحقه التاء فلذلك انصرف يعملة لجواز لحوق التاء به نحو يعملة اللاحقة المتحركة قياسا للفرق بين المذكر والمؤنث
واحترز به عن اسود فانه جاء فيه اسودة بالتاء للحية الانثى مع انه وزن معتبر في منع الصرف لان لحوق التاء به
ليس بقياس وانما دخله التاء بعد غلبة الاسمية عليه وكان عليه ان يقيد الوزن بكونه وزنا لازما احترازا من امرئ
وابنم علمين لانهما في حالة الرفع كاخرج وفي حالة النصب كاعلم وفي حالة الجر كاضرب فلا يمنع الصرف في لغة من اتبع
حركة ما قبل الآخر للآخر لا في لغة من التزم فتح ما قبل الآخر فيهما فيكونان غير منصرفين اذا جعلا علمين وبكونه لم يخرجه
الى شبه الاسم سكون تخفيف احترازا عن نحو رد وقيل فانه اذا جعل علما كان منصرفا لان كل واحد من الاعلال
والادغام يخرجه الى شبه الاسم فصار نحو مد وفيل والاختلاف في اوزانهما اى اوزان الفعل واوزان العدل اذ العدل
لا يكون الا في هذه الاوزان وهي فعال ومفعل كثلاث ومثلث وفعل كسحر وفعل كامس وفعل كاخر وفعال كقطام
بحسب الاستقراء وليست هذه الاوزان من اوزان الفعل المعتبر في منع الصرف لا يجتمعان اي العدل ووزن الفعل
في اسم غير منصرف العجمة وهي كون الكلمة من غير اوزان العرب وهي متفرعة على العربية لان لغة كل قوم عندهم متقدمة
على ما اخذوه من غيرهم شرطها العلمية قبل الانتقال الى اللغة العربية وليس هذا بشرط بل الشرط ان تكون
علما في اول استعمالها في كلام العرب سواء كانت قبل استعمالها فيه علما ايضا كابراهيم او لا كقالون فانه في لغة الروم
اسم جنس بمعنى الجيد ثم جعل علما للراوي نافع وهو عيسى لجودة قراءته وانما اشترط هذا لانه اذا وقع العجمة في كلام
العرب وتكون علما امتنعت من دخول اللام والاضافة عليها فتمتنع من التنوين ايضا لكونه معاقبا لهما ومنعت
من الكسر ايضا تبعا له اما اذا لم تقع في اول استعمالها في كلامهم علما فيجوز دخول اللام والاضافة عليها فلا تمتنع من
التنوين فيصلح مع الجر فان جعلت بعد ذلك علما كانت بمنزلة انك جعلت العربية علما وشرطها ايضا كونها علمة
تحرك الاوسط نحو لمك او الزيادة على الثلثة كابراهيم واعلم ان تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة عند سيبويه واكثر
واكثر النحويين فنحو لمك منصرف وجوبا كنوح وذلك لان تحركه في المؤنث نحو سقر انما تؤثر لقيامه مقام التاء
علامة التانيث ولما لم يكن للعجمة علامة لا بد تحركه مسدها بل العجمة لمجرد كونها على ثلاثة احرف سواء سكن
وسطها او لا ساوى بها كلام العرب وبعد كانها خارجة عن وضع كلام العجم لان وضع كلامهم على الامتداد
التانيث وهو فرع على التذكير لان رتبة المذكر قبل رتبة المؤنث ولاحتياج المؤنث في الامر العام الى زيادة علامة
بخلاف المذكر بالتاء لا بالالف لانه شرط له لفظا اى حال كون التاء ملفوظة او معنى وتقديرا شرطه العلمية وانما
اشترطت العلمية اما في التانيث بالتاء لفظا فلان اصل وضع التاء للفرق بين المذكر والمؤنث لا يجيء لهذا المعنى

في الصفات والاسماء الاخير لازم نحو ضارب به وضاربة وامراء وامراة واما بالتاء تقديرا فلان حكم المقدر عندهم حكم الملفوظ والملفوظ شرطه العلمية وهو اي التانيث بالتاء لفظا او معنى مع العلمية واجب التاثير في منع الصرف الا في المونث الثلاثي المعنوي الساكن الاوسط وضعا نحو هند او اعلالا نحو دار علما بغير العجمة فان التانيث فيه غير واجب التاثير بل يجوز فيه عدم الصرف لوجود السببين والصرف وكذا اذا كان ثنائيا نحو يد علما الضعف تانيثه لعدم التاء فيه وعدم النائب عن التاء وهو الحرف الثالث الرابع وعدم النائب عن النائب وهو حركة الاوسط واحترز بالثلاثي عن نحو سعاد فان التانيث فيه واجب التاثير لان الحرف الرابع فيه قائم مقام التاء وبالمعنوي عن اللفظي نحو شاة علما فان التانيث فيه موثر وجوبا وان كان ساكن الاوسط وبالساكن الوسط عن المتحرك نحو قدم اسم امراة فان جميع النحاة اتفقوا على منع صرفه للتاء المقدرة وقياما حركة الوسط مقام الرابع القايم مقام التاء واعلم ان الزيادة على ثلاثة احرف يجوز ان يكون لفظا ويجوز ان يكون تقديرا يمكن التلفظ به نحو جيئل اصله جيئل وهو علم للضبع والضبع مونثة فان سمي به مذكر كان غير منصرف مع انه ثلاثي في اللفظ لانه رباعي في التقدير يمكن التلفظ به واما اذا لم يمكن التلفظ به وان كان رباعيا في التقدير فلا يكون غير منصرف نحو قدم علما المذكر واحترز بقوله بغير العجمة عما فيه العجمة نحو ماه فان العجمة تقوي السببين حتى صار تاثيرهما في عدم الصرف واجبا وانما اختص العجمة من بين ساير الاسباب لان وزن الفعل والعدل لا يكونان في الثلاثي الساكن الحشو بشهادة الاستقراء والوصف لا يجامع العلمية والتركيب والجمع المؤثر في الباب والالف والنون والف التانيث خارجة عن كونه على ثلاثة احرف فلم يبق الا العجمة فان سمي بالمعنوي فالزيادة كالتاء اي فشرطه الزيادة على الثلاثة كما ان ما فيه التاء زائد عليها غالبا فقدم اسم رجل منصرف عندهم لضعف امر التانيث فيه لعدم وجود التاء فيه ولا ما يسد مسده وهو الحرف الرابع بخلاف سعاد فانه غير منصرف وان كان علما المذكر لان فيه تاء مقدرة وحرفا ساد امسدها فيكون بمنزلة ما فيه التاء ظاهرة كحمزة وانما لا يكون الحرف الثالث قائما مقام التاء لان التاء في كلامهم انما يزاد غالبا رابعة فصاعدا لا ثالثة حتى يسد الثالث مسدها والى هذا المعنى اشار بقوله كالتاء واعلم انه يشترط فيه ايضا ان لا يكون منقولا عن المذكر في الاصل وان لا يكون تانيثه محتاجا الى تاويل غير لازم لان رباب اسم امراة اذا سمي به مذكر انصرف لانه قبل التسمية به للمونث كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا كل جمع مكسر خال عن علامة التانيث نحو رجال فانه لو سمي به مذكر انصرف لان تانيثه لاجل تاويله بالجماعة وهو تاويل غير لازم لجواز ان يول بالجمع فيكون مذكرا التركيب وهو فرع على الافراد جعل كلمتين ما كان اي لم يكن بينهما نسبة من اضافة او اسناد لانه لو كان التركيب بالاضافة او الاسناد وجب بقاء الكلمتين على حالهما قبل العلمية فلا يمكن جعل المركب معرب

معربا غير منصرف لان الحرف الاخير مشتغل بالحركة التي كانت عليها اعرابية او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك ولا كان الثاني صوتا لانه لو كان الثاني صوتا كان المركب مبنيا لا مدخل له في باب منع الصرف نحو سيبويه ولا الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية لانه لو كان متضمنا له قبلها لا يجب عدم انصرافه نحو خمسة عشر علما فانه جاز اعرابه مع منع الصرف وجاز ابقاؤه على الفتحة لتضمنه الحرف قبلها وفي عبارتهم ان الثاني متضمن للحرف تساهل لان المركب مشتمل على معنى الخمس وحرف والمتضمن للحرف هو المركب لا احدهما الا ان الحرف لما قدر في الثاني قالوا انه متضمن للحرف قوله علما مفعول ثان لجعل فان التركيب بالعلمية صار لازما ولم يكن معها في معرض الانفكاك الالف والنون المضارعتان همامثلا فرعا الفي التانيث او فرعان على ما زيدا عليه لالفي التانيث وسميا الهمزة المنقلبة عن الالف التانيث في نحو صحراء والالف المزيدة قبلها والهمزة هي التي للتانيث دون الالف قبلها الا انها في الاصل صحرى زيدت قبل هذا الالف الف للمد والبناء وقلبت الثانية همزة الا انهما لما زيدتا معا ولم يفارق احديهما الاخرى نسبتا جميعا الى التانيث على طريق التغليب لزيادتهما معا في الاخر كزيادة الفي التانيث كذلك وعدم قبول التاء فانهما لا تقبلان التاء كما ان الفي التانيث كذلك وغير ذلك ككون صيغة ما فيه الالف والنون مغيرة الى صيغة مونثة نحو سكران وسكرى كما ان صيغة ما فيه الف التانيث مغيرة عن صيغة مذكره نحو احمر حمراء وككون الزايد الاول منهما الفا وكتساوي الصدر منهما في الوزن فان سكر من سكران مثل حمر من حمراء لكن الوجه الضروري للمشابهة بحيث لا يوثر ان بدونه وهو عدم قبول التاء ولا صرف ندمان مع وجود بعض هذه الوجوه من المشابهة فيه ان كانا اي الالف والنون مع المزيد فيه اسما لا صفة فشرطه اي فشرط الاسم الذي فيه الف والنون العلمية لا تمنع من زيادة التاء كما تمنع من الحذف او كانا مع المزيد فيه وصفا فانتفاء التاء اي فشرطه انتفاء فعلانة او شرطه وجود فعلى والغرض من شرط وجود فعلى الانتفاء اي انتفاء التاء اي ليس هذا الشرط مقصودا بذاته بل الغرض منه انتفاء التاء لان كل ما جاء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون سكرانة ويصرفون مذكرها ويحتمل ان يكون هذا الشرط مقصودا بذاته وذلك لانه يحصل به اختلاف صيغتي المذكر والمؤنث فيهما وهذا احد وجوه المشابهة المتعددة بينهما الجمع وهو فرع على الواحد شرطه ان يوازن مفاعيل بان يكون قبل الفه حرفان اولهما مفتوحة وبعدها ثلاثة احرف اوسطها ساكن نحو مصابيح ويخاتي وذلك لانه لو كان اوسطها متحركا يكون منصرفا نحو ملائكة لمشابهته المفرد نحو كراهية لفظا من حيث الموازنة ومعنى فان المصدر يحتمل القلة والكثرة كالجمع وينبغي ان لا يكون صيغته مفاعيل حصلت بعروض ياء النسبة في الجمع نحو حوالي فانه منصرف بخلاف بخاتي في جمع بختي لعدم عروضها في الجمع او يوازن مفاعل بما كان قبل الفه حرفان اولهما مفتوح

وبعد ما حرفان اولهما متحرك سواء ادغم احدهما في الآخر اولا نحو دواب ومساجد واما عبابل جمع عبالة على حد
تمر وتمرة وحمار جمع حمارة فمصروفان لان الساكن فيه بعد الالف لا حظ له في الحركة لا لفظا ولا تقديرا اللهم الا اذا
أريد بحمار جمع التكسير فانه يكون غير منصرف لفظا او تقديرا اي موازنة ملفوظة او موازنة مقدرة كجوار رفعا
اي مكان ناقصا من هذا الجمع رفعا وجرا فان سيبويه قدم الاعلال على منع الصرف لان سبب الاعلال قوي وهو
الاستثقال الظاهر بخلاف سبب منع الصرف فانه ضعيف وهو المشابهة الخفية فكان اصله جواري سكنت الياء
للاستثقال فالتقى ساكنان فحذفت الياء ثم لما كان صيغة الجمع ثابتة تقديرا لان كل ما حذف لاعلال موجب
كان بمنزلة الباقي حذف تنوين التمكن منه لعدم الصرف والحق به تنوين العوض حذرا من رجوع الياء بسبب
زوال التقاء الساكنين في اسم مستثقل لفظا لكونه ناقصا مبنيا على بناء ممتد ومعنى لكونه جمعا متصفا بالفرعية فان
كسرة الراء من نحو جوار في حالة الرفع وكون الاعلال غير مخل بالوزن اي بوزن الكلمة سواء كان وزن الفعل
او وزن الجمع او وزن غيرهما الامتناع احوى من الصرف مع اعلال لامه لانه في الاصل احوي قلبت الياء الفا وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف ولو كان الاعلال مخلا بالوزن ينبغي ان يكون منصرفا
لكنه لما قالوا احوي بعدم التنوين ورجوع الالف علمنا انه غير منصرف وان الاعلال غير مخل ولقائل ان يقول لا يجوز
ان يكون عدم الصرف لاجل ان الهمزة في اوله يدل على الوزن وان زال الوزن بالاعلال كما في نحو يعد ويرمى فانه زال الوزن
فيهما بذهاب الفاء والعين منهما لكنه منعا من الصرف لتبين حرف المضارعة في اولهما على الوزن تدل كسرة الراء
على ثبوت الياء تقديرا لانه لو كان محذوفا منسيا لوجب ان يقال جوار برفع الراء في حالة الرفع كما يقال يد واخ
والوزن اي كون الاعلال غير مخل بالوزن يدل على وزن مفاعل تقديرا او لما حكم ببقاء الياء لاجل الكسرة ينبغي ان يحكم
ببقائه ايضا لمنع الصرف لان كل واحد من الكسرة ومنع الصرف حكم لفظي وبهذا علم فساد قول الزجاج انه منصرف
في حالتي الرفع والجر والتنوين للصرف قال لان الاعلال الظاهر مقدم على منع الصرف فكان اصل جوار جواري سكنت
الياء لثقل الضمة عليها فالتقى ساكنان فحذفت الياء فلما حذفت خرج الاسم عن مثال اقصى الجموع وصار على مثال سحاب
فصرف لان الياء المحذوفة كالثابت بدليل بقاء الكسرة فعلم بما تقدم من ان العلمية والوصفية لا تجتمعان وان العدل
ووزن الفعل لا يجتمعان ايضا وان العلمية في اي شيء شرط ان ما امتنع من الصرف بالعلمية اي بسبب العلمية
بان يكون العلمية سببا فيه لا غير او شرطا وهو غير نحو مساجد وحبلى وحمراء حكمه الصرف عند التنكير لبقائه
عند التنكير بلا سبب ان لم يكن فيه العدل او وزن الفعل او على سبب واحد ان كان فيه العدل او وزن الفعل وذلك

لان جميع ما يكون العلمية فيه شرطا او شرطا وسببا خمسة اسماء ما فيه الالف والنون من الاسماء فان العلمية
عند بعضهم شرط في قيام الالف والنون مقام السببين كقيام الف التأنيث وعند آخرين سبب لا شرط والعجمة والمؤنث
بالتاء والمؤنث المعنوي والمركب فلو فرضنا اجتماع الشرائط في اسم كاذربايجان فان فيه العلمية والتأنيث والعجمة
والتركيب والالف والنون لزال تأثير جميعها بزوال العلمية لان المشروط لا يوجد بدون الشرط فيبقى الاسم منصرفا بلا
سبب فيه وجميع ما يكون العلمية فيه سببا العدول من المعرفة ووزن الفعل وهما لا يجتمعان على ما تقدم فاذا نكر ذلك
الاسم بقي بلا على سبب واحد الا نحو احمر والمراد بنحوه كل ما كان لفظه مشعرا بالوصفية ويكون معنى الوصف فيه ظاهرا
قبل العلمية كسكران وسكري واحمر فان حكمه عدم الصرف بعد التنكير بعد العلمية عند سيبويه لانه اعتبر الوصف الاصلي
بعد التنكير لا بمعنى ان الوصف رجع حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه الحمرة بل بمعنى انه كالثابت لكونه اصليا مع
زوال ما يضاده من العلمية حتى لو اريد اثبات الوصف الاصلي لجاز لزوال مضاده ولاجل اعتبار الوصفية قالوا
في جمع احمر حمر وان كان علما وقالوا الاحمر باللام واما اجمع فانه منصرف بعد التنكير بالاتفاق لان معنى الوصف فيه خفي
قبل العلمية لكونه بمعنى كل واما افعل التفضيل فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق ان كان مجردا من من لضعف معنى الوصف
فيه والتباسه بافعل اسما وغير منصرف بالاتفاق ان كان مستعملا مع من لظهور معنى الوصفية فيه وامتيازه عن افعل
اسما لوجود العلامة الدالة على الوصف وعلى امتيازه عن افعل اسما وهي من التفضيلية خلافا للاخفش فانه لا يعتبر
الوصف الاصلي بعد الزوال اي زوال العلمية بالتنكير وقال انه منصرف لزوال الوصفية بالعلمية والعلمية بالتنكير فيلزمه
اي يلزم الاخفش صرف ما يمنع من الصرف بالاتفاق من نحو ادهم من الصفات التي غلبت عليها الاسمية لانه اذا لم يعتبر
الوصفية الاصلية يجب ان يصرف هذا مع انه غير منصرف بالاتفاق وفي لزوم ذلك للاخفش نظر لانه فرق بين ادهم وبين
احمر عند التنكير بعد العلمية ولا يلزم سيبويه باب حاتم لما تقدم من ان العلمية والوصفية لا يجتمعان فلا يجوز اعتبارهما
في حكم واحد وقال الفراء اذا سمي بنحو احمر رجل احمر كان غير منصرف وان سمي به رجل اسود كان منصرفا لخلوص الاسمية
ويجوز صرف الممتنع من الصرف بدخول تنوين الصرف عليه للضرورة اي لضرورة الوزن في الشعر لان الشعر له حروف وحركات
وسكنات محصورة لا يجوز الزيادة فيها ولا النقصان منها فاذا احتيج الى الحاق التنوين لاتمام الوزن الحق لان الضرورات
تبيح المحظورات فلان تبيح رد الشيء الى اصله اولى واصل الاسماء الصرف او التناسب فان مراعات الفواصل
في الآي تجري مجرى المحافظة على القوافي في الشعر مثل سلاسلا واغلالا فانه نون سلاسلا ليناسب اغلالا
ولا يجوز منع ما فيه سبب واحد غير مكرر من الصرف بحال اي لا في حال الاضطرار لان الضرورة لا يخرج الاشياء

عن اصولها وانما تردها اليها ولا في حال الاختيار لان المشابهة بالفرعية مشابهته ضعيفة غير ظاهرة لان
الفرعية في الفعل ليست من علاماته الظاهرة فانه يحتاج في اثباتها الى مزيد تكلف وتمحل وكذا في اثباتها للاسم
كما بينا فلم يقنع بواحد غير قائم مقام السببين خلافا للكوفية فانهم جوزوا منع الصرف في حال الاضطرار بالعلمية وحدها
متمسكين بقوله اتجعل نهبي ونهب العبيد بين عيينة والاقرع فما كان حصن ولا حابس يفوقان مرداس
في مجمع وما كنت دون امرئ منهما ومن تخفض اليوم لا يرفع فانه منع مرداس من الصرف وليس الا العلمية لانه في الاصل
حجر يلقى في البير ليعرف فيها ماء ام لا فنقل عنه وجعل علما لرئيس الخوارج وكنيته ابو بلال قيل ان رسول الله
اعطى الاقرع بن حابس وعيينة ابن حصن بن حسن مائة من الابل فجاء عباس بن مرداس وانشأ هذه الابيات
فقال لبعض اصحابه اقطع لسانه عني اعطه مائة من الابل واجاب عن هذا التمسك بقوله ومرداس معارض
بشيخي فان الرواية الصحيحة هو قال شيخي او جدي قيل وفيه نظر اذ ليس بينهما تعارض ورواية الكوفية ايضا
صحيحة منقولة في الكتب الصحاح لصحيح مسلم وغيره ويكفي في التمسك رواية صحيحة وان ثبت رواية اخرى والجواب ان مراده
انه اذا تعارض روايتان في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتى يسمع الاستعمال عن الفصحاء

المرفوعات

الابتداء بها لان المرفوع عمدة وفضلة بخلاف غيره اصل وملحق به فالاصل هو الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية التي هي
اصل الجملتين الاسمية والفعلية لان القياس ان يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له اي للاخبار ولا حاجة الى
التعليل لانه ذكر قبل ذلك ان المقتضي للرفع هو الفاعلية فلزم ان يكون اصل المرفوعات ما حصل فيه الفاعلية
وهو الفاعل على ان ما ذكره انما يدل على ان الجملة الفعلية اصل في باب الاخبار ويلزم منه ان يكون جزؤها اصلا للمرفوعات
وهو اي الفاعل ما اسند اليه الفعل التام وغير التام او بجرد شبهه قال ذلك ليدخل فيه فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر والظرف والجار والمجرور واسم الفعل لا مرفوع اسم المفعول والمنسوب لانه ليس بفاعل
عنده وذكر لفظ مجرد احترازا عن نحو زيد قام وزيد قائم فان مجرد قام وقائم ليس بمسند الى زيد بل هما مع الضمير
فيهما مسندان اليه وقوله ما اسند اليه شامل لما هو اسم لفظا او تقديرا كقوله يسر القلب ما ذهب الليالي وكان
ذهابهن به ذهابا على جهة القيام به اي اسند اليه على طريقة قيام الفعل به وهي طريقة الفعل المعلوم لا طريقة الفعل المجهول
سواء قام به حقيقة نحو علم زيد او توسعا نحو مات بكر ولم يضرب عمرو وقرب خالد واحترز به عن مفعول ما لم يسم فاعله
لانه ليس بفاعل عنده وانما لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب لان قوله مجرد الفعل مغن عنه وهو اي الفاعل واحد يعني انه
لا يجوز ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف ليس الفاعل الا واحدا اذ المسند من الفعل ونحوه

مثل زارني رجل وزيد معمور الدار ...

وشبهه الى الفاعل تم الاسناد فلو اسند معه الى شيء آخر لزم ان لا يكون الاسناد تاما لان الاسناد لا يتعدد بخلاف
تعلقه بالمفعول فانه يختلف ويجيء له خمسة مفاعيل على ما سيجيء بيانه ان شاء الله تعالى ولكونه اي لكون الفعل والجار
متعلق بقوله بعد جاز متأصلا في ان يلي الفعل بحيث لا يقع بينهما من مقتضيات الفعل شيء لانه كالجزء منه اي من الفعل
لشدة احتياج الفعل الى الفاعل واستدل على ذلك بثلاثة اوجه في قوله لوقوعه اي لوقوع الفاعل بين لامه اي لام الفعل
واعرابه اي اعراب الفعل في نضربان فلو لم يكن الفاعل كالجزء من الفعل لم يقع اعرابه بعد فاعله لان اعراب الكلمة انما يكون
في آخرها لا في آخر شيء خارج عنها من حدها واسكان اللام في ضربت اي في الفعل المتصل به الضمير المرفوع المتصل المتحرك
فلو لم يكن الفاعل كالجزء منه ولاستماعه اذا كان متصلا لم يسكن اللام لانه انما سكن دفعا لتوالي اربع حركات كلمة واحدة
او فيما هو بمنزلتها ورد العين في قولا فانه حذف الواو من قبل لتجاور الساكنين فلما حركت اللام بواسطة ضمير الفاعل
وهو الالف ردت الواو لزوال التجاور بالحركة اللازمة ولم يرد في قولا قل الحق لان الكلمة الثانية ليست كالجزء من الاول
جاز اتصاله ضرب غلامه زيد يعني يجوز ان يكون في المفعول المقدم على الفاعل ضمير عائد اليه لانه وان كان مؤخرا لفظا
الا انه مقدم تقديرا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر وامتنع ضرب غلامه زيدا ان عكس الاعراب فان جعل غلامه مرفوعا
على الفاعلية وزيدا منصوبا على المفعولية لانه اضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا ولا يجوز هذا الاضمار الا في ضمير الشان لغرض تعظيم
القصة او في الضمير الذي جيء لمفسره بعده والاخفش يجوز ذلك وكذا ابن جني متمسكين بقوله جزى ربه عني عدي بن حاتم
جزاء الكلاب العاويات وقد فعل فان الضمير في ربه وهو فاعل عائد الى المفعول المؤخر وهو عدي بن حاتم واجاب عنه
بقوله والضمير في جزى ربه للمصدر وهو الجزاء المدلول عليه بلفظ الفعل المقدم وهو جزى اي جزى رب الجزاء كما في قوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فان الضمير وهو هو راجع الى العدل الدال عليه اعدلوا ولا يتأخر الفاعل مطلقا اي سواء كان
بدون الا او مع الا عن مفعوله اذا وقع المفعول وحده اي لا مع الفاعل بعد الا وذلك لانه اذا ذكر قبل كلمة الا الاستثناء
المفرغ معمول خاص للفعل العامل فيما بعدها يجب ان يكون ما ذكر المتقدم على الا من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك
محصورا في المتأخر عن الا وما ذكر المتأخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لاقتضاء التركيب ذلك فلو اخر الفاعل عن المفعول
مع الا في التركيب الذي كان المفعول وحده واقعا بعد الا نحو ما ضرب زيد الا عمرا وتقول فيه ما ضرب عمرا الا زيد انعكس المعنى
لان ضاربية زيد محصورة في عمرو في المثال الاول اي ليس زيد ضاربا الا لعمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال
يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد بناء على المقتضى وفي المثال الثاني مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يكن يضربه الا زيد
وضاربية زيد باقية على الاحتمال ولو اخر الفاعل عن المفعول بدون الا وتقول في المثال المذكور ما ضرب الا عمرا زيد

اختل المعنى فلم يدل على المقصود قطعا لاحتمال ان يكون المعنى ان عمروا وزيدا مستثنيان معا والمراد ما ضرب احدا احد
الا عمروا زيدا فاختل المراد لان مضروبية عمرو في ما ضرب زيد الا عمروا كانت على الاحتمال وعلى هذا التقدير صارت مقصورة
على زيد وانما قيد المفعول بقوله وحده لانه لو وقع للفعول والفاعل معا في تركيب بعد الا نحو ما ضرب الا عمروا زيدا فلا يجب
تقديم الفاعل على المفعول لتاخره عنه او معنا ما اي ولا يتاخر الفاعل عن مفعوله اذا وقع المفعول بعد معنى الا فانك اذا قلت
انما ضرب زيد عمروا كان المعنى ما ضرب زيد الا عمروا والان ما يقع ثانيا في مثل ذلك بمنزلة الواقع بعد الا وكان ضاربية
زيد محصورة في عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال ولو قلت انما ضرب عمروا زيد انعكس المعنى واعلم ان القيدين المذكورين
في الا وهما قوله مطلقا وحده غير محتاج اليهما في معنى الا فلذلك ما ذكرناهما في تقدير قوله او معناها واعلم ان وجوب
تقديم الفاعل مع الا عند غير الكسائي وذلك يحمل الا على انما فان التقديم واجب معه لان التاخير معه ملتبس لانه لا يتعين
المحصور في انما الا بتاخره بخلاف الا فان الاقتران بالا يدل على المراد والرجحان مع الكسائي لان التوسيع عند وضوح المعنى
اولى من التضييق بمنع احد الاستعمالين ولكن الاحتمال المذكور يدفع قوله ولا يتاخر بمجرده اي بمجرد الفاعل عن مفعوله اذا
اذا انتفت القرينة الدالة على الفاعلية سواء كانت لفظية او معنوية وانتفى الاعراب فيهما اي في الفاعل والمفعول لفظا وتقديرا
بمعنى اي انتفى لفظ الاعراب وتقديره نحو ضرب من في الدار من على الجدار او لفظا لا تقديرا نحو ضرب موسى عيسى ولو اقتصر على قوله
لفظا لكفى وانما يجب التقديم ههنا لانه لما انتفى لفظ الاعراب فيهما والقرينة وجب ان يكون كل واحد منهما في مركزه ليتميز احدهما من الآخر
بمركزه الاصل اما اذا كانت هناك قرينة لفظية نحو ضربت موسى حبلى وضرب موسى عيسى الظريف وضرب فتاه موسى وكقوله ولكن
بكت قبلي فهيج لي البكا بكاها فقلت الفضل للمتقدم او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى فلا يجب تقدم الفاعل وان انتفى لفظ الاعراب
فيهما او كان مضمرا متصلا اي ولا يتاخر مجرد الفاعل عن مفعوله اذا كان الفاعل ضميرا متصلا سواء كان بارزا او مستكنا وسواء
كان المفعول ظاهرا او مضمرا متصلا او منفصلا لئلا يصير المتصل منفصلا فان الضمير المتصل يجب ان يتصل بعامله او ما هو كالجزء منه
نحو ضربت زيدا وضربتك وما ضربت الا اياك وفائدة قيد التجريد ههنا ظاهرة لانه يتاخر الفاعل مع الفعل عن المفعول وان كان
نحو زيدا ضربت بحلاف وفائدته في قوله ولا يجرده اذا انتفت القرينة اللهم الا ان يقال لجواز تقدم المفعول نحو ضرب موسى عيسى
على الفعل كما قيل ان من المعلوم ان الفاعل ما يلي الفعل وفيه نظر لانه اذا كان المقدم في هذه الصورة مبتدأ لكون الفاعل خبرا يلي الفعل
او نقول انما ذكر التجريد للحكم الثاني لا للحكم الاول ويجب تاخيره اي تاخير الفاعل عنه اي عن المفعول اذا وقع بمجرده مجرد الفاعل
بعد الا واحترز بقوله بمجرده عما اذا وقع الفاعل مع المفعول بعد الا نحو قولك ما ضرب الا زيد عمروا فانه لا يجب تاخره عنه فيه او وقع
بعد معناها نحو انما ضرب عمروا زيد لانه في معنى ما ضرب عمروا الا زيد فالفاعل ههنا واقع بعد معنى الا فلا يجوز تقديمه على المفعول لئلا

لئلا ينعكس المعنى على ما عرفت او اذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول فانه يجب تاخير الفاعل نحو ضرب زيدا غلامه لئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا لو قيل ضرب غلامه زيدا او بمجرد المفعول متصل يجب فيه تاخير الفاعل نحو ضربك زيد
لئلا يلزم انفصال المتصل فاحترز بقوله بمجرد المفعول عما اذا كان المفعول متصلا مع الفاعل نحو ضربتك لانه فيه يجب تقديم الفاعل
كما عرفت ويحذف الفعل جوازا اي فعل الفاعل حذفا جوازا اي جائزا لها كما اذا كانت القرينة لحذف الفعل السؤال سواء كان محققا
نحو زيد في جواب من قال من قام او مقدرا يدل عليه لفظ الفعل المجهول كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال اي
يسبحه رجال فرجال فاعل يسبح مضمر الاشعار يسبح له مع عدم الصلاحية للاسناد اليه لان الرجال انما يكونون مسبحين
لا مسبحين فلا يجوز الحذف الا مع عدم الصلاحية فلو قيل يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ رجال لم يجز لصلاحية اسناد
يوعظ الى الرجال والظاهر ان الظاهر بعد الحذف مبتدأ حذف خبره وذلك لان السؤال في قولك من قام عن القائم لا عن القيام
فالاولى في الجواب تقديم المفعول عنه لانه الاهم ولان السؤال وقع في الجملة الاسمية فالاولى ان يكون جوابه كذلك ليطابق السؤال الا
ان العرب لا يريدون في هذه الصورة الا ان يكون زيد فاعلا لان حق الجملة الاستفهامية اذا كان فيها فعل ان يقدم الفعل لانه
اولى بما فيه الاستفهام من الاسم ولما لم يمكن ذلك في السؤال نحو من فعل لاتحاد المستفهم به والمستفهم عنه جيء بالجواب مقدما
فيه الفعل تنبيها على ان اصل ما هو له جواب ان يكون كذلك يدل على ذلك قوله تعالى بل فعله كبيرهم بعد قوله تعالى من فعل هذا
بآلهتنا يا ابراهيم وقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وكقوله تعالى من
يحيي العظام وهي رميم قل يحييها الذي انشأها اول مرة فيعني اذا اختصر في الجواب على الاسم ان عدم الفعل متقدما لان الكل
اصل والمختصر فرع فيسلك بالفرع سبيل الفضل واما قوله تعالى قل الله ينجيكم في جواب قوله من ينجيكم الا فانما قدم الاسم لافادة
الاختصاص ولزوما اي حذفا لازما حين يكون قرينة يدل على خصوصية الفعل فيكون معها ما يمتنع مجامعته الا للفعل كقوله
وان احد من المشركين استجارك فان لفظة ان يدل على ان احد مرفوع بالفاعلية لا بالابتداء لانها تختص بالفعل وقوله
استجارك يدل على خصوصية الفعل ويضمر الفاعل كذلك اي اضمارا جائزا نحو زيد ضرب او اضمارا لازما نحو افعل ونفعل وتفعل
وافعل امر للمخاطب قال الاضمار فيها لازم لا يجوز فيها الابراز وقد يحذفان اي الفعل والفاعل جميعا نحو نعم في جواب من قال
اقام زيد اي نعم قام زيد فحذفا لقرينة السؤال ولا يجوز حذف الفاعل بدون الفعل لانه قد يستتر فلو حذف في بعض المواضع
لالتبس الحذف بالاستتار واذا تنازع عاملان بحيث يمكن ان يعمل كل واحد منهما في الاسم بعدهما وهو في مكانه لولم يعمل فيه
الآخر وانما لم يقل فعلان ليشمل نحو انا قام وضارب زيدا واقتصر على اول المعدودات فلم يقل فصاعدا ظاهرا بحيث لا يصلح
ذلك المظهر الواقع بعدهما الا ان يكون معمولا لاحدهما وانما يجب ان يكون مظهرا لان المضمر لا يقع التنازع فيه لانه ان

ان كان متصلا لاستوى العاملان في اتصال الضمير بهما نحو ضربت واكرمت لان الفعل الاول يستحيل عمله في المضمر المتصل بالفعل
الثاني لان المضمر المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كالجزء منه فلا تنازع وان كان منفصلا نحو ما ضرب واكرم الا انا
فكذلك لا تنازع فيه على ما سيجيء بعدهما وانما قال بعدهما لانه لو كان قبلهما نحو زيدا ضربت واهنت او بينهما نحو ضربت
زيدا واهنت تعين ان يكون معمولا للاول وهو اي هذا المظهر وما للآخر اي المعمول الذي للعامل الآخر بحسب الاقتضاء وما للآخر
بعد النزاع من التنازع واختيار ما تختار والا فقوله وما للآخر فليس على ظاهره بمستقيم واللازم تعدد المظهر مع انه واحد
ليس الا او عدم التنازع على تقدير التنازع وكلاهما باطل فاعلان اي يكون كل من العاملين مقتضيا للفاعلية او مفعولان او مختلفان
بان يكون المظهر فاعلا لاحد العاملين وما للآخر مفعولا او بالعكس فالمظهر الواقع بعد العاملين للثاني من العاملين عند البصرية
جواب اذا في قوله اذا تنازع
على سبيل الاختيار لانه يجوز اعمال الاول ايضا الا ان الاولى اعمال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب والمظهر للاول
عند الكوفية مع جواز اعمالهم الثاني لان اول الطالبين فاحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني والفراء
يشرك العاملين في المرفوعين اي حين يقتضي كل واحد من العاملين مرفوعا والا فههنا مرفوع واحد فمعنى في المرفوعين اي في صورة
كان الكلام للمظهر وما للعامل الآخر مرفوعين نحو ضرب واكرم زيد فانه يشرك العاملين في زيد بالعمل لئلا يلزم على تقدير اعمال الثاني
الاضمار قبل الذكر او حذف العامل ومذهبه ليس ببعيد فانه نظير قولك زيد وعمرو منطلقان على مذهب سيبويه فان حسن المبتدأ
عنده مرفوع بما هو له خبر فيلزم له ان يكون منطلقان مرفوعا بالمعطوف والمعطوف عليه معا لانهما مما يقتضيانه ويمنع الفراء
من اعمال الثاني فيما ادى اعمال الثاني الى حذف الفاعل او اضماره قبل الذكر كما اذا كان الثاني مقتضيا للمفعول والاول للفاعل نحو
نحو ضربني وضربت زيدا فانه لما راى المسئلة لا تخلو من احد الامرين كل واحد منهما على خلاف الاصول حكم بمنعها واوجب ههنا
الفراء
اعمال الاول او اعمال الثاني مع الاتيان بضمير منفصل بعد المظهر نحو ضربني وضربت زيدا هو وضربني وضربت الزيدين هما
فاعل ضربني
الى آخره ونحو ما ضرب واكرم الا انا على الحذف اي محمول على حذف الفاعل من الاول واعمال الثاني كما هو مذهب الكسائي في ذلك
والبصرية توافقونه لفساد المعنى على تقدير حمله على ما يختار البصرية من اعمال الثاني واضمار الفاعل في الاول لان اضمار الكلام
وهو انا مع الا متعذر لان الحرف لا يضمر وبدون الحرف ملتبس لانك اذا قلت ما ضرب واكرم الا انا فاضمرت الضمير في ضربت
لم يعلم ان الفعل الاول منفي عن المضمر او منحصر فيه بناء على جواز الاضمار فيه مع حذف الا او اظهار الفاعل بان يقول ما ضرب
الا انا وما اكرم الا انا مستغنى عنه لدلالة المضمر الثاني مع الا على الاول لانه هو الاول بعينه ولفظه واذا امتنع الاضمار والاظهار
وحذف ولا تنازع فيما تعدى الى ثلثة من المفاعيل عند الجرمي لعدم السماع واجازه غيره قياسا على الفعل المتعدي الى واحد
واثنين تقول اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني واعلمته اياه اياه زيد عمرا

عمرا منطلقا على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني فان اعملت العامل الثاني بناء على اختيار البصرية اضمرت الفاعل في الاول
على طبق الظاهر ووفقه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث خلافا للكسائي فانه يحذف نحو قاما وقعد اخوك
وحذفت من الاول مفعولا لا يقتصر عليه ويستغنى عنه كما في غير افعال القلوب لانه فضلة فلو لم يحذف لعدم الاضمار قبل الذكر
فيما هو فضلة تحذف كثيرا في الشعر واما المفعول الذي لا يقتصر عليه كثاني مفعولي باب علمت اذا كان الاول مذكورا فانه يظهر
لئلا يلزم اضمار المفعول قبل الذكر او حذف احد مفعولي باب علمت نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا وحسباني منطلقا
وحسبت الزيدين منطلقين الى آخره وان اعملت الاول بناء على اختيار الكوفية اضمرت الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف
لانه لا يلزم منه اضمار قبل الذكر لان الاسم الواقع بعد الثاني لكونه معمولا للاول كان مقدما على الثاني تقديرا نحو قام وقعد اخواك
بعلية لكونه كان مقدما على الثاني
واضمرت المفعول في الثاني ايضا على المختار نحو ضربني وضربته زيد لانه لا يلزم ههنا الاضمار قبل الذكر في المفعول كما عرفت الآن
الا ان يمتنع اضماره اي اضمار المفعول على المختار فيما لا يقتصر على احد مفعوليه فيظهر المفعول كما اذا كان المفعول ثانيا من باب
علمت ويكون الاول غير مطابق للظاهر نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فانه اعمل الاول في منطلقا ولذلك
رفع الزيدان بالفاعلية والفعل الثاني ايضا توجه الى منطلقا لان التنازع انما يكون في الذات الموصوفة بالانطلاق من جهة
فعليهما او افرادها وتثنيتها بحسب اقتضاء المحل وكان المختار اضماره ولكن لا يجوز اضماره لانه لو اضمر مفردا لا يكون المفعول الثاني
مطابقا للمفعول الاول في باب حسبت مع وجوب تطابقهما لكون الثاني عبارة عن الاول ولو اضمر مثنى لزم المخالفة بين الضمير
والمرجوع اليه في الافراد والتثنية ولا يجوز حذفه ايضا لانه لا يجوز الاختصار على احد المفعولين في باب حسبت فلما امتنع الاضمار
والحذف وجب الاظهار وفيه نظر لانا نسلم امتناع الاقتصار لا نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمرجوع اليه عند الامن
من اللبس كقوله تعالى وان كانت واحدة مع تقدم وان كن نساء واما ان كان الاول مطابقا للظاهر فيضمر نحو حسبني وحسبته
اياه زيد منطلقا والغريم في المصراع الاول من قوله قضى كل ذي دين فوفى غريمه وعزة ممطول معنى غريمها الثاني من العاملين ومعها
قضى ووفى فانهما موجهان الى قوله غريمه فاعمل الثاني وهو وفى لانه لو اعمل الاول لزم ان يقول فوفاه والا لزم ان يكون الكلام الفصيح
على غير المختار وهو حذف مفعول الثاني مع اعمال الاول وكذا الغريم في المصراع الثاني للثاني من العاملين وهما ممطول معنى فانهما موجهان
الى غريمها فاعمل الثاني فان قلت فعلى هذا يجب ابراز الضمير في ممطول لانه جار على عزة لانه خبره وهو للغريم لان الممطول هو الغريم
وكل صفة جارية على غير ما هي له يجب ابراز الضمير فيها واجاب عن هذا بقوله على انه اي على ان الغريم تفسيرها في ممطول من الضمير
وكان التقدير وعزة ممطول غريمها فلا حاجة الى ابراز الضمير لان ذكر التفسير بعده بمنزلة ابرازه لان المظهر اقوى من الضمير فان
قلت لم لا يجوز ان يكون غريمها فاعل ممطول على ما هو اختيار الكوفية من اعمال الاول واجاب عنه بقوله ولو قيل بالاول اي

بان الاول من العاملين وهو ممطول عامل في غريمها لزم اظهار الضمير في الثاني وهو معنى لجرى به اي جرى الثاني على غير من هو اي
اي الثاني له لان الثاني وهو معنى جار على غريم وهو للغريم فان قلت انما يلزم اظهار الضمير اذا لم يكن له تفسير بعده وهنا له تفسير
بعده وهو غريمها كما انه تفسير على تقدير اعمال الثاني فاجاب عنه بقوله وتقدم ذكره اي ذكر الغريم على معنى مقدما تقديرا لانه كونه
هو معمولا للاول كان مقدما على الثاني تقديرا وتفسير الشيء يجب ان يكون بعده لفظا وتقديرا فلا يكون غريمها على تقدير
اعمال الاول تفسيرا للضمير في معنى وعلى تقدير اعمال الثاني يكون تفسيرا للضمير في ممطول لانه ح بعده لفظا وتقديرا فيكون
العامل فيه هو الثاني لا الاول وقال ابن مالك لا يجوز التنازع في المرفوع السببي كما في المصراع الثاني لاستلزام التنازع
ان يسند احد العاملين الى السببي والآخر الى ضميره فيلزم منه عدم ارتباط الآخر بالمبتدأ لعدم اشتماله على ضميره
ويحتمل المصراع الثاني انه ليس منه اي من التنازع بان الغريم مبتدأ ثانيا تقدم خبراه وهما ممطول ومعنى اي غريمها ممطول معنى او يكون معنى حالا عنه اي من الغريم ان كان الغريم فاعل ممطول او من الضمير في ممطول الراجع الى الغريم ان كان
مبتدأ والصفتان ح جاريتان على من هما له فلا حاجة الى ابراز الضمير ولا الى التفسير ومن الاول اي ومن اعمال العامل الاول قليل
من المال في قوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ان جعلت الواو للحال كما جعلها صاحب الايضاح
الحال مستدلا به على مذهب الكوفيين فانه تنازع في قليل من المال قوله ولم اطلب واعمل امرؤ القيس وهو من الفصحاء العامل الاول
الا فلو لم يكن اعمال الاول اولى مع امكان اعمال الثاني هنا اذ لا تفاوت في النظم من قليل مرفوعا وبين قليلا منصوبا ومع انه يلزم
على تقدير اعمال الاول حذف المفعول من الثاني وهو ضعيف غير مختار لما اختار من اجله الضعيف وفي تمسكه نظر لان تمسكه
محتمل غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات متنازع فيه وان جعلته اي الواو للعطف كما جعله سيبويه للعطف بناء على
ان الاستعمال واو العطف اكثر عليه انه اي على ان قوله قليل من المال منه اي من باب التنازع فسد المعنى وذلك لان لو لانتفاء الشرط
شرطها وجوابها سواء كانا مثبتين او منفيين فلو كانا مثبتين يجب انتفاؤهما وان كانا منفيين يجب ثبوتهما ولو كان
احدهما مثبتا والآخر منفيا يجب نفي المثبت وهو المنفي لان نفي النفي اثبات وحكم المعطوف على جزائها حكمه فعلى هذا كان قوله فلو
ان ما اسعى لادنى معيشة موجبا ان يكون سعيه لادنى معيشة غير حاصل لانه مثبت في سياق لو فلو كان لم اطلب موجها الى القليل
وهو معطوف على جزاء لو لوجب ان يكون طالبا للقليل فيكون قائلا في صدر البيت انه لا يطلب القليل وفي عجزه انه طالب للقليل
وهو تناقض وفي جعله من غير باب التنازع نظر لانه لا سعى للاستدراك في البيت الثاني مجال واذا جعل الواو للحال لم يلزم ان يكون
الطلب مثبتا لانه في تقدير كفاني القليل غير طالب له ويكون الاستدراك على حاله بلا فساد بل فهو اولى واذا لم يكن من باب التنازع
لان شرطه ان يكون العاملان موجهين الى ام ظاهر واحد بعدهما يكون مفعول لم اطلب محذوفا يدل عليه قوله بعد هذا البيت ولكن

جواب اذا

ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي او يكون مفعوله محذوفا نسيا منسيا كما في قوله يقبض ويبسط اي له
القبض وله البسط اي لم يكن مني طلب مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل لم يسم فاعل ذلك الفعل هو اي مفعول ما لم
يسم فاعله ما حذف اي المفعول الذي حذف فاعله من الفعل المتصرف اذ الفعل الغير المتصرف لا يحذف منه الفاعل نحو كاد
وعسى واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل اليه فلا يبعد ان يجعل ما هو مفعول في المعنى فاعلا في اللفظ
كما في قولك مات زيد وليس شرط احداث شيء منه حتى لا يجوز ان يقوم غيره مقامه واذا اقيم مقامه اجري مجراه في كل ما
للفاعل من الرفع لفظا او معنى والتنزيل منزلة الجزء منه وعدم الاستغناء عنه وتانيث الفعل لتانيثه لاغراض اي حذف
الفاعل لاغراض منها الاقتصار والايجاز في الكلام بحذف الفاعل واقامة المفعول مقامه والتعظيم اي تعظيم الفاعل
فيترك ولا يسند اليه الفعل الحقير ويجعل تركه تطهيرا له عن اللسان لشرفه وعظمته والتحقير اي وتحقير الفاعل
ويجعل تركه تطهيرا للسان عنه لغاية خساسته ووفق النظير كقوله وما المال والاهلون الا ودايع ولا بد يوما
ان ترد الودايع فانه اقيم المفعول وهو الودايع مقام الفاعل ليكون موافقا في الاعراب لودايع في المصراع الاول وكقوله
من طابت سريرته حمدت سيرته وكقوله تعالى وسيجنبها الاتقى الذي يؤتي ماله يتزكى وما لاحد عنده من نعمة تجزى
وعلم المخاطب به فيكون في تركه تعويل على شهادة اللفظ فيترك احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة على
شهادة اللفظ كقوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا وجهل المتكلم به حين علم وقوع ضرب على عمرو مثلا ولا يعلم الضارب
بعينه فيترك الفاعل اضطرارا كقولهم سرق المتاع والاشاعة اي اشاعة الفاعل بفعله حيث لا يتصور صدور الفعل
الا عنه فيترك ذكره احالة حكم الفعل والابهام بتركه خوفا عليه اي على الفاعل او خوفا منه باسناد الفعل اليه ولغير ذلك
من الاغراض المناسبة في باب الاعتبار بحسب المقامات بشرط ان يضم اول الماضي بالتاء اي مع الثاني مع التاء خوفا اي
مع ما في اوله تاء زائدة وهو لانه اسه نحو تكلم وتجاهل وتدحرج بضم اوايلها دون ضم الثاني التبس بصيغة
مضارع كلم وجاهل ودحرج عند الوقف ويضم اول الماضي مع الثالث مع همزة الوصل اي مع ما في اوله همزة وصل نحو استعلم
وانما ضم الثالث ايضا لانه لو اقتصر على ضم اوله وقلت استحرج من غير ضم الثالث التبس فعل الماضي بالامر من هذا الباب
لان همزة الوصل سقطت في الدرج فضم الثالث الذي هو اول المتحركات بعد الهمزة الوصل ايضا وبشرط ان يكسر
ما قبل الآخر في جميع الابواب سواء كان ما قبل الآخر عينا كما في المزيد فيه من الثلاثي اولا ما اولي كما في مجرد الرباعي
والمزيد فيه منه وانما لم يقتصر على ضم الاول او كسر ما قبل الآخر لانه لو اقتصر على الضم وقيل في اضرب التبس الماضي بالمضارع
المبني للمفعول من باب ضرب ولو قيل في تكلم علم واقتصر على كسر ما قبل الآخر التبس بالامر من هذا الباب عند الوقف وانما

وفي ذكره ... على شهادة

خوف اللبس لانه لو اقتصر على مجرد ضم الاول دون الثاني فانه لو قيل في هذه الابنية الثلاثة تكلم وتجاهل وتدحرج

غير بناء الفعل المعلوم بهذا النوع من التغيير لانه لما ظاهر الافعال بطي ذكر الفاعل عنه جعل له بناء يخالف ابنية الافعال
والاسماء ومعتل العين تقلب عينه ياء في افعل واستفعل نحو اقيم واستقيم اصلهما اقوم واستقوم نقلت كسرة الواو الى
الساكن قبلها وقلبت الواو فيهما ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة ولا يجوز فيهما الاشمام والواو لان ما قبل حرف العلة
في هذين البابين ساكن وكسرته اي كسرة العين من الثلاثي ومن باب الانفعال والافتعال تنقل تلك الكسرة الى ما قبلها
اي قبل العين نحو قيل وبيع وانقيد واختير والاصل فيهما قول وبيع نقلت كسرة العين فيهما الى ما قبلها بعد حذف حركة ما قبلها
لانها اخف من حركة ما قبلها وقلبت الواو في الواو ياء لكسرة ما قبلها او تسلب الكسرة من العين في هذه الابواب الثلاثة
من غير نقل الى ما قبلها فيبقى قُوْل وبُيْع وانقُيْد واختُيْر بياء ساكنة بعد الضمة فقلبت الياء واوا بضمة ما قبلها ويجوز
الاشمام فيهما فهو ان ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو لانها تابعة لحركة ما قبلها
وانما يضم ايضا ثالث الاصل فيهما ضم اوائلهما والمضارع يضم عند قيام المفعول مقام الفاعل ويفتح ما قبل آخره خوف
اللبس فانه لو اقتصر على الضم ويقال في أُضْرَبُ للمتكلم من ضرب أَضْرِبُ التبس بالمتكلم المعلوم من باب اضرب وكذا لو اقتصر
على فتح ما قبل الآخر من غير ضم في أَعْلَمُ للمتكلم من باب يعلم التبس بأَعْلَمَ فعل ماض من الاعلام عند الوقف والعين من المعتل
العين تقلب الفا في المضارع المبني للمفعول من جميع الابواب نحو يُقال ويُباع اصلهما يقول ويبيع نقلبهم الفتحة الى الفاء
وقلبت الواو والياء الفا حملا لهما على قال وباع وكذا حكم يختار وينقاد ويقام ويستقام ولا يقام المفعول له مقام الفاعل
لزوال العلية وذلك لانه في المعنى كانه جواب سائل سأل عن العلة فلو اقيم مقام الفاعل لذهب هذا المعنى لان علية الشيء انما
يكون بعد تمام ذلك الشيء والفعل لم يتم الا بفاعله او بما هو قائم مقامه ولا يقام المفعول معه مقام الفاعل لخروجه عنه بتغير الواو
يعني ان حذف الواو منه ويقام مقام الفاعل لخرج عن كونه مفعولا معه لانه هو المذكور بعد الواو وكذا خرج عن كونه مفعولا معه
ان كان معها اي مع الواو لعدم المصاحب وهو الفاعل المحذوف فان الواو لكونه في الاصل للعطف يستدعي مصاحبا متقدما
عليه ولا يقام المفعول فيه مقام الفاعل ان كان المفعول فيه غير متصرف وهو الظرف الذي يكون ابدا منصوبا على الظرفية لانه
لو اقيم مقامه لصار غير المتصرف متصرفا ويلزم ان يكون منصوبا ومرفوعا معا ولا يقام مقام الفاعل التأكيد من المفعول المطلق
وهو المصدر الذي يدل على مجرد مدلول الفعل لعدم الفائدة لو قيل ضرب ضرب لدلالة الفعل عليه والنائب عن الفاعل يجب ان يكون
مثله في افادته ما لم يفده الفعل وكذلك يشترط في كل ما ينوب عن الفاعل ان يفيد فائدة متجددة لم يعلم تلك الفائدة من الفعل
فلا يقال ضُرب شيء او جُلس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من الفعل وعن سيبويه جوازه نقل الزجاج
عن سيبويه جواز اقامة المصدر الذي للتأكيد مقام الفاعل ومنه قوله اهم بامر الحزم لو استطيعه وقد حيل بين العير والنزوان
اي

اي قد حيل الحيلولة بين العير والنزو وان كان بين للزوم الظرفية لا يقام مقام الفاعل فيكون القائم مقامه هو المصدر الدال عليه الفعل
قال ابن حنوف شارح كتاب سيبويه وادعاء الزجاج انه مذهب سيبويه فاسد لان سيبويه لا يجوز اضمار المصدر المؤكد
في هذا الباب اذ لا فائدة في الاسناد اليه وهو ملفوظ فكيف اذا نوي ولم يلفظ به والذي اجاز سيبويه لا يمنعه احد وهو اضمار المصدر
المقصود مثل ان يقال لمن توقع القعود قد قعد اي قعد القعود الذي ينتظر وقوعه فعلى هذا في قول المصنف وعن سيبويه جوازه نظر
ولا يقام الثاني من باب علمت مقام الفاعل عند المتقدمين خلافا لبعض المتاخرين فانهم اجازوا ان امن اللبس ولم يكن الثاني
جملة ولا ظرفا تقول في علمت زيدا منطلقا علم منطلق زيد فان منطلق يتحقق انه الثاني لكونه نكرة وزيد معرفة ولم يجيزوا
في علمت زيدا اخاك علم اخوك زيدا لان الثاني فيه لا يتميز عن الاول لكونهما معرفتين ولا الثالث من باب اعلمت لئلا يصير المسند
مسندا اليه اي الثاني من باب علمت مسند الى الاول والثالث من باب اعلمت مسند الى الثاني ابدا فلو اقيم مقام الفاعل صار
ما هو مسند ابدا مسندا اليه في حالة واحدة وفيه نظر وكذا ثانيه ولا اي ثاني باب اعلمت لا يقام مقام الفاعل ولان من باب
اعطيت ان البسا اي ان البس الثاني من باب اعلمت والثاني من باب اعطيت بالاول منهما فلا يقال في اعلمت زيد عمروا
فاضلا اعلم عمرو زيدا فاضلا فانه لا يتميز الثاني فيه عن الاول فلو اقيم مقام الفاعل التبس بالاول وكذا لا يقال في اعطيت
بشرا خالدا اعطي خالد بشرا لانه لا يتميز الثاني من الاول لصلاحية كل واحد منهما ان يكون آخذا فلو اقيم الثاني مقام
الفاعل التبس الثاني بالاول ولم يتميز الآخذ من المأخوذ اما مع عدم اللبس فيجوز اقامة الثاني من الثانيين
مقام الفاعل تقول في اعلمت زيدا هندا فاضلة اعلم هند زيدا فاضلة وفي اعلمت زيدا الكتاب مستعارا اعلم الكتاب زيدا
مستعارا وفي اعطيت زيدا درهما اعطي درهم زيدا فان هندا يتعين ان يكون ثانيا لقرينة قوله فاضلة وكذا درهم
يتعين ان يكون ثانيا لعدم صلاحيته للآخذية والمقام اي والذي يقام مقام الفاعل هو المفعول به المنصوب استقلالا لا
المجرور بحرف الجر فانه منصوب بواسطته وانما تعين لان يقام مقامه لانه قد يكون فاعلا في المعنى كما في نحو ضارب زيد عمرا
وكما في مطاوع فعلته نحو كسرته فانكسر ولان الفعل اشد طلبا له من طلبه لسائر الفاعيل من حيث انه يظرف الفعل
كما ان الفاعل مبدا ظرفه ان وجد مفعول به المنصوب يجب اقامته مقام الفاعل عند البصريين واستدل الكوفيون على انه
لا يجب ذلك لقوله تعالى ولو ولدت فكيهة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا فانه مع وجود المفعول به المنصوب وهو الكلاب
اقيم الجار والمجرور وهو بذلك الجرو مقام فاعل لسب واجيب عنه بقوله ولسب بذلك الجرو الكلابا نادر شاذ
والا اي وان لم يوجد المفعول به المنصوب فالبواقي سواء اي سواء في الاقامة مقام الفاعل لا تفاضل بينها عند الاكثر
وقيل الجار والمجرور اولى لانه مفعول به لكن بواسطة وقيل الظرفان والمصدر اولى لانها مفاعيل بلا واسطة وقيل المفعول

المطلوب اولى لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان اهتمام المتكلم بذكره اشد فهو اولى وان كان المفعول
المنصوب موجودًا الملحق به اى بالفاعل خمسة المبتدا وخبره وخبر باب ان وخبر لا لنفي الجنس واسم ما ولا فان ارتفاع
المبتدا بالمعنى الاول لانه اشبه الفاعل لكونه مسندا اليه وكذا ارتفاعه بالمعنى الثاني لكونه احد جزئي الجملة كما ان الفاعل كذلك
وارتفاع الخبر لكونه جزءا ثانيا من الجملة كما ان الفاعل كذلك وارتفاع خبر باب ان لكونه عاملة في لزومه الاسماء وفي وجوده ثلاثيا
فصاعدا وفي بنائه على الفتح ولتضمنه معنى الفعل اشبه عامل الفاعل الاصلي وهو الفعل وارتفاع خبر لا لنفي الجنس لانها محمولة
على ان لما بينهما من التقابل لاقامتهما النفي والاثبات على سبيل التوكيد والتحقيق فان ان لتحقيق الاثبات ولا هذه لتحقيق
النفي لانها لنفي الجنس ولم يذكر اسم كان في الملحقات لانه عنده فاعل لا اشبه بالفاعل المبتدا وهو اسم لفظا نحو زيد قايم او اسم
تقديرا نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم وتسمع بالمعيدي خير من ان تراه مسندا اليه احتراز عن الخبر لانه مسند به مجرد عن
العوامل اللفظية احتراز عما دخل عليه ان واخواتها وكان واخواتها وباب ظننت قيل فيه نظر لانه ان اراد بتجرده عن العوامل
اللفظية تجرده عن ملابستها معنى سواء لم يكن فيه عامل لفظا نحو زيد قايم او كان فيه عامل لفظا لكنه معدوم معنى وحكما
كالمبتدا المجرور بحرف زائد نحو بحسبك درهم وهل من خالق غير الله خرج عن التعريف نحو علمت لزيد منطلق لان المبتدا
فيه غير مجرد عن ملابسة العامل معنى ولذا يجوز العطف هنا بالنصب نحو علمت لزيد قايم وبكرا قاعد او ان اراد بذلك
تجرده عنها لفظا يخرج عنه نحو بحسبك درهم والجواب انه اراد تجرده عنها لفظا او معنى او مسند نعت احترز بالنعت
عن نحو يضرب في نحو ايضرب الزيدان فانه صدق عليه باقي التعريف الا انه ليس بنعت لان المراد بالنعت الاسماء المشتقة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والجاري مجراها كالمنسوب والاستعارة رافع لاسم ظاهر احتراز عن النعت الرافع ضميرا متصلا نحو
اقايمان الزيدان فان النعت ح خبر لا مبتدا وقع ذلك النعت بعد همزة الاستفهام لفظا او تقديرا نحو اقايم الزيدان وقايم الزيدان
ام قاعدان او بعد ما النافية نحو ما قايم الزيدان وانما يجب الاعتماد على احدهما لان النعت انما يرفع اذا كان معتمدا على
احد الاشياء الخمسة وانما يكون النعت مبتدا اذا كان اعتماده على احدهما لانه لو كان معتمدا على غيرهما كان النعت خبرا
او صفة او حالا فلا يكون مبتدا واعلم ان الشرط هو الاعتماد على النفي لا على حرفه سواء كان النفي مستفادا من حرفه نحو ما ولا وان
او مما هو بمعناه نحو انما قايم الزيدان اي ما قايم الا الزيدان او من اسم جار مجرى حرفه نحو غير قايم الزيدان او من فعل جار مجراه
نحو ليس قايم الزيدان وكذلك وشرطه ان يكون معتمدا على الاستفهام لا على همزة الاستفهام كهل ومن وما ومتى واين وكيف واي
وكم تقول هل ذاهبة جاريتاك وما صانع الكبران ومن خاطب الخالدان ومتى ذاهب العمران واين جالس صاحباك وكيف مصبح
ابناك وايان قادم رفيقاك وكم ماكث صديقاك وكذلك ليس شرطه ان يكون رافعا للظاهر بل الشرط ان يكون رافعا اسما

اسما مستقلا سواء كان ظاهرا او ضميرا منفصلا كقوله خليلي ما واف بعهدي انتما اذا لم يكونا لي على من اقاطع وكقوله تعالى اراغب
انت عن آلهتي فان انت مرفوع براغب والا لزم الفصل بين وعموله وهو عن آلهتي باجنبي وهو انت وكذلك يجب ان يذكر هنا
قيدان آخران بان يقول مسند نعت او جار مجراه منفيد لتدخل فيه نحو اسد الزيدان ويخرج عنه اقايم ابوه زيد فانه غير مفيد
ان جعلنا اقايم مرفوعا بالابتداء اذ لا يحسن السكوت عليه فليس مما نحن فيه بل يكون زيد مبتدا وقايم خبر مقدم وابوه
مرتفع به والصواب ان يقول هكذا او مسند نعت او جار مجراه رافع لاسم مستقل معنى واقع بعد الاستفهام او النفي نحو اقايم الزيدان
فاعله يسد مسد الخبر لشدة شبهه بالفعل ومن ثمه لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف باللام او الاضافة ولا يجوز ان يكون اقايمان
خبرا والزيدان مبتدا ولا لزم ان يقال اقايما لوجوب التطابق بين المبتدا وخبره ولا العكس والا لزم عكس ما هو الاصل
من كون الخبر معرفة والمبتدا نكرة والخبر لفظ مجرد عن العوامل اللفظية سواء كان اسما او فعلا او جملة مسند الى ما تقدم
تقدما لفظا نحو زيد قايم او تقدما تقديرا نحو قايم زيد ويضرب في زيد يضرب داخل في هذا التعريف لانه مسند الى الضمير
المستتر فيه وهو مع الضمير مسند الى زيد ويضرب في يضرب زيد خارج عنه لانه ليس بمسند ما تقدمه ورافعهما اي عامل
رفع المبتدا وخبره لا موجب رفعهما فان موجب رفعهما شبههما بالفاعل معنى يعبر عنه وليس للسان فيه حظ وهو التجرد
اي تجرد اللفظ عن العوامل اللفظية للاسناد اي لاسناد خبره اليه او لاسناده الى الفاعل عند المتاخرين من البصريين واشترط
في التجريد الاسناد لانه المعنى الذي به حصل التركيب المقتضي للاعراب اذ لولا ذلك لكان حكمهما حكم الاصوات التي لا اعراب لها ونقل
عن سيبويه ان العامل في الخبر هو المبتدا وعند الكوفيين انهما ترافعا لسبب اقتضاء كل منهما الآخر ويجوز ان يكون التجرد
عاملا وان كان امرا عدميا لان العامل عندهم علامة والعدم المخصوص يجوز ان يكون علامة لانا نقول اذا امر وجودي
لان المراد منه كون المبتدا او للثاني فذلك الثاني حديث عنه او بالعكس وفي جعل رافعهما التجرد نظر لان اقوى العامل هي الافعال
وهي لا يعمل رفعين من غير اعتبار اتباع فيلزم ان لا يعمل اضعف العوامل وهو المعنى رفعين ولان تجرد المبتدا غير تجرد الخبر
وكذا نظر في جعل رافعهما الابتداء كما ذكرنا ولان الابتداء معنى قائم بالمبتدا فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لزم من تقديم الخبر
على المبتدا تقديم المعمول العامل المعنوي عليه فالصواب مذهب سيبويه وهو جعل الابتداء عاملا في المبتدا والمبتدا عاملا في الخبر كما ان
الجزاء الواقع بعد الاسم المتضمن للشرط مجزوم بذلك الاسم لا بمعنى الشرط نحو من يضرب اضرب والمبتدا عمدة البيان مثلا اذا قلت
زيد قام يفهم من قايم لشيء له القيام وهو وحده لا يفيده لانه لا يمكن ان في الدنيا شيئا ما قايم والمفهوم من زيد ذات معينة وذكره
ايضا وحده لا يفيد فاذا اسند احدهما الى الآخر حصل البيان من المبتدا والفائدة من الخبر ومن ثم اي ومن اجل ان المبتدا عمدة
البيان استحق المبتدا التقديم على الخبر لانه اذا كان عمدة البيان يكون لا محالة محكوما عليه ولا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ

ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ليكون الوضع مطابقا للطبع وانما قدم الحكم في الجملة الفعلية على المحكوم عليه لانه عامل فيه ومرتبة
العامل قبل مرتبة المعمول واستحق كونه معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن غير معين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا
بالغرض المطلوب من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما امتنع السامع
عن استماع حديث بخلاف تنكير الفاعل فانه لا ينفر السامع عن استماع الحديث لانه لما سمع الفعل اقتضى الامر ثم فلا يمكن ان يقال
بعد ذلك انه لا يصغي الى كلام المتكلم ويجوز تنكيره اي وتنكير المبتداء اذا تخصص المبتداء بالصفة لفظا بان يكون الصفة مذكورة
نحو اجل مسمى عنده فان الصفة يجعل النكرة كالمعرفة لان المراد بها هذا الجنس وهو معلوم فان معنى الاية هذا الجنس من الاجل
المسمى عنده او بالصفة تقديرا بان يكون مقدرة لا ملفوظة نحو شخب في الارض اي شخب من اللبن في الاناء وشخب آخر منه في الارض
او بالصفة معنى كما في كم الخبرية نحو كم رجل ضربته فان معناه كثير من الرجال والوصف فيها من تمام معناها وليس الوصف فيها
مقدرا مع لفظها كما تقدر مع لفظ شخب لان كم لا يوصف اصلا او تخصص بسبب شبه الفاعل لكونه بمعناه اي يكون في المعنى
فاعلا اقدم للتخصيص والحصر نحو كل ارأمها ولدا اي ما ارأمها ولدا الا الاكل ونحو سكي الفاعل كما عرفت كما ولا يحمل كلامه على انه
فاعل في المعنى والفاعل مخصص بالحكم المتقدم عليه فصار كانه موصوف في المعنى لان المحكوم عليه اذا اختص ببعض الحكم كان الحكم على
غير المختص او تخصص بسبب الفاعل لمجيئه اي بمجيء المبتداء بعد الحكم حين يكون الخبر ظرفا مقدما عليه فانه لما قدم الخبر عليه
وهو كثير التصرف اشبه الفاعل بتقديم الحكم عليه فجاز ان يكون نكرة كالفاعل واختص ذلك بالظرف لاتساعهم في الظروف بما لا يتسعو
في غيرها لانها ليست باجنبية من الاشياء لان اكثرها لا يخلو عنها قال ابن مالك يجب ان يكون الظرف مختصا نحو عندك مال لان غير
المختص لا يفيد نحو عند رجل مال او تخصص بثبوت الخبر فيما وقع بعد همزة الاستفهام المعادلة لام المتصلة نحو ارجل في الدار ام امراة
قال ابن الحاجب ان المجوز لتنكير المبتداء هنا ثبوت الخبر لاحدهما عند المتكلم لان السوال بالهمزة مع ام المتصلة يدل على ذلك فكانت
النكرة هنا بمنزلة نكرة موصوفة وتبعه المصنف في ذلك ولذا قيد همزة الاستفهام بمعادلة ام المتصلة وفيه نظر لانه يلزم منه امتناع
ارجل في الدار وهل رجل في الدار لعدم لفظة ام الدالة على ثبوت الخبر لاحدهما مع انه جائز بالاتفاق فالاولى على هذا ان يقول هكذا
او بوقوعه بعد الاستفهام وذلك لان النكرة في سياقه في تاويل المعرفة اذ المراد من قولك ارجل في الدار اهذا الجنس في الدار وليس الا
واحد بعينه او لا بعينه او تخصص بان يقع المبتداء النكرة بعد نفي العام نحو ما احد خير منك فان النكرة لكونها في سياق النفي يفيد العموم
فيكون متعينة بكونها كل فرد فرد والحكم وهو عدم الخيرية بانت له فيفيد المخاطب بخلاف ما لو حكمت على واحد غير معين فانه لم يحصل
للمخاطب فائدة وكذا كل نكرة في الابتداء يقصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة او تخصص بان يقع بمعنى المصدر المدعو به لشخص
نحو سلام عليكم او على شخص نحو ويل له يقال هذا لمن يدعى عليه بالهلاك وقوله بمعنى المصدر اشارة الى انه لا يجب ان يكون مصدرا

مصدرا كقوله فترب لافواه الوشاة وجندل اي هلاك لهم فان ترب وجندل وان لم يكونا مصدرين الا انهما بمعنى المصدر على ما يجيء
المنتسب الى الفاعل المرفوع اي المصدر الذي يرفع لغرض الثبوت والدوام فان اصل سلام عليك سلمك الله سلاما اي جعلك الله سالما
حذف الفعل لكثرة الاستعمال ورفع سلاما قصد الدوام سلام الله واستمراره لان النصب دال على الفعل الدال على الحدوث والتجدد
وانما قدم المبتداء هنا على خبره مع تنكيره وكون الخبر جارا ومجرورا لتخصصه بانتسابه في الاصل الى الفاعل ولانه بمنزلة الفعل والفعل
في الفعل ان لا يتقدم عليه شيء من معمولاته ويلزم تنكيره غير تخصيص اذا كان خبره افعل التعجب لان الابهام الحاصل من التنكير
مناسب للتعجب فيما افعله عند سيبويه لانه قال انه في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه جعله فاعلا فيما ابتداء مع كونه نكرة غير مختصة
بوجه عند سيبويه لا عند الاخفش فان عنده موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف فلا يكون مما نحن بصدده لانها معرفة ولا عند الفراء
لانه عنده استفهامية فيكون ما نكرة مختصة بالاستفهام والخبر عمدة الافادة كما عرفت فلذلك حقه التنكير لان الاصل في الخبر ان يخبر
بما هو غير معلوم عند المخاطب ليفيد لان المسند لو كان معلوما عنده كان المسند اليه ايضا معلوم عنده واذا كانا معلومين فما ذا يستفيده
وجاز التعدد فيه اي في الخبر سواء كان التعدد بحرف العطف نحو زيد عالم وعاقل او لا نحو قوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد وسواء كانت الاخبار غير متضادة كهذه الاخبار او كانت متضادة وسواء كان المبتداء في المتضادة يتصف جزء منه
ببعض تلك الاخبار وجزء آخر ببعض آخر منها كقولك للابلق هذا ابيض واسود او يتصف مجموع المبتداء بكل واحد منها نحو هذا حلو
حامض فان الخبر فيه متعدد لفظا الا انه متحد في المعنى لان حلو حامض بمنزلة مز على معنى ان في جميع اجزائه حلاوة وحموضة
الا انه لما امتزج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالاخر حصل بالانكسار كيفية متوسطة فالمجموع هو الخبر وانما
سمي كل واحد خبرا مجازا ومن ثمه يقال علمت هذا حلوا حامضا مع ان باب علمت لا يتعدي الا الى مفعولين ولا يجوز هنا استعمال
العطف لان مجموعهما بمنزلة مفرد فلو استعمل العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض واجاز ابو علي هنا العطف وهو اي الخبر
مفرد وهو ما ليس لعامل من عوامل الاسماء تسلط على لفظه سواء كان مجردا عن اضافة وشبهها نحو زيد منطلق او لا
نحو عمر وصاحبك وبشر قائم ابوه هو هو اي يكون ذلك المفرد هو المبتداء بمعنى ان يكون المفهوم منه هو المفهوم من المبتداء بعينه
او بمنزلته اي بمنزلة هو هو نحو قولك ابو يوسف ابو حنيفة اي بمنزلته قال الله تعالى وازواجه امهاتهم اي نازلات منزلتهن
في تحريم النكاح او يكون المراد منه نحو زيد قائم ابوه فانه بمنزلة قائم الاب عار فكل المفرد عن العائد اليه اي الى المبتداء
ان كان جامدا غير مأول بمشتق كقولك زيد اخوك وهذا اسد مشيرا الى الحيوان المعروف ومحتمل او متضمن له اي
للضمير او للكل مشتمل على الضمير ان كان مشتقا وذلك لان المشتق يعمل عمل فعله فان كان في الحقيقة للمبتداء اسند الى ضميره
في المعنى وان كان لغيره فلا بد من تعلق ذلك الغير بضميره والا كانت مخبرا بالاجنبي عن الاول وكذلك متضمن للضمير ان كان جامدا

صادقا على المبتداء لا بمعنى ان يكون ع

ناويلا بالمشتق كقولك هذا اسد مشير الجو رجل شجاع قال ابن مالك ففي اسد ضمير مرفوع به لانه ماول بما فيه معنى الفعل
ولذا لو اسند الى ظاهره لرفعه نحو رايت رجلا اسدا ابوه وكذلك ان كان الخبر مصدرا بدلا من الفعل فانه ح متضمن للضمير
عند سيبويه نحو زيد سيرا سيرا لكونه بمعنى الفعل وحده وقايم مقامه ويجوز ان يكون الخبر المفرد متحدا بالمبتداء لفظا
ومعنى للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اى شعري على ماثبت فى النفوس من جزالته
او جملة وهى خلاف المفرد اسمية نحو زيد ابوه قائم او جملة فعلية سواء كانت مجردة عن الشرط والجزاء نحو زيد قام ابوه
او متضمنة للشرط والجزاء نحو زيد ان يكرمه يكرمك وسواء كانت فعلها لازم الاضمار باقامة الظرف مقامه نحو زيد فى الدار
اولا وقوله بعائد متعلق بالجملة اى لابد فى كل واحدة من الجملتين من ضمير عائد الى المبتداء لان الجملة فى الاصل كلام مستقل
فاذا قصد ان يجعل جزء الكلام فلابد من رابطة يربطها بالجزء الاول وهى الضمير لانه موضوع للربط الا ان يكون المبتداء شانا
اى ضمير الشان فانه ح لا يحتاج الى الضمير للربط المعنوي بينهما لكون الجملة عبارة عنه فالخبر هناك بمنزلة المفرد نحو قل هو الله احد
وكذا لا يحتاج الى الضمير فى كل جملة يكون عبارة عن المبتداء نحو مقولي زيد منطلق وكقوله صلعم افضل ماقلت انا والنبيون من
قبلي لا اله الا الله فعلى هذا لو قال بدل قوله الا ان يكون المبتداء شانا الا ان يكون الخبر عبارة عنه لكان اعم فائدة وكذا لا يحتاج
الى العائد اذا كانت الجملة متضمنة لما يدل عليه المبتداء باشارة كقوله تعالى ولباس التقوي ذلك خير او بغير اشارة كقوله تعالى
والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين او يكون المبتداء مخصوصا بالمدح او الذم نحو
نعم الرجل زيد على قول من قال ان زيد مبتداء والجملة خبره فانه ليس فى الجملة هناك ضمير لان اللام فى الرجل لما كان للجنس
كما قيل والجنس مشتمل على كل افراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجري اشتماله عليه مجري الذكر اللفظي وكذلك لا يكون
فى الجملة ضمير اذا اقام الظاهر مقام الضمير نحو زيد قام ابو ظاهر اذا كان زيد مكنيا به واعلم ان وضع الظاهر مقام الضمير
جائز فى معرض التفخيم ومثاله نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة اى ماهى واما اذا لم يكن فى معرضه فيجوز ذلك عند سيبويه فى الشعر
بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول وسواء كان فى الشعر اولا ويجوز حذفه
اى حذف الضمير العائد اذا علم العائد وذلك الحذف يكون على سبيل السماع نحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور
اى ان ذلك منه وعلى سبيل فى كل موضع يكون الضمير مجرورا بمن والجملة التى وقعت خبرا يكون اسمية والمبتداء فيها جزء من المبتداء
الاول نحو البر الكر بستين اى الكر منه لان كون المبتداء الثانى جزءا من المبتداء الاول يوذن بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا
وما وقع ظرفا من الخبر سواء كان ظرف زمان نحو القتال يوم الجمعة او ظرف مكان نحو زيد عندك او جارا ومجرورا فانه جار
مجري الظرف لاحتياجه الى الفعل او معناه احتياج الظرف اليه ولمناسبة له لان الظرف فى الحقيقة جار ومجرور لكونه بمعنى فى

ولذا سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا بتقدير الفعل على الاكثر فتقدير زيد فى الدار زيد استقر فيها لان اصل التعلق له
اى للفعل اي لابد للظرف من متعلق عامل فيه والاصل فى العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اقرب وانما كان كذلك لان العامل
انما يعمل لافتقاره الى غيره اما الضمير معناه مقررا فى قلب السامع وهو الفعل والاسم او ليوجد معناه فى غيره وهو الحرف او الفعل
والفعل اشد افتقارا الى غيره لانه حدث يقتضى صاحبا ومحلا وزمانا ومكانا وعلى فيكون افتقاره من جهة الاحداث ومن
جهة التحقق بخلاف الاسم فان افتقاره انما يكون من جهة التحقق ولذا لا يعمل الاسم الا بمشابهة الفعل او تضمن معناه او منع الحرف
لان اصله الاستغناء عن غيره قال بعضهم كابن السراج ان الظرف بتقدير اسم فاعل لان المتعلق المحذوف هو الخبر والاصل فيه
ان يكون مفردا فقدر اسم الفاعل لانه مع فاعله مفرد الا فى نحو اقائم الزيدان وانما كان مفردا اظهارا للفرعية لان الاصل
فى احتمال الضمير هو الفعل والاسم فرع عليه فيه ولانه لما لم يتفاوت فى الحكاية والخطاب والغيبة فى انا عارف وانت عارف
وهو عارف اشبه الخالى عن الضمير فلم يحكم عليه بانه جملة ومن ثم اى ومن اجل ان الظرف بتقدير الفعل يفيد الظرف بمجرده
من غير ذكر الفعل فى الصلة ولو كان مقدرا باسم الفاعل لزم ان لا يفيد لان اصل الموصول يجب ان يكون جملة واسم الفاعل
مع فاعله مفرد لا يتم الصلة به بخلاف الفعل مع فاعله فانه جملة يتم الصلة به واذا كان المقدر فى الصلة فعلا فكذا فى غير
الصلة وهذا قول ابي علي وهو مردود لان الظرف الواقع صلة واقع موقع ما لا معنى فيه المفرد بل اذا وقع فيه مفرد يؤول
بالجملة والظرف المخبر به واقع موقعا هو للمفرد لا بالاصالة واذا اورد وقع فيه الجملة يؤول بالمفرد فلا يصلح ان يقاس احدهما على
الآخر وتقدير اسم الفاعل اولى كما هو مذهب الاخفش لان الفعل لا يغنى تقديره عن تقدير اسم الفاعل ليستدل على انه فى موضع رفع
واسم الفاعل مغن عن تقديره وتقدير ما يغنى اولى من تقدير ما لا يغنى بانتقال اى بتقدير الفعل مع انتقال الضمير العائد من الفعل اليه
اي الى الظرف لسد الظرف مسده وهذا مذهب ابي علي ومن تابعه وعند السيرافي الضمير محذوف مع المتعلق واعلم ان الخبر
هو المتعلق المحذوف مع الظرف لان المقصود هو الاخبار بوجود الشئ فى الظرف الا انهم حذفوا بعض الخبر حذفا لازما واقاموا
البعض الآخر مقامه وسموه باسم الخبر فلذلك اى فلاجل انتقال الضمير الى الظرف جاز العطف عليه اي على الضمير المنتقل الى الظرف
والتاكيد عنه ونصب الحال عنه والابدال عنه فى قول الشاعر الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام فان قوله
ورحمة الله عطف على الضمير المستكن فى عليك الراجع الى السلام لانه فى التقدير السلام حصل عليك حذف وانتقل الضمير منه
الى عليك واستتر فيه ولو كان الفعل هنا محذوفا مع الضمير لزم العطف بدون المعطوف عليه ولا يجوز ان يكون قوله السلام
هو المعطوف عليه لتاخره ويجب ان يكون المعطوف عليه مقدما وفى قوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فوادي عندك الدهر
اجمع فان اجمع مرفوع لانه تاكيد للضمير المستكن فى عندك الراجع الى فوادي ولو كان الفعل مع الضمير محذوفا لزم ان يكون

اجمع موكد الغير مذكور وفي قوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها فان قوله خالدين من الضمير المستكن في قوله
ففي الجنة ولا يجوز ان يكون حالا من سعدوا للفساد من جهة اللفظ والمعنى وفي قوله تعالى والوزن يومئذ الحق فان قوله
الحق بدل من الضمير المستكن في يومئذ الراجع الى الوزن وضعف جعل الحق صفة للوزن للفصل بين الموصوف والصفة بالاجنبي
وهو قوله يومئذ وضعف جعله خبرا عن قوله والوزن لتعلق الظرف وهو يومئذ حينئذ اي حين اذا جعل الحق خبرا بالمصدر
المحلى باللام واعماله معه ضعيف لا يجيء في فصيح الكلام وضعف جعله خبرا بعد خبر عن قوله والوزن لتاخر الاعرف ح وهو الحق
من غير الاعرف وهو يومئذ وذا لا يجوز وفيه نظر لان قوله يومئذ ليس بمعرفة حتى يكون قوله الحق اعرف منه ان كان المراد
منه الجملة الظرفية اذ الجملة من حيث هي جملة لا تتطرق اليه التعريف والتنكير وان كان المراد منه مجرد الظرف فلا نم ان الحق
اعرف منه لانه في التقدير يوم اذ يسال اي يوم سوالنا والمضاف الى المضاف الى المضمر اعرف من المعرف باللام وهو اي الظرف
ان توغل في الابهام غير مختص لشيء او كان مقطوعا عن المضاف اليه لم يقع خبرا فلا يقال زيد في مكان او زيد من قبل ولا صلة
فلا يقال الذي في مكان زيد ولا حالا فلا يقال ضربت زيدا في مكان ولا صفة فلا يقال جاءني رجل في مكان وكل هذا لعدم
فائدة والا اي وان لم توغل في الابهام ولم يكن مقطوعا عن المضاف اليه فان كان زمانيا غير موصوف لم يقع الزماني عن الجثة
اي لم يقع خبرا عن الجثة والجثة فاعلا له فلا يقال زيد يوم الخميس لعدم الفائدة لان زيدا لا يقع يوما وسقطع يوما لان زيدا
يوم الجمعة هو الذي كان يوم السبت وكذلك لا يقع خبرا عن المستمر فلا يجوز طلوع الشمس يوم الخميس لانه حاصل على الاستمرار
لا يختص بيوم دون يوم بخلاف غير المستمر فانه يقع خبرا عنه نحو الخروج يوم الجمعة لان الخروج مما يقع يوما دون يوم وكذلك
المكان يقع خبرا عنه نحو السير في الدار لان نسبته الى الامكنة متفاوتة لحدوثه في بعضها دون البعض واعلم انه لو قال
هكذا الا يقع خبرا الا عن حدث غير مستمر لكان اولى لان فيه اشارة الى ما يقع خبرا عنه والى ما لا يقع خبرا الا عن حدث غير
مستمر لكان اولى لان فيه الاشارة عنه جميعا مع فوائد آخر وقوله الكل عام نعم تحوونه تلحق قوم وتنتجونه هذا اعتراض
فان ظرف الزمان هنا وقوله الكل عام وقع خبرا عن جثة وهو قوله نعم او الجثة فاعلا له واجاب عنه بقوله على حدوثه يحتمل
ان يكون مراده ان المضاف هنا محذوف اي لحدوث نعم حصل في كل عام او حصل في كل عام حدوث نعم فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه فيكون المبتدا او الفاعل في التقدير حدثا غير مستمر وان يكون مراده ان نعم في نفسه تجدد وحدوث
حدوث في كل عام كما ان في نفس الهلال تجددا وحدوثا في كل شهر والليلة الهلال هذا اعتراض آخر لان الليل وهو ظرف
زمان وقع خبرا عن الجثة وهي الهلال واجاب عنه بثلاثة اجوبة بقوله على حدوثه ومعناه ما ذكرت الآن لو جعلت
او الاستهلال مراده ان الهلال بمعنى الاستهلال او ليلته اي ليلة الهلال فيكون المضاف محذوفا ويجوز ان يكون

يكون الزمان خبرا عن الزمان وعلى الثالث اي على تقدير ان يكون المضاف وهو ليلة محذوفا تعين رفع الليلة الاولى
المذكورة لئلا الزمان ظرفا لنفسه يعني لو نصب الليلة الاولى على هذا التقدير يكون الليلة ظرفا لليلة الهلال ويكون التقدير
ليلة الهلال حصلت في الليلة وهذا معنى فاسد وفي اطلاقه نظر لانه يجوز ان يكون للزمان ظرف كما اجاز سيبويه
اليوم يومك بنصب اليوم بمعنى الآن قال لان الرجل قد يقول انما اليوم افعل كذا ذلك ولا يريد يوما بعينه ويعني كلامه ان الآن
اسم من يومك فيجعله واقعا في الآن فان قلت قد يجوز ان يكون للزمان ظرف غير اسم منه نحو اليوم الجمعة واليوم السبت
بنصب اليوم فان اليوم ظرف للجمعة والسبت فيكون للزمان ظرف فاجاب عنه بقوله واليوم الجمع او السبت على التجمع والتسبب
وهما مصدران فيكون الظرف في الحقيقة للمصدر وكذا يجوز اليوم العيد واليوم الفطر واليوم النيروز بنصب اليوم
فيها لان ذكر هذه الايام منبهة على عمل يقع فيها فتاول بالمصدر ومن ثمة اي من اجل هذا التاويل لم يجز في سائر الايام
مما لم يكن فيها دلالة على عمل فلا يقال اليوم الثلثاء بنصب اليوم لانه لا يمكن تقدير الثلاثاء بمصدر اذ لا دلالة لها على عمل
يقع فيها حتى تاول بالمصدر فلا يجوز في اليوم الا الرفع واليوم يومك على غلبتك اي محمول على غلبتك وسلطانك وشان
امرك حاصلة في هذا اليوم فيكون الظرف للمصدر ايضا لا للزمان ويجوز ان يكون المراد من اليوم الآن الاعم من يومك كما قال سيبويه
والكذب هذا مذهب بعض الكوفيين وفيه نظر لان خبر المبتدا في اصطلاح النحاة ليس المراد به ما يحتمل الصدق والكذب وانما
المراد به ما عرفه المصنف ولان خبر المبتداء لا خلاف في ان اصله ان يكون مفردا والمفرد من حيث انه مفرد لا يحتملهما واما الجملة
الواقعة موقعه فالاصل ان لا يشترط فيها احتمالها الصدق والكذب لانها نائبة عما لا يحتملهما ولان وقوع الخبر
مفردا طلبيا كثير شائع بالاتفاق كيف انت فكذا لا يمتنع وقوعه جملة طلبية بالقياس مع انه مسموع ايضا كقوله تعالى بل انتم
لا مرحبا بكم وحكمه ان يفيد ما لا يفيده المبتدا اي يجب ان يفيد الخبر فائدة لم يستفد من نفس المبتدا فلا يقال مالك الفرس صاحب
لان جزئي الجملة لا بد ان يختص كل منهما بفائدة لانه لو افاد احدهما ما افاده الآخر لكان ذلك تكريرا والتكرير يجري مجرى ما لم يذكر
والجزء الواحد لا يتم منه الكلام فان قلت قد يستفاد مما هو في الاصل خبر مبتداء ما يستفاد من المبتداء كقوله تعالى فان كانتا اثنتين
فان الالف في كانتا ضمير الاثنين والتاء علامة التانيث ففيهما دليل على التثنية والتانيث اللذين يستفادان من قوله اثنتين
واجاب عنه بقوله وقوله تعالى وان كانتا اثنتين يفيد الخبر فيه وهو اثنتين ان الاعتبار بمجرد العدد ولا اعتبار للصغر والكبر بخلاف
قوله تعالى كانتا فانه يحتمل ان يراد منه الصغر والكبر كما يقال فان كانتا كبيرتين او صغيرتين فلما ذكر اثنتين علم ان الصغير والكبير
لا اعتبار بهما وحكمه ان يطابق الخبر المبتداء افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا وتذكيرا على الاطراد اذا كان الخبر اسما مشتقا ولم يكن افعل من
ولا هو من سبب المبتداء لانه لو كان افعل من لا يطابق نقول زيد افضل من عمرو والزيدان افضل من عمرو والزيدون افضل من عمرو

كما قال سيبويه
وحكمه اي حكم [illegible]
ان يحتمل ال[illegible]

او جار مجراه
نحو زيد افضل
الزيدان افضل
الزيدون
[illegible]

وهند افضل من دعد وكذا الابقة في نحو زيد قائم ابوه الزيدان قائم ابوهما الزيدون قائم اباؤهم زيد قائمة امه ففي ذكره انما مشتقا
وتركه جنديين نظر لان مع هذين القيدين لا يطابقه ويطابقه مع كونه فعلا ثم ذكر مواضع وجوب تقديم المبتداء على الخبر وهي على ما
ذكره ثمانية مواضع في قوله واذا كان المبتداء معرفة محذوفة الخبر فانه يجب تقديم المبتداء في التقدير والحكم على خبره المحذوف
لانه اذا كان محذوفا وجب ان تقدره في التقدير في مركزه الاصلي اذا لم يكن مانع لذلك كقولك في جواب من قال من عندك زيد اي زيد عندي
وانما قال معرفة لانه اذا كان نكرة وكان الخبر المحذوف مصححا له وجب ان تقدم في التقدير ايضا تقول في جواب من قال من في الدار
رجل اي في الدار رجل او اذا كان المبتداء متضمنا لما له صدر الكلام فانه يجب تقديمه ايضا كاسماء الشرط والاستفهام نحو من جاءك
فهو مكرم ومن قام لانه مؤثر في الكلام ومخرج له عما هو عليه وكل مؤثر فحقه صدر ذلك الكلام ليعلم السامع من اول الامر انه
من اي نوع من انواعه او كان المبتداء مضافا اليه اي الى المتضمن لما له صدر الكلام نحو غلام من قام فان المضاف لشدة اتصاله بالمضاف اليه
مع امتناع تاخره عن المضاف اليه جعل المضاف معه بمنزلة كلمة واحدة مستحقة التصدر فقدر الاستفهام قبل المضاف او كان
منزلا منزلته اي منزلة المتضمن له كالمبتداء المقترن خبره بالفاء نحو الذي يأتيني فله درهم وغير ذلك مما يجب تقديمه كضمير الشان
نحو هو زيد قائم فانه للابهام قبل التفسير فلو قدم الخبر لزال الابهام المقصود منه وما التعجبية نحو ما اكرم زيدا فانه لا يجوز التصرف
فيها بالتاخير او كان فيه اي في المبتداء لام الابتداء نحو لزيد منطلق لاختصاص اللام بابتداء الكلام وانما اخر عن الابتداء في نحو ان
زيدا لقائم لما سيجيء في بحث الحروف او كان الخبر مخصوصا بالمدح او الذم فانه يجب ان يكون المبتداء المحذوف مقدما في التقدير نحو نعم
الرجل زيد اي هو زيد فقدر هو في مركزه الاصلي او كان الخبر فعلا يصلح المبتداء ان يكون مرفوعا به او تاكيد الفاعل لو تاخر المبتداء نحو
زيد قام فان المبتداء فيه لو اخر التبس بالفاعل وانا قمت فان انا لو اخر التبس بتاكيد الفاعل و ح يلتبس الجملة الاسمية بالفعلية
بخلاف زيد قام ابوه فانه يجوز تاخير المبتداء عن خبره لانه لو اخر وقيل قام ابوه زيد لا يلتبس المبتداء بالفاعل لوجود الفاعل ظاهرا ولا
بتاكيده لان التاكيد انما يكون باعادة اللفظ الاول ومن الالفاظ المخصوصة كالنفس واخواته وليس ههنا كذلك وبخلاف الزيدان
قاما والزيدون قاموا فانه يجوز تاخير المبتداء لعدم التباسه بالفاعل ولا يمنع التاخير احتمال كونه على لغة اكلوني البراغيث لان تاخير
المبتداء اكثر في الكلام من تلك اللغة والحمل على الاكثر اولى او كانا اي المبتداء والخبر متساويين تعريفا اي في مجرد التعريف نحو المنطلق
زيد اي الشخص الذي له الانطلاق صاحب اسم زيد واعلم انه لو قال بدل قوله وتنكيرا وتخصيصا لكان اولى نحو افضل منك افضل مني
فانهما مخصوصان بنوع واحد من التخصيص وهو التخصيص بالمعمول فانه يجب تقديم المبتداء على الخبر لانه لا تميز ح المبتداء من الخبر
الا بتقدم كل واحد منهما في موضع وانما قال بغير قرينة لانه لو كان قرينة يدل على تمييز احدهما من الآخر لا يجب تقديمه على الخبر كقوله
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه تقدم الخبر ههنا على المبتداء لوجود القرينة من حيث المعنى فانك عرفت ان

الخبر هو محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي ذكر الجملة لاجله فهو الخبر وهو قوله بنونا اذ المعنى ان بني ابنائنا مثل بنينا لا ان
بنينا مثل بني ابنائنا وقوله وجب تقديمه اي تقديم المبتداء جواب لقوله واذا كان المبتداء معرفة وما عطف عليه وكذا يجب تقديمه اذا وقع
مجرد الخبر بعد الا او معناها كقوله تعالى وما محمد الا رسول ونحو انما انت نذير وجب تاخيره اي تاخير المبتداء اذا كان المبتداء مخصوصا بالمدح
نحو نعم الرجل زيد على قول من جعل زيد مبتداء وما قبله خبره فانه لا يجوز تقديم المبتداء على الخبر ههنا عند الاكثر منهم لئلا يفوت الغرض المطلوب
من هذا التركيب وهو افادة الاجمال اولا والتفسير ثانيا او اذا كان المبتداء نكرة خبره ظرف مصحح تقديمه لمجيء النكرة مبتداء لانه
لو كان ظرفا ولكن لا يكون ظرفا مصححا لا يجب تاخير المبتداء نحو سلام عليك مذكور نحو في الدار رجل فانه انما جاز تنكيره لما تقدم
من انه تقدم الحكم عليه اشبه الفاعل فلو اخر لبطل شبهه بالفاعل فلا يصح ح كونه مبتداء او مصحح محذوف كما يقول في جواب من يقول من
في الدار رجل اي في الدار رجل فالخبر المصحح لكون النكرة مبتداء مقدم في التقدير ايضا لان التقدير ينبغي ان يكون موافقا لاصولهم او اذا
كان الخبر عن ان المفتوحة ومعمولها من اسمها وخبرها سواء لم يكن الخبر ظرفا نحو حق ان زيدا قائم او كان ظرفا نحو عندي انك قائم
فانه يجب تاخير المبتداء لانه لو قدم المبتداء ههنا لالتبس المفتوحة بالمكسورة وذلك لانه ربما ظن انه خبر لان المكسورة بعد خبرها
وان كان الخبر ظرفا قد ظن انه متعلق بخبر ان المكسورة ولا يرتفع الالتباس بالفتحة لخفائها مع انها وقعت على هذا التقدير في
صدر الكلام وهو موقع المكسورة واذا تقدم الخبر عرف انه خبر للمبتداء وانه ليس في حيز المفتوحة ولا المكسورة لان ما في حيزها لا
يتقدم عليها واذا تبين ان المقدم خبر تعين ان ما بعد الخبر هي المفتوحة لا المكسورة لانها مع ما في حيزها جملة وهي لا تقع مبتداء بخلاف
المفتوحة فانها مع في تقدير المفرد وكان عليه ان يقول اذا لم يكن ان مصاحبة لاما لانه ح لا يجب تاخير المبتداء لعدم لبس المفتوحة
بالمكسورة ح لان اما لا يليها ان المكسورة في نحو ان تقال اما معلوم فانك فاضل واما انك فاضل فمعلوم منه قوله ذا الاصطبار
واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني او اذا كان لمتعلقه اي لمتعلق الخبر والمراد به جزء الخبر ضمير في المبتداء سواء كان المبتداء
مضافا الى ذلك الضمير اولا نحو على التمرة مثلها زبدا فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه وفي المبتداء وهو مثلها ضمير راجع اليه وكقولك
لمرض عن هذا المرسل اليهما وانما يجب بالخبر المبتداء لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا مثلها على التمرة زبدا او اذا تضمن الخبر
المفرد او ما هو كالمفرد ماله صدر الكلام كالاستفهام وغيره نحو كيف زيد فانه يجب تاخيره لاشتمال خبره على ما يقتضي صدر الكلام فلا يجوز
ان تقدم عليه احد جزئي الجملة التي هو فيها وكذا يجب تاخيره اذا كان الخبر ظرفا متضمنا للاستفهام ومستكنا فيه ضمير المبتداء وان كان
مقدرا بالجملة على ما قال لانه اذا كان الضمير مستكنا فيه كان لا محالة مفردا باعتبار اصل الوضع وان كان واقعا موقع الجملة فاجري
مجرى الخبر المفرد نحو اين زيد اما اذا لم يكن الضمير مستكنا فيه نحو زيد اين غلامه فلا يجب تاخيره لان غلامه ان كان مبتداء فقد وقع الاستفهام
في صدر جملته فلا يحتاج الى تقديمه لان ما يقتضي صدر الكلام انما يقتضي صدر جملة دخل هو عليها بحيث لا يتقدم عليه احد

ركني هذه الجملة ولا يقتضي صدر كل جملة وان كان غلامه فاعله فقد وقع في صدر ما هو كالجملة فاجري مجرى الجملة في عدم الاحتياج
الى التقديم وكذا يجب تأخير المبتدا اذا وقع بعد الا او معناها نحو ما في الدار الا زيد وانما عندك عمرو ولا يصح دخول الفاء في خبره
لان فيه خبر المبتدا من المسند اكنسبة الفاعل من الفعل لانه معمول اول الجنس على مذهب سيبويه وبانهما فحقه ان لا تدخل عليه
الفاء كما لا تدخل على الفاعل فاذا دخلته فلا بد لدخولها من سبب موجب او مجوز فان قلت ما تقول في قوله وقائلة خولان فانكح
فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا فاذا دخل في خبر المبتدا هنا واجاب عنه بقوله وخولان فانكح محمول على هؤلاء خولان فيكون
خولان خبر مبتدا لا ابتداء والفاء في فانكح لجواب شرط مقدر يدل عليه الجملة المقدمة قال سيبويه وقد يحسن ويستقيم ان يقول
عبد الله فاضربه اذا كان الخبر مبنيا على مبتدا مظهر او مضمر نحو هذا زيد فاضربه والهلال والله فانظر اليه الا ان يتضمن المبتدا
معنى الشرط فح صح دخول الفاء في خبره وهو اى المبتدا المتضمن بمعنى الشرط موصول صلته فعل او ظرف وذلك لان الموصول ككلمة
الشرط والصلة كالشرط والخبر كالجزاء الذي يدخله الفاء وكان حق الموصول ان يكون مبهما ليكون في الابهام ككلمات الشرط
وحق الصلة ان يكون فعلا مستقبلا كشرط الاسماء المتضمنة للشرط الا ان الصلة لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ان لا يكون فعلا
صريحا بل قد يكون مقدرا بالفعل كالظرف وجاز ان لا يكون مستقبلا في المعنى نحو قوله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم
وكان حق الخبر ايضا ان يلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكنه من حيث انه ليس بجزاء الشرط حقيقة جاز تجريده من الفاء كقوله تعالى
والذين جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون او هو نكرة موصوفة باحدهما اى باحد الفعل نحو رجل يسعى في نجاته فلن
يخيب او بالظرف نحو رجل عنده حزم فسعيد فان النكرة لابهامها يكون ككلمات الشرط ووصفها لكونها فعلا او مقدرا بالفعل
مشابهة الشرط فصار الخبر ح كالجزاء الذي يدخله الفاء ومن ذكر في مثل النكرة بقوله كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم فقد
تساهل لان النكرة هنا كل وهو غير موصوف بالفعل ولا بالظرف وانما الموصوف باحدهما هو النكرة المضاف اليه كل ولنا
قال ابن مالك هكذا او نكرة عامة موصوفة باحدهما او مضاف الى هذه النكرة كل او هو معرف باللام موصوف بالموصول المذكور
لورود الاستعمال كذلك قوله اصلو الحرم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا وقد تدخل الفاء في خبر كل مضافا
الى نكرة وان لم يكن النكرة موصوفة بالفعل او بالظرف نحو كل نعمة فمن الله وان دخل ان يصح دخول الفاء في خبر المبتدا المذكور وان
دخل لكن على ذلك المبتدا كقوله ولكن ما تقضي فسوف يكون وكذا ان دخل ان عليه على راى وهو راي الاخفش لان ان لا يغير
معنى الاخبار بل يؤكده وكذا لكن لا يغير معنى الاخبار بل يؤكده فلا تنافي بين الفاء وبينهما ولانه قد ورد في القرآن العزيز على
ذلك منه قوله تعالى ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فلا خوف عليهم وقوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ونقل عن سيبويه انه لا يجوز دخول الفاء مع ان لان الزوائد لا يدخل عليه

عليه ان للتنافي بين التحصين والتعليق فلذلك نافى معنى الشرط وهذا النقل غير صحيح لان سيبويه استشهد في كتابه بقوله
الذين ينفقون اموالهم بقوله قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ويجوز دخول الفاء في خبر ان المفتوحة كقوله تعالى واعلموا انما
غنمتم من شيء فان لله خمسه ومنه قول الشاعر علمت يقينا ان ما حم كونه فسعي امرئ في صرفه غير نافع دون ما يناقضه
اى يناقض معنى الشرط كليت ولعل فانهما مانعان من دخول الفاء في خبر المبتدا لانهما للانشاء وما يقع خبرا لهما غير محتمل للصدق
والكذب والشرط مع الجزاء محتمل لهما فلو جاز الفاء في خبرهما لزم ان يكون ما بعد الفاء محتمل لهما غير محتمل لهما على ان اي انما
يصح دخول الفاء في خبر المبتدا على ان الثاني مسبب عن الاول كما ان الشرط والجزاء كذلك نحو ان يكرمني اكرمك فان قصد بالسببية
جزء بالفاء والا فلا فان قلت قد دخل الفاء في قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله مع ان الاول مسبب عن الثاني وذلك لان استقرار النعمة
بالمخاطبين ليس سببا لكونه من الله عز وجل بل الامر بالعكس فاجاب عنه بقوله محمول على فيحكم انها اى ان النعمة منه تعالى وذلك لان
لان الاية لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة سبب للحكم بكونها من الله تعالى
ويجوز حذف احدهما من المبتدا والخبر عند قيام القرينة الدالة عليه كقوله تعالى فصبر جميل اى فامري صبر جميل او فصبر جميل اجمل
لكن حذف المبتدا هنا اولى من حذف الخبر لان الكلام سيق للمدح بالحصول الصبر له وجعل المبتدا محذوفا يحصل هذا المعنى لا
جعل الخبر محذوفا لانه ح مخبرا بان الصبر الجميل اجمل ولقيام القرينة الحالية الدالة على خصوصية المبتدا وهي قيام الصبر به
وعدم القرينة الدالة وقد يحذف المبتدا جوازا حيث نفي المضاف اليه المبتدا من معطوف على المبتدا كقولهم راكب البعير طليحان
اى راكب البعير والبعير طليحان فحذف المعطوف لوضوح المعنى ووجوبا في المخبر عنه بنعت مقطوع لمعرف المنعوت بدونه لمدح
نحو الحمد لله الحميد او ذم كاعوذ بالله من ابليس عدو الله او ترحم نحو مررت بغلامك المسكين ويشترط في لزوم حذف الخبر ان تقوم
في موضعه اى في موضع الخبر غيره بان دل عليه كلولا زيد لكان كذا اي اذا كان المبتدا بعد لولا الامتناعية وكان الخبر امرا عاما
اى لولا زيد موجود لكان كذا فانه لما جعل امتناعيه جوابها معلولا للاول وهو موجود حكم على الاول بالوجود لامتناع وجود المعلول
بدون علة وكان الجواب دالا عليه وقائما مقامه فحذف ولقائل ان يقول سلمنا انه يدل على وجود الاول لكن لا يدل على ان الخبر
محذوف لجواز ان يكون الفعل محذوفا والمرفوع بعد لولا فاعله اي لولا يوجد زيد على ما هو مذهب الكسائي دون امر خاص فلا يلزم
حذف الخبر ح مراده ان سببه امتناع الثاني ان كان هو وجود الاول فحسب فالحذف لازم فان كان امرا خاصا صفة للاول زائدة على
وجوده فلا بد من اثبات الخبر نحو لولا زيد يدفع عدوك لاهلكه ومن لم يقيد حذف الخبر هنا بهذا القيد قال ان الخبر هنا ايضا محذوف
وذلك الامر الخاص حال عاملة الخبر المحذوف اى لولا زيد موجود دافعا عدوك لاهلكه ونظر المصنف ادق لان هذا التقدير زائد على
قدر الضرورة والمجيء مما تسعفنه ان يكون خبرا بعد لولا كقوله عليه السلام لولا قومك حديثو عهدهم بكفرهم لاسست البيت على قواعد ابراهيم

ومثل لعمرى لافعلن ذا فالضابط فيه ان كل مبتداء صريح فى القسم يجب حذف خبره لان تعينه للقسم دل على تعيين الخبر والجواب
ليسد مسده التقدير لعمري قسمي ومثل ايمن الله بخلاف عهد الله فانه يشعر بالقسم بدون المقسم عليه فجاز ان يقال على عهد الله
لافعلن فلا يحذف الخبر وان يقال عهد الله لافعلن فيحذف ومثل اقائم الزيدان محمول على ايقوم معناه ان هذه الصفة المعتمدة
على همزة الاستفهام مبتداء واللام المرفوع بعدها فاعلها وتم به كلاما من بين جميع اسماء الفاعلين ولم يكن لهذا المبتداء خبر اصلا
لانه فى المعنى كالفعل والفاعل والفعل لا خبر له فيكون بمنزلة ايقوم الزيدان فلا يكون من جملة ما حذف فيه خبر المبتداء لقيام غيره
مقامه الا انه لما لم يكن له خبر فكانه حذف ولاجل هذا اتى بلفظة مثل وعلى ولا يجوز ان يكون الزيدان مبتداء واقائم خبر مقدم عليه
والا لوجب ان يقال اقائمان لما عرفت بخلاف قولك اكرم منك الزيدان فانه تعين ان يكون الزيدان مبتداء واكرم منك خبره لان
افعل التفضيل لا يعمل ههنا مع صلاحيته ان تقع خبرا عن الزيدان وضربي زيدا قائما والضابط فيه ان المبتداء اذا كان مصدرا
صريحا او بمعنى المصدر كافعل التفضيل المضاف الى المصدر ويكون منسوبا الى الفاعل او الى المفعول وبعده حال من احدهما
او منهما جميعا فيكون المصدر عاملا فى صاحبها يجب حذف خبره لدلالة قرينة على تعيين الخبر وقيام غيره مقامه كما ستذكر
وقد كان الحال القائمة مقام الخبر جملة اسمية مصدرة بالواو وهو اقرب ما يكون العبد من ربه ساجد وكقول الشاعر خير اقترابي
من المولى حليف رضى وشر يعطى بعدي منه وهو غضبان اما اذا لم يكن المصدر عاملا فى صاحب الحال فلا يحذف الخبر حذفه
وجوبا كقوله ضربي زيدا قائما شديد فان المبتداء فيه مصدر عامل فى صاحب الحال لا فى مفرع فلا يصلح الحال ان يغني
عن الخبر لانها من صلته وكذا اذا جعل عامل الحال كان المقدرة المضاف اليها اذ واذا وتعلق المضاف بالمصدر فان الحال
اى لفظ كان نحو ضربي زيدا اذا كان قائما شديد
لا يغني عن الخبر لانها معمولة لمعمول المصدر فلا يغني عن الخبر واخطب ما يكون الامير قائما والحرب اول ما يكون فتية
يوجد
تسعى ببزتها لكل جهول قوله على حصل او حاصل اذا كان قائما وفتية بيان له لتقدير الامثلة الثلثة اي ضربي زيدا
حصل او حاصل اذا كان قائما واخطب اكوان الامير حصل او حاصل اذا كان قائما كان كل كون منه خطيب على جهة المجاز
واول اكوان الحرب حصل او حاصل اذا كانت فتية فاذا ظرف زمان جعل بعد حذف متعلقه وهو حصل او حاصل خبرا عن
ضربي واخطب واول كما يقع سائر ظروف الزمان اخبارا عن المصادر نحو القتال يوم الجمعة وكان تامة بمعنى وجد وفيه ضمير لزيد
وللامير وللحرب واذا مضاف الى كان كما يضاف سائر ظروف الزمان الى الجمل وقائما حال من الضمير في كان العائد الى زيد والى
الامير وكان فتية حال من الضمير فيه العائد الى الحرب ولا يجوز ان يكون خبر الكان وهي ناقصة والا لامتنع وقوع الجملة الاسمية
المقرونة بواو الحال موقعه مع جواز وقوعها كما في الحديث والبيت المذكورين آنفا فحذف الخبر المنقلع لاذا وهو حصل او حاصل
كمتعلق الظرف المستقر اى كما يحذف متعلقات الظروف المستقرة العامة نحو زيد عندك اي حاصل عندك وحذف اذا بما

بما بعدها لان ما بعدها من الشرط العامل في الحال وهو كان للدلالة الحالية عليهما اذا مع ما بعدها اما على اذ فلان الحال فيه معنى
الظرفية اذ معنى جاني زيد راكبا في وقت الركوب وعلى ما بعدها فلكون الحال معمولا لما بعدها فبقيت الحال سادا مسده اى مسد الخبر
ودالا عليه نحو فيبقى الضرب عاما على الاصل يعني النحو الحمل على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المقصود
لا يستفاد الا من هذا التقدير الذي هو تقدير البصريين لان المصدر هو اسم جنس باق على العموم لانه اذا استعمل اسم الجنس
ولم يكن هناك قرينة تخصصه ببعض الجنس فهو فى الظاهر لاستغراق الجنس نحو النوم ينقض الطهارة والتراب
يابس والماء بارد اى كل ما فيه هذه الحقائق والمصدر في هذا التقدير غير مقيد بالحال لان الحال قيد في الخبر فيكون المعنى
كل ضرب واقع مني على زيد حاصل فى حال القيام وقال الاخفش الخبر المحذوف الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحبها
واختاره صاحب التسهيل
ويكون تقديره ضربي زيدا قائما ضربي زيدا ضربه قائما وقوله اقوى لانه اقل حذفا مع صحة المعنى ولانه حذف فيه خبر عامل
يبقى معموله ودلالة المعمول على العامل قوية بخلاف تقديرهم فانه بقي بعد الحذف معمول عامل اضيف اليه نائب عن الخبر الاصلي
وهو حصل او حاصل وضعف الدلالة لبعد الاصل وكثرة الوسائط ولان فى تقدير الاخفش تكرارا باعثا على الحذف بخلاف
تقديرهم وعند الكوفية التقدير في هذه الامثلة على تاخيرها عنها اي من الحال وعلى جعل صاحبها اى صاحب الحال من
متعلقات المبتداء لانهم جعلوا قائما حالا من معمول المبتداء الذى هو مصدر لفظا او معنى اى ضربي زيدا قائما حاصل ويكون
الخبر على تقديرهم محذوفا من غير شئ سد مسده لان الحال لا يكون من تتمة المبتداء لان العامل فيها هو المبتداء فينبغي
ان لا يلزم حذف الخبر على تقديرهم لعدم قيام غير الخبر في موضعه لان موضع الخبر في تقديرهم بعد الحال وليس بعدها شئ
ويكون الضرب على تقديرهم مختصا بحال القيام لتقييده بالحال لكون الضرب عاملا فيها اي في الحال فلا تفيد العموم اذ يكون المعنى
ضربي زيدا المختص بحال القيام حاصل وهو غير مفيد للحصر لانه لا يمتنع من حصول الضرب المقيد بالقيام فى وقت حصول الضرب
المقيد بالقعود في وقت آخر فيلزم على تقدير الكوفية الفساد من جهة اللفظ والمعنى ولا يلزم شئ من ذلك على تقدير البصرية
والقول وهو قول ابن درستويه بان الضرب فى موضع فعله لان معناه اضربه قائما فلا خبر له كاقائم الزيدان مردود هذا القول
لعدم استقلاله اى استقلال الضرب بالفاعل بدون الحال ولو كان بمنزلة اضربه قائما لجاز ان يحذف الحال منه ويستقل الكلام
بدونها كما جاز ذلك فى اضربه قائما على انه يلزم على هذا التقدير المعنوي الذي يلزم على تقدير الكوفية وتقدير زمان بتعلق الجار
والمجرور بقوبعد جان قبل الضرب في ضربي زيدا قائما وجعل ما في اخطب ما يكون الامير وفي اول ما يكون فتية ظرفا وذلك
لانه كثيرا ما يذكر المصدر ويراد منه الظرف ونحو اتيتك خفوق النجم اي وقت خفوقه والكثرة وقوع ما المصدرية ظرفا جاز ان
يكتفى باذا المقدرة خبرا ويكون مرفوع المحل على الخبرية من غير تقدير متعلق فيكون التقدير فى الامثلة الثلثة وقت ضربي زيدا وقت

كون قيامه واخطب اوقات كون الامير وقت كون قيامه واول اوقات كون الحرب وقت كونها فتية ولا يجوز ان يكون اذا
منصوبة المحل ايضا على الظرفية لاختلال المعنى الا يرى انك لو قلت اخطب اوقات الامير يقع وقت قيامه كان ظاهر الاختلال
اذ المعنى على انه هو لا على انه واقع فيه وكل رجل وضيعته اى حرفته والضابط فيه ان كل مبتدا عطف عليه بالواو بمعنى مع بشرط
اى عطف اسم الزمان الذى هو المبتدا او فى حكمه
ان يكون نصا فى قصد المصاحبة وذلك حين يكون المعطوف دالا على الاقتران يجب حذف الخبر لان الواو وما بعدها قاما مقام مع
وما يجى بها مع ظهور المعنى والى هذا اشار بقوله قيل بحذف خبره وهو مقترنان لقيام الواو بمعنى مع بما بعدها مقامه اى
مقام الخبر وانما قال وهو مقترنان لان بعضهم قالوا انه مقترنان ويرد عليه ما يرد على الكوفية فى تقدير ضربى زيدا قايما اذ لبس فى تقديرهم
ما يسد مسد الخبر ولا يجوز ان يكون يسد مسده لان الخبر مثنى فمحله بعد المعطوف عليه والمعطوف معا فقدر فقدر مفردا وهو مقترنان
اى كل رجل مقترن هو وضيعته ليكون وضيعته واقعا موقع الخبر وفيه ايضا نظر لانه يرد الاشكال على خبر المعطوف فانه حذف وجوبا
لعطفه على المستتر بلا تاكيد
مع عدم ما يقوم مقامه اللهم الا ان يقال انه معطوف على الضمير فى مقترن وفيه بعد ايضا وقيل بعدم الحذف اى حذف الخبر لكون الواو كمع
وكان فى تقدير كل رجل مع ضيعته فكما ان قولهم مع ضيعته خبر المبتدا كذلك كان وضيعته خبره لانه فى تقديره واما اذا لم يكن المعطوف
دالا على الاقتران فلا يجب الحذف نحو زيد وعمرو مقترنان وانت تريد مع عمرو اذ لا دلالة لعمرو على الاقتران ويحذفان
اى المبتدا والخبر جميعا فى مثل قولك نعم العبد انه اواب عند من يرى المخصوص خبر مبتدا محذوف فان المحذوف عنده هو المبتدا
والخبر اى ايوب على تقدير هو ايوب واما من جعله مبتدا والجملة قبله خبره فالمحذوف فى المثال هو المبتدا وحده خبر ان
واخواتها هو المسند من معمولها اى من معمول ان واخواتها واحترز به عن خبر المبتدا الواقع بعد ان المكفوفة عن العمل
بدخول ما الكافة عليها او بالتخفيف نحو انما زيد قائم وان زيد قائم وامره من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة مشتملة
على الضمير ومقدما ومؤخرا ومذكورا ومحذوفا ومتعددا ومتحدا كامر خبر المبتدا بمعنى ان خبر ان مشارك للخبر
المبتدا فى هذه الاحكام بعد ان ثبت كونه خبر ان بوجود شرايطه وانتفاء موانعه لا بمعنى ان كل ما يصح ان يكون خبر المبتدا
يصح ان يكون خبرا لان ولهذا يجوز اين زيد ولا يجوز اين ان زيدا الا انه اى ان خبر ان واخواتها لا يتقدم على الاسم ما لم يكن
ظرفا فلا يقال ان قائم زيدا بخلاف خبر المبتدا فانه يتقدم على المبتدا وذلك لان باب ان فرع على الفعل فى العمل فجعل عمله
فرعيا والعمل الفرعى للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع اما اذا كان الخبر ظرفا فيجوز تقديمه على الاسم اذا كان معرفة
نحو ان الينا ايابهم ويجب اذا كان نكرة نحو ان من البيان لسحرا للتوسع فى الظروف لان كل شيء من المحدثات لا بد
من زمان او مكان فلم يكن الظروف اجنبية عنها فيتيسر تقديمها كلا تقديم ويجب حذف خبر ليت ان قام فى موضعه جملة
استفهامية نحو ليت شعرى هل كان كذا اى ليت علمى حاصل بما يجاب به هذا القول فزعم المصنف ان التزام الحذف

الحذف لسد الجملة الاستفهامية مسد الخبر وفيه نظر لان مضمون الجملة الاستفهامية معمول شعرى من جميع المعنى فلا يجوز
ان يكون سادة مسده لان حق الخبر ان يكون بعد جميع معمولات المبتدا فيكون محله فى بعد الاستفهام فلا يكون الاستفهام
سادا مسده فالاولى ان يقال ان الخبر محذوف هنا بلا سادة مسده لكثرة الاستعمال ويكون التقدير ليت علمى بما
سال عنه بهذا الاستفهام حاصل وكذا يجب حذف خبر ان لسد الحال مسده نحو ان ضربى زيدا قائما وقد يسد مسد الخبر
واو المصاحبة الصريحة فى معناها كقوله فدع عنك ليلى ان ليلى وشانها وان وعدتك الوعد لا يتسد فى تخصيصه
خبر ليت لوجوب الحذف نظر خبر لا النفى الجنس احتراز عن لا بمعنى ليس فان خبره منصوب هو المسند دخل فيه جميع
وا احترز به عن خبر المبتدا الواقع بعد لا الملغاة نحو لا فى رجل وامراة
المسندات فلما قال من معمولها اى معمول لا خرج غيره نحو لا غلام رجل ظريف فيها ولا يتقدم خبرها على اسمها وان كان
خبرها ظرفا لما يتقدم خبر ان على اسمها اذا كان ظرفا وذلك لانها محمولة على ان فى العمل فانحطت رتبتها عن مرتبة اصلها وبنو
تميم لا يثبتونه غيره غير الظرف قال الجزولى وبنو تميم لا يلفظون به الا ان يكون ظرفا وقال الاندلسى الحق ان بنى تميم
لمن قال هل من
يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا كقوله لا رجل فى الدار رجل اى لا رجل فى الدار او دل عليه قرينة غير السؤال والا فلا يجوز
حذفه رسالة ما ولا المشبهتين فى النفى والدخول على المبتدا بليس هو المسند اليه دخل فيه غيره وبقوله من معمولها
خرج غيره ولبعد مشابهة لا بليس لكونها لا تنفى نفى الحال لانها النفى المطلق بخلاف ما فانها للنفى الحال كليس يشذ اعمالها
بخلاف ما فانها اكثر تصرفا فى العمل من لا ولم يعمل لا مع الشذوذ الا فى نكرتين لان النكرة اضعف من المعرفة فناسب ان
يختص بالعامل الضعيف كقوله من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اى ليس براح لى وزوال عن نيران

الحرب فانه لما رفع براح مع عدم التكرار علم ان لا هذه بمعنى ليس

المنصوبات

اصل وملحق به اى بالاصل
فالاصل هو المفعول لانه مدلول الفعل او مستلزم مدلوله او مستدعاه فان الفعل يتضمن الحدث والزمان فيكون المفعول
المطلق والمفعول فيه الدال على الزمان مدلول الفعل والحدث يستلزم المكان فيكون المفعول فيه الدال على المكان مستلزم
مدلوله ويستدعى الحدث الباعث عليه فهو المفعول له ويستدعى المصاحب لمعموله اى لمعمول الفعل وهو المفعول معه
ويستدعى المحل من جهة الوقوع اى وقوع الفعل به لا من جهة صدور الفعل عنه وهو المفعول به بخلاف غير المفعول
من الملحقات فانه لا دلالة للفعل عليها كهذه الدلالة فيكون المفاعيل خمسة وذلك لما قال او لما نقول وهو ان المفعول
هو ما نسب اليه معنى حديث نسبة يقتضيها مجرد الفعل بخلاف الحال فانه تقتضيه الفعل مع الفاعل او مع المفعول مخالفة
للنسبة الفاعلية فانه كانت النسبة لكونه دالا على معنى ذلك الحدث فهو المفعول المطلق وان كانت لاقتضائه معنى الحدث
التعدى اليه بنفسه او بحرف الجر فهو المفعول به وان كانت لاقتضائه الكون فيه فهو المفعول فيه وان كانت لاقتضائه

المملولية فهو المفعول له وان كانت لاقتضائه المصاحبة فهو المفعول معه والفعل يطلق على على اللفظ وهو احد
انواع الكلمة لكونه مشتقا من الفعل الحقيقي الذي هو مدلول المصدر والاعليه فيسمي به تسمية للدليل باسم المدلول
وعلى معنى لان هذا المعنى في الحقيقة فعل وهو ما يصدر من الحدوث عن الفاعل الذي مصدر ام قوله الذي يدل من ما في قوله
ما يصدر فالاول وهو اللفظ يكون احد انواع الكلمة يدل على المصدر بجوهره اي بحروف اصوله من اعتبار الهيئة وفي
قوله على المصدر تساهل لانه ذكر ان المصدر اسم ما صدر عن الفاعل والذي يدل عليه الفعل هو المسمي لا الاسم ولذلك اي
لاجل ان الفعل يدل على مدلول المصدر بجوهره لا يختلف دلالته على مدلول المصدر عند اختلاف الصيغة مع اتحاد
الجوهر نحو ضرب ويضرب واضرب ويدل على الزمان بصيغته ولذلك يختلف دلالته على الزمان عند اختلافها
اي اختلاف الصيغة مدوران مدلول المصدر مع جوهر الفعل وجودا وعدما يدل على ان الفعل بجوهره يدل عليه ودوران
دال مع الصيغة كذلك يدل على ان الدال عليه من الفعل بصيغته فمنه المفعول اي فمن جنس الفعل الاول المفعول المطلق وانما
قدمه على غيره من المفاعيل لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل واخرج من العدم الى الوجود وانما سمي مطلقا
لانه غير مقيد بحرف من حروف الجر بخلاف سائر المفاعيل ولانه مفعول على الاطلاق وهو اسم ما صدر عن فاعل فعل
مذكور ذلك الفعل او ذلك الفاعل لفظا او حكما حال كونه بمعناه اي بمعنى الفعل واحترز بقوله ما صدر عن فاعل فعل عما لا يصدر عنه
كاسماء الاعيان وبقوله حالي مذكور نحو اعجبني قيامك فان قيامك ليس مما فعله فاعل فعل مذكور وبقوله بمعناه عن كرهت قيامي
فان قيامي وان كان صادرا عن فعل مذكور الا انه ليس بمعناه ولا ينتقض التعريف بنحو كرهت كراهتي لان كراهتي ان ذكر لكونه دالا
على معنى الفعل فهو مفعول مطلق وان ذكر لاقتضاء معنى كرهت التعدي اليه فهو مفعول به ويكون المفعول المطلق لبيان النوع بفعلة
اي انما يكون لبيان النوع بسبب صيغة فعلة نحو جلست جلسة فان فعلة بكسر الفاء موضوعة للمصدر المختص بصفة من
الصفات كالحسن والقبح والشدة والضعف او لسبب خاص نحو رجع القهقرى او بسبب صفة مع وجوده اي وجود
المفعول المطلق نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه ضربت ضرب الامير اي ضربت ضربا مثل ضرب الامير وكقوله تعالى من
عمل صالحا او بتعريف العهد نحو ضربت الضرب اذا كان هناك نوع من الضرب معهود وقد يكون لبيان النوع بكونه اسما صريحا
مبينا كونه بمعنى المصدر لفظة من نحو ضربته انواعا من الضرب او اضافة افعل التفضيل او اي بعض او كل اليه نحو خير مقدم
واشد الضرب واي ضرب وبعض الضرب وكل الضرب او بكونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين
وكقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا اي انواعا من الظن مختلفة او يكون المفعول المطلق للعدد وهو الذي يدل على عدد المرات
معينا كان العدد او لا وسواء كان العدد مستفادا من الوضع نحو ضربت ضربة او من الصفة نحو ضربته ضربا كثيرا او من

او من العدد الصريح المميز بالمصدر نحو ضربته ثلث ضربات او غير المميز به نحو ضربته الفا او من الالة الموضوع موضع المصدر نحو ضربته
سوطا او سوطين او سواطا فان الالة وجمعها تثنيتها وجمعها لاجل تثنية المصدر وجمعه لقيامها مقامه وقد اجتمع في هذا القسم النوع
والمرة كما اجتمعا في ضربته ضربتين اذا قصد اختلاف الانواع او يكون لاجل التاكيد وهو اي المفعول المطلق الذي يكون للتاكيد
ما لا يزيد دلالته على الحدث على دلالة اي دلالة الفعل الذي لا يكون له دلالة على النوع والعدد ولهذا قيل انه للتاكيد اذ معنى ضربت
ضربا احدثت ضربا ضربا ولوقوعه اي لوقوع المفعول المطلق الذي للتاكيد على القليل والكثير اي انه للماهية من حيث هي هي فلا تنافيه
قيد الكثرة ولا قيد القلة لا يثنى ولا يجمع ان الماهية من حيث هي ليس لها ما يضم اليها حتى يثنى ويجمع بخلاف الاخرين فانه
يجوز ان يكون مع النوع نوعان او انواع فيثنى ويجمع وكذا في العدد وغير مصدر الفعل يقام مقام مصدره وهو اي غير مصدر الفعل مصدر بمعناه
اي بمعنى مصدر الفعل دون اشتقاقه اي لا يكون ملاقيا له في الاشتقاق بان لا يكون حروف المصدر الاصول فيه نحو قعدت جلوسا
فان جلوسا وان كان له فعل من لفظه الا انه ليس بمصدر لقعدت ولا يلاقيه في الاشتقاق او مصدر قريب من معناه واشتقاقه
فانبت نباتا فان نباتا قريب معناه من معنى انبت ملاق له في الاشتقاق لوجود حروف الاصل في كل منهما واعلم انه انما يقام مصدر الملاقي
في الاشتقاق مقام المصدر اذا كان للتاكيد ولم يكن علما فان العلم لا يقام مقامه نحو حماد فلا يقال حمدت حماد لان العلم زاد معناه على
معنى عامله فلا ينزل منزلة تكرار الفعل ولانه كالمصدر الفعل فلا يجمع بينه وبين الفعل او نوعه نحو قعدت القرفصاء فانها نوع من القعود
وهو عدد او الة نحو ضربته سوطا ويكون الاصل فيه ضربته ضربة بسوط او ضربتين بسوط او ضربات بسوط ويجوز ان يكون الاصل فيه
ضربته ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد يجري اسم دعاء غير مصدر نحو تربا وجندلا وصفة
دعاء نحو هنيئا مريئا وغيره اي غير اسم الدعاء وصفته نحو ضربته انواعا من الضرب واشد الضرب ونحو اقائما وقد قعد الناس
اي ايقوم قياما وقوله على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلامي قال سيبويه اي لا اشتم شتما ولا يخرج
خروجا وقيل خارجا حال عطف على حال وهو لا اشتم كقوله تعالى صافات ويقبضن مجراه اي مجرى المصدر فان تربا وجندلا
غير مصدرين الا ان المتكلم لم يرد بقوله تربا وجندلا الا الدعاء فوجب ان يكونا مصدرين وهما في الحقيقة اسمان للمصدر اقيمتا
مقامه اي رميت رميا بترب وجندل ثم صار رميا بترب وجندل على اقامة المصدر مقام الفعل ثم صار تربا وجندلا
على اقامة الة المصدر مقامه واما هنيئا مريئا فهما في الاصل صفتان من هناء الطعام ومروء هناءة مراءة اذا صار هنيئا مريئا
لا تنغيص فيه ثم استعملا بمعنى المصدر لانهما دعاء والادعية انما هي بالفعل او بالمصدر والصفة ليست فتعين ان يكون
مصدرا واما انواعا من الضرب واشد الضرب فان انواعا ملابس بالمصدر صار جاريا مجراه وكذا اشد لما اضيف الى المصدر
صار بمنزلته لان افعل التفضيل يكون ابدا من جنس ما اضيف اليه اذا اريد به التفضيل على المضاف اليه وقد يعرض المفعول المطلق

نحو ما جاء في الدعوة المرفوعة اللهم متعنا باسماعنا وابصارنا وقوتنا ما احييتنا واجعله الوارث منا اي واجعل
الوارث منا اي من حشيرتنا ونسلنا الاحاد جاعنا جعلا فالوارث هو المفعول الاول ومنا هو الثاني وجعلا هو المفعول
المطلق والضمير المتصل باجعله عائد اليه ومعنى الدعوة مقتبس من قوله واجعل لي من لدنك وليا يرثني ولا يجوز
جعل الضمير في اجعله للابصار لعدم المطابقة بين الضمير وبين المرجوع اليه لان الضمير في اجعله واحد مذكر والمرجوع اليه
جمع ولا يصح عود الضمير المفرد الى الجمع وفيه نظر لانه يجوز عدم المطابقة بين الضمير وبين المرجوع اليه عند الامن عن اللبس
كقوله وان كانت واحدة مع تقدم ذكر فان كن نساء او نقول لمشابهة لفظ افعال للمفرد ولذا يجيء في كثير من المواضع
وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج وتقبل التكسير نحو اناعيم في انعام والتصغير نحو انيعام
ويجوز عود الضمير المفرد اليه كقوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه فان الضمير في بطونه
راجع الى الانعام وبعد الوارثية فيها اي في الابصار يعني لو جعل الضمير للابصار يكون الوارث مفعولا ثانيا فيلزم ان يكون
الابصار وارثة ولا يستقيم هذا في الظاهر والقول بعوده اي بعود الضمير المنصوب في اجعله الى المذكور من الاعضاء على
ان اي مع ان المراد به اي بالوارث الملازمة اي بكون الاعضاء المذكورة لازمة عند موته لزوم الوارث لانه لما قال اللهم
متعنا باسماعنا وابصارنا وقوتنا بان يكون كالوارثة في لزومها واستقرارها ولهذا التاويل يستقيم جعل هذه الاعضاء
وارثة من غير بعد ضعيف هذا القول لحصولها اي حصول الملازمة من قوله متعنا وعلى هذا جعل الضمير لمعنى آخر من غير
تاويل وهو ان يكون الضمير المصدر اولى من تكرير معنى الاول توجه من التاويل ويحذف فعله اي فعل المفعول المطلق حذفا
جوازا عند قيام قرينة تدل على الفعل المحذوف كقولك خير مقدم لمن قدم من السفر فانه لما يجوز اضمار فعله يجوز اظهاره
وحذفا لزوما بحيث لا يجوز اظهار الفعل سماعا بغير قياس اي يكون الحذف موقوفا على السماع ولا يكون له ضابط
كلي يتضبط به ما النشس وما طريقه كذلك لا يكون من النحو وانما يكون من اللغة وكلام سيبويه مشعر بان علة الحذف
هنا كثرة الاستعمال حتى قامت الكثرة مقام ذكره نحو سقيا ورعيا اي سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وبه اي
وسماعا بقياس اي مع قياس وذلك لانه لولا الصور المسموعة من العرب لما حصل الضابطة الكلي فيما وقع المفعول
المطلق مكررا او وقع محصورا بالا او معناها اي او بمعنى الا بعد اسم متعلق بقوله وقع لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه
اي عن ذلك الاسم الا على طريق المجاز بان يكون من اسماء الاعيان نحو زيد سيرا سيرا وما زيد الا سيرا وانما زيد سيرا
فانه بمعنى ما زيد الا سيرا وانما يجب حذف الفعل اذا وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه يكون ذكره دليلا على
الفعل وذكر الاسم يدل على تعينه وتكراره ليقوم مقامه فحذف وجوبا ولذا لا يحذف وجوبا اذا لم تقع المفعول المطلق مكررا نحو

نحو زيد سير سيرا او اذا لم يكن بعد الاسم المذكور نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا وكذا يجب الحذف اذا وقع محصورا بعد هذا الاسم لان
المقصود من مثل هذا الحصر وصف الشيء بدوام صدور الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد مع ان وقوعه بعد هذا الاسم
يدل على تعينه ولذا لم يحذف من نحو ما زيد سيرا وزيد سير سيرا لعدم الحصر هنا واحترز بقوله بعد اسم لا يكون الخبر عنه من نحو ما سيري
الا سير شديد فان سير وقع خبرا عن سيري ولا حاجة الى تقدير الفعل وفي قوله محصورا بالا او بمعناها مع الحارج فائدتان ليستا
في قول ابن الحاجب وصاحب اللباب الاولى انه اشار بقوله بقوله محصورا الى علة حذف الفعل والثانية انه يدخل في هذه الضابطة
نحو قولك ما كان زيد الا سيرا بخلاف قولهما فانه لا يدخل في ضابطتها الا انهما اشترطا فيها دخول النفي على الاسم واعلم انه يجوز رفع
المصدر المكرر والمحصور على ان يجعل اسم المعنى خبرا عن اسم العين مبالغة نحو زيد سير سير وانما انت سير او وقع المفعول المطلق تفصيلا
عن مضمون الجملة المراد مضمون الجملة هو مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وتفصيله فوايده التي تضمنها الجملة وانما حذف فعله لدلالة
الجملة عليه فيكون في ذكره اغناء عنه لفظا ومعنى كقوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء اي تمنون منا وتفدون فداء
فمضمون الجملة شد الوثاق وهو متضمن لفوايد من القتل والاسترقاق والمن والفداء وانما لم يقل اثر مضمون الجملة المتقدمة كما قال
غيره لان لفظة عن مغن عن الاثر كما ان ذكر التفصيل مغن عن المتقدمة لان الجملة لا تكون الا كذلك لامتناع تقدم تفصيل الشيء
على ذلك الشيء او وقع المفعول المطلق تشبيها احترازا عن ان يقع لغير التشبيه نحو لزيد صوت صوت حسن بعد جملة احترازا
عن ان يقع بعد مفرد نحو الصوت صوت صوت حمار فيها اي في تلك الجملة اسم بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق احترازا من نحو
مررت به فاذا له صوت حمار وصاحبه اي وفيها صاحب هذا الاسم وهو الذي قام به ذلك المفعول المطلق نحو مررت به فاذا له صوت
صوت حمار فصوت حمار وقع للتشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار بعد جملة وهي فاذا له صوت مشتملة على اسم بمعناه وهو صوت
وعلى صاحبه وهو الضمير في له المجرور فحذف الفعل اذ التقدير له صوت يصوت صوت حمار او تصويت حمار وانما وجب حذفه لدلالة الجملة
المتقدمة عليه دلالة تامة فانها تدل على الفعل وتعينه وكان عليه ان يقول بعد قوله اسم بمعناه غير لازم لصاحبه احترازا عن قولهم
له علم علم الفقهاء فان الوجه فيه الرفع على البدلية او الوصفية لان الجملة المتقدمة لا تدل على معنى الفعل وهو الحدوث اذ ليس المراد فاذا
هو يعلم او وقع المفعول المطلق بعد جملة لا تحتمل الا اياه تلك الجملة من حيث هي جملة من جميع المصادر الا اياه نحو له علي الف درهم
اعترافا فان اعترافا وقع توكيدا للاعتراف الذي تضمنته الجملة بكمالها ويدل عليه نصا وانما يجب حذف فعله لنيابة الجملة المتقدمة عن فعله
وتاديتها معناه وفيها ما هو فاعله معنى او تحتمل تلك الجملة غيره اي غير المفعول المطلق المذكور ايضا اي كما تحتمله تحتمل غيره نحو هذا
عبد الله حقا فان قولك هذا عبد الله يحتمل ان يكون حقا وان يكون غير حق فيكون التقدير اقول هذا عبد الله قولا حقا مطابقا للخارج
لان المتكلم اذا تكلم بجملة فقد قال بها فتكون الجملة مقولة للقول وهذا المصدر مفعولا مطلقا له ويكون للنوع او يكون التقدير حق

تفصيلا

ذلك حقا ولابد حمليه النقيض بمثل زيد يسافر مسافرة لاعلى نحو له على الف درهم اعترافا ولاعلى نحو هذا عبد الله حقا لان الجملة من
حيث هي جملة لا تحتمل معنى مسافرته وانما هو بيان مضمون الفعل وحده ويسمى الفعل موكدا لنفسه لانه بمنزلة تكرير الجملة في الافادة
فكانه نفس الجملة والثاني موكدا لغيره لانه ليس بمنزلة تكرير الجملة فهو غيرها لفظا ومعنى فان قيل ان كان المؤكد في الجملة ثابتا يكون
المؤكد مؤكدا لنفسه لا لغيره وان لم يكن ثابتا لا تتصور التاكيد لان التاكيد تقوية الثابت قلنا لا اشكل ان المؤكد في الجملة المذكورة هو
حقيقة هذا القول في مطابقته للخارج ثابت من حيث مدلول اللفظ لان الخبر من حيث اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس
بمدلول اللفظ لانه نقيض مدلوله بل احتمال الكذب انما يكون من حيث العقل فسمي موكدا لغيره مع انه تاكيد لنفسه لان الجملة السابقة محتملة
للنقيض من حيث العقل وهذا المصدر لا يحتمل ذلك لانه نص في افادة هذا المعنى والنص غير المحتمل والاكثر في الاخير اي فيما يحتمل غيره ايضا
التعريف باللام للعهد لان التعريف احوج من نحو له علي الف درهم عرفا فتقول هذا عبد الله الحق او حقا وقد يجيء اللام لازما في بعضه نحو
لا افعله البتة فان سيبويه حكم في كتابه بان اللام فيه لازمة والاكثر وفيما قبله وهو الذي لا يحتمل الجملة الا اياه التنكير لقلة احتياجه
الى التعريف او وقع المفعول المطلق مثنى في معنى التكرار احترازا عن نحو ضربته ضربتين لانه ليس المراد هنا التكرار وانما جعل المثنى
دالا عليه لكونه اول تضعيف ولا يكون هذا النوع الا مضافا الى الفاعل او المفعول كلبيك كان اصله عند سيبويه الب لك البابين
اي اقيم لامتثال مامورك كالمقيم في موضع من الب بالمكان اذا اقام به والمراد من التثنية التكرار ويكون المعنى البابا كثيرا فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف الجار من المفعول واضيف المصدر اليه وكل ذلك لتفرغ المجيب بالسرعة
من التلبية ويشعر لامتثال المامور به مع ان ما فيه من معنى التكرار قائم مقام الفعل وحكى الخليل ايضا الب بالمكان بمعنى لب فيكون لبيك
لبا من غير حذف ورد ومن قال ياؤه كياء عليك اي ياء لبيك كياء عليك وهو يونس فانه قال انه مفرد في آخره الف قلبت الفه
ياء عند اضافته الى المضمر كما تقلب الف على ياء عند دخوله على المضمر فقول الشاعر دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور حجة عليه
وذلك لانه في البيت مضاف الى المظهر فلو كان الفه كالف على ينبغي ان لا تقلب ياء عند الاضافة الى المظهر كما لا تقلب الف على عند دخوله على
المظهر ياء نحو على زيد ويجوز استدل يونس بان الشاعر اجرى الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى بالياء ومعنى البيت اني
دعوت مسورا لينصرني لما نابني من الشدائد فلبى اي فلباني واجابني ثم قال فلبي يدي مسور اي فالب يدي مسور البابا بعد الباب
اي اقيم في طاعته اقامة كثيرة والفاء الاولى للعطف والثانية سببية وانما قال يدي مسور لان مسورا اعانه باليد والمفعول به
اي الذي فعل به فعل يقال فعلت به فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم وهو ما يقع عليه فعل الفاعل والمراد من الوقوع هو التعلق
المعنوي وهو تعلق فعل الفاعل بشيء لا يعقل الفعل بدون تعقل ذلك الشيء واذا ذكر ذلك الشيء يسمى مفعولا به وليس المراد من الوقوع
الا الحسي اذ ليس كل الافعال بواقعة على مفعولها حسا نحو علمت زيدا واردته وشاهدته وقوعا بنفسه او بواسطة حرف الجر

الجر نحو ضربت زيدا او وقوعا به اي بواسطة حرف الجر ويسمى المفعول به الذي بالواسطة في اصطلاحهم ظرفا ايضا كما يسمى مفعولا به
لمشابهته الظروف في احتياجه الى ما تضمن الفعل احتياج الظرف اليه ولانه في الحقيقة جار ومجرور لكونه مقدرا بفي ملغى ان كان
عامله مذكورا اي في حكم المذكور نحو مررت بزيد وفي الدار في جواب من قال اين جلس زيد وليس شرط الملغى ان يكون عامله مذكورا
بل شرط المستقر ان لا يكون مذكورا اختلافا الا من حيث وظرفا مستقرا ان كان معنى الاستقرار او الحصول او معنى من معاني الافعال
العامة كالثبوت والكون والوجود مقدرا ويسمى مستقرا لان الفعل وهو استقر وما هو بمعناه مقدر قبله نحو كان زيد في الدار اي استقر
في الدار فالظرف مستقر فيه فحذف الجار واستتر الضمير فيه ويجوز تقديمه اي تقديم المفعول به كلا نوعيه على العامل اذا اريد الاختصاص
وهو اثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه في الاثبات وبالعكس في النفي نحو زيدا ضربت وبعمرو مررت ويحذف المفعول به حذفا منويا
اي حال كونه منويا اي يحذف لفظا ويراد معنى لكونه غير مستغنى عنه نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه او فاصدع بما تؤمر
اي تؤمر به او غيره اي غير منوي بان يجعل بعد الحذف نسيا منسيا ويقصد الى نفس الفعل لا باعتباره وتوعده كان فعله غير متعد نحو
فلان يعطي ويمنع اي انه يفعل الاعطاء والمنع ويحذف عامله اي عامل المفعول به حذفا جوازا عند قيام الدلالة على تعيينه نحو مكة للحاج
اي يقصد مكة والقرطاس للرامي اي تصب القرطاس وحذفا لازما سماعا بغير قياس اي لا يوجد هنا ضابط تضبط الحذف
نحو امرءا ونفسه اي دع امرءا ونفسه وعلة وجوده كثرة الاستعمال وسماعا به اي مع القياس في المنادي فانه مفعول فعل لازم
حذفه عند الاكثر وهو المسؤول اجابته في تحصيل ما يدعو المنادي اليه يدخل فيه اسال اجابتك ويخرج عنه المندوب لانه ليس
مسؤول الاجابة ولا ينتقض التعريف بقولك يا زيد ادبر ولا تقبل على لانه وان كان المطلوب فيه ادباره لا اقباله الا انه يسال اجابته في الا
دبار وفي عدم الاقبال وتعريفه اولى من تعريف غيره هو المطلوب اقباله بيا واخواتها الاربعة يخرج عنه اسال اجابتك قوله لفظا او تقديرا
تفصيل ليا واخواتها اي حال كونها ملفوظة نحو يا زيدا ومقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا بدل ادعو اي يكون يا واخواتها بدلا من ادعو
وقائما مقامه وكان تقديره يا عبد الله يا ادعو عبد الله الا انه لما حذف الفعل جعل حرف النداء كالنائب عنه لدلالته عليه لانك اذا تلفظت
بحرف النداء علم انك تدعو انسانا فقبل من تدعو فتقول عبد الله فحذف الفعل وجوبا لصيرورة يا بدلا عنه وقائما مقامه وارفع لبس الانشاء
بالخبر لان لفظة ادعو كما يحتمل الخبر يحتمل الانشاء بخلاف لفظة يا فانه متعين للانشاء واما من جعل المنادي منصوبا لفظا ومحلا بيا واخواتها
وجعلها اسماء الافعال فلا يكون المنادي مما التزم حذف فعله واشار الى بطلان هذا المذهب بقوله والقول بانه اي بان المنادي معمول حرف النداء
بناء على ان حرف النداء اسم فعل مردود لفقد الفاعل لها مع ان اسماء الافعال يجب ان يكون لها فاعل فلما لم يكن هنا فاعل وجب ان لا يكون
اسماء الافعال مظهرا او مضمرا اي لا فاعل لها الا مظهرا او ذلك ظاهر ولا مضمرا اذ لو كان مضمرا لكان لمتكلم وذا لا يجوز لان ضمير المتكلم لا يخفى
مستترا في اسماء الافعال على زعمه او المخاطب وهذا لا يجوز ايضا لان المخاطب هو المدعو لا الداعي فلا يستقيم كونه فاعلا مع كونه

مفعولا لوقوع الفعل عليه او لغائب ولا يجوز ذلك ايضا اذ ليس للمعنى عليه مع انه لا يتقدم عليه ذكره وهو اي المنادى مبني على ما يرفع به
سواء كان ما يرفع به ضمة نحو يا زيد او الفا نحو يا زيدان او واوا نحو يا زيدون فلم يقل مبني على الضم ليشمل نحو يا زيدان ويا زيدون
وذلك لان الضم والفتح والكسر القاب مطلق الحركات وحدها سواء كانت حركات البناء كضم حيث او حركات الاعراب كقولك في جاءني زيد
انه متحرك بالضم او لا سيما او لا ذلك كضمة جيم رجل ولا يطلق هذه الحركات على حروف البناء فلا يقال ان يا زيدان مبني على الضمة بخلاف القاب الاعراب
فانها كما يطلق على الحركات يطلق على الحروف ايضا فيقال ان الزيدان في جاءني الزيدان مرفوع هكذا قالوا وفيه نظر لانه لم يوضع
القاب الاعراب اعني الرفع والنصب والجر الا للحركات المعينة وانما يطلق على الحروف بمجاز القيام مقام الحركات كما يطلق اسم بعض تلك الحركات
المعينة على البعض الآخر اذا قام مقامه فيقال ان السموات في خلق السموات منصوب وان احمد في مررت باحمد مجرور بمجاز فلا يجوز هذا الا
مانع من ان يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسماء تلك الحركات مجازا فيقال ان يا زيدان مضموم او مبني على الفتح وجوبا
اي فتحا واجبا بالف اي حال كون المنادى مع الف الاستغاثة نحو يا زيداه وذلك لان الالف يقتضي وجوب فتح ما قبلها وانما لم نقل
ههنا على ما ينصب به لان المنادى مع الف الاستغاثة انما يكون مبنيا على الفتح ولا يكون مبنيا على غير الفتح من القاب النصب فتحا مختارا
بكونه اي بكون المنادى علما موصوفا بابن حال كون ابن مضافا الى علم وذلك لكثرة استعمال المنادى ح مع كونه في الاصل مفعولا فتح
لخفة الفتحة مع انها مناسبة لحركة صفته وهو الابن نحو يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة عاصم فان يا زيد مبني على الفتح اختيارا وقيل
وقيل وجوبا بخلاف يا زيد بن اخي ويا رجل ابن زيد وكان عليه ان يذكر بعد قوله بابن متصلا بالموصوف لانه لا يجوز الفتح ان كان منفصلا
عنه كما في نحو يا زيد الظريف ابن عمرو وقوله ان كان مفردا لا مضافا معرفة او نكرة تعرفت مع القصد الى واحد معين بالالة اي بآلة النداء
قيد في الاحكام الثلاثة المذكورة من بنائه على ما يرفع به ووجوب فتحه مع الف الاستغاثة واختيار فتحه لكنه بجميع اجزائه قيد في الحكم
الاول وذلك لان المنادى انما يبنى لمشابهته لكاف الضمير في ادعوك ووجه المشابهة وقوعه موقعها وكونه مثلها في الافراد والتعريف
فان يا زيد بمنزلة ادعوك وبجزئه الاول وهو كونه مفردا قيد في الحكمين الاخيرين لان قوله قبل لكونه علما مغن عن قوله معرفة
ومناف لقوله او نكرة تعرفت واعلم ان نحو يا رجل معرفة عنده بحرف النداء مع القصد وقيل ان تعريفه بحرف التعريف منويا وقيل ان
ان تعريفه بالقصد ومعرب منصوب لفظا او تقديرا ان كان مضافا اما تحقيقا او لا نحو يا عبد الله فانه لا يجوز بناء المضاف
والمضاف اليه معا لعدم مشابهتهما لكاف الضمير في الافراد ولا يجوز بناء المضاف وحده لان المضاف مع المضاف اليه هو المنادى
فيكون الواقع موقع كاف الضمير المضاف مع المضاف اليه فلو بني المضاف وحده كان ذلك تقويتا للحكم وهو البناء على علته وهي
وقوعه موقع الضمير او كان مشتبها به اي بالمضاف بان تعلق به شيء هو من تمام معناه سواء كان ذلك الشيء معمولا للاول
نحو يا خيرا من زيد او معطوفا عليه ويكون مع المعطوف اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين فان سمي به سواء كان اسما للعدد

العدد معين او لشخص مشابه للمضاف فاعرب كالمضاف او كان مفردا نكرة فانه ايضا لعدم مشابهته لكاف الضمير في التعريف
كقول الاعمى نحو يا رجلا خذ بيدي فانه لا يقصد واحدا بعينه فيكون نكرة او معرب مجرور ان دخله لام التعجب لكونها من حروف الجر
وهي غير منقلبة نحو قولهم يا للماء كانهم رأوا ماء عجيبا لم يشاهدوا مثله قط فنادوه بهذه اللفظة وكانهم قالوا يا ماء تعال
حتى يروك ويتعجبوا منك او لام الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وهذه اللام لتعدية ادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء
القائم مقامه عند المبرد وجاز ذلك مع ان ادعو فعل متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف القائم مقامه وانما اختير
اللام من بين حروف الجر لمناسبة معناها وهو الاختصاص لمعناهما لان المستغاث به والمتعجب منه مخصوصان من بين امثالهما
بالدعاء وبالاستحضار بفتحها اي مع فتح اللام في المضمر مطلقا اي سواء كان المنادى المتعجب منه والمستغاث به معطوفا او لا كقوله
فيا لك من ليل كان نجومه بل اللام الداخلة على المضمر مفتوحة مطلقا سواء كان منادى او لا لان الاصل في كل كلمة على حرف واحد كالواو
والفاء ولام الابتداء ان يكون مبنيا على الفتح لثقل الضمة والكسرة على ما هو موضوع على الخفة غايتها وانما كسرت اللام الداخلة
على المظهر لتوافق حركتها حركة معمولها اذ موافقة الحركتين اخف من مخالفتهما مع حصول الفرق بينه وبين لام الابتداء وتفتح
في المظهر المستغاث به وكذا المتعجب منه والاولى ان يذكره ايضا لان الفتح لا يختص بالمستغاث به اللهم الا ان يقال ان لام التعجب
في الحقيقة للاستغاثة ايضا وانما فتحت ههنا للفرق بين المدعو وهو المستغاث به والمتعجب منه وبين المدعو اليه وهو المستغاث له والمتعجب له
وذلك لانه قد يليها ما هو مستغاث له مكسور اللام والمنادى محذوف فلو لم يفتح في المستغاث لم يكن بينهما فرق نحو يا للمظلوم
اي يا قوم والفتح بالمدعو اولى منها بالمدعو اليه لانه منادى وهو واقع موقع الضمير ففتحت اللام فيه الداخلة على المضمر ان لم يكن
المستغاث به معطوفا بغير يا وكان عليه ان يذكر هذا القيد لانه لو كان معطوفا بيا وجب ان يكون مفتوحة ايضا لعدم الفرق لعدم
الفرق ح كقوله يا لعطاف ويا للرياح وبكسرها اي بكسر اللام على الاصل ان كان المستغاث به معطوفا وذلك لحصول الفرق
بين المدعو اليه والمدعو بالعطف لان المدعو اليه لا يعطف على المدعو نحو يا للكهول وللشبان للعجب وبكسرها في مطلق المستغاث
من اجله سواء كان معطوفا او لا وقد عرفت ذلك وتوابع المنادى المبني احترازا عن توابع المنادى المعرب فانه لا يجوز فيها الرفع
ان كانت مضافة غير اي واسم الاشارة احترازا عما كان المنادى المبني احدهما فانه لا يجوز في توابعه المفردة الرفع والنصب
على المختار تنصب هذه التوابع حال كونها مضافة او شبيهة بها اي بالمضافة وجوبا نحو يا زيد ذا الجمة فانه وجب نصب
ذا الجمة على كل تقدير اذ تقديره على اصل توابع المبنيات وهو الحمل على محلها يوجب نصبه لان محل المنادى المبني النصب وتقديره
على انه منسحب عليه حكم ما نسبته بالعامل وهو يا يوجب النصب ايضا لان المضاف اذا قدر فيه حرف النداء لا يكون الا منصوبا
وانما قال اضافة تحقيق لانه يجوز في المضاف بالاضافة اللفظية الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه لانه لما كان في

تقدير الانفصال كان في حكم المفرد فان قلت ان كان الاعتبار لصورة الاضافة فهو مضاف فينبغي ان يجب نصبه فان لم يكن لصورة
الاضافة اعتبار كان نحو يا زيد الحسن الوجه في التقدير مشبها بالمضاف والمشبه به منصوب ايضا كما قال قلنا المشبه بالمضاف
اذا كان منادى كان حكمه حكم المنادى المضاف في وجوب النصب اما اذا كان تابعا للمضموم فلا يجب نصبه كما يجب نصب المضاف نحو
يا هؤلاء العشرون رجلا وبهذا البيان يكون في قوله او مشبهة بها نظر وانما كان حكم المشبه بالمضاف اذا وقع منادى حكم
المضاف ولم يعتبر فيه الافراد الحكمي ليبنى على الضم واعتبر ذلك فيه اذا وقع تابعا لان اعتبار ذلك اذا كان منادى يؤدي الى التكلف
لتصحيح امر عارض هو البناء ولا يلزم من اعتبار حكم الافراد فيه اذا كان تابعا ذلك وان كانت توابع المبني المذكور مفردة او في
حكمه كالمضاف بالاضافة اللفظية فالصفة والتاكيد المعنوي لا اللفظي لان حكمه على الاكثر حكم البدل لانه هو الاول لفظا ومعنى
وعطف البيان والمعطوف الشيء باللام اي حال كونه مع لام التعريف واعلم ان قول ابن الحاجب المعطوف الممتنع دخول يا عليه اولى من قول المصنف
باللام لئلا يرد عليه نحو يا رحمن والله فانه لا ينصب ترفع هذه التوابع الاربعة على لفظه اي حملا على لفظ المنادى المبني وان
لم يجز في سائر المبنيات الحمل على اللفظ فلا يقال جاءني هؤلاء الكرام بجر الكرام حملا على لفظ هؤلاء وذلك لان ضم المنادى لشبه
رفع الفاعل في ان كل واحد منهما مطرد وتنصب هذه الانواع التوابع الاربعة حملا على محله المنصوب لانه مفعول تقول يا زيد
الظريفُ والظريفَ ويا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشرٌ وبشرًا ويا عمرو والحارثُ والحارثَ والبدل والمعطوف
بغير ما اي بغير اللام كالمستقل من منادى في الاعراب والبناء يعني يجعل كل واحد منهما منادى مستانفا سواء كان متبوعه
مضموما او لا تقول يا زيد اخانا ويا زيد وعبدَ الله منصوبين وان كان متبوعهما مبنيا على الضم وتقول يا اخانا وزيدُ ويا
عبد الله وزيدُ بجعل زيد مبنيا على الضم وان كان متبوعه منصوبا وذلك لان البدل مستقل ولم يحتج الى متبوعه قبله في المعنى
لانه لا يفهم معناه من المتبوع ولذلك كان في حكم تكرير العامل بخلاف الصفة فانه لا بد له من موصوف وبخلاف التاكيد
فانه وان كان جامدا لكن لكون معناه مفهوما من المتبوع منع ذلك من اعتباره مستقلا وكذا العطف بالحرف الذي لا يكون
مصدرا باللام فانه مستقل في المعنى مع ان العاطف كحرف النداء ومع ان المعطوف لم يكن في لفظه لام التعريف الذي لا يجتمع
مع حرف النداء فجعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء وفي نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر مما كرر المنادى المضاف وحده بلفظه في حالة الاضافة جاز نصب الثاني لانه تابع مضاف للاول على انه بدل
او عطف بيان او تاكيد وضم الاول لانه منادى مفرد معرفة ولا يجوز ضم الثاني لانه مضاف او كالمضاف ونصبه اي نصب الاول
مع نصب الثاني على انه مضاف الى عدي محذوف صوابه ان يقول المحذوف لان عديا معرفة وانما حذف لدلالة المضاف اليه
الثاني عليه لانه هو بعينه وهذا مذهب المبرد او على انه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني فاصل بين المضاف والمضاف اليه

اي على المحذوف المضاف اليه

اليه وهذا مذهب سيبويه فانه قال ان الثاني مقحم تاكيد لفظي لكلام الاول ولما كان حكم التاكيد اللفظي حكم المنادى المؤكد في
الاعراب والبناء حذف التنوين من الثاني وان لم يكن مضافا لان الاول محذوف التنوين للاضافة او نقول بقي حكم الاضافة
كما في قوله • الا علالة او بداهة سابح • وانما جاز الفصل ههنا بين المضاف والمضاف اليه في السعة مع انه لا يجوز الفصل بينهما
الا في ضرورة الشعر بالظرف لانه لما كرر الاول بلفظه بلا تغيير صار الثاني كانه هو الاول فكانه لا فصل ويجوز ان يجعل الاول
مفتوحا بجعله مع الثاني اسما واحدا بالتركيب كما فعل في لا اسما بعض بارد او في نحو يا زيد بن عمرو وفي نحو لا رجل ظريف فيها
واذا نودي المعرف باللام نحو الرجل جيء باسم الاشارة او باي حال كون اي موصوفة بما فيه اللام وكذا اسم الاشارة على الاكثر
مقحمة بينهما اي بين اي وبين ما فيه اللام هاء التنبيه وذلك لانه لما توسل في نداء المعرف باللام باي وقطعت عن الاضافة
لتصير مبهمة لان الوسيلة ينبغي مبهمة ليحتاج لرفع الابهام الى ما هو المقصود بالنداء جعلت هاء التنبيه عوضا عن المضاف اليه
اللازم لاي مع انه مناسب للنداء لان النداء ايضا تنبيه ولهذا توسل في نداء المعرف باللام باسم الاشارة لكونه مبهما
محتاجا الى المعرف باللام الذي هو المقصود بالنداء وانما جيء باحدهما لئلا يجتمع اداتا التعريف وهما لام التعريف وحرف النداء
وانما لا يجوز اجتماعهما لان حرف النداء يجعل ما يدخله مخاطبا ولام التعريف يجعله معهودا للمخاطب لا مخاطبا فلو جعل
المعرف باللام منادى لزم ان يكون الشيء الواحد حاضرا وغائبا ولانه لو دخل حرف النداء على ما فيه اللام فان بني لم يجز
لان حرف التعريف معاقب للتنوين فهو كالتنوين ولاجل ذلك قل بناء اللام معه كالخمسة عشر واخواته وان اعرب لم يجز
ايضا لوجود علة البناء والمقصود بالنداء هو المعرف باللام وان كان المعرف باللام تابعا من حيث الظاهر ومن ثم اي من اجل
ان المقصود هو المعرف وجب رفعه اي رفع المعرف وان كان تابعا لمفرد المضموم وفي تابع المفرد جاز الرفع والنصب لانه تبين
لوجوب رفعه على كونه مقصودا بالنداء وكان تاثير حرف النداء فجعل موافقا للفظ المنادى اذ لا فرق بين الرفع والضم من
جهة اللفظ ووجب رفع توابعه اي توابع المعرف وذلك لانها توابع معرب مرفوع وجواز الوجهين انما يكون في توابع المضموم
وان كانت توابعه مضافة فانه يجب رفعها ايضا مع انه يجب نصب توابع المضموم المضافة نحو قوله يا ايها الجاهل ذو التنزي
لا توعدني حية بالنكر • فان قوله ذو التنزي صفة لقوله الجاهل ولا يجوز ان يكون صفة لاي بعد صفة لانه ح يجب نصبه
لانه مضاف ولا يجوز حذفه اي حذف المعرف اذا وقع صفة اي فلا يقال يا اي ويا ايها ويسكت لانه مبهم اشد ابهاما من
اسم الاشارة ولا يستقل بنفسه فيلزم التفسير بخلاف هذا فانه لما كان اوضح من اي يجوز ان يحذف المعرف منه ويقتصر
عليه نحو يا هذا من دون الصفة ولهذا يجوز في تابعه الرفع والنصب نحو يا هذا الرجل فانه يمكن ان يكون المقصود هو هذا ويجوز
في الرجل الرفع والنصب وان يكون المقصود هو الرجل فيلزم رفعه وقد اجتمعا اي آلة التعريف في يا الله لضعف الاستقلال اللام

في التعريف لخلا اي لكونها عوضا عن فاء الفعل التي هي الهمزة لان اصل الله الالاه وهو فعال بمعنى مفعول من الالاهة وهي
العبادة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى ما قبلها فصار اللاه ثم اسكن اللام الاول وادغمت في الثانية لزوما وجعل اللام عوضا
من الهمزة ولزومها اي ولزوم اللام الكلمة بحيث لا تفارقها وكان اللام ليست للتعريف لان لام التعريف غير لازم فيكون سبب
جواز دخول حرف النداء عليه اجتماع امرين في لامه كونها عوضا من همزة اله ولزومها الكلمة فعلى هذا لا يجوز دخول حرف النداء
على نحو النجم لان اللام فيه ليست بعوض من شيء وان كان لازمة ولا على نحو الناس لان اللام فيه ليست بلازمة وان كانت عوضا
من همزة اناس وقوله من اجلك يا التي تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني * قوله تيمت من تيمه الحب اي عبده وذلله ويقال عنه
ويحل عليه بكذا اي ضن والمعنى انت بعيدة للوصل عني شاذ لفقد احد المعنيين في لام التي وهو الخلافة عن شيء وان وجد فيه المعنى
الآخر وهو كونها لازمة وفيا الغلامان اللذان فرا اي كان يكتبان شرا اشذ لفقدهما اي لفقد معنيين فيه اذ ليس فيه لزوم ولا عوض
واجاز الكوفيون اجتماع الامرين وتمسكوا بالبيت المذكور وقالوا الاضرورة للشاعر لتمكنه من ان يقول فيا غلامان اللذان فرا لان
النكرة المعينة بالنداء تو بذي اللام واجاز ابن سعدان اجتماعهما فالم فيه معنى التشبيه نحو يا الاسد شدة ويا الخليفة جودا لان
تقديره يا مثل الاسد ويا مثل الخليفة والمنادي الصحيح والصحيح في اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحيح كزيد والجاري مجراه اي
يجري الصحيح في احتمال الحركة وهو ما حرف اعرابه ياء او واو وقبله ساكن كظبي ودلو ومدعو واحترز بذلك عما في آخره الف نحو
الفتى او ياء قبلها كسرة نحو القاضي فانه لا يجوز فيه الا اثبات الياء المفتوحة نحو يا فتاي ويا قاضيي لاجتماع الساكنين
ما عدا المثنى نحو يا مسلماني ويا مسلمي وما عدا الجمع على حدة اي حد المثنى بان يكون بالواو والنون فانه لا يجوز فيهما الا اثبات
الياء مع فتحها لا بالالف والتاء اذا اضيف هذا المنادي الموصوف الى ياء المتكلم جاز فيه اربعة اوجه فتح الياء اي ياء المتكلم وهو الاصل عند بعضهم
لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حالة افرادها دون تركيبها وكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه فالاصل فيها الحركة
لئلا يلزم الابتداء بالساكن والاصل في تلك الحركة الفتحة لعدم احتمالها الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة لضعفها بسبب كونها
على حرف واحد وجاز سكونها وهو الاكثر في الاستعمال وذلك لعدم الاحتياج الى حركتها لوقوعه ابدا بعد كلمة اخرى مع انه حرف علة
وهذان الوجهان لا اختصاص بالنداء وجاز حذفها بكسرة اي بسبب كسرة ما قبلها فلو لم يكن ما قبل الياء مكسورا كما ان
لا يحذف كما في فتاي فان الكسرة لما كانت اخت الياء كانت دليلة عليها بعد حذفها وجاز ابدالها الفا وقلب كسرة ما قبلها
فتحة لانه نوع من التخفيف كما يبدل في لغة طي الياء الواقعة بعد الكسرة الفا فيقال في دعي دعا وهذان الوجهان تختص اطرادهما
بالنداء وانما يجوزان فيه اذا كان المنادي مشهورا بالاضافة الى ياء المتكلم فلا يقال في يا عدوي يا عدو ولا يا عدوا الا انه لم يكن
هنا شهرة تدل على الياء المغيرة بالحذف والقلب فكان عليه على هذا ان يقول اذا كان مشهورا بالاضافة اليها ويمكن

ويمكن ان يكون قوله بعد فيهما ابدل راجعا الى الحكمين وح لا حاجة الى ذلك القيد وقد ينقل الضمة عند حذف الياء فيما يغلب عليه
الاضافة الى ياء المتكلم وذلك لانه لما حذف الياء منه شابه المفرد فجعلت حركته حركة المفرد المعرفة وهي الضمة فكانت ضمة منقولة لا
تقاع المانع ولكن تنوى الاضافة ويشعر بنيتها عن ظهورها ومنه اي ومما حذف الياء ونقل الضم اليه قراءة ابي جعفر
رب احكم بضم الباء وحكم ابن امي وابن عمي اي حكم المنادي اذا كان ابنا مضافا الى عم وام مضافين الى ياء المتكلم حكم المنادي
المضاف الى ياء المتكلم فيجوز فيه ما جاز في المنادي المضاف الى ياء المتكلم من وجوه الاربعة وذلك لكثرة الاستعمال او نقول
ابن ام وابن عم تركبا وجعلا اسما واحدا كخمسة عشر وبنيا على الفتح اما الاول فلتنزله منزلة صدر الكلمة واما الثاني فلتضمنه
معنى الحرف لان الاصل ابن الام وابن العم ثم اضيف الاسم المركب الى ياء المتكلم كما يقال خمسة عشري فيجوز فيه ما جاز في المنادي
المضاف الى ياء المتكلم لانه منادي مضاف الى ياء المتكلم لا مضاف الى المضاف اليه بزيادة فتح آخرها اي جاز فتح ميمهما
اجتزاء بالفتحة عن الالف وان لم يجئ الفتح في المنادي المضاف الى ياء المتكلم الا على وجه الشذوذ وذلك لكثرة الاستعمال
وزيادة الاستثقال بسبب التركيب وجعل الكلمتين اسما واحدا ولان المضاف الى المضاف الى ياء المتكلم اثقل من المضاف
الى ياء المتكلم اما اذا لم يكن المنادي كذلك فلا يجوز فيه الا فتح الياء او سكونها فيقال يا ابن اخي وابن خالي وجاز
في ابي وامي قلب الياء فتحا وكسرا اي اذا كان المنادي المضاف الى ياء المتكلم ابا واما جاز فيهما ما جاز في سائر
الاسماء المضافة الى ياء المتكلم مع جواز ابدال الياء فيهما تاء التانيث خاصة وذلك لانهما مظنة التفخيم والتاء قد يدل
عليه نحو علامة ونسابة وجاء في التاء الفتح لان التاء بدل عن ياء حركتها الفتح والكسر وهو الاكثر لمناسبة للياء التي
هي بدل منها وقد جاء الضم للتفخيم قليلا ولانها تاء التانيث فشبه تاء طلحة فيضم وعند الكوفية ياء المتكلم مقدرة
بعد التاء التي هي للتانيث وكان الاصل في يا ابت يا ابتي وجاز الجمع بين التاء والالف فيقال يا ابتا ويا امتا لانه جمع
بين عوضين وهو جائز ولا يجوز الجمع بين التاء والياء فلا يقال يا ابتي لانه جمع بين العوض والمعوض منه وهو غير جائز
وقد جاء في ضرورة الشعر الجمع بينهما كقوله ايا ابتي لا زلت فينا فانما لنا امل في العيش ما دمت عائشا وقد يحذف
حرف النداء اي يا لانها اصل الباب لكثرة الاستعمال حذفا جوازا نحو قوله تعالى يوسف اعرض عن هذا فيما ليس بمستغاث
ومندوب لان مقتضاهما مد الصوت والتطويل لطلب الاستغاثة واظهار التفجع وحذف حرف النداء مناف لهما واسم
الاشارة لانها موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه مناديا مخاطبا تناف
فلما اخرج عن اصل وضعه بجعله مخاطبا بسبب النداء احتيج الى علامة ظاهرة دالة على ذلك وهي حرف النداء فلا يجوز
حذفه منه واما قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا فليس هذي منادى بحذف حرف النداء عنه وانما هو موضوع

موضع المصدر اي هذه البرزت برزت لنا كانه لتحسس تلك البرزة الواحدة وكم جنس والمراد بكم الجنس
هنا كل ما كان نكرة قبل النداء يصح تعريفها باللام سواء تعرف بالنداء اولا وقد فسر ايضا بما يجوز دخول اللام
عليه لانه ان كان نكرة لا يجوز حذفه لانه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومنها لما نقول لـ
وهذا انما يكون في المعرفة وان كان متعرفا بحرف النداء فكذلك لا يحذف لان حرف التعريف لا يحذف مما يعرف به
لئلا يظن بقاؤه على اصل التنكير وحذفا من وما في اللهم لان الميم عوض عن حرف النداء واصله يا الله حذف حرف النداء
وجعل الميم في الاخر عوضا عنه وانما اخر الميم تبركا بكلمة تعالى وقد شذ الجمع بين العوض والمعوض عنه في الضرورة
منه قوله اني اذا ما حدث المّا اقول يا اللهم يا اللهما ومتى كان الحرف اي حرف النداء داخلة على اسم مرفوع نحو
يا لعنة الله والاقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار ومثل يا بؤس لزيد اي يا قوم بؤس لزيد او داخلة على فعل
كقوله تعالى الا يا اسجدوا فالمنادى محذوف في الموضعين وذلك لان المنادى مفعول يحذف عند قيام القرينة
وحرف النداء هنا قرينة دالة عليه لانه لا يتصور النداء بدون المنادى وليس في اللفظ فيكون في التقدير
اي يا قوم لعنة الله ويا قوم اسجدوا واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فليس مطر هنا
بمرفوع حتى يلزم ان يكون المنادى محذوفا بل مطر هو المنادى ونون للضرورة وقد يراد بالنداء مجرد الاختصاص
من غير سؤال اجابة المنادى لان المنادى ايضا مختص بالخطاب من بين امثاله كنداء الشخص لنفسه نحو انا افعل
كذا ايها الرجل فان صورته صورة النداء وليس بنداء لان المراد من صفة اي ههنا ما دل عليه ضمير المتكلم السابق
لا المخاطب وقولك ايها الرجل في محل النصب على انه حال لانه في تقدير انا افعل مختصا من بين الرجال بفعله وحكمه
في الاعراب والبناء حكم المنادى لان كل ما انتقل من باب الى باب فاعرابه على حسب ما كان عليه واما نحو انا
معشر العرب وقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالي ومررت المسكين فنصب على المدح
اي امدح معشر العرب والذم اي اذم شعثا والمراضيع جمع مرضع اشبعت الكسرة فتولدت الياء ويجوز ان
يكون جمع مرضاع بمعنى كثرة الارضاع والارضاع عندهم قبيح يقال في التعيير فلانة تاكل من ثدييها وضمير ياوي
للصائد والترحم اي اترحم المسكين وليس بمفعول عن النداء لان النقل خلاف القياس فجعله اصلا في نفسه
مع صحته اولى من جعله منقولا عن النداء وقيل المعرف باللام نحو نحن العرب اقوى الناس ليس بمنقول عن النداء
عليه المضاف يحتمل ان يكون منقولا من النداء ونصبه بيا المقدر وان يكون بفعل مقدر كاعني وامدح وقيل الاولى
ان يكون الجميع منقولا عن النداء اجراء لباب الاختصاص مجرى واحدا لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو

نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ويجوز ترخيمه اي ترخيم المنادى وهو في اللغة التسهيل سمي هذا
الحذف ترخيما لانه تسهيل اللفظ وتخفيف ومثل أماما في قوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة
أماما اي امامة نادر لانه رخم أمامة في غير النداء وجعل المحذوف كالثابت ولذلك لا يرفع اماما مع انه فاعل اضحت
والمبرد رد هذه الرواية وقال الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما ومعنى البيت صارت حبال وصالكم رميمة بالية وصارت
امامة وهي اسم امرأة متشاسعة بعيدة مثل بارن يحذف سعلو بقوله ترخيمه من آخره تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا التخفيف
الشامل لجميع مواضع الحذف لعلة ظاهرة مما هو معروف من موجبات الحذف فيما هو كثير الاستعمال وللاذان على ان
النداء لامر مهم لا لقبول التوقف حيث لم يتوقف المنادي لتمام الكلم بل حذف منه البعض تحريضا على التوجه نحو المنادي لـ
ما لم يكن المنادى مستغاثا لانه ان كان في آخره زيادة المدة لا يرخم لان الزيادة تنافي الحذف وان كان مجرورا باللام فكذلك
لان الترخيم من خواص المنادى ولما لم يظهر في المستغاث المجرور باللام اثر النداء من نصبه او بنائه فكان لم يكن منادى
فلا يرخم ولا مندوبا لان الالف فيه زيادة مدة في ملاة آخره لاظهار التفجع واشتهار المندوب فلا يحذف منه شيء لئلا يلزم نقض
الغرض ولا مضافا او مشبها به اي بالمضاف لانه لم يمكن الحذف من الاول لانه لم يكن الحذف في آخر المنادى من جهة المعنى
لان المضاف مع المضاف اليه كلمة واحدة ولم يمكن الحذف من الثاني لانه لم يكن الحذف في آخر المنادى من جهة اللفظ لان كل واحد منهما
مستقل من حيث اللفظ ولهذا كان لهما اعرابان ولا مركبا تركيبا جمليا لمثل ما قلنا في المضاف ولان الجملة محكية ليس الا
بخلاف التركيب غير الجملي فانه يحذف الجزء الثاني منه تقول في بخت نصر يا بخت لانه لما لم يظهر فيه التعدد باعتبار اللفظ
بسبب ظهور اعرابين منه كما في المضاف جرى مجرى اسم واحد وانما لم نقل ولا جملة كما قال غيره لان نحو بخت نصر جملة في الاصل
باعتبار الجزء الا انه ليس فيه تركيب جملي حتى يلزم ان يحكى صورة الجملة بل يكون المنادى اما بتاء التانيث فانه يرخم
وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلثة احرف نحو ثبة وذلك لان وضع التاء لما كان على الزوال يكفيه ادنى مقتض للحذف
مع انه لا يلزم منه نقص الكلم عن الثلاثي بسبب الترخيم لانه مع وجود التاء كان ايضا ما قصا عنه لان التاء كلمة اخرى نحو
يا ثب اقبلي اي يا ثبة ويا جاري لا تستنكري اي يا جارية او يكون علما فان العلم لكثرة استعماله منادى يناسب الترخيم
للتخفيف مع انه مشهور فيكون ما بقي منه دليلا على ما القي يزيد على ثلثة فلو كان على ثلثة احرف لا يرخم
لاستكراههم نقصان الكلم بسبب الترخيم نقصانا قياسا مطردا بلا علة موجبة عن الثلاثي الذي هو اقل ابنية
المعرب او لم يزد على ثلثة احرف وهو متحرك الاوسط عند القراء والكوفية فانهم جوزوا ترخيم الثلاثي اذا كان
وسطه متحركا كما يقال في يا عمر يا عم لان حركة الوسط في كثير من المواضع تقوم مقام الحرف الرابع لوجود ذلك النقصان فيه

اي بان يحذف حرفان في حكم واحد بان يكونا زيدتا معًا لا ثان يكونا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي سلمان
لمعنى آخر مع انهما حذفتا وانما الحذف هنا حرفان لانهما لما زيدتا معا حذفتا ايضا معا ولذا لم يحذف من نحو ارطاة
الا التاء دون الالف لانهما لم يرادا معًا بل زيدت الالف للالحاق ثم التاء التأنيث كزيادتي التأنيث نحو حمراء والالف
والنون المضارعتين لالفي التأنيث نحو عثمان وكزيادتي النسب نحو كوفي وشبهها اي شبه النسب نحو كرسي فان الياء
فيه شبيهة بياء النسبة وان لم يكن للنسبة اذ ليس كرسي حتى نسب اليه كرسي وكزيادتي النسبة وزيادتي جمعي
السلامة بالواو والنون والالف والتاء الا في نحو بنين ويدان مما بقي الكلمة بعد حذف زيادتين على حرفين فانه لا يحذف منه
الا النون محافظة على اقل عدد حروف الاسماء المتمكنة وهي ثلثة احرف والذي اختاره المص مذهب الجرولي فانه ذهب
الى منع حذف الزيادتين هنا وهو الاولى لان بقاء الاسم على حرفين ليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كان كذلك
كما في تاء التأنيث نحو ثبة او يحذف واحد بتبع واحد لحرف صحيح قبله نحو منصور او جار مجراه نحو مرمي قبله مدة
زايدة وهي حرف علة ساكن مسبوقة بحركة تجانسه ظاهرة نحو منصور او مقدرة نحو مصطفون علما وكان
عليه ان يذكر هذه القيود لان حكم مرمي حكم منصور في حذف الحرفين منه ولو كان الحرف الصحيح التاء لا يحذف منه الا
التاء نحو سعلاة لانها بمنزلة كلمة واحدة ولو كانت المدة غير زائدة لا يحذف المدة نحو مختار فيقال في ترخيمه يا مختا
باثبات الالف ولعلم انه لو قال ويحذف حرفان في كل ما كان قبل اخره مدة زائدة وهو اكثر من اربعة احرف لكان مغنيا
عن ذكر هذين القسمين الا انه ذكرهما للتنبيه على علة حذفهما لان علة الحذف في القسم الاول مغايرة لعلته في القسم الثاني
بشرط ان يبقى الاسم بعد الحذف اي حذف الحرفين منه على ثلثة عند غير الفراء نحو يا منص في يا منصور فانه لما حذف
الحرف الصحيح لانه هو الآخر صارت المدة آخرا فتبعه في الحذف لانها بالحذف اولى من الصحيح لكونها حرف علة مع
ضعفها بكونها مدة ومع انه لا يلزم صيرورة بقاء الكلمة على حرفين ولا تحذف المدة من نحو سعيد لئلا يبقى الاسم بعد الحذف
على حرفين بسبب الترخيم ولا الياء من نحو هبيخ لقوتها بالحركة ولا الواو من برذون لانها لقلة مدتها صارت شبيهة
بالحرف الصحيح او يحذف شطر كلمة من المركب كثاني التراكيب التي لا يكون التركيب فيها تركيبا جمليا او اضافيا نحو يا بعل
في بعلبك لانه بمنزلة التاء لانه كلمة زيدت على الكلمة فاشبهت تاء التأنيث فيحذف الجزء الثاني كما يحذف تاء
التاء التأنيث لما ذكرنا قبيل ذلك واعلم انه يحذف الشطر الآخر مع الالف قبله من اثنا عشر واثنتا عشر
فيقال فيهما يا اثن ويا اثنت او يحذف حرف واحد فيما عداه اي ما عدا المذكور وهو الذي فيه زيادتان في حكم
واحد والذي في آخره حرف صحيح قبله مدة والمركب نحو يا حار في يا حارث وما قبل المحذوف لا يتغير على الاكثر لان

لان الترخيم في المنادى لما كان قياسا مطردا صار الحذف فيه كالواجب فجعل المحذوف كالثابت كما يجعل في واجب الحذف
كذلك نحو قاض واذا كان في حكم الثابت فالاولى بقاء ما بقي على ما كان عليه من الحركة والسكون نحو يا حار بكسر الراء
في يا حارث ويا هرق بسكون القاف في يا هرقل الا ان يفضي الحذف الى التقاء الساكنين على غير حدهما والتقاء
الساكنين على الحد هو ان يكون الاول من الساكنين مدة او ياء التصغير والثاني مدغما ويكون مع المدغم فيه من كلمة الاول
فيعاد ما قبل المحذوف الى الحركة الاصلية ان كان هناك حركة نحو يا راد في راد اسم فاعل من رد فانه لما حذف منه الدال
الثانية التقى ساكنان على غير حدهما الالف والدال الاولى فحركت الدال بحركة الاصلية لانه في الاصل رادد واما
اذا لم يكن حركة في الاصل نحو يا اسحار في اسحار فسيبويه يفتح المدغم اتباعا لما قبله من الفتحة والالف وغيره يكسره
للساكنين ويمكن ان يحمل قوله الحركة الاصلية على ما يشمل ما يكون له حركة في الاصل وعلى ما لم يكن له حركة لكن حرك بالكسر
لان الكسرة حركة اصلية في تحريك الساكن وقد يجعل الاسم بعد الحذف اسما برأسه فيعامل معاملة سائر الاسماء و
يجعل ما قبل المحذوف بمنزلة اللام سواء كان التغير في الحركة فقط نحو يا حار او في الحرف فقط نحو يا كرا او فيهما جميعا
نحو يا ثمي نظرا الى ان الترخيم وان كان قياسا مطردا الا انه ليس بواجب فصار المحذوف منه لكونه بلا علة موجبة قياسية
نسيا منسيا كما في اخ ويد فعلى هذا اي فعلى هذا الوجه وهو ان يجعل الباقي اسما برأسه يكون يا ثمي فانه لما حذف الدال
من يا ثمود وجعل الباقي اسما برأسه صار الواو في آخر اسم متمكن في الاصل قبلها ضمة فقلبت الواو ياء والضمة كسرة
كما في ادل جمع دلو ويا شقاء فانه لما حذف التاء اللازمة من شقاوة وصارت الواو في الطرف بعد الف زائدة
فيجب ان تقلب همزة كما في كساء ويا كرا فانه لما حذف الالف والنون من كروان نسيا منسيا ارتفع المانع من قلب
الواو الفا وهو وقوع الساكن بعده فقلبت الواو الفا ويا راد فانه لما حذف الدال الثانية من راد وجعل كاسم برأسه
ضم الدال الاولى لكونه منادى مفردا معرفة في ثمود وشقاوة وكروان وراد على المذهب الاول الذي يجعل
المحذوف كالثابت بالواوات يعني تقول يا ثمو ويا شقاو ويا كرو وذلك لانه لما حذف الدال من ثمود وجعل
كالثابت لم تقع الواو في الآخر حتى يجب قلبها ياء وكذلك شقاوة لما حذف التاء وكان في النية ثابتة لم تكن الواو
في التقدير في الطرف ولا في حكمه لان التاء لازمة فيه فلا تقلب همزة وكذلك كروان لما حذف الالف والنون منه ولم يجعل
الباقي اسما برأسه كانا في النية ثابتين فلا تقلب الواو الفا لوجود المانع من قلبها الفا في التقدير وكسر الدال في يا راد
لانه لما حذف الدال الثانية التقى ساكنان على غير حده فيعود الدال الاولى الى حركة وهو الكسرة ولا يجعل الباقي
اسما برأسه حتى يضم فيبقى على كسرتها واعلم انه اذا رخم قاضون اسم رجل قيل على اللغة الثانية يا قاضي بالاتفاق

وكذا علي اللغة الاولي لان موجب البناء زال في الترخيم ولكن القياس ان يقال يا قاضي وبصاد مضمومة والمندوب من ندب
الميت اي بكي عليه وعدد محاسنه ليعلم الناس انه اصابه امر عظيم ليعذروه في البكاء ولا شك في التفجع معروف سواء كان
علما او لا فليس كونه علما بشرط فلو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروفا غير علم جاز ندبته لان المراد من الندبة
تمهيد العذر للنادب والاعلام بوقوع مصيبة عظيمة وهما لا يحصلان الا بعد ان يكون المندوب معروفا مشهورا ينتفع عليه
بوا نحو وازيداه وكان عليه ان تقول ايضا او يتفجع به ليدخل فيه واويلاه وقد يتفجع بيا لاشتراكه مع المنادي
في الاختصاص وهو اي المندوب في الاعراب والبناء كالمنادي فيقال وازيد وواعبد الله وواطالعا جبلا اذا كان
معروفا وكذا حكم توابعه حكم توابع المنادي علي التفصيل وذلك لانه في الاصل منادي لحقه معنى الندبة اولانه مخصوص
بالتفجع كما ان المنادي مخصوص وذلك زيادة الالف في آخره لطلب مد الصوت لاظهار التفجع والاعلام بالمصيبة وخص
الالف بالذكر مع انه يلحق غير الالف هي الاصل في الالحاق والغالب لان الغرض من الزيادة مد الصوت والالف اكثر مدا من الياء
والواو وان كان للآخر آخر الصلة نحو يا من حفر بئر زمزماه او آخر الصفة نحو وازيد الظريفاه علي راي وهو راي
يونس والكوفيين فانهم اجازوا الحاق الالف بآخر الصفة لان اتصاله بالصفة وان كان في اللفظ انقص من الاتصال بين
المضاف والمضاف اليه الا انه من جهة المعنى اتم لان الصفة عبارة عن الموصوف وصادقة عليه بخلاف اليه والصلة فانهما
لا يصدقان علي المضاف والموصول وغيرهم انما يلحقونها بالموصوف نحو وازيداه الظريف لان الصفة انما جيء بها
بعد كمال الموصوف لمعنى التخصيص او التوضيح فتكون غيره لفظا ومعنى او آخر المضاف اليه نحو يا امير المؤمنيناه وان كان المندوب
هو المضاف وذلك لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه لفظا لانه كالجزء منه وانما تزاد الالف ما لم يكن المضاف اليه كاف
خطاب جمع الذكور نحو يا غلامكم وواحدة المؤنث نحو يا غلامك فانه يعدل عنها اي عن الالف الي الواو في الاول لمناسبة
الواو الجمع فيقال يا غلامكموه والي الياء في الثاني لمناسبة الياء كسرة الكاف فيقال واغلامكيه لئلا يلتبس الجمع بالمثنى
والمؤنث بالمذكر لو زيدت الالف فيهما قيل واغلامكماه ويا غلامكاه مكاه وكذلك تقول في يا غلامه يا غلامهوه وفي يا غلامهم
يا غلامهموه بالحاق الواو دون الالف لانه لو قيل قيل فيهما يا غلامهاه ويا غلامهماه بالحاق الالف التبس المذكر بالمؤنث
والجمع بالمثنى ففي اختصاصه كاف الخطاب بالذكر نظر الاولي ان يقول بدل ما لم يكن الي آخره مع عدم اللبس قوله وفي المضمر
عطف علي قوله قبل وبه في المنادي اي ويحذف عامل المفعول به سماعا مع القياس في المفعول الذي اضمر عامله اضمارا
علي شريطة التفسير لذلك الوصل فانه يجب حذفه قياسا لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر بلا فائدة وهو اي المضمر
عامله ما ينتصب بفعل مقدر تفسيره لفظ ما بعده اي ما بعد ما ينتصب نحو زيدا ضربته اي ضرب زيدا ضربته ولا يجوز

ولا يجوز نصبه بضربته لعدم استقامة اعماله اعمالين من جهة واحدة او يفسره معناه اي معنى لفظ ما بعده نحو زيدا مررت به
اي جزت زيدا مررت به فان معنى مررت المتعدي بالباء هو معنى جزت او يفسره لازم معناه والصواب ان يقول ملزوم معناه
نحو زيدا ضربت غلامه اي اهنت زيدا ضربت غلامه فان ضرب الغلام ملزوم مستلزم لاهانة السيد ولا يجوز ان تنصب زيدا
في المثال بضربت المقدر لان الضرب غير واقع علي زيد وانما هو واقع علي غلامه والحاصل انه ان امكن تقدير مثل الفعل المذكور
في اللفظ والمعنى كان تقديره اولي لانه ادل علي المحذوف نحو زيدا ضربته وان لم يمكن تقديره قدر معنى الفعل المذكور مع معموله
الخاص نحو زيدا مررت به فانه لا يمكن تقدير مررت لانه غير متعد فقدر معناه مع معموله الخاص وهو جزت وان لم يمكن تقدير
معناه مع معموله الخاص قدر معناه مع معموله العام نحو زيدا ضربت غلامه فانه اذا قدر ضربت مع معمول عام له نحو ضربت
النصاري كان معناه الاهانة لا الضرب لان ضرب جميع النصاري غير متصور الوقوع بخلاف اهانتهم وان لم يمكن
تقدير معناه مع معموله العام قدر ما هو اعم الافعال وهو الملابسة لامتناع تحقق كل فعل بدون الملابسة نحو ازيدا انت
محبوس عليه والمفسر فعل كما رايت او شبهه نحو ازيدا انت محبوس عليه اي موقوف بسببه اي انتظر زيدا انت محبوس عليه
ذلك الفعل او شبهه عنه بضميره اي عن العمل في ذلك المنصوب المتقدم بسبب العمل في ضميره واحترز به عن نحو زيدا ضربت
فانه غير مشتغل عنه بضميره لانه مشتغل به فلا يكون من هذا الباب والاشتغال عبارة عن اخذ العامل المعمول كما ان التفريغ
عبارة عن عدم اخذه اياه او ملابس ضميره بان يكون مشتملا علي ضميره نحو زيدا ضربت غلامه او مشتغل عنه
بما يكون الملابس عطفا عليه نحو زيدا ضربت رجلا واخاه علي ان يكون الضمير في اخاه راجعا الي زيد فان رجلا لما كان
ملابسا باخاه بالعطف وهو ملابس ضميره صار رجلا كانه ملابس ضميره ويكون التقدير اهنت زيدا ضربت رجلا
واخاه لان ضرب اخي زيد مستلزم لاهانته او بما يكون ملابس ضميره وصفا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فان
رجلا لما كان ملتبسا بما هو ملتبس بزيد وهو يحبه لعود الضمير منه اليه بواسطة كونه صفة له صار رجلا كانه ملابس
بضميره ويكون التقدير اهنت زيدا ضربت رجلا يحبه لان من ضرب رجلا يحب زيدا او يحبه زيد فقد اهان
زيدا وكذا ان كان الملابس صلة نحو زيدا ضربت الذي يحبه وغير ذلك من المتعلقات واعلم انه يشترط فيه
ان يكون الضمير او ملابسه او ما هو في حكم الملابس منصوبا لفظا او محلا فالصواب ان تقول مشتغل عنه بنصب
ضميره او بنصب ملابسه احترازا عن نحو ازيد ذهب به فان الضمير فيه ليس بمنصوب لا لفظا ولا محلا بخلاف
الضمير في ازيدا انت محبوس عليه ولا يخرج هذا بالقيد الذي يذكر بعد ذلك لان مناسبه ينصبه اي الالبس الذي
زيد كما في اخوان اكل عليه اللحم اي الالبس اللحم اخوان بشرط ان ينصبه هو او مناسبه وانما قال ذلك

ليدخل فيه غير لفظ المفسر المحذوف ولا المشتغل به وهو الضمير وملابسه وما هو في حكمه واحترز به عما وقع بعده فعل
نحو زيد ما احسنه او اسم فعل نحو زيد تراكه او اسم تفضيل نحو زيد اكرم منه عمرو او صلة اللام نحو زيد انا الضاربه
او صلة انْ نحو اذكر ان تلده احب الي ام انثى او شرط مع اداته نحو زيدا ان زرته يكرمك وغير ذلك مما لا يعمل ما بعده
فيما قبله فالنصب واجب في المضمر عامله الواقع بعد حرف التحضيض نحو هلا زيدا ضربته وبعد انْ نحو انْ زيدا ضربته
وبعد لو نحو لو زيدا ضربته وذلك لان هذه الحروف لا تدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا باستقراء لغتهم وههنا لما لم يدخل
على الفعل لفظا وجب ان تقدر الفعل بعدها ولا تقدر الا من جنس المفسر وهو ناصب فوجب النصب وقد تقدر عامل
مطاوع للظاهر فيرفع الاسم السابق على انه فاعل للمضمر كقوله فان انت لم ينفعك علمك فانتسب لعلك تهديك القرون
الاوائل فانت فاعل لم تنفع وهو مطاوع لم تنفع وكقوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته واذا هلكت فعند ذلك
فاجزعي فانه روي نصب منفس على اضمار الموافق ورفعه على اضمار المطاوع والنصب مختار في الطلب كالامر والنهي
والدعاء نحو زيدا اكرمه لانه على تقدير الرفع لزم وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدا وهو قليل في الاستعمال فنصب
ولان جعل الجملة الطلبية فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل وفي الاستفهام نحو ازيدا ضربته فانه
على تقدير النصب كانت الهمزة داخلة على الفعل ودخولها على الفعل اولى لان الاستفهام في الحقيقة عن مضمون الفعل
فالملاصق لفظا او تقديرا للفعل اولى واعلم انه لو قال وهمزة الاستفهام لكان اولى ليخرج عنه هل لانه يقبح هل زيدا
ضربته وان كان تقدير الفعل لاقتضاء هل لفظ الفعل على ما سيجيء وليخرج ايضا اسم الاستفهام نحو اي رجل
ضربته فانه لا يكون المختار فيه النصب وفي النفي نحو ما زيدا ضربته لانه على تقدير النصب كان النفي فاضلا على
الفعل ودخوله على الفعل اولى لانه لنفي مضمونه وكان عليه ان يقول في النفي غير المختص بالفعل لانه لو كان
مختصا به وجب النصب كقوله ظننت فقرا اذا غني ثم بلته ❊ فلا ذا رجاء القه غنيا واهبا ❊ اي فلا الق ذا رجاء
لم القه وفي حيث نحو حيث زيدا تجده فاكرمه لانه على تقدير النصب كان اضافته الى الجملة الفعلية وهي اولى
من اضافته الى الجملة الاسمية لدلالتها على المجازاة في المكان وفي اذا الشرطية فانها متضمنة للمجازاة
في الزمان كما ان حيث متضمنة للمجازاة في المكان وفي العطف على جملة فعلية نحو لست القوم وزيدا
مررت به فانه على تقدير النصب يكون عطف جملة فعلية على فعلية وعلى تقدير الرفع يكون عطف جملة اسمية على فعلية والاول
اولى للتناسب وحين التبس الخبر بالصفة ان رفع الاسم المضمر عامله كقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر فانه ان رفع
كل شيء يحتمل ان يكون خلقنا خبرا عنه فيفيد المعنى المقصود من الاية وهو عموم خلق الاشياء بقدر خيرا كانت او شرا

او شرا وهو قول اهل السنة ويحتمل ان يكون صفة مخصصة ويقدر خبرا وهذا لا يفيد عمومية القدر في جميع المخلوقات
ويوهم وجود شيء ليس بقدر لانه ليس بمخلوق له بخلاف ما لو نصب كل شيء فان نصبه توهم كون خلقناه صفة
لشيء لانه اذا نصب كل شيء لزم ان يكون مفسرا واذا كان مفسرا لا يكون صفة وح يفيد المعنى المقصود اذ التقدير ح
خلقناه كل شيء بقدر فالنصب راجح لرفعه احتمال غير الصواب والرفع واجب في قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر
على ان يكون كل شيء مبتدأ والجملة الفعلية صفة له والجار والمجرور خبرا عنه اي كل شيء مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث
لا يغادر كبيرة ولا صغيرة لفساد المعنى ان نصب كل شيء لانه يصير التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فان كان الجار
والمجرور اعني قوله في الزبر متعلقا بفعلوا يلزم فساد المعنى لانهم ما فعلوا في الزبر اي في صحايف الاعمال شيئا بل الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة وان كان الجار والمجرور صفة لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثابت في صحايف
اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المقصود من الاية في حالة الرفع لان المراد منها ما هو المراد من قوله تعالى
وكل صغير وكبير مستطر فالاية خارج عن الباب بقوله شرط ان نصبه هو او مناسبه لولا المشتغل به والرفع
مختار في الابتداء اي في ابتداء الكلام من غير ان يكون هناك قرينة تكون النصب معها واجبا او مختارا او مساويا
للرفع نحو زيد ضربته لاحتياج النصب الى اضمار الفعل والاصل عدمه بخلاف الرفع بالابتداء فانه عامل معنوي لم يظهر
قط حتى يقال انه اضمر ومختار مع اما وان كان هناك قرينة لو لم يكن معها اما لكان النصب هو الاولى نحو جاءني زيد
واما عمرو فضربته فانه لو لم يكن فيه اما لكان النصب هو المختار لانه على تقدير الرفع كان عطف الجملة الاسمية على الفعلية
وعلى تقدير النصب كان عطف الجملة الفعلية على الفعلية وهو اولى لكن مع وجود اما كان الرفع هو المختار لان اما من
الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف فلم يكن معها قصد التناسب لكون وضعها للاستيناف الذي هو ضد
مناسبة ما بعدها لما قبلها فرجوع الجملة بسبب اما الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع لسلامته من الحذف
وانما لم يقل مع غير الطلب كما قال غيره لانه لو كان مع الطلب كان المختار النصب نحو ضربت زيدا واما عمرا فاكرمه لانه
ذكر قبل ان النصب مختار مع الطلب فلا حاجة الى اعادته ومختار مع اذا المفاجاة فان مع وجودها يصير الرفع
مختارا بعد ان كان مساويا مع النصب نحو زيد قام واما عمرو فاكرمته او اذا عمرو اكرمته وفي التحذير عطف على قوله
في المضمر عامله او على قوله في المنادي وهو اي التحذير معمول معه معمول آخر يدخل فيه غيره من المعمولات بتقدير نحو اتق
مما يؤدي معناه احتراز عن نحو زيدا وعمرا في جواب من قال من اضرب تحذيرا مما بعده احتراز عن نحو زيدا
في جواب من قال من اتق فانه معمول بتقدير اتق لكنه ليس التقدير للتحذير مما بعده وقوله تحذيرا منصوب على انه

مفعول له والعامل فيه المصدر وهو قوله بتقدير اتق اي انما يقدر نحو اتق للتحذير عما بعده لقصد الفراغ من نحو اتق
لسرعة الى ما هو المقصود من الكلام لان ذلك لا يقال الا اذا كانت البلية مشرفة عليه والوقت ضيقا عن ذكر ما بعده
او التحذير بمن نحو اياك من ان تحذف من حذفته بالعصا اي رميته او عن نحو اياك عن ان تحذف او واو العطف
نحو اياك والاسد وتحذيرا من كليهما اي كلا المعمولين او ذكر بالتكرار نحو الاسد الاسد وتقدير اياك والاسد اياك
بعّد من الاسد والاسد بعد عنك فحذف الفعل لانهما لما ذكرنا الان وهذا على عند ابن خروف وابي طاهر فانهما قالا
ان هذا من عطف الجملة على الجملة لكمال حذاقة التقدير وقال بعضهم ان الاسد معطوف على اياك عطف المفرد على المفرد
تقديره اتق نفسك ان تدنو من الاسد والاسد ان تدنو منك وقال ابن مالك انه من عطف المفرد على المفرد على تقدير اتق
تلاقي نفسك والاسد فحذف واقيم المضاف اليه مقامه هذا لب كلامهم فلا يلتفت الى ما قالوا في التقدير هذا من
التمحلات والتطويلات لان في تقديرهم تطويلا للعمل بلا احتياج اليه وكذا في المكرر لا يجوز اظهار العامل
عند بعضهم نظر الى ان احدهما بمنزلة النائب من العامل وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول معا ويجوز حذف
الجار اذا كان مجروره ان المفتوحة ثقيلة او خفيفة فيقال في اياك من ان تحذف ومن انك تحذف اياك ان تحذف
وانك تحذف وذلك لان ان وان لما كانتا موصولتين طويلتين بصلتهما لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير اسم
واحد جاز حذف حرف الجر معهما قياسا للتخفيف او كان مجروره في تقديرها اي في تقدير ان الخفيفة نحو المراء في قوله
فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فان المراء وهو بمعنى المجادلة في تقدير اياك من المراء فحذف من منه
لانه في تقدير ان تماري وهو قول ابي اسحاق وعن الخليل نصبه اي نصب المراء بفعل آخر مقدر وهو احذر وما قبله
وهو اياك اياك تحذير مستقل بنفسه ويكون من باب الاسد الاسد وليس المراء على قوله منه اي من باب التحذير وبعد
الحذف اي حذف الجار من ان وان محلهما اي محل ان وان مع ما في حيزهما نصب عند سيبويه على المفعولية لانه
اذا نزع الخافض ينصب ما بعده كما في قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه ومحلهما جر بعد الحذف عند الخليل على
ما كان عليه كما في قول رؤبة خير بالجر لمن قال له كيف اصبحت اي بخير والمفعول فيه وهو زمان او مكان حصل
فيهما نحو صمت يوما وسرت فرسخا او في بعضهما نحو خرجت يوم الجمعة وجلست امامك فعل مذكور دخل فيه
فيه قوله يوم الجمعة حسن فلما قال مذكور لفظا او تقديرا خرج عنه ولكن دخل فيه الدهر في قولك اشابني الدهر
فان الدهر يقع فيه الفعل المذكور وهو اشاب مع انه ليس بمفعول فيه لانه فاعل اشابني وانما لم يعرف بما عرفه
ابن الحاجب وهو ما فعل فيه فعل مذكور حذرا من توهم تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة اذ المفعول فيه في

في تقدير الذي فعل فيه الفعل ولو قال في تعريفه ما تقتضيه عامله باعتبار وقوع مدلوله فيه خلص عن الفسادين واعلم ان الحدث
الواقع في الزمان ان كان مستغرقا بجميع الزمان او اكثره يرفع الزمان مع جواز نصبه وجره بفي نحو الصوم يوم
والسير شهر اذا كان السير واقعا في اكثره لانه بالاستغراق اياه كانه هو وان لم يستغرق جميع الزمان او اكثره
فالاغلب النصب نصبه او جره بفي نحو الخروج يوما او في يوم وان وقد يرفع نحو قوله تعالى الحج اشهر معلومات على
تأويل اشهر الحج اشهر او الحج عمل اشهر او للايذان بان افعال الحج كانها مستغرقة بجميع الاشهر وكلاهما اي كلا الزمان
والمكان متصرف وغيره اي غير متصرف معدود ومختص ومبهم فالمتصرف ما لا يلزم الظرفية اي النصب على معنى في
ويجوز ان يتعقب عليه العوامل كاليوم والحين يقال هذا حين ورأيت حينا وعجبت من حين وغيره اي غير المتصرف
ما لزم الظرفية نحو سرنا ذات مرة وذا صباح والمرة فعلة من المرور وذات وذا من الاسماء الستة واذا اضيفا
الى ما هو المقصود بالنسبة يحتاج في ذلك الى تأويل كما يحتاج في اضافة المسمى الى الاسم اليه فمعنى سرنا ذات مرة
وذا صباح سرنا مدة صاحبة هذا الاسم ووقتا صاحب هذا الاسم فذا وذات صفات موصوف محذوف
واختصاص ذا ببعض الظروف وذات ببعض آخر منها مما يحتاج الى السماع واعلم ان جر الظرف بمن لا يخرجه
عن عدم التصرف كعند وقبل وبعد وذلك لكثرة زيادتها فلم يعتد بدخولها غير المتصرف والمعدود من الزمان
ما يصلح جوابا لكم نحو اليوم والليل تقول في جواب من قال كم صمت يوما والمختص من الزمان ما يصلح جوابا
لمتى تقول في جواب من قال متى جاء زيد يوم الجمعة والفصول الاربعة التي هي الربيع والصيف والخريف
والشتاء يصلح لهما اي يصلح جوابا لكم ولمتى في جواب من قال كم صمت او متى جئت الصيف والمبهم من الزمان
ما لا يصلح جوابا لهما اي لكم ولمتى كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت او متى جئت حينا او زمانا
والمعدود من المكان ما له مقدار معلوم بالمساحة كالفرسخ فانه مقدار من المسافة مقدر باثني عشر الف خطوة
والبريد فانه انما يطلق عليه باعتبار كونه مقدرا باثني عشر ميلا والمختص من المكان ما له اسم بالاضافة الى امر داخل
في مسماه كالدار والبيت والبلد فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والبيت
في الدار والجدران والسقف في البيت والمبهم من المكان ما له اسم بالنسبة الى امر غير داخل ذلك الامر فيه كما اي في
مسماه كالجهات الست للجسم نحو قدامك وخلفك فان اطلاق الاول باعتبار مواجهتك ذلك المكان واطلاق الثاني
باعتبار مدابرتك اياه ولا شيء من المواجهة والمدابرة بداخل فيهما ويدخل في المبهم المعدود لان الفرسخ له اسم باعتبار
قياس غير داخل في مسماه ويلحق بهما اي بالجهات في انتصابه بتقدير في عند وشبهها اي شبه عند لدى ودون

وسوي للابهام اي لابهام عند وشبهها وعدم تعينها فانك اذا قلت جلست عندك لايتناول مكانا بعينه بل يتناول
الامكنة التي حواليك كما انك اذا قلت جلست خلفك لايتناول مكانا معينا بل يتناول كل مكان خلفك الي انقطاع الارض
ولا يحتاج الي هذا الاطلاق لان عند واخواتها داخلة في المبهم بالتفسير المذكور له فان اطلاق عند علي ما يقرب
بشيء انما يكون بالاضافة الي ما يبعد عنه وانما يحتاج الي هذا الالحاق من فسر المبهم بالجهات الست وحدها
كما هو مذهب بعضهم ويلحق بها لفظ مكان في قولك جلست مكانك فانه لم يكن مبهما بالتفسير المذكور لانه اسم لما يتمكن فيه
وليس اطلاقه عليه باعتبار امر غير داخل في مسماه لكنه الحق بالمبهم لانه كثير الاستعمال فناسب به التخفيف بحذف
لفظة في منه ولان الامكنة كثيرة فكان في لفظ مكان ابهام كما في الجهات الست وقوله لكثرته يحتمل هذين الوجهين
ويلحق بها ما بعد دخلت من الامكنة المعينة نحو دخلت الدار بطريق التوسع لكثرة استعماله فان دخلت لازم وما بعده
منصوب علي الظرفية ويكون ملحقا بالمبهمات علي الاصح وقال الجرمي ان دخلت متعد وما بعده مفعول به فلا الحاق
علي قوله ومتمسك الاول ان مصدره علي صيغة الفعول نحو الدخول وهي في الاغلب مصدر اللازم ولان ضد الدخول
الخروج وهو لازم اتفاقا ولمجيء استعماله مع في نحو دخلت في الدار وقال الجرمي انه متعد لان هو الذي لا يعقل الا بمتعلق
غير الفاعل والدخول هكذا لانك لو قدرت انتفاء المدخول عليه عن النفس لم يفهم معني الدخول مع كما انك لو قدرت انتفاء
متعلق الضرب عن الذهن لم يفهم معني الضرب بخلاف القيام فانك لو قدرت انتفاء الموضع عن الذهن لفهمت معني
القيام ويحتمل ان يكون قوله علي الاصح اشارة الي ما قيل ان ما بعد دخلت قد يستعمل مع في نحو دخلت في الدار
لكن الاصح استعماله بدونه وقال سيبويه ان اظهارها في شاذ وشرط انتصابه اي انتصاب المفعول فيه بتقدير في
لانه لابد للمفعول فيه من لفظة في ليتحقق ظرفيته ويجب ان يكون مقدرة ليكون منصوبا لانه لو كان لفظة في مذكورة
وجب ان يكون مجرورا والكل اي جميع اقسام الزمان والمكان من المعدود والمختص والمبهم يقبل ذلك اي تقدير في
الا المختص من الزمان والمكان والمظهر المختص من المكان فانه لابد لهما اي للمضمر مطلقا زمانا ومكانا وللمختص من المكان من في ولا يجوز حذفه
لفقد الاشعار لفظا بالظرفية في الاول اي في المضمر فانه وان كان عائدا الي الظرف لكنه ليس بظرف اذ لا دلالة له بجوهره علي
الظرفية بخلاف لفظ المظهر فانه مراعى لاجل الظرفية لانه بجوهره يدل علي الزمان والمكان وخروجه اي خروج المختص
من المكان بالاختصاص عن كونه مستلزما لمدلول الفعل في الثاني اي في المختص من المكان فان الحدث الذي هو مدلول الفعل
مستلزم لمكان مبهم علي الاطلاق فينصبه ولا يستلزم مكانا مختصا فلا ينصبه بخلاف الزمان فان الفعل نصب الزمان
مبهمه ومختصه لان الزمان المختص من مقتضى الفعل هكذا قالوا وفيه نظر لانه لا دلالة للفعل علي الزمان المختص وانما

وانما يدل علي المعين من الازمنة الثلثة ولذلك لا دلالة له علي المكان المبهم بالتفسير الذي فسره المص وانما يدل عقلا علي
مطلق المكان فالصواب ان يقال في تقد ذلك ان الفعل ينصب جميع ظروف الزمان لان بعض الازمنة مدلول الفعل فيتعدي
الفعل اليه والبعض الاخر حمل عليه اطرادا ولا ينصب المحدود من المكان وينصب المبهم منه لان دلالة الفعل علي المكان ليست
لفظية بل عقلية فنصب المكان شابه بعض الازمنة التي دلالة الفعل عليه لفظية وهو ازمنة الثلثة ووجه المشابهة
بين الازمنة الثلاثة وبين المبهم من المكان التبدل والتغير والاستغراق الا يري ان هذه الظروف لا تستقر علي وجه واحد
لان الفوق يصير تحتا واليمين شمالا كما ان الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر ماضيا واذا قلت خلف زيد كان
هذا اللفظ مستغرقا لجميع ما يقابل ظهره الي انقطاع الارض كما ان لفظ قام زيد مستغرق كل زمان من وقت ابتداء خلق
الله تعالى العالم الي وقت حديثك وكذلك لفظ يقوم مستغرق لكل زمان مستقبل واعلم انه يجب عليه ان يستثني من المكان المبهم
جانبا وجهة ووجها وخارج الدار وداخل الدار وجوف البيت فانها من المكان المبهم مع ان الفعل لا ينصبها فلا يقال
زيد خارج الدار بل في خارجها كما لا يقال زيد داخل البيت وجوف البيت بل في داخله وفي جوفه وكذلك يجب عليه ان
يستثني عنه الظرف المشتق من حدث لا يكون بمعني الاستقرار والكون في مكان كالمضرب والمقتل والماكل فانها مبهمة
لان تسميتها انما تكون بسبب الحدث الواقع فيها والحدث خارج عن مسمي المكان مع انها لا يجوز ان يقال مضرب زيد
وقت مصرعه والنعت للظروف في نحو سير عليه طويلا وكثيرا وقليلا وقديما وحديثا يختار ان يكون هذا النعت
ظرفا لازم الظرفية ويكون في تقدير زمانا كثيرا الي اخره وذلك لان هذا النعت ليس في الحقيقة بظرف وانما هو قائم
مقامه والدليل الدال علي كونه ظرفا اعراب نصبه فلو لم يكن لازما للظرفية بل رفع وقيل سير عليه طويل لم يبق هنا شيء
يدل علي ظرفيته بخلاف الظرف الحقيقي فانه اذا زال اعراب نصبه بقي جوهر حروفه الدال علي الظرفية وقيل يجوز حمل
هذا النعت علي المصدر اي سير عليه سيرا طويلا وقد يجعل المصدر زمانا وذلك المصادر تقع في الازمان فناسب
ان يجعل لسعة الكلام زمانا علي طريق الاضافة او علي تقدير حذف المضاف نحو كان ذلك خفوق النجم وخلافة فلان
علي معنى وقت خفوق النجم ووقت خلافته وقد يتسع فيه اي في المفعول فيه فلم تقدر في المظهر في ولم تورد بلفظه
في المضمر بل يتعدي الفعل اليه تعديته الي المفعول به فيقال صمت يوم الجمعة علي معنى ان الصوم وقع علي يوم الجمعة كما وقع
الضرب علي زيد في ضربت زيدا علي سبيل المجاز وذلك لان الصوم لا يؤثر في اليوم كما اثر الضرب في زيد والمعنى علي ما كان
عليه قبل الاتساع عند الامام ابي علي فنصب نصب المفعول به وذلك الاتساع لشدة ملابسته بالواقع فيه فكانه
نازل منزلته نفسه في اللازم تشبيها له بالمتعدي الي واحد تقول اليوم خرجته كما تقول زيدا ضربته وفي المتعدي الي واحد

تشبيهها بالمتعدي الى اثنين تقول اليوم ضربته زيد كما تقول زيد اعطيته درهما ولم يجز الاتساع
في الافعال ذوات الثلاثة من المفاعيل فلا يقال اليوم اعلمته زيدا عمروا قائما اذ ليس في كلامهم متعد الى اربعة مفاعيل
حتى يشبه هذا به في الاتساع وفي الافعال ذوات الاثنين خلاف فاجازه بعضهم اليوم اعطيته زيدا درهما تشبيها
بقولك زيد اعلمته عمروا قائما ومنعه آخر لان المتعدي الى ثلاثة قليل بخلاف المتعدي الى اثنين فلا يلزم من اتساعهم
فيما كان مشبهه كثير الاتساع فيما كان مشبهه قليلا وقد ينتصب على شريطة التفسير ويكون حكمه حكم ما اضمر
عامله في المفعول به من اختيار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت فيه واختيار النصب في نحو ايوم الجمعة سرت فيه واستواء
الامرين في نحو قولك يوم الجمعة سار فيه عبد الله ويوم السبت سار فيه عمرو ووجوب النصب في نحو ان يوم الجمعة سرت
فيه سرت فيه والمفعول له وهو الباعث على الفعل اي هو الحامل على مضمون الفعل العامل فيه سواء كان علة غائية متاخرة
عنه في الوجود نحو جئتك اصلاحا لك فان الاصلاح علة غائية للمجيء اي جئتك ليحصل لي المقصود منه وهو الاصلاح
فوجود الاصلاح مسبب عن وجود المجيء وتصوره في الذهن سبب للاقدام عليه فالوجه الذي كان به مسببا غير الوجه
الذي كان به سببا او سببا باعثا عليه مقدما في الوجود عليه نحو قعدت عن الحرب جبنا فان الجبن سبب باعث على القعود
وليس علة غائية له فان قلت لا يجوز ان يكون التاديب في قولك ضربته تاديبا هو الباعث لان التاديب نفس الضرب
لانه لم يصدر ههنا من المتكلم حدثان احدهما الضرب والثاني التاديب بل الصادر عنه حدث واحد ولا يجوز
ان يكون الشيء علة لنفسه والجواب ان العلة في الحقيقة انما هي اثر التاديب وهو التأدب الا انه ما صرح به او نقول
ان ههنا مضافا محذوفا تقديره ارادة تادب ومن ثم اي ومن ان الباعث على الفعل صلح جوابا لِمَ فاذا قلت فعلت كذا
وكان قائلا قال لك لم فعلته فقلت مخافة الشر اي فعلت ذلك لمخافة الشر فان قيل لا يدخل في الحد تاديبا في
قولنا ما ضربت تاديبا لانه لم يفعل له فعل مذكور مع انه من المحدود قلنا قد فعل له فعل مذكور هو الضرب او الانتفاء الدال
عليه حرف النفي وتحقيقه ان المراد ان كان نفي الضرب معللا بالتاديب فهو من تتمة ضربت ولم ينتف الا ضرب مخصوص
والتاديب تعليل له وان كان نفي الضرب مطلقا على كل حال فهو من تتمة النفي والتعليل للنفي ويكون المعنى انتفاء الضرب
كان من اجل التاديب لانه قد يودب بعض الناس بترك الضرب لا بالضرب وشرط انتصابه بتقدير اللام لئلا ينتقل العلية
المستفادة من نصبه اليها اي الى اللام عند ظهورها وذلك لان اللام موضوعة للتعليل فاذا ظهرت استفيد
التعليل من نصبه كالظرف باظهار في فان لفظة في لما كانت موضوعة للظرفية استفيدت الظرفية منها عند اظهارها
واذا حذفت حيث يكون المفعول فيه ظاهرا في الظرفية وموضوعا عليها استفيدت الظرفية منها ولانه لو ظهرت

اللام لوجب اعمالها اذ حرف الجر لا يلغى فلا يكون منصوبا فان كان المفعول له مصدرا حقيقة لا تقديرا
كان مع الفعل صدر من فاعل الفعل المعلل بالمفعول له سواء كان الفعل مذكورا او مقدرا كقوله تعالى يريكم البرق خوفا
وطمعا وسواء كان الفاعل مذكورا او لا كقولك ضرب الصبي تاديبا وهذا اولى من قول غيره فان كان مصدرا وفعلا
لفاعل الفعل المعلل اذ لا حاجة الى ذكر المصدر او الفعل وليس المفعول له من لفظه اي لفظ الفعل لانه لو كان من لفظه لكان
مفعولا مطلقا لا مفعولا له واقترن المفعول له به اي بالفعل في الوجود بان يكون وقوع الفعل في بعض زمان المفعول له
نحو قعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الفعل آخر زمانه نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لك
كافعال النفوس وانه يجب ان يكون المفعول له منها لامكان الاقتران فيها بين الفعل المعلل والمعلل به لا افعال الجوارح
لعدمه اي لعدم الاقتران فيها كالاكل والقتل فان المفعول له غاية وعرض والاعراض قصود وميول نفسانية يمكن الاقتران
بينها وبين الافعال المعللة بها فلا يقال طلبته قتلا ولا جئته اكلا وانما يقال للقتل وللاكل باظهار اللام واما قولهم
ضربته تاديبا فعلى تاويل ارادة التاديب جاز تقديرها اي تقدير اللام عند هذه الشروط وذلك لان المفعول له
ح يصير مشابها بالمفعول المطلق بدخوله في ضمن الفعل لانه فعل الفاعل الفعل المعلل المذكور ومقارن لوجود الفعل
وكما يتعدي الفعل اليه بغير اللام يتعدي الى المفعول له بغيرها او لان الفعل يقتضيه اقتضاء العلة المعلول والا ان لم يكن
مصدرا صدر عن فاعل الفعل المعلل او لم يقترن به في الوجود فالاظهار اي فاظهار اللام واجب لانه اذا فقدت هذه
الشرائط او بعضها لا يكون داخلا في ضمن الفعل لانه اذا لم يكن مصدرا نحو جئتك للسمن ومنه قوله تعالى هو الذي
نزل على عبده آيات بينات ليخرجكم من الظلمات الى النور لم يكن من جنس الفعل المعلل نحو جئتك لاكرامك الزائر
لان فعل ذا لا يدخل تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقترن به في الوجود نحو جئتك اليوم لمخاصمتي اياك امس لان الفعل الكائن
امس لم يتصور دخوله تحت الفعل الكائن اليوم فان قلت ما تقول في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فان خوفا وطمعا
ليسا بفعلين لفاعل الفعل المعلل الذي هو الاراءة وهو الله تعالى لتنزهه عنهما مع انه حذف اللام منهما فاجاب عنه بقوله
ونحو يريكم البرق خوفا وطمعا محمول على فرايتموه خوفا وطمعا الدال عليه اي على فرايتموه يري لان الانفعال
والمطاوعة وهو ههنا فرايتموه يوجد مع الفعل وهو يريكم كما في غيره نحو كسرته فانكسر وقطعته فانقطع وح يكونان
فعلين لفاعل الفعل المعلل الذي هو الرؤية وهو المخاطبون والاولى ان نقول ان يريكم متضمن للرؤية اي يجعلكم رائين
فلا حاجة الى الحذف او نقول انه محمول على حذف مضاف اي ارادة خوفكم وطمع والارادة فعل الله تعالى ويجوز
اضماره اي اضمار المفعول له ويلزم اللام ح نحو التاديب ضربت زيدا له ويجوز التقدم اي تقدم المفعول له على عامله كما تقدم

المفعول به اذ لا مانع من تقديمه كما في المفعول معه فان الواو مانعة فيه من التقديم وكذا يجوز تعريفه باللام والاضافة خلافا
للجرمي فانه قال يوجب تنكيره لمشابهته الحال والتمييز وقوله يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول
الهبور حجة عليه اي على الجرمي لان قوله وزعل المحبور مفعول له مع انه معرفة وكذا قوله تعالى حذر الموت حجة عليه والعاقر الرملة
لا تنبت والجمهور الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والزعل النشاط والمحبور المسرور والهول الخوف والتهول الانهدام
والهبور جمع هبر وهو المطمئن من الارض اي يركب الثور الوحشي حين افلت من الصايد كل مشرفة من الرمل ويعلوها
لمخافة من الصياد والنشاط بنجاته من الصايد ولمخافة من تهور الامكنة المطمئنة وانما لم يذكر اخر البيت ايضا ليكون
ايضا شاهدا للمفعول له المعرف باللام وهو الهول كما ذكر المعرف بالاضافة لانه ذكر في شرح ابيات الكتاب ان الهول
يركب كل وعلى هذا يكون مفعولا به لا مفعولا له فلا يكون الابيان به نصا في الاستشهاد ولا يكون المفعول له منجرا باللام الا حال
كونه مختصا باللام او بالاضافة فلا يقال ضربته لتاديب وانما يقال ضربته للتاديب وذلك لانه اذا لم يكن مختصا يكون له
شبه خاص بالمفعول المطلق الذي يكون للتاكيد وكما لا يجوز انجراره كذلك لا يجوز انجرار المفعول له ولانه حالة التنكير
يشبه الحال والتمييز من جهة اللفظ لتنكيره ومن جهة لما فيه من البيان فيجب ان يكون منصوبا كما يجب ان يكونا منصوبين
واذا انتصب امتنع من الجر والمفعول معه وهو ما ذكر بعد واو واحترز به عما ذكر مع نحو جلست مع زيد وبعد الباء
بمعنى مع نحو اشتريت الدار بالاتها لتصاحب بهذا الواو معمول فعل واحترز به عن نحو زيد وعمرو واخواك سواء كان المعمول
فاعلا او مفعولا على الاصح نحو حسبك وزيدا درهم وعن سيبويه ان زيدا مفعول به لفظا كان الفعل او معنى نحو ما شانك
وزيدا وما لك وعمرا اذ المعنى ما تصنع وذلك لان شانك بمعنى فعلك وصنعك فيكون بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل فهو
مع الاستفهام يدلان على الفعل وكذلك الجار والمجرور اعني لك مع الاستفهام يدل على الفعل دلالة ظاهرة والمراد من
المصاحبة المستفادة من الواو مشاركة ما بعد الواو لمعمول الفعل الذي قبله في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا
او في مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فان تعذر العطف بهذه الواو التي تدل على المصاحبة لفظا
او معنى فالنصب على انه مفعول معه واجب سواء كان الفعل لفظا نحو ما صنعت واباك فان النصب واجب وقيل مختار
وهذا مبني على ان العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تاكيد بالمنفصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح
او ممتنع كما يجيء ان شاء الله تعالى والسوال هنا عن صنع المخاطب مع ابيه ولو قلت ما صنعت انت وابوك يحتمل ان يكون
السوال عن صنع كل واحد بانفراده ويكون المعنى ما صنعت انت وحدك وما صنع ابوك وحده فلا يفهم المصاحبة
او معنى نحو ما شانك وزيدا فانه تعذر هنا العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار عند البصريين ونحو

ونحو استوى الماء والخشبة فانه لا يجوز العطف عليه من جهة المعنى لان المعنى ارتفع الماء مع الخشبة والخشبة ههنا مقياس
يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته وان لا اي وان لم يتعذر العطف فالعطف واجب ان كان العامل معنى
من معاني الافعال نحو ما شانك وزيد وعمرو او ما لزيد وعمرو وذلك لان معنى الفعل غير بالغ درجة الفعل فلا ينصب به
المفعول معه من غير كما ينصب بالفعل وقال في المفصل ان الجر هنا الاختيار وهو اي العطف والنصب على انه مفعول معه
جائزان مع رجحان العطف لان الواو اصل في العطف ان كان العامل فعلا لفظا نحو ما صنعت انت واباك ويجوز
اضماره اي اضمار المفعول معه منفصلا لا متصلا لوجود الواو الفاصلة بينه وبين عامله نحو قوله وكان واياها كحران لم يفق
عن الماء اذ لاقاه حتى تقددا اي كان العاشق مع المحبوبة لعطشان لم يترك شرب الماء حتى تقدد وتقطع من غاية
شربه ونهاية امتلائه وهو اي المفعول معه مقصور على السماع على راي وهو راي سيبويه فلا يمكن هذا التقسيم
من وجوب العطف والنصب وجواز الامرين على قوله لانه لا يتجاوز ما سمع منه وانما يستقيم على قول الاخفش
وابي علي لان المفعول معه عندهما قياسي والملحق به اي بالاصل الذي هو المفعول سبقه الحال والتمييز والمستثنى وباب
خبر كان واسم باب ان واسم لا لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس وانما الحق الحال بالمفعول لانها فضلة يتم الكلام
بدونها كما ان المفعول فضلة ولها شبه خاص بالمفعول فيه لانها في معناه اذ معنى ضربت راكبا ضربت في حال ركوبي وكذا
الحق التمييز به لانه واقع في امثلته موقع المفعول الا ترى ان قولك طاب زيد نفسا وعندي رطل خلا ومنوان سمنا وعشرون
درهما وما في السماء موضع راحة سحابا بمنزلة قولك ضرب زيد عمرا او زيد ضارب عمرا او هما ضاربان خالدا
وهم ضاربون بكرا وعجبت من ضرب زيد عمرا وكذا الحق المستثنى به لكونه فضلة وله شبه خاص بالمفعول معه في ان العامل
في كل واحد منهما بتوسط حرف الاستثناء والواو بمعنى مع والحاق الاسم في باب ان والخبر في باب كان لان عاملهما لاقتضائه
شيئين من المسند والمسند اليه اشبه المتعدي من الافعال المقتضي لشيئين والحاق الاسم في لا لنفي الجنس لما ان لا محمولة
على ان لما تقدم الحال وهي نكرة لان التنكير اصل ولا يحتاج اليه لان المقصود من الحال تقييد الحدث المنسوب الى الفاعل
او المفعول بالحال وهذا التقييد يحصل من النكرة او في تاويلها اي او معرفة في تاويل النكرة نحو اوردها العراك وفعلته
جهدك ومررت به وحده قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومنفردا وقال
ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي معتركة العراك ومجتهدا جهدك ومنفردا
وحده وكذا قولهم مررت بهم الجماء الغفير متاول بان اللام فيه زائدة اي حال كونهم جماء غفيرا اي جماعة كثيرة
ساترة بكثرتهم وجه الارض من جم الشيء اذا كثر والغفير من الغفر وهو الستر وهو فعيل بمعنى فاعل وانما
غفير

واغا حذف التاء منه مع انه صفة جماء حملا للتفضيل لمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول مبينة بكل النكرة اوما
هو في تأويلها لهيئة صاحب معرفة لان حق صاحبها ان يكون معرفة لانه في المعنى مخبر عنه كما ان الحال خبر واصل المخبر
عنه ان يكون معرفة ولانه لو كان نكرة لكان تخصيصه بالصفة اولى من ذكر الحال التي تقيد الفعل المنسوب اليه فان
المعرفة معلومة بحسب الذات وبيان الهيئة فيها اولى وهو انما يحصل بالحال بخلاف النكرة فانها الى بيان الذات احوج
وهو انما يحصل بالصفة فذكر الصفة فيها مغن عن ذكر الحال او في حكمها اي نكرة في حكم المعرفة بان يكون نكرة مختصة
بوصف او اضافة نحو جاءني رجل من تميم فارسا او نظرت الى جارية رجل محتالة او نكرة مغنية عنها التعريف كاستغراقها
نفسها نحو جاءني كل رجل عالما او بوقوعها في سياق النفي نحو قوله • لا يركنن احد الى الاحجام • يوم الوغى متخوفا لحمام
او واقعة في خبر الاستفهام نحو هل اتيك رجل راكبا هو اي صاحب الحال الفاعل عند صدور الفعل منه او المفعول عند
وقوع الفعل عليه واحترز بذلك عن الصفة فانها انما هي هيئة الذات مطلقا من غير تقييدها بفاعليته او مفعوليته فقولك
جاء رجل عالم بخلاف فالعالم فيه لا يدل الا على هيئة ذات وانما استفيد كونه فاعلا من جملة من قولك عالم بخلاف الحال فانها
موضوعة للدلالة على هيئة الفاعل او المفعول واما الجملة في قولك اتيتك والجيش قادم فهي حال وبيان اللازم الفاعل وهو
زمان الاتيان وكانها بيان للفاعل لفظا او معنى حال من الفاعل او المفعول يعني ان الفاعل المقيد فعله بحال قد يكون
فاعلا لفظا ومعنى وقد يكون فاعلا معنى لا لفظا وكذلك المفعول نحو ما شانك قائما فانه حال من الفاعل معنى اذ المعنى ما تصنع
قائما ونحو هذا بعلي شيخا حال من المفعول معنى لان المعنى اشير الى بعلي او انبهه عليه حال كونه شيخا فالحال حال عن بعلي
بهذا الاعتبار لا باعتبار ان هذا ابتداء وبعلي خبره والاكثر اختلاف العامل في وصاحبها فان تمحض تنكيره اي تنكير صاحب
الحال بان لا يكون مختصا بوجه من الوجوه المذكورة او تضمنت الحال معنى الاستفهام وجب تقديمها اى تقديم الحال عليه اي
على صاحبها لكن عند تمحض تنكيره انما يجب تقديمها على صاحبها فقط وذلك لانها لو تأخرت لالتبست بالصفة في حالة
النصب نحو قولنا ضربت رجلا راكبا ثم وقدمت في حالة الرفع والجر وان لم يلتبس طردا للباب واما عند تضمنها الا
للاستفهام فانما يجب تقديمها على صاحبها مع العامل وذلك لاقتضاء الاستفهام صدر الكلام نحو كيف فعلت اي كائنا على اي
حال فعلت ويجوز ان يكون كيف صفة مصدر محذوف لا حالا اي افعلا كائنا على اي حال فعلت ولا تتقدم على العامل ان كان
العامل اسم الاشارة نحو هذا زيد قائما اي اشير اليه حال كونه قائما وليت ولعل وكان نحو ليتك قائما عندنا اي اتمناه
عندنا في حال قيامه وعلى هذا لعلك قائما عندنا وكان زيدا قائما الاسد وكذلك كل ما كان فيه معنى الفعل كحرف النداء نحو يا
يا ربنا منعما علينا وحرف التنبيه نحو زيد كعمرو راكبا ومعنى التشبيه من غير لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا

مقبلا والمنسوب اليه نحو انا قرشي مفخرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا والمراد بمعنى الفعل كل ما يستنبط منه
معنى الفعل ولا يكون موافقا له في الاشتقاق فالاولى ان يذكر بدل قوله ان كان اسم الاشارة الى اخره ان كان معنى الفعل اتم
فائدة واتم دلالة لان معنى الفعل لكونه معنى الفعل يمتنع تقديم الحال عليه لا لخصوصية كونه اسم الاشارة وليت ولعل وكان
وذلك لضعف مشابهته للفعل لعدم موافقته له في الحروف والصيغة والفعل الصريح ضعف بالتاخر بدليل انه لا يجوز
في ضربت زيدا الا النصب ويجوز في زيدا ضربت الرفع على تقدير فزيد ضربته ويجوز ايضا بزيد ضربت ولا يجوز ضربت
بزيد واذا ضعف الفعل الصريح بالتاخر كان معنى الفعل في غاية الضعف فلا يجوز عمله في الحال المتقدم بخلاف الفعل
وشبهه فان الحال تتقدم عليهما اذا لم يكن مانع يمنع من تقديمها كما اذا كان العامل فعلا غير متصرف او افعل التفضيل او مصدرا
او صلة اللام او صلة لحرف مصدري كما ان او كانت الحال جملة مصدرة بالواو او فعلا مقرونا بلام الابتداء نحو لاصبر
محتسبا او لام القسم نحو والله لافعلن طائعا ولا يتقدم على الحال الظرف المستقر العامل فيها وهو مما هو بمعنى الفعل ايضا
خلافا للاخفش فانه يجوز تقديم الحال على العامل المعنوي اذا كان ظرفا بشرط ان يكون المبتدأ متقدما على الحال نحو زيد قائما
في الدار اما مع تاخيره فوافق سيبويه في المنع فلا يجوز عنده ايضا زيد قائما في الدار ولا قائما في الدار زيد بخلاف الظرف
فانه يجوز تقديمه على الظرف المستقر ولم يجز ذلك في الحال وان كان بينهما من الشبه نحو كل يوم لك درهم فدرهم
مبتدأ ولك الجار والمجرور خبره وكل يوم منصوب على انه ظرف والعامل فيه معنى الفعل الذي في لك وذلك للاتساع
في الظروف بما لم يتسع في غيرها ويجوز ان يكون معنى قوله بخلاف الظرف ان الحال لا يتقدم على الظرف المستقر
العامل فيها بخلاف الظرف اذا كان حالا فانه يجوز تقديمه على العامل المعنوي اذا كان ظرفا مستقرا تشبيها للظرف
المستقر الذي وقع حالا بالظرف اللغو الذي يجوز تقديمه على عامله المعنوي نحو في الدار لك درهم ولا تتقدم الحال
على صاحبها المجرور بالاضافة بالاتفاق سواء كان ذلك الاضافة معنوية نحو قوله تعالى بل ملة ابراهيم حنيفا او لفظية
نحو جاءني ضاربة زيد مجردة او بحرف الجر على الاصح فلا تقال مررت جالسة بهند لان الحال تابعة لذي الحال
لانها صفة له في الاصل فلا تقع متبوعها والمجرور بالاضافة او بحرف الجر لا يتقدم على الجار فكذلك الحال لا يتقدم عليه
وابن كيسان وابن برهان وابو علي جوزوا تقديم الحال على المجرور بحرف الجر وفرقوا بين المجرور بالاضافة وبين المجرور
بالحرف بان حرف الجر كالهمزة والتضعيف في تقوية الفعل فيكون من تمام الفعل ويكون قولك ذهبت بهند راكبة
بمنزلة اذهبت هندا راكبة وكما يجوز في اذهبت هندا راكبة تقديم على صاحبها يجوز ايضا هنا وقال ابن
السراج انما امتنع هذا لان الفعل لما كان لا يصل الى ذي الحال الا بحرف جر لم يجز ان يعمل في الحال قبل ذكر ذلك الحرف

وقيل انه تقديم الحال على صاحبها المجرور يجوز بالمجرور في الاضافة اللفظية كقولك هذا شارب السويق ملتوتا
الآن او غدا وقول ابن كيسان في قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس بان كافة حال من قوله للناس وهو مجرور باللام
اي ما ارسلناك الا الى الناس كافة اي جميعا ليس قوله بثبت وحجة لاحتمال نصبها اي نصب كافة على المصدر اي
ما ارسلناك الا ارسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم او نصبها على الحال من الكاف في ارسلناك والتاء للمبالغة
كما في علامة وراوية وهو من الكف والمنع وما ارسلناك الا كافة للناس عن من الشرك وارتكاب الكبائر وقد يكون
الحال جملة لان المقصود من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بالوقت وقوع مضمون الحال وهذا التخصيص يحصل من الجملة كما
يحصل من المفرد خبرية لان غير الخبرية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء ومضمون الطلبية لا يخصص مضمون عامل الحال لان مضمونها
ليس بحاصل على اليقين فمحال ان يكون حاصلا لغيره واما مضمون ايقاعية نحو بعت واشتريت ففيه منظور الى وقت حصول
مضمونها لان المقصود منها مجرد ايقاع مضمونها فلو جعلتها حالا لكان منظورا الى وقت حصولها ليخصص وقوع مضمون
عاملها بوقت وقوع مضمونها وذا تناقض فالمضارع المثبت بالضمير وحده اذا لم يكن مصدرا بقد لجريه مجرى اسم الفاعل لفظا
ومعنى فيكون جاء زيد يركب بمنزلة جاء زيد راكبا مع كونه واردا على اصل الحال وهو افادة التجدد والحدوث وعلى مجراها في الاستعمال
وهو تجردها عن حرف النفي لانه لا يقال جاءني زيد لا ماشيا وانما يقال جاءني زيد راكبا واما اذا كان المضارع مصدرا بقد فيدخله
الواو كقوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون اني رسول الله اليكم والاسمية بالواو والضمير اذا لم يكن مؤكدة نحو جاءني زيد وابوه
قائم لان الحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام احتيجت في الاكثر الى مزيد ربط قصدت الجملة التي اصلها الاستقلال
والدلالة على الثبوت فلا يكون واردة على اصل الحال بالواو المفيدة للربط والجمع وبالضمير الدال على الاتصال بخلاف الجملة التي
وقعت خبرا او صلة او صفة فانها لا تحتاج الى ذلك المزيد بل يكتفي فيها بالضمير لعدم كونها فضلة الا اذا حصل للواقعة
خبرا او صفة ادنى انفصال لوقوعها بعد الا فانها قد تصدر بالواو نحو ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو
فقير او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم اجراء لها مجرى الظرف لانها في المعنى ظرف فكما يجوز اخلاء الظرف من الضمير
جاز اخلاؤها عنه او بالضمير وحده على ضعف وذلك لان الواو يؤذن في اول الامر دائما ان الجملة مرتبطة بما قبلها غير مستقلة
بنفسها بخلاف الضمير فانه لا يؤذن في اول الامر بذلك دائما سواء كان المبتدأ ضمير ذي الحال او لا وسواء كان الضمير واقعا
فيما هو صدر الجملة او لا نحو جاءني زيد هو راكب ونحو فلولا جنان الليل ما آب عامر الى جعفر سرباله لم يمزق وقوله نصف
النهار الماء غامره وقد يخلو من الواو والضمير الجملة الاسمية عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب والبواقي وهي ثلاثة
اقسام المضارع المنفي بلم وما ولا والماضي المثبت والمنفي بهما اي بالواو والضمير او باحدهما اي يجوز اجتماعهما والاكتفاء

باحدهما فالاقسام سبعة اما جواز الامرين من الواو وتركه في المضارع المنفي فلوروده على اصل الحال دون
نهجها ولان الحال في جاء زيد لا يركب او ولا يركب في الحقيقة هو الانتفاء لان معناه غير راكب فلا يلزم من وجوب حذف الواو
مع ذلك لان المصحح للحالية هو الفعل لا النفي وانما جيء به لغرض ان يصير النسبة منفية وفي المثبت لا واو وكذا يجوز ان يكون المنفي
بغير الواو لوجود الفعلية المصححة للحالية فيهما وكذا يجوز الامران في الماضي المثبت والمنفي لورودهما على اصل الحال دون نهجهما
اما المنفي فلحرف النفي تقول اخذت اجتهد ما كان يعينني احد او وما كان وكقوله ولقد خشيت بان اموت ولم يكن للحرب دائرة
على ابني ضمضم واما المثبت فلوجود لفظ قد فيه ونهج الحال المفردة ان تكون مجردة عن قد كما يكون مجردة عن حرف النفي اولان
المثبت لما وجب تصديره بقد شابه المنفي لفظا من حيث توسط قد بين الحال وذيها كتوسط حرف النفي بينهما ومعنى من حيث
ان الفعل الماضي اذا تجرد عن قد يصلح لاقتران حدثه بكل جزء من اجزاء زمان الماضي واذا دخلته قد لم يصلح الا لاقتران الحدث
بالجزء القريب من الحال فقط وقد حرف النفي لخروج سائر اجزائه عن صلاحية الاقتران بسببه تقول اتاني زيد قد جهده
السير او وقد جهده السير وقد اي لفظ قد يجب ولو كان تقديرا الا لفظا في الماضي المثبت نحو قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم
اي قد حصرت وذلك لاستقباحهم في الظاهر الجمع بين لفظ الماضي والحال وان كان حالية الماضي بالنسبة الى زمان عامله ولفظه
قد يقرب الماضي من حال المتكلم فقط واعلم انه انما يجب قد اذا لم يكن الماضي واقعا بعد الا والا فالاكتفاء بالضمير وحده من دون قد
والواو اكثر ما لقيته الا اكرمني لانه بتاويل الا مكرما لان الاغلب في الا ان تدخل على الاسم ولفظة قد لا تدخل عليه وقد جاء الاسم في الاستعمال
لازمة النصب عليها اي على الحال نحو ظرا كافة وقاطبة والاكثر ان يجيء الحال منتقلة دالة على الحدوث والتجدد غير لازمة لصاحبها
ومن ثم اشترط ان تكون مشتقة او ما يؤدي معناها اي معنى المشتقة مما يدل على الانتقال والحدوث نحو هذا بسرا اطيب منه
رطبا واول التمر طلع ثم خلال ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فهذه حالات منتقلة والعامل في بسرا اطيب على الاصح لما ان
العامل في هو اطيب بالاتفاق لا اي ليس العامل ما في هذا من معنى الاشارة والتنبيه لانه لو كان العامل كذلك اي معنى الاشارة لتقييد
معنى الاشارة به بالبسر لان العامل في الحال مقيد بها الا المشار اليه اي لا تقيد المشار اليه ولا خبره اي خبر اسم الاشارة
وهو اطيب بالبسر لان تقييد اسم الاشارة بالحال لا يوجب تقيد المشار اليه ولا تقيد خبره ثم الجواز هذا قائما ابي فان اسم
الاشارة هنا مقيد بحال القيام والاخبار عنه بقوله ابي مطلق غير مقيد بحال القيام وكذا فيما نحن بصدده قياسا عليه وانما
قلنا ان الاخبار بالاب عن المشار اليه غير مقيد بالقيام لانه لو كان مقيدا به لزم من تقيده به ان يكون المشار اليه غير اب
في غير حال القيام لان معنى التقيد للمعاني القابلة له وضعا تقتضي امرين وجود القيد عند وجود المقيد وعدم المقيد عند عدم القيد
وكل واحد من هذين الامرين منطوق للتقيد الا ان الاول صريح والثاني غير صريح مثلا اذا قلت جاءني زيد راكبا يلزم من

وضع وجود الركوب عند وجود المجيء وعند عدم المجيء عند عدم الركوب وهذا منطوقه ولا يجوز مخالفته لان المنطوق من
مقتضى الوضع لما ذكرنا فيكون مقصودا بالذات فلا يجوز مخالفته بخلاف المفهوم فانه ليس من مقتضى الوضع فلا يكون
مقصودا بالذات فيجوز مخالفته فعدم المجيء عند عدم الركوب وهو قسم من كلا قسمي المنطوق لا يجوز مخالفته فعكسه وهو
عدم الركوب عند عدم المجيء هو المفهوم فلو قدرت الركوب عند عدم المجيء كان هذا مخالفا للمفهوم وهذا جائز وبهذا البيان
سقط اعتراض من قال ان الاخبار بابي مقصد على ان المشار اليه ابي سواء كان في حال القيام او في غيره لكن الاخبار مع التقييد
يفيد انه في حال القيام ايضا كما في غيره وح لا يلزم كونه غير ابي في غير حال القيام لان كونه غير ابي في غير حال القيام منطوقه فلا يجوز
مخالفته فادى اي اذا لم يكن المشار اليه ولا خبره معتقدين بحال البسرية ادى ذلك الى تفضيل الشيء على نفسه في حال واحدة
وهو لا يجوز لاقتضاء التفضيل التغاير بين المفضل والمفضل عليه بحسب الذات نحو زيد افضل من عمرو او بحسب الوصف نحو زيد
في حالة التلبس احسن منه في حالة التعري وانما يؤدي الى ذلك هنا لان وجود الحال الاولى وهو بسرا وعدمها على تقدير
ان يكون العامل اسم الاشارة سواء باعتبار الخبر باعتبار لعدم تقييده بها فكانك قلت هذا اطيب منه رطبا فيكون الضمير المستكن
في اطيب راجعا الى المشار اليه الذي لا تقييد بالحال وهو بسرا وكذا الضمير المجرور في منه عائد اليه فيلزم تفضيل الشيء
باعتبار حالة واحدة وهي حال كونه رطبا فوجب ان يكون الخبر مقيدا بحالة البسرية لئلا يلزم هذا المحذور واذا كان مقيدا بها
لزم ان يكون عاملا فيها فان الاطيب اعتباريين لان معناه زاد طيبه وح لا فساد في عمله في حالين مختلفين اذ الحال الاولى
باعتبار زاد وفي الثانية باعتبار طيب حتى يكون حاصل معناه هذا زاد بسرا في الطيب على طيبه في حال كونه رطبا فعلى هذا
لا يلزم تقييد الشيء بحالتين مختلفتين وانما يجوز تقديمه على اطيب مع انه لا يجوز تقديم معمول افعل التفضيل عليه لان عمله
في الحال الاولى عمل الفعل الصريح لان عمله فيه باعتبار الفضل ودلالته على الحدث الفاضل اظهر من دلالته على الحدث المفضول
او نقول جعل متعلق حدث المفضل عليه بجنسه ومتعلق حدث المفضل بجنسه لرفع اللبس ويحذف هي اي الحال عند قيام
قرينة دالة عليها كقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه اي فليصمه من شهد منكم حاضرا من شهد وحذف منكم وهو حال
وكقولك لمن يأتي سائلا اعطه اي اعطه سائلا وكذا يحذف العامل فيها حذفا جوازا عند قرينة حالية كقولك للمتر تحل
وهو في تهيؤ السفر راشدا مهديا اي اذهب راشدا مهديا او مقالية كقولك راكبا للقائل كيف جئت ولزوما في حال
مؤكدة على قول من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الجملة الاسمية وارتكب ان الصفة في قوله تعالى ثم وليتم مدبرين قائمة مقام
المصدر كما في نحو اقاعدا وقد سار الركب اي القعد قعودا وعلى ان مدبرين متأول بمبالغين في التولية تجيء الحال المؤكدة
اثر الجملة عقد من اسمين جامدين معرفتين اعلم ان منهم من استشكل عليه امر المؤكدة فجعل الحال قسمين كل واحد منهما محدود

بحد وبحد وهو ظاهر كلام المصنف ومنهم من جعلهما محدودتين بحد واحد ويرد عليهم ان الجملة في قولك زيد ابوك عطوفا
ان كانت مقيدة لزم اختلال معناها لانه يلزم ان لا يكون ابا الا في حال العطوف وليس كذلك وان كانت مطلقة لزم اختلال
معنى الحال لعدم افادتها التقييد والجواب ان من الافعال ما لا يحتمل التقييد نحو تحقق الانسان قايما فان الحال هنا
ليعلم انه كان كذلك عند التحقق والتحقق مستمر فكذا الحكم في المؤكدة فانها انما تفيد تقدير معنى الجملة المشتملة عليها الا ترى
لا يقال زيد ابوك عطوفا الا عند ظهور اثار الكبر ابوة زيد وعطفه كما ان غير المؤكدة انما تذكر عند التباس الامر على السامع هكذا
والاولى ان يقول ان الحال مبينة لهيئة الفاعل او المفعول دائما ومعنى تحقق الانسان قائما جملة حاصلا في علمي حال قيامه
فيكون قيدا للحصول لا لدوام العلم الحاصل حتى لو قدر عدم القيام يلزم انتفاء ابتداء الحصول لا انتفاء العلم الحاصل وكذا
اذا كان التقدير في زيد ابوك عطوفا احقه عطوفا كان التقييد راجعا الى المعرفة ويصير الحال ح مقيدة لا مطلقة وانما سميت
مؤكدة لانها تؤكد الخبر الذي يدل الخبر عليها اي الحال بالالتزام فلا تستعمل هذه الحال الا فيمن اشتهر بالخصلة التي
دلت عليها الحال وتلك الخصلة قد تكون فخرا نحو انا حاتم جوادا او تعظيما نحو انت الرجل كاملا او تحقيرا نحو هو المسكين
مرحوما او تهديدا نحو انا الحجاج سفاك الدماء وغير ذلك نحو زيد ابوك عطوفا والعامل عند سيبويه فيها مقدر بعد الجملة
اي احقه عطوفا من حققت الامر اي تحققته وعرفته وعلى هذا يكون بيانا لهيئة المفعول وانما يلزم حذف عاملها لتضمن الجملة
اياه وذلك لان العلم بالملزوم يستلزم العلم باللازم والمتكلم في قولك زيد ابوك عطوفا اثبت الملزوم لزيد ومن اثباته له يلزم
اثبات اللازم له فلا حاجة الى ذكر احقه واثبته وقيل ان تقديره يحق عطوفا وعلى هذا يكون بيانا لهيئة الفاعل وقال ابن مالك
العامل معنى الجملة كانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا لان الجملة وان كان جزءاها جامدين الا انه يحصل من اسناد احد جزئيها الى الاخر
معنى من معاني الفعل وعلى هذا يكون العامل معنى الفعل فلا يجوز تقديمها على جزئي الجملة ولا على احدهما ويجوز مجيئها بعد الفعل والاكثر
مخالفتها للفعل لفظا لا معنى كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين ولقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقد يجيء موافقة له
في اللفظ كقوله تعالى وارسلناك للناس رسولا والتمييز هو مصدر بمعنى المميز بكسر الياء على معنى ان هذا الكلام مميز مراد المتكلم
من غير مراده او بفتحها على معنى ان المتكلم ميز هذا الجنس من سائر الاجناس التي لترفع الابهام ما يعين بعض محتملات
يدخل فيه غيره كالصفة والحال والمحتملات بفتح الميم لان المحتملات بكسرها هي التي انتصب عنها التمييز فان قولك
عشرون وثلثون واربعون محتملات لان يكون من الدراهم والدنانير والدراهم والدنانير التي يذكر لازالة الابهام
من المحتملات بفتح الميم لانها التي احتملها عشرون تنشأت وضعا اي نشأت هذه المحتملات وحصلت
باعتبار اصل الوضع واحترز به عما يعين بعض محتملات الاسم المشترك نحو عين جارية فان الابهام فيه ليس

باصل الوضع لان الواضع وضعه بمعنى معين ثم اتفق منه او من واضع آخر معين فيحصل الابهام عند المستعمل لاجل
الاشتراك العارض عن ذات يتعلق بقوله يبين لتضمينه معنى الرفع واحترز به عن الحال لانها رافعة للابهام
عن هيئة الذات لا عن نفس الذات وعن الصفة نحو جاءني رجل طويل فان رجلا باعتبار الذات لا ابهام فيه وانما
الابهام فيه باعتبار الصفات فصفة الذات مبهمة دون الذات وقول من قال ان التعريف بنحو رجع القهقرى
لان القهقرى نوع لم يكن مفهوما في قولك رجع في اصل وضعه كما ان الدراهم لم يكن مفهوما من قولك عشرون مردود
لان نحو القهقرى بيان لهيئة الرجوع لا لذات الرجوع وقوله ما يبين بعض محتملات اولى من قول غيره ما يرفع الابهام
لان المراد برفع الابهام ان كان رفع جميع الابهام ففي التعريف فساد اذ لا يجب ان يكون التمييز رافعا لجميع الابهام
وان كان المراد رفع بعض الابهام تكون في قوله ابهام وكذلك قوله ستاءت وضعا اولى من قول غيره المستقر
لان دلالة قوله على المقصود اوضح من دلالة غيره مذكورة تلك الذات في اللفظ او مقدرة واعلم انه يدخل في هذا
التعريف المنصوب على التشبيه بالمفعول من نحو زيد حسن وجهه والمضاف اليه من نحو رطل زيت والصفة من
نحو قبضت عشرة دراهم فالاولى ان يقال في تعريفه نكرة منصوبة غير تابع فيه معنى من الجنسية قوله في مفرد
حال من ضمير ثابت والمفرد يكون واحدا او مثنى او مجموعا او مضافا مقدار وهو ما يعرف به قدر الشيء ومبلغه سواء
وهو كان المقدار كيلا وهو ما يعرف به قدر المكيل نحو قفيزان برا او وزنا ما يعرف به قدر الموزون نحو منوان سمنا
او مساحة يعرف به قدر الممسوح من سطح الارض مساحة اذا ذرعتها نحو ما في السماء موضع كف سحابا
او مقياسا نحو على التمرة مثلها زبدا فان مثلها من المقادير التي يقاس بها الشيء اي على التمرة زبد مماثل للتمرة
في المقدار او معدودا صريحا نحو احد عشر رجلا او كناية نحو كم درهما مالك وعندي كذا درهما وسيأتي العدد او في
مفرد غير مقدار نحو خاتم حديدا ولله دره فارسا فان فارسا تمييز عن الضمير في دره ان كان الضمير مبهما
لا يرجع الى سابق معين ولو كان راجعا الى سابق معين نحو لقيت زيدا فلله دره فارسا كان التمييز عن
النسبة في الاضافة فانه استبه ان اضافة الدر اليه من اي جهة فبين ان اضافة الدر اليه من جهة الفروسية وهو
اي التمييز عن غير المقدار قليل بالنسبة الى المقدار وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميزه ونصب المميز نص على كونه
مميزا بخلاف الجر فانه علم الاضافة وهو في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار وهذا معنى قوله والخفض
اي خفض غير المقدار اكثر من نصبه نحو خاتم حديد او عن ذات مقدرة في جملة نحو طاب زيد ابا فان طاب
مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر مبهم فاذا قصد ان تصرح بذلك المبهم قلنا في المثال الاول

اي طاب شيء زيد ابا وفي المثال الثاني طاب شيء زيد نفسا فيكون المنتصب عنه وهو زيد في المثال الاول بدلا من
الذات المقدرة وهي شيء ومضافا اليه للذات المقدرة في المثال الثاني وانما يقال لهذا التمييز تمييز الجملة مع ان كل واحد
من المميزين فضلة من الجملة لان لكل واحد من جزئي الجملة في هذا النوع قسطا من الابهام يرتفع به بخلاف غيره
فان الابهام فيه انما يكون في احد جزئي الجملة او شبهها اي في شبه الجملة بسبب اشتماله على الاسناد كاسمي الفاعل
والمفعول وافعل التفضيل والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا وكذا كل ما كان فيه معنى الفعل نحو يا لزيد فارسا او في
اضافة نحو اعجبني طيبه ابا وانتصابه اي انتصاب التمييز في المفرد بعد تمام المميز بفتح الياء وهو الاسم الذي
وقع التمييز عنه والمعنى بتمامه ان يكون على حالة تمنع اضافته معها والمتم خمسة اشياء على ما ذكر واشار اليه
بقوله بالتنوين لفظا نحو عندي راقود خلا او بالتنوين تقديرا في غير المنصرف نحو عندك مكاييل برا ومثاقيل ذهبا
وفي المبني كالاعداد المركبة نحو ثلثة عشر رجلا وكم الاستفهامية نحو كم رجلا عندك ونحو ويحه رجلا وربه رجلا ونون
التثنية نحو منوان سمنا او نون الجمع نحو الزيدون حسنون وجوها ولا يقع ذكر نون الجمع هنا موقعه لان التمييز
بعد نون الجمع انما يكون عن ذات مقدرة في شبه جملة لا عن ذات مذكورة في مفرد او شبهه اي شبه نون الجمع نحو عشرون
درهما او الاضافة نحو ملؤه عسلا فان المضاف هنا يحتاج الى التمييز لابهام الملء وهو قدر ما يملأ به الشيء وانما ينتصب
الاسم التام التمييز لانه شابه الفعل الذي تم بفاعله الذي بعده وشابه التمييز الآتي بعده المفعول الآتي بعد تمام الكلام ولاجل
ذلك لا ينتصب الاسم التام باللام التمييز لان المتم ليس الا بعده فلا يقال عندي الراقود خلا ويجوز حذف التنوين الظاهر ونون
التثنية ونون الجمع من المميز واضافته اي اضافة المميز اليه اي الى التمييز فيقال في راقود خلا ومنوان سمنا وحسنون
وجوها راقود خل ومنوا سمن وحسنو وجوه وذلك لان في الاضافة تخفيفا بسبب حذف التنوين والنون ولا مانع
من الاضافة فيضاف ونقول في لي ظرف عسلا ظرف عسل اذا اردت ما يملأ ظرفا اما اذا اردت ظرفا يصلح للعسل
فلا يجوز الاضافة وكذا حكم غيره واما ان كان تمامه بغيرها بالتنوين المقدر او شبه نون الجمع او بالاضافة فلا يجوز
اضافته فلا تقول في نحو خمسة عشر رجلا خمسة عشر رجل لوجود المانع وهو جعل ثلاثة اشياء كاسم واحد لفظا ومعنى
ولا يضاف نحو عشرون لتعذر اثبات النون وحذفها مع الاضافة لانه ليس بنون الجمع حقيقة لانه لم يوضع مع الواو
والنون فلا يجوز حذفه مع الاضافة لمباينته نون الجمع حقيقة ولا يجوز اثباته لمشابهته له لفظا ومنهم من يقول عشرو
درهم بالاضافة وحذف النون وكذا المضاف لا يجوز اضافته نحو ما في السماء موضع كف سحابا لانه ان حذف
المضاف اليه ثم اضيف فسد المعنى لان المعنى الذي كان التمييز لاجله من المساحة انما يحصل في الموضع بعد اضافته

الى الكل ولا يجوز اضافته مع المضاف اليه لان الغرض من المضاف اليه الاضافة وهو التعريف او التخصيص
او التخفيف ان حصل بالمضاف اليه الاول كان المضاف اليه الثاني ضائعا وان لم يحصل كان الاول ضائعا
ولان الاضافة اذا كانت مفيدة ما هو الغرض منها كانت الاضافة الى كل واحد منهما مغنية عن الاضافة الى
الآخر فيلزم ان يكون المضاف محتاجا اليها عند كونه مستغنيا عنها واعلم ان ما فيه التنوين المقدر ان
كان افعل تفضيل مميز بسببه لا يجوز الاضافة نحو زيد الكرم مالا وعلامة السببي صلاحية للفاعلية بعد
تصيير افعل فعلا اذ يصح ان يقال في المثال المذكور زيد كثر ماله فاما ان لم يصلح ذلك فيصح الاضافة
نحو زيد اكرم رجل مما وقع من التمييز بعد تمام المفرد باحد الاشياء المذكورة ان كان ما وقع بعد تمام المفرد
جنسا وهو الدال على القليل والكثير نحو تمر وضرب وعلم بخلاف رجل وفرس فالافراد في التمييز واجب
لان الغرض من التمييز الدلالة على الجنسية وقد حصل من المفرد هو اخصر من الجمع ما لم يقصد الانواع بالجنس
والا اي ان لم يكن جنسا او كان جنسا لكن يقصد به الانواع فالجمع في التمييز لا غير ان قصد الجمع فيما لم يكن
جنسا او قصد الانواع فيما كان جنسا ليكون الجمع ادل على الجنس اي على الكثير نحو عندي بيع لا كتبا
وعوار طال خلولا لانواع من الخل وينبغي ان قصد التثنية في غير الجنس نحو عندي كتابين او النوعان
في الجنس نحو عندي رطلان تمرين وانما لم يذكر التثنية لانه يفهم حكمها من الجمع لعدم القائل بالفصل او لانه اراد
بالجمع الجمع اللغوي فيشمل التثنية ايضا وهذا في غير العدد واما العدد فان مميزه مفرد سواء كان جنسا او لا
وسواء قصد في الجنس الانواع اولا فلا يقال عشرون ضربين بمعنى ان كل عشرة نوع ولا عشرون ضروبا
بمعنى اختلاف انواع آحاده وسيجيء بيان ذلك في العدد وما وقع من التمييز بعد تمام النسبة وان كان
ما وقع بعد ما وقع بعد تمام النسبة جنسا يقع على الكثير والقليل فالافراد في التمييز واجب لما ذكرنا نحو طاب زيد
علما وان كان له علوم كثيرة وطاب زيد ابوة ما لم يقصد الانواع بالجنس فانه ان قصد الانواع به وجب المطا
بقة على حسب ما يقصد لان الجنس وان دل على الآحاد من جنسه الا انه لا يدل على الانواع منه نحو قوله تعالى
بالاخسرين اعمالا اي انواعا من العمل كالصباغة والتجارة والزراعة وان كان ما وقع من التمييز بعد تمام
النسبة صفة او اسما غير جنس يحتمل ذلك الاسم ان يكون للمنسوب اليه او لمتعلقه اي يصح ان
تخبر بهذا التمييز عن المنسوب اليه ويحمل عليه بهو هو والمنسوب هو الاسم الذي اقيم مقام التمييز حتى يبقى
التمييز بسبب قيامه مقامه فضلة كزيد في طاب زيد ابا فان الاصل طاب ابو زيد ويراد به اي بالاسم غير

غير الجنس المحتمل لان يكون زيد ابا للمنسوب اليه نفسه اي نفس المنسوب اليه لا متعلقه فالمطابقة بين
التمييز وبين المنسوب اليه افرادا وتثنية وجمعا واجبة لاتحاد التمييز مع المميز نحو طاب الزيدان ابوين
والزيدون آباء فانه يحتمل ان يكون ابوين وآباء للزيد والزيدون وبين بهما نفسهما وانما لا يطابق التمييز
المميز المنسوب اليه في قوله تعالى وحسن اولئك رفيقا لان الرفيق والخليط والصديق والعدو يستغنى كثيرا
بمفردها عن جميعها او لان التقدير حسن رفيق او لكل رفيق فحذف المضاف واقيم مقامه فيكون التمييز مطابقا
للمحذوف واعلم ان قوله غير جنس حتى قوله ويراد به نفسه متعلق بقوله اسما لا به وبقوله صفة جميعا لان التمييز
ان كان صفة كانت الصفة للمنسوب اليه كانت مطابقة له سواء كانت الصفة صريحة كالصفات المشتقة
نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم فوارس ان جعل الضمير راجعا الى معين او مؤولة نحو كفى بزيد
رجلا فان معناه كاملا في الرجولية وذلك لانه ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون
جنسا ولا يطابقه ولا يجوز ان يراد بالصفة غير المنسوب اليه لانها عامة فكونها تجعل للمنسوب اليه ولم هنا شيء
آخر تجعل له لقيت سامة بلا فائدة وان اريد به اي بالاسم غير الجنس الذي يحتمل ان يكون للمنسوب اليه غيره
اي غير المنسوب اليه وهو متعلقه الذي هو مدلول لا متعلق آخر كالمثالين المذكورين فان قوله ابوين وآباء كما يحتمل
ان يكون للمنسوب اليه وهو الزيدان والزيدون يحتمل ان يكون المتعلقة بان يكون ابويه وآباءه او لا يحتمل الا
غير الجنس الا الغير اي غير المنسوب اليه ولا يجوز ان يكون للمنسوب اليه نحو طاب زيد دارا ونفسا فان كل واحد من
الدار والنفس لا يحتمل ان يكون للمنسوب اليه وهو زيد بالتفسير المذكور فهي اي فالمطابقة بينهما مع وجود
اللبس بين التمييز وبين غير المنسوب وغيرها اي غير المطابقة بينهما مع عدم اللبس على حسب القصد
في غير المنسوب اليه من الافراد والتثنية والجمع نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا ولا تقول طاب زيد دارا
وانت تقصد دارين او دورا لوجود اللبس بخلاف نحو حسنون وجها فان الافراد هنا اولى من الجمع لانه
اخف مع عدم اللبس ومع ان الجمعية مستفادة مما قبله منه تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا اما ان كان
ذلك الاسم جنسا مثل ابوة وعلما فانه يفرد نحو طاب زيد ابوة وعلما والزيدان ابوة وعلما والزيدون ابوة وعلما لتعذر
جمعه من حيث هو الجنس الا ان تقصد الانواع فانه يطابق ما قصد نحو طاب زيد علما وعلوما ولا يتقدم التمييز
على العامل وان كان العامل فعلا متصرفا على الاصح لان مميز هذا النوع فاعل في الاصل وقد اوهن بجعله
كبعض الفضلات فلو قدم لازداد الى وهنه وهن وفيه نظر لان جعل التمييز كبعض الفضلات موجب للمبالغة

وفيه تقوية لابي عثمان والمازني والمبرد والكسائي جوزوا تقديمه على العامل اذا كان فعلا او اسم فاعل او مفعول نظرا الي
قوة العامل ح ولا يجوزون تقديمه اذا كان الصفة المشبهة او افعل التفضيل او المصدر او ما فيه معنى الفعل او اسما تاما او ذلك
لضعف العامل ح وتمسكوا في جواز التقديم بقوله اتهجر سلمي بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب فمن
انث ضمير تطيب فانه ح يكون في كاد ضمير الشان وفي تطيب ضمير سلمي اي ما كاد الشان تطيب سلمي نفسا بالفراق فقدم
نفسا على عامله وهو تطيب ولا يجوز ان تكون تمييزا عن نسبة كاد الى ضمير الشان لعدم الابهام فيها مع فساد المعنى واجاب عنه
بقوله ويطب بالياء للتذكير يروي يعني ان يكون في كاد ضمير حبيبها ويكون العامل في التمييز هو كاد المقدم على التمييز
وما كاد حبيبها نفسا يطيب بالفراق اي ما كادت نفس الحبيب يطيب بالفراق وعلى هذا لا يصح الاستدلال بهذا البيت
لانه معارض بمثله في المنع واذا تعارض دليلان في الاجازة والمنع كان الاصل المنع حتى يثبت الاستعمال عن الفصحاء واعلم ان
الاصح هو مذهب الكسائي لورود الاستعمال بتقديم التمييز في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح كقوله انفسا تطيب بنيل
المنى • وداعي المنون ينادي جهارا • وكقوله ولست اذا ذرعا اضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسر ولا يتقدم
التمييز على المميز فلا يقال طاب نفسا زيد ولا عندي درهما عشرون وعلل عدم تقديمه على العامل وعلى المميز بقوله
لانه اي لان المميز في الاصل فاعل كما في التمييز الواقع بعد الجملة نحو طاب زيد نفسا فانه في الاصل طابت نفس زيد
او مفعول نحو قوله تعالى وفجرنا الارض عيونا اي فجرنا عيون الارض او موصوف كما في التمييز الواقع بعد الاسم التام نحو عندي
رطل زيتا ومنوان سمنا وعشرون درهما وملا الاناء عسلا وعلى التمرة مثلها زبدا او موضع كف سحابا فانه
في الاصل عندي زيت رطل وسمن منوان ودراهم عشرون وعسل ملاء الاناء وزبد مثل التمرة وسحاب موضع كف وقد
يكون تمييز ولا يكون شيء مما ذكر في نحو وكفى بالله شهيدا وما احسن الحليم رجلا اخر التمييز لغرض الابهام اولا ثم
التفسير ثانيا طلبا للمبالغة فان كون الشيء مجملا ومبهما اولا ومفصلا ثانيا اوقع في النفس من ذكره مفصلا لان
النفس تتشوق الى معرفة ما ابهم عليها بسوقه واعيها الى طلب به ولضرب من التاكيد فانك اذا ذكرت الشيء مبهما
ثم فسرته فقد ذكرته مرتين اجمالا وتفصيلا وما ذكر مرتين آكد مما ذكر مرة واحدة فلو قدم التمييز على العامل او على
المميز لزال هذا الغرض والمستثنى وهو من الثني وهو الصرف يقال ثني عنان الدابة اي صرفها سمي به لان المستثنى
مصروف عن الحكم الاول او من تثنيته اي ضاعفته سمي به لان الحكم ضوعف فيه لان معنى جاءني القوم الا زيدا جاءني القوم
وما جاءني زيد متصل وهو المخرج عن متعدد حسا نحو جاءني القوم الا زيدا او حكما نحو ضربت زيدا الا راسه لفظا
اي يكون المتعدد ملفوظا به مذكورا او تقديرا اي يكون متروك الذكر نحو ما ضربت الا زيدا اخراجا بالا غير الصفة

الصفة لان المذكور بعد الا الصفة لا يكون مستثنى لقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واخواتها كسوى
وعدا وخلا وغيرها او منقطع وهو المذكور بعد الا يعني لكن مستعدة من غير اخراج سواء كان من جنس الاول نحو
جاءني القوم الا زيدا اذا اشرت بالقوم الى جماعة خالية من زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم الا زيدا الا اشترت
الا حمارا والظاهر ان معتقده هاهنا معتقد ابن الحاجب حيث قال لا يمكن حد المستثنى باعتبار المعنى بحد واحد لان المتصل
مخرج من حيث المعنى وهو فصله الذي به يتميز من المنقطع والمنقطع غير مخرج واذا اختلفا في الحقيقة لا يمكن جمعهما في حد
واحد لان المختلفين في الحقيقة لا تتساويان في جميع اجزائهما وانما يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان المختلفين
في الحقيقة يجوز اشتراكهما في اللفظ وفيه نظر لان صحة تعريف الجنس لا تفتقر الى جميع انواعه في التعريف حتى يمتنع
اختلاف حقيقة نوعي المستثنى عن تعريف المستثنى من حيث هو هو فنقول حد المستثنى باعتبار الحقيقة لا باعتبار
اللفظ سواء كان متصلا او منقطعا هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها واما كون المتصل مخرجا عن متعدد فلا نم
انه من اجزائه بل من شرائطه او نقول في تعريفه ما قال ابن الحاجب ما كل هو المخرج تحقيقا او تقديرا من متعدد لفظا او
تقديرا فان المستثنى المنقطع مخرج تقديرا نحو قوله تعالى ما لهم بذلك من علم الا اتباع الظن فان الظن وان لم يدخل في
العلم تحقيقا فهو في تقدير الداخل فيه لاستحضاره بذكره لقيامه مقامه منه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما
ضر اي ما عرض له عارض الا النقصان وما افاد شيئا الا الضر ومثل قولهم ما في ابل صحيح الا اجرب هذا اعتراض لان
المستثنى هنا ان كان متصلا يجب ان يكون مخرجا مع انه لا اخراج هنا وان كان منقطعا يجب ان لا يدخل على
الفصل لانه بمعنى لكن وهي انما يدخل على المبتدا والخبر فاجاب عن هذا بقوله محمول على حذف المبتدا وكان التقدير
لكنه جرب وذلك لان الاكثرين على ان الا في المنقطع بمعنى لكن وانما هي الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها
ولها خبر مقدر على حسب المعنى المراد نحو جاءني احد الا حمارا فانه في تقدير لكن حمارا جاء ومنهم من يقول انه
يظهر الخبر كما في قولهم الا اجرب فان الخبر هنا ظاهر لان الكلام محذوف وسمي المصنف هنا اسمه بالمبتدا لانه في الاصل
مبتدا ومنه قولهم ما زاد الا ما نقص وما نفع الا ما ضر قال سيبويه فيهما كانه قال ولكنه ضر ولكنه نقص وقال ومثل ذلك
من الشعر قول النابغة ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم • بهن فلول من قراع الكتائب • اي ولكن سيوفهم بهن فلول
ويمكن حمل قولهم الا اجرب على انه استثناء مفرغ فيكون الاجرب في موضع الحال او الصفة على معنى ان كان الاجرب
يعد صحيحا فلا صحيح فيها الا الاجرب وهاهنا سوال وهو انك اذا قلت جاءني القوم الا زيدا ان كان زيد داخلا في القوم
لزم نسبة المجيء اليه بمجرد قولك جاءني القوم لانه منهم واذا اخرج بعد ذلك بالا فقد نفي عنه المجيء فصار المجيء

مستثنى له ومنفيا عنه فيلزم التناقض وهو باطل لاشتمال التنزيل عليه كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا
خمسين عاما فانه اذا اريد بالف سنة على الانفراد جميع مدلولها فقد اخبر بانه لبث الجميع فيستحيل ان يخرج
شيء لانه يؤدي الى ان يكون لبث اقل من الف وقد علم انه لبث الفا وان لم يكن زيد داخلا في القوم لزم خرق
اجتماع اهل اللغة لانعقاد اجتماعهم على ان الاستثناء المتصل اخراج ما بعد الا عما قبلها واجابوا عنه بجوابين
كل واحد منهما مردود عنده واشار الى الرد بقوله والقول بان الاستثناء يبين لغرض المتكلم لا يخرج فلا يلزم التناقض
فاسد لانه اي لان الاستثناء كالتخصيص والمخرج منه كثيرا ما يقع نصا لا يحتاج اليه اي الى المبين كقولك له
عندي عشرة الا واحدا فان العشرة نص في مدلوله ولا يصح ان يقال ان المتكلم اراد بالعشرة تسعة وذكر الا
واحد التفسير مرادة لانه يلزم منه بطلان النصوصية ولان اجتماع النحاة على ان الاستثناء المتصل اخراج مبطل
لهذا القول ايضا والقول بان المخرج منه والمخرج والاداة اي اداة الاستثناء لمعنى واحد من غير تقدير الاول لمعنى
ثم اخرج منه حتى كان وضع للاربعة عبارتان اربعة وخمسة الا واحدا فقولنا خمسة الا واحدا بمعنى اربعة
فعلى هذا لا اخراج هنا ايضا حتى يلزم التناقض فاسد لتصور معنى افراد الجميع على حدة فاذا قال المتكلم قام
القوم الا زيدا فهم القيام اولا بمفرده وفهم القوم بمفرده وان منهم زيدا وفهم اخراج زيد منهم بقوله الا زيدا واذا كان
كذلك فلا يكون المخرج منه والمخرج والاداة لمعنى واحد وكذلك اذا قال له عندي عشرة الا واحدا يعلم قطعا ان المتكلم عبر
بالعشرة عن مدلولها الذي هو خمسان وبالا عن معنى الاخراج وبالواحد انه مخرج وهذا القول باطل ايضا باجماع
النحاة على ان الاستثناء اخراج اذ لا اخراج هنا وبانه لم يعهد كلمات مركبة وضعت لمعنى مفرد ولهذا كان هذا القول
افسد لكثرة الادلة على فساده والحق ان يقال في الجواب عن التناقض ان الكلام يتم باخره لان التناقض على ما قالوا
ينشا من النسبة ولا يحكم بها اي بالنسبة الا بعد كمال فهم المفردات وتمامها فلا يلزم التناقض لان الحكم بنسبة
القيام الى هذا المفرد الذي اخرج منه زيد بعد اخراج زيد منه فيكون مجموع المفردات هو المنسوب اليه الا انه اعرب
الجزء الاول وهو القوم بما يستحقه المفرد في غير هذه المسئلة ولما لم يستحق الجزء الاخير وهو زيدا اعرابا معينا
نصب تشبيها بالمفعول كبدل البعض نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فان نسبة
الضرب والسلب بعد كمال فهم المبدل والبدل وح لا يكون حاصل معنى قوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا امرات الجميع ايهام البعض في وقت واحد حتى يلزم ان لا يقع بدل البعض وكذا بدل الاشتمال في القران
ويجب النصب اي نصب المستثنى في الكلام الموجب وهو ما لم يكن فيه نفي ولا نهي ولا استفهام فانك اذا قلت جاءني

جاءني القوم فقد حكمت بوجود المجيء وواجبة فيكون الكلام موجبا واحترز به عن غير الموجب فانه يجوز فيه غير النصب
كما سيجيء وانما يجب النصب في الموجب لانه لا يجوز فيه التفريغ كما سيجيء ولا الابدال لان البدل قائم مقام المبدل منه
ويعمل فيه عامله فصار معنى جاءني القوم الا زيد جاءني الا زيد وهذا عكس المقصود لان القصد ان يجعل زيدا خارجا
من جملة القوم وسار ياس المجيء فاذا جعلته فاعل المجيء كنت قد اسقطت القوم واثبته وكان عليه ان يقول بعد الا
لانه لو كان بعد سوى وغير كان مجرورا او في المستثنى المقدم على المخرج منه الواقع بعد الا نحو ما جاءني الا عمرو احد
وانما يجب النصب لانه لا يجوز البدل لان البدل لكونه من التوابع لا يتقدم على المبدل منه او المقدم على صفة اي صفة المخرج منه
عند المازني نحو ما جاءني احد الا زيدا خير منك فان الا زيدا مستثنى مقدم على صفة المخرج منه وهي خير منك ويجب
النصب عنده لان الصفة كالجزء من الموصوف وكان تقديم المستثنى على الصفة كتقديمه على الموصوف الذي هو المستثنى منه
فيجب نصبه وسيبويه لا يكترث اي لا يبالي به اي بهذا التقديم فيجوز الاستثناء ويختار البدل لانه في كلام تام
غير موجب لان الموصوف والصفة بمنزلة شيء واحد فانه اذا تاخر عن الموصوف فكانه تاخر عن الصفة ولان الصفة
كالعدم لان المقصود هو الموصوف وهو متقدم عليه وعند المبرد هو اي النصب على الاستثناء والبدل عند التقديم على
صفته سيان ولا يختار البدل على النصب لان اولوية البدل يعارضها وصفه بعد البدل وذلك لان الابدال
من شيء علامة الاستغناء عنه ووصفه بعد الابدال علامة الاعتناء بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد عن الحكمة
ويجب النصب في ما عدا وهو متعد في غير الاستثناء ايضا وما خلا وهو في الاصل لازم متعد الى المفعول بمن نحو خلت
الدار من الانيس لكن التزم فيه تضمين معنى جاوز ليكون ما بعده في صورة المستثنى بالا التي هي اصل الباب وما فيهما
مصدرية منصوبة المحل مع ما بعدها على الظرفية وليس ولا يكون وهما في محل النصب على الحال اذا تضمنا معنى
الاستثناء فانه يجب النصب بعد هذه الكلمات الاربع سواء كان الكلام او لا لانها افعال مضمر فاعلها لزوما اما ما خلا
وما عدا فلتصدرهما المصدرية وهي لا تدخل الا على الفعل واما ليس ولا يكون فظاهر وفاعل عدا وخلا ضمير راجع الى مدلول
العامل في المستثنى منه فتقدير جاءني القوم ما خلا زيدا جاءني القوم ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا
ولا يجوز ان يكون الضمير راجعا الى بعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ما خلا بعضهم زيدا كما قالوا لان المقصود من
قولك جاءني القوم ما خلا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا يلزم من مجاوزة البعض اياه مجاوزة الكل اياه واما فاعل
ليس ولا يكون فهو الذات المتصفة بمضمون العامل المنسوب الى المستثنى منه اي ليس الجائي زيدا او يكون فاعلهما
ضمير بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اي ليس بعضهم زيدا وانما التزم اضمار الفاعل فيهما ليكون ما بعدهما في صورة

المستثنى بالاخلاق مما اذا اظهر اسمها في منفصلا عن الخبر وهو المستثنى محتمل قصد الاستثناء كقوله صلى الله
عليه وسلم يطبع المؤمن على كل خلق ليس الخيانة والكذب اي ليس بعض خلقه الخيانة والكذب ويجب النصب في
المستثنى المنقطع عند اهل الحجاز نحو ما جاءني احد الا حمارا فانه يجب النصب ولا يجوز البدل لان بدل الغلط لا يجيء في كلام
الفصحاء ويجب النصب في عدا وخلا وحاشا لان اى قد عدا بجيئهم زيدا وانما قال على الاكثر لانهما عند بعض حرفان
ما بعدهما مجرور بهما وهذا القول ضعيف لظهور فعليتهما ولدخول ما المصدرية عليهما وهي لا تدخل على الحرف
ويجوز هو اي النصب على الاستثناء والبدل اي بدل البعض ولم يحتج ههنا بد البعض الى الضمير وان كان يجب ان
يكون فيه ضمير عايد الى المبدل في غير الاستثناء لقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه
وهو اي البدل من اللفظ اي من لفظ المخرج منه نحو ما جاءني القوم الا زيد ومن المحل ان تعذر اللفظ اى ان تعذر البدل
من اللفظ نحو ما جاءني من احد الا زيد فانه تعذر البدل من اللفظ نحو ما جاءني لفظ المجرور بمن الاستغراقية لانها
وضعت لتفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها والاسط عدم الايجاب اولى خبر مبتداء وهو
قوله هو وانما كان البدل اولى لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه في الاعراب مع امكانه وانما تقصد ذلك
ايذانا بكونه من تمام المنسوب اليه فان المجيء في قولك ما جاءني القوم الا زيد منسوب الى القوم مع قولك الا زيد
لا الى القوم فقط والا لزم التناقض كما عرفت ولان البدل مقصود في الكلام وجزء منه بخلاف الاستثناء فانه فضلة
وقوله في المنفي متعلق بقوله والاولى ان تقول في غير الموجب ليشمل الاستفهام والنهي والنفي الصريح والماول واحترز
بغير الموجب فانه لا يجوز فيه البدل لما عرفت والمخرج منه مذكور واحترز به عما لم يذكر المخرج منه فيه لانه لا يجوز
فيه لانه لا يجوز فيه النصب والبدل بل هو معرب على حسب العوامل وههنا قد ترك قيود اخر وينبغي ان يقول
هكذا في المستثنى المتصل في غير الموجب الواقع بعد الا وبعد المخرج منه غير مردود به كلام متضمن الاستثناء وغير
متراخ عن المخرج واحترزنا بالقيد الاول عن المستثنى الواقع بعد سوى وما عدا وغيرهما فانه لا يجوز فيه البدل
وبالثاني عما وقع قبل المخرج منه فانه لا يجوز فيه البدل وبالثالث عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال
قام القوم الا زيدا فان النصب هنا هو المختار دون البدل لقصد التطابق بين الكلامين وبالرابع عن نحو ما جاءني
احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فان البدل منه غير مختار لان البدل انما كان مختارا لقصد التطابق
بينه وبين المخرج منه في الاعراب ومع التراخي لا يظهر التطابق نحو قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا
يلتفت منكم احد الا امراتك فانه يجوز في امراتك الرفع على البدلية والنصب على الاستثناء وهو الاكثر ولا بد ان يكون

ان يكون اقل القراء على الوجه الاقوى والاكثر منهم على الوجه الذي دونه بل قد التزم بعض الناس انه يجوز ان يجتمع القراء
على قراءة غير الاقوى ولا يبطل النصب اى نصب امراتك على فاسر باهلك كما قال صاحب الكشاف انه على تقدير
النصب مستثنى من قوله فاسر باهلك ويكون الاستثناء من كلام موجب وانما حمل عليه لئلا يكون اكثر القراء على
البدل يعني لو حمل على انه استثناء من لا يلتفت لا من قوله فاسر لزم ان يكون اكثر القراء على النصب الذي هو غير مختار
في غير الموجب فقوله لئلا تعليل للحمل قوله لفساد المعنى تعليل لعدم الحمل على ما قال ابن الحاجب ان جعل القراءة بالرفع
محمولة على البدل من قوله ولا يلتفت منكم احد وقراءة النصب محمولة على الاستثناء من الا من فاسر باهلك ليتفق القراءتان
في الاستثناء من شيء واحد ولثبوت القراءتين فيمتنع حملهما على وجهين احدهما باطل قطعا والقضية واحدة فهو
اما ان يكون سرى بها او ما سرى بها فان كان الاول كان مستثنى من قوله لا يلتفت منكم احد وان كان الثاني
كان مستثنى من قوله فاسر باهلك فقد ثبت ان احد التاويلين باطل قطعا فلا يصار اليه في احدى القراءتين
قطعا هكذا قال ابن الحاجب وتبعه المصرح وفيه نظر لان هذا الفساد انما يلزم على قول من قال ان القراءة
السبعة متواترة واما على قول من قال انها احاد فيجوز ان يكون بعضها خطاء فلا يبالي في حمل القراءتين على
تناقضان له ولان النهي عن الاسراء بها غير مانع من ان يكون قد سرت بنفسها معه فيجوز ان يكون قد سرت
بنفسها والتفت فاصابها ما اصاب قومها وعلى هذا يصح الاستثناء من قوله فاسر والبدل من قوله لا يلتفت
او نقول المعنى على تقدير الاستثناء من فاسر فاسر باهلك اسراء غير واقع فيما فيه الالتفات منكم الا امراتك فانه لا
يشترط في الاسراء بها ذلك فادن المراة على كلتي القراءتين مسري بها وهذا كما تقول اضرب القوم ولا تتوجع
الا زيدا فسواء جعلت الاستثناء من الجملة الاولى او الثانية فان زيدا مضروب اما اذا جعلته من الجملة
الثانية فظاهر لانك اذا قلت لا تتوجع القوم في ضربهم الا زيدا كان زيد مضروبا متوجعا واما اذا جعلته
من الجملة الاولى فكذلك لان معنى الكلام اضرب القوم ضربا غير موجع الا زيدا فانه يضرب ضربا موجعا ويجوز
ان يكون الاستثناء على القراءتين منقطعا لم يقصد به اخراجها من المامورين بالاسراء بهم ولا من المنهيين
عن الالتفات ولكن استونف الاخبار عنها بمعنى لكن امراتك يجري لها كيت وكيت والدليل على صحة هذا
المعنى ان مثل هذه الاية جاءت في سورة الحجر وليس فيها استثناء اصلا فقال سبحانه فاسر
باهلك بقطع من الليل واتبع ادبارهم ولا يلتفت منكم احد وامضوا حيث تؤمرون
فان الغاية انما تذكر من انجاهم الله تعالى وانما ذكر تعالى شرح حال امراته في هود تبعا لا مقصودا

بالاخراج مما تقدم والاستثناء المنقطع يجوز فيه النصب على لغة اهل الحجاز وعليها الاكثر والرفع التميم وعليه
اسان من القراء ويجب الجر اي جر المستثنى بحاشا على الاكثر فانها عند سيبويه حرف جر ومعناه تنزيه الاسم
وهو ابن كثير وابو عمرو
الذي بعده من سوء ذكر في غيره اوفيه نحو ساء القوم حاشا زيد وكثيرا ما اريد تنزيه شخص من سوء فيبتدأ بتنزيه
الله تعالى من السوء ثم بتنزيه من اريد تنزيهه على معنى الله منزه عن ان لا يطهر ذلك الشخص مما يقبح فيكون ذلك ابلغ تنزيه
عما يطهر ذلك مما يقبحه
نحو قوله تعالى قلن حاشى لله ما علمنا عليه من سوء والدليل على حرفيتها قولهم حاشاي من دون حاشاني بدون الوقاية ولو كان فعلا
وانها عند المبرد مرة فعل فينصب ما بعدها واخرى حرف جر فيجر ما بعدها وتعين فعليته عنده اذا وليته اللام
نحو حاشا لله واستدل على كونه فعلا بتصريفه نحو حاشيت زيدا وحاشيته قال النابغة وما احاشى من الاقوام من
احد وبالتصرف فيه بحذف بعض حروفه نحو حاش لله والجواب ان التصريف والتصرف لا يدلان قطعا على فعليته لجواز
اشتقاق من لفظ حاشى حرفا كقولهم لوليت اي قلت لولا وبسملت اي قلت بسم الله فمعنى حاشيت زيدا قلت
حاشى زيد ولجواز الحذف من الحرف لكثرة الاستعمال نحو سواي فعل في سوف افعل ويجب بغير واعرابه اي اعراب غير
اذا استعمل في الاستثناء كاعراب ما بعد الا على التفصيل المذكور من وجوب نصبه في الموجب وعند التقديم وفي
المنقطع ومن جواز النصب والبدل بعد كلام غير موجب تام واختيار البدل في المفرغ او معناه في غير تقدير وساطة حرف وحمل
في الاسم الواقع بعد الا بواسطة الا لان الاعراب عليه عارية وهو في الحقيقة لما بعدها وكان غير اواسطة لانتقال
ما بعدها في الا انه لما كان اسما يحتمل الاعراب وما بعده مشغول بالجر لكونه مضافا اليه جعل اعراب ما بعده الذي
يستحقه لولا اشتغاله بالجر على نفسه غير عارية ولذلك يجوز العطف على محل ما بعده بالرفع ما جاءني غير زيد وعمرو
بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد وعمرو ويجب الجر سوى بكسر وهو المشهور اوضمها مع القصر وسواء بفتحها
وهو المشهور اوكسرها مع المد وسوى في الاصل صفة مكانا قوله تعالى مكانا سوى اي مستويا فحذف الموصوف
واقيم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى اي مكانا واعرابهما نصب على الظرف على الاصح فان سيبويه
الظرف
جعل صفة القائمة مقامه بما يلزمه الظرفية ليكون ادل على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب وعند الكوفيين يجوز التصرف
فيهما رفعا ونصبا وجرا ومستندهم قول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وعند البصرية شاذ
ويجوز هو اي الجر واخواه وهما الرفع والنصب في لا سيما وهو مركب من ثلاثة اشياء لا لنفي الجنس وسي
بمعنى مثل واصله سيو وقال ابن جني سي من سويت وتسوى فادغم وضم اليه ما هي يجوز ان تكون موصولة او موصوفة
اوزائدة للتاكيد نحو فيما رحمة ورويت الوجوه الثلاثة في يوم في الا رب يوم لك منهن صالح ولا سيما يوم تدراه

لا سيما لفظ يستعمل لافادة زيادة تعلق الفعل بما يذكر بعده ولفظ لا لنفي الجنس وسي بمعنى مثل وكلمة ما زائدة او موصولة او موصوفة وما بعدها اما مجرور بالاضافة واما منصوب بتقدير اعني واما مرفوع بتقدير المبتدا والجملة صلة او صفة هو الحي

تدراه جلجل الرفع على ان تكون خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة ما ان كانت ما موصولة او صفتها ان كانت نكرة مو
موصوفة تقديره لا مثل الذي هو يوم او لا مثل شيء هو يوم والجر على اضافة سي اليه وما زائدة ويجوز ان
ما نكرة غير موصوفة ويوم بدل منه وسي في الوجهين نكرة لانه بمعنى مثل فلا تتعرف بالاضافة لتوغله في الابهام
ولهذا جاز دخول لا التي لنفي الجنس عليه وقد تكلفوا النصب وجوها فقيل انه منصوب باضمار فعل ويكون نكرة
غير موصوفة اي اعني يوما وقيل منصوب على التمييز لان ما بتقدير التنوين كما في كم رجلا وقيل على الاستثناء وقيل
انه منصوب على الظرف ويكون صلة لما قيل لو كان الاستثناء لكان اليوم مستثنى ويكون المعنى على هذا الفرض اما
الفوز له من الايام الصالحة التي حظي فيها بملاقاة النساء الا يوم دارة جلجل فانه غير صالح وليس المراد هذا
اي وجد الفوز والفرصة
بالاتفاق وانما المراد تفضيل هذا اليوم على سائر الايام الصالحة ولان لا سيما لو كان بمعنى الا لما جاز
دخول الواو العاطفة عليه كما لا يجوز دخولها على الا والجواب عن الاول ان ما بعده يخرج من حكم ما
قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم له وانما تكلمه افضل ما اثبت لما قبله وعن الثاني انه انما دخله الواو
على حسب
لانه في الحقيقة مقدر بجملة اي واخص هذا اليوم خصوصا فهي بمعنى خصوصا ويعرب المستثنى
بنا
اقتضاء العامل ان وقع على قالوا مفرغا وسماه النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في الحقيقة هو العامل قبله
العامل المستثنى
لانه غير مستغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى ويكون الا لغوا في اللفظ لا في المعنى لانها ناقضة لنفي ما قبلها
وهو اي المفرغ ما كان المخرج بدلا قبل الحذف من المخرج منه المحذوف الا انه بعد حذف المخرج منه يسمى
المخرج بلمه بجاز القيام مقامه فان كان المحذوف فاعلا يسمى المخرج بعد حذفه فاعلا وان كان مفعولا فمفعولا
الى غير ذلك المقدر المخرج منه شيئا عاما مناسبا للمخرج في جنسه ووصفه من كونه فاعلا ومفعولا وحالا
وصفة الى غير ذلك وانما تقدر لاستدعاء الا لكونها للاخراج مخرجا منه واذا لم يكن مذكورا يجب ان يكون مقدرا
وانما يجب ان يكون عاما ليدل المخرج عليه ويتحقق الدخول فيه وذلك لان المخرج منه لو كان بعضا من الجنس
غير معين لا يتعين الدخول ولو كان يدخل فيه المخرج حقيقة لا يدل المخرج عليه وانما يجب ان يكون مناسبا
للمخرج لانه انما يحذف لدلالة المخرج عليه فيجب ان يكون مناسبا له ليدل عليه مبتدأ كان ذلك المقدر نحو
ما فيها الا زيد اي ما فيها احد الا زيد او فاعلا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد او مفعولا نحو
ما ضربت الا زيدا اي ما ضربت احدا الا زيدا او ظرفا نحو ما رايته الا يوم الجمعة او الا قدامك اي ما رايته يوما
الا يوم الجمعة او ما رايته في مكان الا قدامك او صفة نحو ما مررت برجل الا عالم اي ما مررت برجل كائن على صفة

من الصفات المضادة للصفة المذكورة بعد الا علم او حالا نحو ما ضربت زيدا الا قائما اي ما ضربت زيدا كاينا على حال
من الاحوال الا قائما فان الاستثناء المفرغ يجي في جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه تقول ما مررت الا بزيد وان
نطلق الا ظلنا وما ضربته الا تاديبا وما امتلاء الاناء الا ماء ولا تقول لا يمشي الا وزيدا وتقدير العموم فيما تعذر في
الاثبات بالنفي اي مع النفي اي تقدير العام منفيا اذا تقديره مثبتا وذلك لانك اذا قلت ما ضربني الا زيد يصح لك ان تقدر ما ضربني
كل الناس الا زيدا اذ عدم ضرب كل الناس سوى زيد ممكن فاما اذا قلت ضربني الا زيد فلا يصح لك ان تقدر ضربني كل الناس الا زيد
لان هذا غير ممكن وفيما لم يتعذر العموم في الاثبات جاز التقدير بالاثبات نحو قرات الا يوم الجمعة لانه يصح ان يقال قرات
كل الايام الا يوم الجمعة والاكثر ان يكون ذلك في الفضلات كالظرف والجار والمجرور والحال نحو ضربته الا بالسوط وقطعت
الرجاء الا من الله وقد يقع في غير الفضلة نحو يتحرك الفك الاسفل في الاكل الا التمساح وقد يحمل الا في غير الصفة على الغير
بمعنى ان صار ما بعدها مغايرا لما قبلها ذاتا او صفة كما ان بعد غير كذلك فانك اذا قلت مررت برجل غير زيد تريد بانسان آخر
وتريد ان الممرور به ليست له صفة زيد لان زيدا عالم وهو جاهل لا نفيا واثباتا على ما هو الاصل الا في الاسماء كما يحمل
غير عليها في الاستثناء بمعنى ان صار ما بعده مغايرا لما قبله نفيا واثباتا كما ان ما بعد الا كذلك وانما حمل احدهما على آخر
لان كلا منهما للمغايرة ما بعده لما قبله الا ان حمل غير على الا اكثر من حمل الا عليه لان غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر
منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا من المفرغ وغيره والمنقطع وغيره ومؤخرا عن المخرج ومقدما عليه ولم يحمل
الا على غير الا اذا كان تابعا لمنكور غير محصور دال على الجمعية ومعنى الوصفية هنا التوكيد لا التخصيص فلا فرق في المعنى
بين ثبوته وسقوطه ولذا اذا قيل له عندي عشرة دراهم الا درهم حكم عليه بعشرة كاملة ولهذا قال وقد يحمل بقد المفيدة
للتقليل ويعرب ما بعدها على حسب موصوفها عند حملها على غير اذا تعذر الاستثناء بان يقع المستثنى بالا بعد متعدد دال
على الجمعية منكر كرجال وقوم وانما اشترط هذا الشرط مراعاة لاصلها في الاستثناء من انه لا بد له من مستثنى منه متعدد
فلا تقول في الصفة جاءني رجل الا زيد ويجب ان يكون ذلك المتعدد مذكورا لان الا فرع على غير في الصفة فيجب اظهار الموصوف
معها للدلالة على كونها صفة فلا يقال جاءني الا زيد بمعنى غير زيد وقوله بعد متعدد يدل على هذا الاستغراق في كل المتعدد
جميع احاده لانه لو استغرق لا يتعذر حمله على الاستثناء وانما الاستغراق لوقوعه اي لوقوع المتعدد منكرا لانه لو كان
معرفا نحو الرجال لكان مستغرقا غير محصور في عدد معين لانه لو كان محصورا نحو له علي عشرة دراهم او عشرون
لكان مستغرقا ايضا فلا يتعذر الاستثناء نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان قوله آلهة لما لم يكن مستغرقا
لا يتحقق دخول ما بعد الا فيما قبلها فيضطر الى حمل الا على غير في الاستثناء وهذا مبني على ان المستثنى واجب الدخول في

في المستثنى منه كما هو مذهب الجمهور ودل في الآية [illegible] اخر معنوي من حمل الا على الاستثناء وهو انها حجة على
المشركين الذين يقولون ان مع الله الهة اخرى قيل لهم لو كان مع الله آخر لفسدت السماء والارض ولكن
لم تفسدا بدليل المشاهدة فلم يكن مع الله آخر وهذا [illegible] الا بجعل الا وصفا اذ لو جعل الا للاستثناء
لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا والصحيح ان نقول جاز ان يكون انتفاء المفهوم المركب
من الموصوف مع صفته بانتفاء الصفة لا بانتفاء الموصوف اذ لا يلزم من انتفاء المجموع انتفاء كل واحد
من اجزائه ولا يلزم على تقدير الوصف عدم المقصود لان انتفاء المجموع وهو الالهة الموصوفة بصفة
المغايرة ان كان بانتفاء الموصوف وحده فقد حصل المطلوب وكذا ان كان بانتفاء الوصف او من
انتفاء الوصف او من انتفاء المغايرة يلزم انتفاء التعدد ويتعذر البدل اي بدل الله من آلهة كما قيل
انه بدل منه لان قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله بمنزلة ما كان فيهما آلهة الا الله لان لو تدل على الانتفاء
لكون القضية الشرطية وهي قوله لو كان فيهما آلهة لفسدتا للايجاب وان كان مقدمها وتاليها
نقيضين تقديرا وقوله الا الله واقع في هذه الشرطية الموجبة ولا نفي باعتبارها لان شرط اعتبار معنى
النفي في الاستثناء ان لا تغير معنى الكلام باعتبار معنى النفي وههنا تغير معنى الشرطية الموجبة باعتبار
معنى النفي ولذا قال سيبويه لو قلت لو كان احد الا زيد لهلكنا لكنت قد احلت لانه يصير في معنى لو كان
معنا زيد لهلكنا لان البدل بعد الا في الاستثناء موجب بخلاف قل رجل يقول ذلك الا زيد على البدل من رجل
على المعنى المأول به الكلام اذ لا يتغير معنى الكلام ان نعتبر النفي ويقول انه في تقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد وضعف
حمل الا في الصفة على الغير فيما لم يتعذر الاستثناء من مثل قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا
الفرقدان لجعلها اي لحمل الا في البيت صفة لكل اخ ولذلك قال الا الفرقدان بالالف ولو كان للاستثناء
لوجب ان تقول الا الفرقدين بالياء مع صحة الاستثناء لان قوله كل اخ متعدد مستغرق وفي البيت ضعفان
آخران غير جعل الا صفة وصف المضاف وهو كل دون المضاف اليه وهو اخ مع ان القياس ان
يوصف المضاف اليه لا كل لانه هو المقصود وكل انما ذكر لافادة احاطة الافراد والفصل بين الموصوف
وهو كل والصفة وهو الا الفرقدان بالخبر وهو مفارقه اخوه والذي حمله على ان يجعل الا صفة
من ضرورة الشعر وهو الحامل له على ان يجعلها صفة لكل وعلى الفصل ولا يجوز ان يجعل مفارقه
صفة والا الفرقدان خبرا حتى يتخلص من هذه الفسادات كما قيل لفساد المعنى ويحذف المستثنى

حذفا جوازا عند قيام قرينة دالة على خصوصيته نحو ليس الا
اي بعد الا ولا يكون غير اذا كانا بعد ليس نحو جاءني زيد ليس الا زيدا وليس غير اي ليس
الجائي غير زيد فحذف المضاف اليه من غير وبني على الضم تشبيها له بالغايات المبنية على الضم في الابهام
والقطع عن الاضافة ونية المضاف اليه وقد يبنى على الفتح وقال الاخفش ان غير معرب في الحالين
وترك التنوين للاضافة لان المضاف اليه مراد في التقدير فتقديره قبضت عشرة ليس غيرها ذلك
غير ذلك معوضا وتقديره ليس غيرها لعدم المعوض غير ذلك وقد ينون غير لانه في اللفظ غير مضاف
فتقال ليس غيرا وتنوينه يدل على انه معرب وان لم تكن القرينة لا يحذف فلا يقال جاءني القوم الا
زيدا ولا جاءني القوم ليس الا ويحذف المستثنى منه حذفا لازما في الاستثناء المفرغ لوجود القرينة
مع قيام المستثنى مقامه والعامل في المستثنى المتصل الفضلة وهو الذي يكون منصوبا على الاستثناء
ولا تقتضيه بمجرد العامل المتعدد اي المستثنى منه بواسطة الا لاقتضائه اي لاقتضاء المتعدد لتعدده
الاخراج منه فهو في المعنى العامل بواسطة الا وهذا يشمل المواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به
اولى اذ على مذهب من قال ان العامل فيه الفعل بواسطة او بمعناه قبل بواسطتها يشكل بمسائل ليس
فيها عامل الا ظاهرا مثل القوم الا زيدا اخوتك والرهط الا زيدا بنوك وانما قال الفضلة لانه اذا لم
يكن فضلة صار اما احد جزئي الجملة فيكون له حكمه نحو ما جاءني الا زيد واما من باب هذا الاستثناء
نحو ما ضربت الا زيدا دون المستثنى اي لا يكون العامل في المستثنى المستثنى الدال عليه ما قيل لاقتضائه
اي اقتضاء المستثنى النصب في المستثنى مطلقا لانه يقتضي مفعولا مع انه يجوز الرفع والجر في المستثنى
على البدل نحو ما جاءني احد الا زيد وما مررت باحد الا زيد ولانه لا يجمع بين فعل وحرف على معناه لا
ظهارا ولا اضمارا والعامل في المستثنى المنقطع الا لانها تعمل عمل لكن ولها خبر مقدرا وظاهر كما عرفت
ورفعه اي رفع المنقطع على البدل عند تميم فانهم اجازوا رفعه على البدل حيث يصح حذف الاسم الاول
والاستغناء بالمنقطع عنه سواء صح اطلاق ذلك الاسم على المستثنى بضرب من التاويل مجازا او لا يصح واما
اذا لم يصح حذف الاسم الاول والاستغناء بالمنقطع عنه نحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فلا يجوز في
البدل عند تميم ايضا ولسيبويه فيما يصح الاطلاق بضرب من التاويل نحو ما جاءني احد الا حمار وجهان
الاول ان يجعل المنقطع كالمتصل لصحة اطلاق اسم المبدل منه على البدل مجازا على معنى ان الحمار

ان كان يعد احدا فما جاءني احد الا هو والثاني ان يجعل الاصل في لا احد فيها الا حمار اي لا فيها شيء الا حمار فخصص
احدا بالذكر مع بدله للتعميم للتعذر لانه يظن ان المخاطب يستبعد خلو الدار من الادمي فخصص بالذكر وقال احد فيها
الا حمار تاكيد النفي كون الادمي بها ودفعا لتوهم المخاطب ان المتكلم لم يتعرض له وابقى المستثنى على اعرابه الاصلي تبعيه
وجعله بدلا من ذلك المذكور المستبعد فلا يكون على هذا الوجه من قبيل الاستثناء المتصل كما في الوجه الاول وابن سيبويه
في البدل فيما لا يصح الاطلاق الا الوجه الثاني نحو ما جاءني زيد الا عمرو فانه لا يجوز حمل احد المتباينين على الاخر بوجه
من الوجوه فعلى هذا ففي اطلاق قوله لاجرائه مجرى المتصل نظر لانه ليس لتسويه الاجراء الا فيما يصح الاطلاق
بضرب من التاويل مردود لفقد البعضية في المنقطع لان المنقطع ليس ببعض من المستثنى منه لانه انما يكون
منقطعا الا لم يكن داخلا في المستثنى منه واذا لم يكن داخلا فيه لا يكون بعضا منه واذا لم يكن بعضا لزم ان لا يكون
بدلا لان البدل في الاستثناء بدل البعض كما عرفت ولا يجوز ان يكون بدل الغلط لانه لا يجيء في كلام الفصحاء اذ لم يكن
المراد منه التفسح في الكلام وفيه نظر لانه على التاويل الاول منه يكون متصلا فلا نسلم ان البعضية مفقودة وعلى
التاويل الثاني لا يكون متصلا فلا يلزم ان يكون البعضية موجودة والاداة اي اداة الاستثناء اما حرف كالا
او فعل كعدا وما خلا وليس ولا يكون او اسم كغير وسوى وسواء او مركب من الحروف والاسم كلا سيما او من حرف
بين الحرف والفعل كعدا وخلا وحاشى خبر كان واخواتها هو المسند يشمل خبر المبتدا وخبر باب ان وخبر ما ولا
وما قال من معمولها اي معمول كان واخواتها اخرج الجميع وقول من يلحقه اي الخبر بالحال وقال انه حال لا خبر
وهم الكوفيون يبطله جواز تعريفه لمجيئه مضمرا او غيره من اقسام المعارف ولو كان حالا لما جاز ذلك
ويبطله عدم استقلال الكلام بدونه ولو كان حالا لاستقل الكلام بدونه لان الحال فضلة وهو كخبر المبتدا
فيما يجوز في خبر المبتدا من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما ومتاخرا وفيما يجب من تقديمه على الاسم اذا كان
ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واذا كان لجزء الخبر ضمير في الاسم نحو كان في الدار صاحبها واذا كان الاسم
ان مع صلتها نحو كان عندي انك قايم ومن اشتماله على الضمير اذا كان جملة وغير ذلك من الاحكام بعد ان يوجد
كونه خبر الكان شرايط وانتفاء موانعه وليس المراد ان كل ما صح ان يكون خبر المبتدا صح ان يكون خبرا لكان والا ورد عليه ان
خبر المبتدا جاز ان يكون فعلا ماضيا بغير قد بخلاف خبر كان فانه لا يجوز ان يكون ماضيا بغير قد كما يجيء
الا انه اي خبر كان يتقدم على الاسم في المتساويين تعريفا وتخصيصا وفي الخبر المنزل منزلته اي منزلة المبتدا
ان ظهر الاعراب فيهما او في احدهما نحو كان المنطلق زيد وكان المعنى زيد وكان ابا حنيفة ابو يوسف

لانه الخبر والاعراب رافع للتباس الخبر بالاسم ... الاعراب فيهما ولا قرينة نحو كان الفتى هذا
وكان زيد مع زيد انفا مثل ولا يجوز تقديمه على الاسم قال عبد القاهر جاز ما كان احد مثلك ولم يجز ما كان مثلك
احد لان الخبر هو المقصود بالنفي ففي الاول نفي مماثلة كل احد له ويكون المعنى بلغ من الفضل الى
حد فيه وهذا معنى مستقيم وفي الثاني يكون المنفي هو الاحدية وهو الاثنينية وهذا غير مستقيم الا اذا اريد
المبالغة في المدح او في الذم على معنى ما كان مثلك بشر بل اعلى منه او بل ادنى منه ويحذف كان جوازا
لكثرة الاستعمال ولا يحذف اخواتها لعدم تلك الكثرة ولهذا اختص كان بالذكر كان خيرا فخير وان شرا
فشر قال الضابط فيه ان يجيء بعد ان الشرطية اسم وبعدها الفاء وبعدها اسم مفرد ويجوز ان يعد في
هذا التركيب لفظا او في بار بعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني على معنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير
فحذف كان واسمها لدلالة حرف الشرط عليهما لان حرف الشرط لا يليه الا الفعل وحذف المبتدا ايضا لدلا
لة الفاء التي هي جواب الشرط عليه لاقتضائها جملة ورفعهما على معنى ان كان في عمله او مع عمله خير فجزاؤه خير
ونصبهما على معنى ان كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا وهذا الوجه اقبح الوجوه لانه بعكس الوجه الاول الذي
هو احسن الوجوه لقلة الحذف فيه وكون الاسمية بعد الفاء اكثر وقوعا من الفعلية والمتوسطان لمخالفتهما
الاصل في موضع واحد وانما قلنا ويجوز ان يعد في هذا التركيب لفظا او في حكمه لانه لو لم يجز فيه ذلك
تعين نصب الاول نحو السير كما تسير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب
ويحذف كان لزوما ان وقع في موضع خبره معوض عنه ما بعد ان المصدرية او ان الشرطية وانما حذف لزوما
لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض كاما انت منطلقا انطلقت فتحا او كسرا اي بفتح همزة اما وبكسرها اي لان
كنت منطلقا انطلقت وهذا تقدير البصريين فحذف حرف الجر كما يحذف من ان وان قياسا مستمرا ثم حذف كان لانه
يحذف كثيرا وابدل منه ما فادغم نون ان في ما لان ادغام النون الساكنة في الميم واجب فبقي الضمير المرفوع المتصل
وهو التاء في كنت بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت ويقول الكوفيين التقدير هكذا ان كنت
منطلقا انطلقت فيجعلون ان مكسورة الهمزة للشرط الا انهم جوزوا فتحها ايضا وان كانت شرطية لا مصدرية
تشبيها لدخولها على الاسم وتقدير البصرية اجود وان كان فيه استبعاد الا انه قريب بالنظر الى ما يلزم من تقدير
الكوفية من فتح همزة ان الشرطية ومثال الحذف بعد ان الشرطية نحو قولهم افعل ذلك اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره اسم ان
واخواتها هو المسند اليه من معمولها نحو ان زيدا قائم ولا يحذف اسم ان واخواتها الا انه انما قدم منصوبها على مرفوعه

مرفوعه ليكون [illegible] بينهما على الفرق في عمل [illegible] منصوب ويليه مرفوعه [illegible] الاصل الا اذا كان الاسم ضمير
الشان [illegible] سواء كان من ان [illegible] واخواتها او [illegible] فحذف [illegible] ضمير الشان اذا كان مبتدا [illegible]
لان خبره جملة مستقلة ليس فيها ضمير رابط وانما [illegible] هذا الضمير [illegible] بالنصب في سوى الضرورات
لا الا بالكلام هنا [illegible] نحو قوله ان من لام في بني بنت حسان [illegible] في الخطوب اي انه فحذف ضمير الشان [illegible]
الا في خبر [illegible] ما [illegible] الشرط من التصديق [illegible] وقوله كانه [illegible] الصالح النفس [illegible]
[illegible] اي كانه لا لنفي الجنس واما [illegible] المنصوب بلا لنفي الجنس كما قال غيره [illegible]
وجميع ما هو اسم لا هذه ليس منصوبا لان [illegible] لا هذه منصوب لفظا او تقديرا او محلا كما ان [illegible]
قبل [illegible] كذلك قال [illegible] لا [illegible] قيل [illegible] لان لا هذه [illegible] نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا [illegible]
[illegible] لفظا ولا محلا [illegible] ابن الحاجب ولعلم [illegible]
حين قال هو المسند اليه بعد دخولها يليها [illegible] مضافا او شبيها [illegible]
اسم لا هذه نكرة [illegible] بان لا يكون فصل [illegible] فمنصوب ان كان مضافا نحو لا غلام رجل او كان شبيها
اي بالمضاف نحو لا خيرا من زيد قال سيبويه قال الخليل [illegible] اذا جعلته [illegible]
الاسم وجملته متصلا به كان [illegible] لا امرا [illegible]
الاول كلاما قال سيبويه وان شئت قلت لا امرا يوم الجمعة اذا [illegible] لا امر يوم الجمعة لا امر سواهم
من الامرين فاذا قلت لا امر يوم الجمعة فانت نفي الامرين كلهم ثم اعلمت اي جنس [illegible] ان
يقول اذا لم يكن [illegible] لا غلام رجل في الدار ولا غلام [illegible] بالرفع في جواب
من قال هل غلام رجل فيها او غلام امراة ومبني لتضمنه معنى من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل [illegible]
في نفي الجنس ويكون بمنزلة لا من رجل [illegible] بين المضاف والمشبه به لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية في الاعراب [illegible] على ما ينصب به من الفتحة والياء والكسرة
ليكون البناء على ما به يتحقق النفي في الاصل [illegible] بالفتح وقد عرفت
ما فيه من جمع المذكر ان كان مفردا [illegible] نحو لا رجل في الدار ولا مسلمين فيها ولا
مسلمات فيها فانه مبني على الكسر بلا تنوين عند الجمهور [illegible] بالتنوين
[illegible] والتمكن [illegible] بلا تنوين

مطلب

نحو ذا الجبابة على الشق واحد واحد كان الاسم لا عين معرفة كان تنكيرهما اي من الى التنكير لا فالرفع والتكرار
وبحسابه نحو لا انت يدفيها او الاسمو ونحو لا فيها الرجل ولا امراة اما الرفع فيضعفها فلزوال المشابهة لانحي
تقبل للا لا انهما من كونهما النفي الجنسي عند دخولها على المعرفة واما التكرار فلكون التكرار جبرا لما فاته من
نفي الجنس الذي لا يمكن اثباته في المعرفة لان نفي الجنس هو تكرير النفي في الحقيقة واما الرفع في
مع الفصل فلضعف عملها لانها انما تعمل لمشابهتها ما يعمل بالمشابهة لا بالاصالة فلا يقدر على العمل فيما هو
بعيد عنها واما التكرير فيها فللتنبيه على كونها النفي الجنسي بخلاف اذا عملت عمل ان فان عملها كاف في التنبيه
فلا يحتاج الى التكرير فان قلت قد دخلت لا على المعرفة من غير تكرير نحو لا نحن لك ... معروف
ولا نولك ان تفعل فان ذلك معرفة قد وقع مرفوعا بعد لا من غير تكرير واجاب عنه بقوله ونحوه ولا بصرة
لكم ولا نولك ان تفعل كذا محمول على لا مثل بصرة لكم على حذف المضاف فيكون لا داخلة على النكرة في التقدير
لان مثلا لا يتعرف بالاضافة فذهب المصنف الى ان المضاف هنا محذوف وقيل ان العلم هنا ماول بالنكرة
نحو لكل موسى فرعون اي لكل محق مبطل وهو الصواب لمجيء ذكر مثل بعده كقوله يبكي على زيد ولا زيد
مثله فتقدير مثل مثل زيد مع ذكر مثل بعده وصفا او خبرا يستلزم وصف الشيء بنفسه او الاخبار عنه
بنفسه وكلاهما لا يجوز ولان المقصود نفي مسمى العلم لا نفي مسمى ... وفيه نظر وذلك محمول على لا ينبغي
فيكون لا من حيث المعنى داخلة على الفعل لا يجب تكريرها والنول بمعنى التناول مصدر بمعنى المفعول اي
ليس متناولك هذا الفعل اي لا ينبغي لك ان تتناوله او بمعنى العطاء فمعنى لا نولك ان تفعل كذا لا تعطيه
بعد الفعل اي ليس حالك هذا او ذلك ... يكون له ذلك واجاز المبرد ... في المعرفة نحو لا
زيد في الدار وفي النكرة مع الفصل نحو لا فيها رجل او بغيره اي بغير الفصل نحو لا رجل في الدار ويكون لا
ملغاة لضعفها في العمل ويجوز في نحو لا اب له اي فيما اذا كان المنفي ابا او اخا ودخل بعدهما لام الجر على ما
يصح ان يكون مضافا اليه نحو ... وفي لا غلامين له اي فيما اذا كان المنفي مثنى او جمع سلامة بالواو والنون وبعدها
لام الجر داخلة على ما يصح ان يكون مضافا اليه وكان المنفي موصوفا بلام الجار ... فيفصل بينهما
اي من نحو لا اب ولا غلامين وبين اللام بصفة المنفي وفاقا او ظرف لغو لا مستقر عند سيبويه والخليل
لا عند يونس زيادة الالف في لا اب فيقال لا اباله وحذف النون من لا غلامين فيقال لا غلامي له اما اذا كان
الجار والمجرور خبرا للمنفي لانفصاله تعين البناء وان كان الجار متعلقة بالمنفي تعين الاعراب نحو لا ...

واهبا له ... اذا كان الفصل بالصفة ... في لا غلامين اتفاق بحذف
الالف من لا اباله ... النون من غلامين لا ... حقيقة لعدم جواز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بهذا الفصل واما اذا كان الفصل بالظرف نحو لا ابا فيها لك ولا غلامين اليوم لك فعند يونس لا يجب
الحذف ولا الاثبات لانه يجوز الاضافة مع وجود هذا الفصل لكثرة الاتساع في الظروف وعند سيبويه يجب
لان الفصل هنا بشيئين الظرف واللام فلا يلزم من جواز الفصل بالظرف وحده في الشعر جواز الفصل بهما
من لا الاضافة اي لا يكون زيادة الالف في اب لك وحذف النون من غلامين للاضافة على ما قيل انه مضاف
واللام اقحمت بين المضاف والمضاف اليه لتوكيد الاضافة فان اللام الظاهرة تاكيد المقدرة ونفيا عن المنفي
في التنكير باعتبار اللفظ بما يظهر من صورة الانفصال بسبب اللام التي هي عاملة في الضمير فان المضاف
يصير بهذا الفصل كانه ليس بمضاف لعدم التعريف في لا اباك ولا غلامين لك ولو كانا مضافين لكانا
معرفتين لكون المضاف اليه هنا معرفة لكنهما ليسا بمعرفتين لكونهما بمعنى ما لا زيادة فيه نحو لا اب لك
ولا حذف نحو لا غلامين ولا خلاف في انهما نكرتان فيجب ان تكون لا اباك ولا غلامين لك ايضا نكرتين
لان التنكير امر معنوي واذا اتحد اللفظان في الامر المعنوي واحدهما نكرة وجب ان يكون الاخر كذلك والا
لم ... قالوا لانه لو كانا مضافين لكانا معرفتين ولو كانا معرفتين وجب الرفع والتكرير كما عرفت وفيه نظر
لانا لا نسلم انه لو كانا مضافين لكانا معرفتين لاحتمال تعرفهما بالاضافة بسبب وجود الفصل وقوله لكونهما
بمعنى ما لا زيادة فيه ولا ممنوع غايته ما في الباب انهما اشتركا مع ما لا زيادة فيه ولا حذف في اصل المعنى
ولا يلزم من ذلك ان يكون معنى احدهما بعينه معنى الاخر يدل على ذلك ان الخبر في لا اباك محذوف اي لا اباك موجود
فهو لك وفي لا اب لك غير محذوف بل موجود وهو لك واختلاف الاعراب يدل على اختلاف المعنى وكذا قولهم
انهما لو كانا مضافين لكانا معرفتين ووجب الرفع والتكرير باطل تعين ما قلنا او نقول لم يلزم الرفع والتكرير
لكونهما في صورة النكرة والغرض من هذا الفصل ان لا يرفع نحوها ولا تكرر فكيف يرفع وتكرر معه فلا يستنكر
بنصبه وعدم التكرير بل زيادة الالف وحذف النون لمشابهتهما اي لمشابهة لا اباله ولا غلامي له بالمضاف
لمشاركتهما له في اصل المعنى لان الاضافة هنا بمعنى اللام فلما كان بينهما وبين المضاف هذه المشابهة مع كون
المنفي الموصوف معلوم الاحتياج الى مضاف اليه وكون الصفة متصلة بالموصوف وكون المجرور صالحا لان يضاف اليه
الاول ... شبه الموصوف بالمضاف فاعطي الموصوف في المشابهة حكم المضاف لفظا وانما قال في اصل المعنى

لان المضاف [illegible] احدهما [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] في الافراد الاول [illegible] الثاني [illegible] الزيادة [illegible] لكون بعد التشبيه [illegible]

[illegible] لمشابهته [illegible] المضاف معرب ولم يجز الالغاء فيهما [illegible] اليهما بحذف النون

[illegible] في التشبيه الاضافة هنا وكذا لا يجوز لا [illegible] منها لان الاضافة [illegible] او جا [illegible]

[illegible] من الثاني من هذه [illegible] منضبط واغاظني من صلة الاجابة وانما ذكر [illegible] فالقياس

[illegible] لو ساعده السماع وان كرر المنفي بلفظه حال كونه منكرا لانه لو كان معرفة لا يجوز فيه النصب والفتح

مفردا لانه لو كان مضافا لا يجوز فيه الفتح يليه بان لا يكون فصل بين المنفي وبين المكرر نحو لا ماء ماء لانه لو كان

بينهما فصل لا يجوز فيه الفتح ففي الثاني النصب على التاكيد لانه تاكيد لفظي والفتح على البدل لان البدل حكمه حكم المبدل

وفي حكم تكرر العامل بدليل يا زيد زيد او تقول ركب مع الاول كما ركب الموصوف مع الصفة في نحو لا رجل ظريف والمفهوم

من كلامهم انه يجوز في الثاني الاعراب سواء كان نصبا او رفعا في [نصبه] النصب نظر واعلم ان الاعراب في المكرر

الموصوف اولى من الاعراب في المكرر الغير الموصوف نظرا الى انه لا [illegible] مع صفته كانه وصف الاول كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا نحو لا ماء ماء باردا لانه شيء فتكون الثاني وان شبهت لم [illegible] قال

[illegible] بواسطة [illegible] برجل عاقلا

واما بارد فلا يكون الا منونا لانه وصف ثان وفي مثل لا حول ولا قوة خمسة اوجه مما يكون النكرة فيه مكررة مع لا

[illegible] بغير فصل بينهما لانه مع الفصل لم يبن لان النكرة مع لا انما تركبتا بعدى البناء من لا المنفي بسبب التركيب

فاذا انتفى التركيب انتفا بعدي البناء اليهما منها وكذا اذا لم يكن لا مكررة لم يبن الثاني نحو لا اب وابنا مثل مرء وابن

والبنت خلافا للاخفش فانه اجاز لا رجل وامرأة فيهما بفتح المعطوف على التقدير ولا امرأة فحذف لا وانتفى البناء [illegible]

كما كان مع وجودها فتحهما على ان يجعل لا في الموضعين لنفي الجنس وتقدر لهما خبر واحد عند سيبويه ويكون الكلام

جملة واحدة لان المفتوح [اسمهما] لا يعمل عمل ان في الخبر عنده ويجوز ان تقدر خبران عنده ايضا اما عند من يعمل لا المفتوح

اسمها في الخبر فيجوز ايضا تقدير لهما خبر واحد لان الاولى والثانية وان كانتا عاملتين الا انهما متماثلتان فيجوز

ان تولا في اسم واحد عملا واحدا كما في ان زيدا وان عمرا قائمان ويجوز ان يقدر لكل واحد منهما خبر ايضا ونصب

الثاني مع فتح الاول على ان لا تكون لا الثانية زائدة لتأكيد نفي الاول ويكون الثاني معطوفا على لفظ الاول ولا يجوز

على هذا ان تقدر لهما خبر واحد عند سيبويه لان خبر لا حول مرفوع عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان الثانية

[illegible] لكم [illegible] في الخبر بالاتفاق فلو قدر لهما خبر واحد لزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين ورفعه اي رفع

رفع الثاني مع فتح الاول [illegible] [illegible] [illegible] سيبويه يجوز ان تقدم لهما خبر واحد [illegible]

خبرا لمبتدأ [illegible] لا بد ان يكون [illegible] خبر [illegible] اجتماع عاملين مختلفين وهما الابتداء ولفظه لا [illegible]

[illegible] واحد ويجوز ان يكون لا في هذا الوجه بمعنى ليس ورفعهما لانه يجوز الغاء لا [illegible] لضعفها وقد حصل [illegible]

الالغاء وهو التكرار فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة او ملغاة غير زائدة ويجوز ان تقدر

لهما خبر واحد وان تقدر لكل واحد خبر عند سيبويه وغيره لانه لا عامل هنا الا الابتداء ورفع الاول مع ضعف

على ان يكون لا بمعنى ليس ولهذا كان ضعيفا لان عمل لا بمعنى ليس ضعيف اعني مذهب المبرد فانه يجوز الغاء لا [illegible]

لضعفها وفتح الثاني على ان يكون لا غير ملغاة وههنا اشكال وهو ان الاستثناء الواقع عقيب الجملتين ينصرف

الى الثانية وههنا منصرف الى الجملتين لان معناه لا حول عن معصية الله الا بالله ولا قوة على طاعته الا بالله

والقول في الجواب ان الاستثناء المذكور راجع الى الثانية ويقدر في الجملة الاولى استثناء آخر لدلالة الثاني عليه او ان

الحول والقوة لما كانا بمعنى واحد صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة شيء واحد ونعت المبني احتراز

عن نعت المعرب فانه لا يجوز فيه البناء غير المكرر احتراز عن المبني المكرر نحو لا ماء ماء باردا فانه لا يجوز في بارد

البناء ايضا يبنى ويعرب رفعا ونصبا ان كان النعت مفردا لا مضافا يليه اي يلي النعت المبني من غير فصل بينهما

نحو لا رجل ظريف او ظريفا او ظريف اما البناء فلانه اشبه الاول لكون النعت في المعنى هو المبني الذي دخله

لا الثاني كون المنفي في الحقيقة هو النعت لا المنعوت فكان لا باشرتهما وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة

في الرجال فهي لنفي الظرافة لا لنفي الرجال ولهذا لم يبن صفة المنادي مع المنادى نحو يا زيد الظريف لان المنادي

لفظا ومعنى هو الموصوف لا الصفة والثالث كونه قريبا من لا التي هي سبب البناء واما الاعراب رفعا فالحمل على محل لا

مع المبني لانهما في محل الرفع بالابتداء وقيل الحمل على محل اسمها وحده لان لا وان كان عاملا غير اعني الكلام الا انه

ضعيف لانه عمله لمشابهة الحرف بالفعل [المشبه] فيجوز العطف على محل اسمها وان كانت مغيرة معنى الكلام بخلاف نحو ليت

ولعل فانه مغير معنى الكلام الابتداء [الشبه] غير ضعيف في العمل فلا يجوز العطف على محل اسمه وحده واما النصب فالحمل على لفظ

المبني وانما جاز الحمل على لفظه مع ان التابع لا يتبع متبوعه في الحركة البنائية لا يقال جاءني هؤلاء الكرام لمشا

[illegible] تلك الحركة الحركة الاعرابية لعروضها بعروض لا وزوالها بزوالها ويجوز ان يقال النصب حملا على محله

لان محله منصوب لانها تعمل عمل ان والا اي وان لم يكن النعت مفردا يليه بان يكون مضافا نحو لا رجل حسن الوجه

او كان مفردا لكن لا يليه بان يكون بينهما فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف او يكون النعت نعتا ثانيا نحو لا رجل

ظرفين كرمي في الموارب رفعنا وانتصبنا واجب ولايجوز البناء لوجود الفاصل وتغيير المعنى مع البناء
والعطف كالنعت في الاعراب نعم يحملا على لفظه او محله نحو لا اب وابنا مثل بر ولا اب وابن وفيها على
محله نحو لا اب لي ان كان مثله ولا اب الا في البناء فانه لا يجوز بناء المعطوف مع غير لا لايلاج عند الاستقلال
لا يمر طه ذلك التلفظ بلا الاخرى الا لو قلت ولا رجل في الدار والنساء ولا يد لا رجل في الدار لم يستقم والاصلي
جهة التبعية المعطوف عليه لوجود حرف العطف الفصل بينهما وقد عرفت خلاف الاخفش في مثل ان كان
المعطوف نكرة فانه يجوز الرفع والنصب والا اي وان لم يكن المعطوف نكرة بل معرفة تعين الرفع ولا يجوز
نصبه نحو لا غلام في الدار ولا العباس وذلك انه لو يكون المعرفة لا صفة لم يجر فيها الا الرفع فهي اذا كانت تابعة
اولى بان يكون مرفوعة حملا على المحل وقد يحذف اي حذف اسم لا النفي الا الجنس نحو لا عليك اي لا بأس عليك ولا
كزيد فان الكاف ان كان اسما يكون الخبر محذوفا اي لا مثل زيد موجود ويجوز ان يكون الاسم محذوفا اي لا احد مثله وان
كان الكاف حرفا فالمحذوف هو الاسم لا غير خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند بعد دخولهما نحو ما زيد منطلقا ولا
رجل افضل منك عند اهل الحجاز فاذا تقدم الخبر على الاسم ظرفا كان الخبر اولا نحو ما قائم زيد ونحو لا في الدار رجل او انتقض
النفي المستفاد من ما ولا بالا نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا افضل منك او فصل بينهما اي بين ما ولا وبين الاسم
ان الزائدة عند البصرية ونافية مؤكدة عند الكوفية نحو وما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وفي تخصيص
الفصل بان فساد لانهما مع الفصل لا تعملان سواء كان الفاصل ان او غيره قال سيبويه انهما لا تعملان اذا فصل
بينهما وبين الاسم رافعة او ناصبة وكذا لا تعملان اذا قدم معمول الخبر اذا كان غير ظرف كقوله ولا كل من وافى منى انا عارف
على رواية نصب كل واما على رواية رفع كل فيكون كل اسم ما وانا عارف خبره واذا كان معمول الخبر ظرفا فلا يبطل العمل
كقوله يا ابنة حرب كن ومثله كنت آمنا فما كل حين من توالي مواليا فالرفع واجب في هذه المواضع الثلاثة اما مع التقديم
والفصل فلضعفهما في العمل لانهما انما عملتا لمشابهتهما مع فعل غير متصرف مشابهة ضعيفة من جهة المعنى ولان ان
وان كانت زائدة الا انها تشبه ان النافية لفظا وكان حرف النفي دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب
فصارت ان كالا الناقضة للنفي واما مع الانتقاض بالا فلان عملهما انما كان لاجل النفي الذي به شابهتا ليس
وقد انتقض النفي بالا فلا يجوز ان يعمل مع زوال تلك المشابهة وانما اجاز الاخفش من نحو ما قائما الا زيد فهو انما
يجيز بناء على ان زيدا بدل من اسم ما المحذوف استغناء بالبدل عن المبدل منه اذ التقدير ما احد قائما الا زيد فان قلت
ما تقول في قوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فانه قد اعمل ما مع ان خبرها مقدم

مقدم على الاسم والثاني قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا فانه قد اعمل ما مع انتقاض النفي
بالا فاجاب عنه بقوله واذ ما مثلهم بشر محمول على حذف الخبر وعلى كون مثل حالا التقدير اذ ما بشر مثلهم موجودا فقدم
مثلهم الذي كان صفة لبشر انتصب على الحال منهم من قال انه منصوب على الظرف لان قوله ما مثلهم بشر في معنى ما فوقهم
بشر وفي الجواب نظر وهو ان الحال فضلة يتم الكلام بدونها وههنا لا يتم الكلام بدون مثلهم فكيف يكون حالا والا
منجنونا محمول على تشبيه منجنونا فيكون نصب منجنونا بفعل مقدر وهو تشبيه الدال عليه الاسناد بين المبتدا والخبر او يدل الدال
عليه مجيء منجنونا على حذف مضاف منه اي الا يدور دوران منجنون ويجوز ان يكون منصوبا على الحال والخبر محذوف
اي ما الدهر موجودا الا مثل المنجنون لا يستقر على حال وكذا قوله الا معذبا منصوب بفعل مقدر اي لا يعذب تعذيبا
فيكون معذبا بمعنى المصدر ويكون من باب ما انت الا سيرا فعلى هذا لو اجاب من طرفي البيت لكان اولى واعلم
اجاز العمل مع تقديم الخبر ويونس اجازه مع نقض النفي بالا واتفق النحاة على ابطال العمل ان اقترن ان بهما وذلك لان
ليس لا يليها ان فاذا وليت ما ان تباينا في الاستعمال وبطل الاعمال بلا خلاف ولا يلزم من مثل هذا المباينة بنقض النفي
ولا بتوسط الخبر لان ليس قد ينتقض نفيها ويتوسط خبرها واذا عطف عليه اي على الخبر اذا لم يكن الخبر مجرورا بالباء بغير موجب
اي لغير حرف مثبت لما بعده من حروف العطف جاز رفع المعطوف ونصبه ان وقع بعده اي بعد المعطوف مرفوع من اسباب الاسم
اي مرفوع مشتمل على ضمير اسم ما نحو ما زيد قائما ولا ذاهب ابوه فانه جاز رفع ذاهب على ان يكون خبرا وابوه مبتدا
ويكون من باب عطف على جملة وجاز نصبه على ان يكون عطفا على قائما وابوه فاعله ويكون من باب عطف مفرد على مفرد اما
اذا لم يقع بعد المعطوف شيء نحو ما زيد ولا ذاهبا او وقع بعده منصوب نحو ما زيد قائما ولا ضاربا اباه فالنصب واجب اما في نحو
ما زيد قائما ولا ذاهبا فلان المعطوف عليه منصوب وانما لا يجوز رفعه حملا على محل قائما فان محله رفع لانه خبر المبتدا
في الاصل وعمل الابتداء في الخبر باق تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه كما رفع شيء في ما زيد شيئا الا شيء حملا على محله لانه لا يجوز
اعتبار العامل المعنوي اذا كان العامل اللفظي حرفا بغير المعنى كالابتداء الا عند الاحتياج اليه والاضطرار كما في ما زيد شيئا الا شيء
لانه لا يجوز ههنا حمل الا شيء على لفظ شيئا بخلاف ما نحن بصدده فانه يجوز عطفه على اللفظ وكذا لا يجوز رفع ضاربا في ما زيد
قائما ولا ضاربا اياه لا على ان يكون عطفا على محل قائما لما قلنا ولا على ان يكون خبرا وما بعده مبتدا كما في ما زيد قائما ولا ذاهب
ابوه لعدم مبتدا بعده وان وقع بعده اجنبي عن اسم ما نحو ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو فان عمرا اجنبي عن زيد لعدم اشتماله على ضميره
او كان العطف على الخبر بموجب من حروف العطف نحو ما زيد قائما بل قاعد او لكن قاعد فالرفع في المعطوف واجب اما في الصورة
الاولى فلانه لا يجوز نصب ذاهب ليكون عطفا على قائما لانه لما وجب كقولك قائما الضمير العائد الى زيد لكونه مشتقا وجب

ان يثبت مثله في المعطوف الذي هو مثل المعطوف عليه في كونه مستحقا للجر من انه اذا كان للمعطوف عليه حكم بالنظر الى نفسه
وخبره مما كان المعطوف في نفسه مثله وجب ثبوت ذلك الحكم له ولا نهي في ذاهب عمرو ولا يجوز نصب ذاهب على الاضمار مما
يكون هو خبره وعمرو اسمه لانه اذا تقدم الخبر على ما يبطل عملها فيجب رفعه ليكون خبرا او قوله عمرو مبتداء ويكون ذاهبا
من باب عطف جملة على جملة وكذا ان وقع اجنبي مقدما جاز النصب ايضا نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا اما في الصورة
الثانية فلانه يبطل عملها فيما بعد الموجب فيجب رفع بل قاعدا او لكن قاعد حملا على محل ما للاضطرار اليه او على انه خبر مبتداء
محذوف والتاء في لات حين مناص زائدة زيدت لتانيث الكلمة كما في ربت وثمت او لمبالغة النفي نحو علامة ولا
الزائدة فيها التاء بمعنى ليس عند البصرية لان دخول تاء التانيث الساكنة التي من خواص الفعل اولى بالمشبهة
بالفعل وهي لا بمعنى ليس من دخولها بالمشبهة بالحروف وهي لنفي الجنس ليقوي وجه دخولها عليها والاسم اي اسم
لات على قولهم حين محذوف عند الاكثر اي لا الحين حين مناص لا مظهر عند الاكثر لان الحرف لا يضمر فيها او حين
مقدر في لات لجريها اي لجري لات مجرى الفعل في الحاق التاء عند الخليل وسيبويه فانه لما الحقت بها التاء
صارت مشبهة بليس صورة ومعنى وتحسن اضمار الاسم فيها كما في ليس قال سيبويه انها في لزوم الاضمار فيها
نظير ليس ولا يكون في الاستثناء ويكون لات مختصة بالحين او بما هو بمعناه نحو ولات هنا حنت لان لا
في الاصل لما لم يكن لنفي الحال كما ليس كذلك وعند دخول التاء عليها لما صارت شبيهة به صورة ومعنى جعلت مختصة
بالحين لتكون كليس في الدلالة على نفي الحال وعند الكوفية ان لا هذه لنفي الجنس وخبرها محذوف لان لا لنفي الجنس
هي الكثيرة في الاستعمال ولا التي بمعنى ليس انما يكون في الشعر فوجب ان يحمل ما ورد في القرآن على الشائع
الكثير وعن عيسى جواز الجر بها اي بلات في الاوقات على ان يكون لات حرف جر منه قوله طلبوا صلحنا
ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء وعند البصرية ان لات بمعنى ليس واوان هنا بمعناه مبني فانه لما
حذف المضاف اليه منه بني على الكسر لالتقاء الساكنين وعوض التنوين منه وعن ابي عبيدة تحين لغة في حين
ولا لنفي الجنس عنده فيكون التاء من جملة حين لا من جملة لا من حد وبدليله قوله العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون زمان ما من مطعم لكن الدليل على ان التاء ليست من جملة حين قوله حنت نوار ولات هنا حنت
وقوله حنت ولات هنت واني لك مقروع وكون التاء في البيت الاول من جملة لات فاستغنى بالدعوى لا
ويكون التقدير العاطفون حين لات حين ما من عاطف فحذف حين مع لا وقيل اراد العاطفونه بهاء السكت ثم اثبتها
وصلا وابدلها تاء والله اعلم تم البحث بعونه وكرمه

المجرورات ضربان مجرور بالحرف ويكون عامل الجر هو الحرف نحو مررت

نحو مررت بزيد وزيد في الدار ومجرور بتقديره اي بتقدير الحرف وكون العامل المضاف لانه ثاني ما حصل في التركيب معنى حرف الجر قوي
بذلك فعمل او يكون العامل الحرف المقدر ووجهه انه قد ثبت عمل حرف الجر فجعل الحرف هنا ايضا عاملا ليكون عمل الجر بابا واحدا اولى
من جعله مختلفا وضعفه ان اضمار حرف الجر ضعيف او يكون العامل معنويا وهو معنى حرف الجر ووجهه انه قد بطل ان يكون الحرف
عاملا لضعف اضماره والوجه لعمل الاسم لانه على خلاف القياس وهو مردود لانه انما يصار الى العامل المعنوي عند فقد عامل لفظي ولم يفقد
ههنا وقوله مجرور بتقديره يحتمل ان يكون المراد منه كل واحد من هذه المذاهب الثلثة واعلم ان تقدير حرف الجر انما يمكن في الاضافة
المعنوية لا اللفظية نحو ضارب زيد فان ضاربا مضاف الى زيد نفسه لا بواسطة حرف الجر ويمكن ان يجعل اللام ههنا ايضا مقدرة
والثاني اي المجرور بتقديره المضاف اليه وشرط مضافه سواء كان مضافا بالاضافة المعنوية او اللفظية التجرد عن التنوين
ان كان فيه تنوين وان لم يكن فيه تنوين يقدر انه لو كان فيه تنوين كان ايضا مجردا عنه لاجل الاضافة نحو حمار او رفائك
اذا قلت اساور فضة بالنصب فالتنوين مقدر الثبوت واذا قلت اساور فضة بالجر فالتنوين الذي كان ثبوته مقدرا
صار حذفه مقدرا ولذا لا تنون في الضرورة بخلاف الذي ثبوته مقدرا وما قام مقامها كنون التثنية والجمع للاضافة فانه
لا يجوز الجمع بين هذه الاشياء وبين الاضافة لان الاضافة تدل على الاتصال وعدم تمام الكلم الاول وهذه الاشياء تدل
على الانفصال لانها دليل على تمام ما هي فيه وهي اي الاضافة معنوية تفيد معنى الاضافة في المضاف من التعريف او التخصيص
ان كان المضاف جامدا او مستقلا كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يضاف ذلك المشتق الى معموله اي الى ما هو
معموله قبل الاضافة بمعنى اللام المخصصة تحقيقا نحو غلام زيد او تقديرا نحو زيد عند عمرو ومع خالد فانه لا يخفى ان
لفظ اللام لا يحسن تقديره ههنا ولكن يحكم بان معناه مراد تقديرا ما لم يكن المضاف اليه جنس المضاف بمعنى صحة اطلاق
اسم المضاف اليه عليه وعلى غيره فيكون الاضافة في بعض القوم ويد زيد بمعنى اللام لانه وان صح هنا اطلاق المضاف اليه
على المضاف لكن لا يصح اطلاقه على غيره ايضا وكذا مسجد الجامع لان الجامع لا يتناول الا المضاف بالغلبة فانه في العرف
هو المسجد لا غير واما قولهم يد من زيد وبعض من القوم فلا يدل من الظاهر على ان الاضافة بمعنى من لان الاضافة انما
يتضمن معنى من المبينة وليست هذه الظاهرة بمبينة لان من شرطها اطلاق المجرور بها على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا
الرجس من الاوثان ولا ظرفه وبمعنى من المبينة ان كان المضاف اليه جنسه بالمعنى المذكور نحو خاتم فضة فانه يصح
اطلاق الفضة على الخاتم وغيره وبمعنى في ان كان المضاف اليه ظرفه اي ظرف المضاف نحو ضرب اليوم وقيل كونه بلا وكقوله
تربص اربعة اشهر وقوله تعالى يا صاحبي السجن والاكثر على ان هذه الاضافة ايضا بمعنى اللام اذ لا يلزم فيها بمعنى اللام
ان يجوز التصريح بها بل يكفي فيه ادنا افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام وان لم يصح اظهارها كما بيناه الآن

لقول احد حامي الخشب لصاحبه خذ طرفه ويشترط في الاضافة المعنوية ان يتعرى المضاف عن التعريف فان كان
معرفا باللام نزع اللام عنه وادخل على ما انكر بان جعل واحدا من المسمين بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا
راس زيدكم واما المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تنكيرهما الاثر اى لان المضاف يتخصص مع المضاف اليه النكرة نحو
غلام رجل فانك اذا قلت غلام كان شائعا فاذا قلت غلام رجل فقد خصصته وازلت عنه بعض الشياع ويتعرف
مع المضاف اليه المعرفة نحو غلام زيد لان لفظ المضاف اليه لما امتزج بالمضاف حتى تنزل منه منزلة التنوين يجب
ان يمتزج معناه بمعناه لتكون قدر مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى فتعرف بالاضافة الى المعرفة فاذا قلت
غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد ان تشير به الى غلام معين من بين غلمانه له مزيد خصوصية
لزيد بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان اما لكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له او بكونه
غلاما معهودا ثم قد يستعمل على خلاف وضعه فيقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وبعد الاشتهار
افادتها التعريف باصل الوضع كما في المعرف باللام فانه في اصل وضعه لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين
نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واذا كان وضع الاضافة التعريف او التخصيص لا يجوز اضافة المعرف لان
اضافته ان كان للتعريف تحصيل الحاصل ولذا ان كان للتخصيص لانه اذا كان معرفا كان مخصصا وبعضهم
اجازوا اضافة العلم مع بقاء تعريفه لجواز اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما في يا زيد وهذا اولى لجواز ان يقال زيد النجدة
وان لم يكن في الدنيا الا هو لكن مذهب المصنف هو الاول ولذلك قال عن التعريف ولم يقل عن حرف التعريف او نقول
انما تعد الاضافة المعنوية التعريف لان وضعها على ان يفيد ان بين المضاف والمضاف اليه نسبة لا تعدد فيها
ونسبة الغلامية في غلام زيد ليست مما تتعدد بين كل شيئين فتكون قائمة بمعين فيلزم تعريف المضاف ولذا
لا يتعرف المضاف اذا تعذر اعتبار الخصوصية نحو مثل زيد فان المثلية تتعدد بين كل شيئين الا واحد امه ونسيج
وحده اى لا نظير له واصله في الثوب اذا كان رقيقا لم ينسج على منواله غيره وانما يقال هذا في المدح وعبد
بطنه وصدر بلدته ورئيس قبيلته فانها لا تتعرف بالاضافة على راي ولهذا يجوز دخول رب عليه
كقوله اماوي ان رب واحد امه ٭ قلت فلا عزم علي ولا جعل ٭ اى رب انسان عزيز معظم والاكثر ان
هذه الكلمات معارف بالاضافة فاذا قلت جاءني واحد امه فكانك قلت جاءني البينة الكامل الذى عرفته والا غيرا
والا مثلا وشبها وكل ما هو بمعناها نحو نظير وسوى وقوله لتوغلها في الابهام علة لقوله الا واحد امه الى قوله
وشبها فانك اذا قلت مررت بواحد امه لا يفهم شيء مخصوص وكذا نحو غير وشبه لان مغاير زيد مثلا ليست صفة

صفة تخصص ذاتا دون ذات لان كل من في الوجود موصوف بمغايرة زيد وكذا مثليته لا تخصص ذاتا ما لم
يشتهر المضاف اذا كان غيرا او ما في معناه لمغايرة المضاف اليه فانه من هذه الكلمات لا يتعرف بالاضافة واما
اذا اشتهر بان يكون المضاف اليه المعرف له ضد واحد فقط فيتعرف بالاضافة نحو عليك بالحركة غير السكون وكقوله
غير المغضوب عليهم فانه صفة للذين انعمت عليهم لانه ليس للمنعم عليهم ضد غير المغضوب عليهم او بما كان اذا كان المضاف
مثلا او ما في معناه اما اذا اشتهر بذلك كما اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء فقيل جاء مثلك وقصد
الذى يماثلك في هذا الشيء الفلاني صار معرفة بالاضافة وتجويز الكوفية نحو الخمسة الاثواب والمائة الدراهم من غير
تعري المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف الى معدوده بانهما واحد اى قالوا ان المضاف في العدد من حيث
المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة فعرف المقصود بها تعريفا بحسب ذاته لا تعريفا مستفادا من المضاف اليه
ثم الضيف بعد التعريف ليعلم انه من اي نوع رد هذا التجويز بعدم التعريف ليعلم انه جواز الخاتم الحديد مع ان المضاف والمضاف اليه
هنا ايضا واحد وبعدم النقل عن الفصحاء فلعلهم نقلوا ذلك عن قوم غير فصحاء ٭ ويشترط في الاضافة ان يكون اى المضاف
والمضاف اليه متغايرين وذلك لعدم الفائدة من التعريف والتخصيص لو كان المضاف نفس المضاف اليه ولامتناع كون الشيء
معرفا لنفسه او منسوبا الى نفسه فلا يجوز الاضافة بين اسمين متماثلين عموما وخصوصا بان يصدق كل منهما على كل ما
صدق عليه الآخر لعدم التغاير سواء كان من اسماء المعاني او من اسماء الاعيان فلا يقال ليث اسد ولا حبس منع بل
كل الدراهم وعين الشيء فان الاول منهما ليس بمماثل للثاني في العموم والخصوص لان الاول اعم وقد يجوز اضافة
لحصول التخصيص في ذلك العام من ذكر الخاص صح
العام الى الخاص ولا يجوز اضافة الخاص الى العام المبهم فيحصل الابهام لان المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره
الابهام ولا يجوز الاضافة بين الصفة والموصوف ايضا لانه لا يضاف الموصوف الى الصفة ولا بان يضاف الصفة الى الموصوف
لعدم التغاير بينهما فانك اذا قلت جاءني زيد الظريف لم يكن الظريف غير زيد ولذا يجب التطابق بينهما فان قلت
قد اضيف الصفة الى موصوفها فادة قولهم سحق عمامة فانه في الاصل عمامة سحق اى بال والموصوف الى صفته في قولهم
مسجد الجامع لانه في الاصل المسجد الجامع فاجاب عنهما بقوله ونحو سحق عمامة على حذف موصوف المضاف
اى ما هو مضاف في الظاهر وايراد المضاف اليه من مثله اى من مثل الموصوف المحذوف لبيانه يعني كان اصل سحق عمامة
عمامة سحق حذف الموصوف فصار سحق فقصد تخصيصه لكونه صالحا لان يكون عمامة وغيرها مثل خاتم حديد
في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها فاضيف الى الجنس الذي تخصص به وبقوله ونحو مسجد الجامع على حذف

موصوف المضاف اليه اى مسجد الوقت الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلوة ولفظية
مطلق على قوله وهى معنوية ان كان المضاف مشتقا يضاف الى معموله مفعولا كان المعمول او فاعلا او مفعولا ما لم يسم
فاعله نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومعمور الدار فان لم يكن المضاف مشتقا لم يكن الاضافة لفظية وان كان مضافا
الى معموله نحو اضافة المصدر اليه وكذلك ان لم يكن مضافا الى معموله لم يكن لفظية وان كان مشتقا نحو مصارع لكن
يخرج من هذا نحو ممسمى الاب فان الاضافة لفظية وفى تقدير مسمى ابوه مع ان المضاف ليس مشتق ولا
تفيد الاضافة اللفظية الا تخصيصا فى اللفظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لاستواء الحالتين حالة الاضافة
والحالة التى قبل الاضافة فالتخصيص الذى فى ضارب رجل لم يحصل بالاضافة بل كان حاصلا لضارب من رجل حين
كان منصوبا به ايضا بلا تفاوت والتخفيف قد يكون فى المضاف وحده نحو ضارب وقد يكون فى المضاف اليه وحده نحو
الحسن الوجه اذ اصله الحسن وجهه وقد يكون فيهما نحو حسن الوجه وقد يكون لا فى اللفظ واحد منهما نحو افضل
القوم على قول من قال ان اضافة افضل التفضيل لفظية قال التخفيف فيه محقق ومن ثم اى ومن اجل انها لا تفيد
الا تخفيفا لا توصف بمضافها اى بمضاف الاضافة اللفظية الا نكرة فيقال مررت برجل حسن الوجه ولو افادت
تعريفهما لزم ان لا يجوز ذلك ومن ثم ايضا لا يمتنع اللام فى كل مثنى من المشتق ومجموع بالواو والنون منه نحو الضاربا
زيد والضاربو زيد فانها تفيد خفة فى اللفظ بسقوط النون فى المثنى والجمع ولا تفيد تعريفا والا لما جاز اضافتهما
مع وجود اللام بخلاف المفرد بغير الواو والنون فانه يمتنع اللام فيهما فلا يقال الضارب زيد والضارب زيد لعدم التخفيف
فيهما لان التنوين سقط فيهما بالام لا بالاضافة لان اللام سابقة على الاضافة حسا وجاز اللام فى المفرد
والجمع بغيرهما اى بغير الواو والنون حال كونهما متعديين اى كون اضافتهما الى ما هو الاصل القايم غلامه
والمضروب غلامه فحصل التخفيف بسبب حذف الغرة والضمير من غلامه وبجرهما اى بجر المفرد والجمع
بغير الواو والنون مضمر نحو الضاربك والضاربيك او مظهر باللام اى مع لام التعريف نحو الضارب الرجل والضوارب
الرجل او مضاف الى المظهر باللام مع بعد فى نحو الضارب وجه فرس غلام اخ الرجل فانه جاز اللام فيهما
مع عدم التخفيف حملا فى المجرور المضمر نحو الضاربك على ما ليس فى اوله اللام من مثله نحو ضاربك وانما حمل
عليه لان الضاربك مثل ضاربك لا فرق بينهما الا باللام والاضافة فى ضاربك لازمة من غير نظر الى تخفيف بسبب الاضافة
لا بسقوط النون فى ضاربك وضاربوك والتنوين فى ضاربك بالضمير لرفضهم الجمع بينها او بين الضمير المتصل

المتصل وذلك لان التنوين والنون مشعر الانتهاء الكلمة والضمير المتصل فى حكم تتمة الاول فلا يجوز الجمع بينهما
وبينه لا بالاضافة اى ليس سقوط النون والتنوين بالاضافة اذ لو كان سقوطهما بها لكان مما ينبغي
ان يقال ضارباتك وضاربتك ثم يضاف كما فى ضارب زيد او يمتنع ان يقال ذلك لئلا يلزم المحذور المذكور وهذا
العذر فى جواز اضافة نحو الضاربك والضاربه انما يستقيم على قول بعض النحاة القائلين بان الضمير بعد ذى اللام
من المشتق مفردا كان او مثنى او مجموعا على حدة فهو منصوب مجرور بالاضافة وقال سيبويه ان ذى اللام اذا لم يكن
مثنى او مجموعا على حدة فهو منصوب لا غير نحو الضاربك لاعتباره المضمر بالمظهر وكما لا يجوز فى الضارب زيدا
الا النصب فكذا لا يجوز فى الضاربك الا النصب وقال بعض النحاة ان الضاربك فى الاصل الضارب اياك فلما
اضيف حصل التخفيف جدا فلا حاجة على قول سيبويه ولا على قولهم الى العذر المذكور فى جواز اضافته ومن ثم
اى ومن اجل ان سقوط النون والتنوين بالضمير لا بالاضافة لم يجز ضاربانك بالجمع بين الضمير والنون على غير
نية الاضافة ولهذا قال الاخفش ان الضمير بعد المجرد عن اللام نحو ضاربك وضاربك منصوب دائما وانما حذف التنوين
والنون للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل فان قلت نقول فى قوله هم الآمرون الخير والفاعلونه اذا ما خشوا
من محدث من الامر معظما فانه جمع بين النون والضمير المتصل المنصوب فى الفاعلونه فاجاب عنه بقوله والفاعلونه
مما لا يعتد به قال سيبويه هذا البيت مصنوع وقال المبرد الهاء للسكت وانما لم يحذف اجراء له مجرى الوقف ولما
حركت تشبيها لها بهاء الكناية وحملا فى المجر المظهر نحو الضارب الرجل على نحو الحسن الوجه المفيد فيه الاضافة التخفيف
بحذف الضمير والاستتار وقلب الضمة كسرة اذ كان اصله الحسن وجهه فوجه التشبيه بينهما كون المضاف والمضاف اليه
معرفا باللام ولذلك شبه الحسن الوجه فى النصب بالضارب الرجل على سبيل القصاص ولا يجوز الضارب زيد حملا على الحسن
لعدم الشبه بينهما بسبب تجريد المضاف اليه فيه عن اللام وانما قال المختار من الوجوه لان فى الحسن ثلاثة وجوه رفع الوجه
على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وجره على الاضافة والمختار من هذه الوجوه الجر اذ فى تقدير الرفع لزم القبح لخلو الصفة
عن الضمير الذى به يرتبط بالموصوف فيكون الجر اولى منه لوجود الضمير فى الصفة وكذا من النصب لان جره بالاضافة فرع
اولى من نصبه المشبه فالحقا بالفضلة واذا كان الجر مختارا اجاز حمل ما هو كثير شائع عليه وقد يجعل المضاف مقحما
خروجه عن الكلام ودخوله فيه سيان بمعنى اى لا تفاوت بينهما كلام السلام فى قول لبيد • تمنى ابنتاى ان يعيش ابوهما
وهل انا الا من ربيعة او مضر • فقوما وقولا بالذى قد عرفتما • ولا تخمشا وجها ولا تحلقا الشعر • الى الحول ثم اسم
السلام عليكما • ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر • اى ابكيانى الى الحول وقولا فى الندبة ما عرفتما من الخصال الحميدة وقوله ثم

جيدة

ثم السلام عليكما اي حقيقة السلام عليكما او حي خويلد في قوله يا قر ان اباك حي خويلد • قد كنت خائفة على الاحماق •
اي يا قرة وان كنت اخاف قبل ولادتك على ابيك ان يجيء اي يجيء بولد احمق فوقع ذلك المخوف اذ ولدك يريد به
انك احمق ومقام الذئب في قول الشماخ • وماء قد وردت لوصل اروى • عليه الطير كالورق اللجين • ذعرت
به القطا ونفيت عنه • مقام الذئب كالرجل اللعين • اروى اسم امراة واللجين هو ما سقط من الورق عند الخبط هو
ضرب الشجر بالعصا ليسقط ورقه او ذعرت اي نفرت الطيور تنفيرا او شردت من الوجه كأني تشبيها او اللعين
المطرود وفي قوله خروجه ودخوله سيان نظرا لان المضاف في هذه الامثلة غير مقحم من حيث المعنى اما في قوله لبيد
فانه لتفيد التفخيم وصيانة للمسمى عن الذكر ومنه بسم الله والمعنى ان اسم الله في استكفاء المهمات مغن عن
ذكر الذات واما في قوله حي خويلد فانه تفيد نوعا من تحقير ما اضيف اليه الحي كانه يقول هذا الشخص ليس سوى
انه حي وشبح ما فيه سوى انه حساس واما في قوله مقام الذئب فلانه تعتد تاكيدا لنفي الذئب لانه اذا انفى من موضع قيامه
فقد نفاه قطعا وفي قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان لانه فيه لو لم يذكر المقام ولا يجوز اضافة المضاف قد عرفت
علة امتناع ذلك في بحث التمييز ولا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف لانه كالجزء الثاني من كلمة واحدة ولا تقديم
شيء من معموله اي من معمول المضاف اليه عليه لانه لو تقدم المعمول على المضاف لزم ان يكون المضاف اليه مقدما عليه ايضا
لان مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول مع انه موخر عنه لما عرفت ولم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه
موخر من وجه فكذلك ما هو بمنزلتها فان قلت يجوز تقديم معمول المضاف اليه على المضاف لوقوعه في نحو انا زيدا
غير ضارب فان زيدا معمول ضارب وتقدم على المضاف فاجاب عنه بقوله ونحو انا زيدا غير ضارب على جعل الغير كلا
لتضمنه معنى النفي وتقديم ما في حيز لا عليه جائز نحو انا زيدا لا ضارب فقدم ما في حيز غير عليه حملا على لا ولذا لا يجوز
ان يقال انا زيدا مثل ضارب لعدم معنى لا في المثل ومن ثمه اي ومن اجل ان الغير كلا يجوز زيادة لا المؤكدة للنفي بعده
اي بعد الغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين ولا يجوز الفصل بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه مطلقا اي
سواء كان بالظرف او بغيره سعة اي في سعة الكلام لتنزلهما منزلة شيء واحد وقتل اولادهم شركائهم بنصب
اولادهم وجر شركائهم على قراءة ابن عامر من الشواذ لانه فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف في سعة الكلام
والحكم بشذوذه انما يستقيم على القول بان القراءات غير متواترة لكن حكمه هنا بشذوذه وحكمه قبل بعدم حمل
نصب امراتك على فاسر لفساد المعنى مما لا يجتمعان لان ذلك الحكم موقوف على تواترها وعدم جواز ان يكون بعضها
خطاء وهذا موقوف على عدم تواترها فالاولى ان يقول الفصل في السعة بالمفعول جائز عند بعضهم ان كان المضاف

المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعلا له لورود القراءة او نقول انها محمول على حذف المضاف اليه من الاسم الاول والثاني
المضاف مع الثاني ولا يجوز الفصل بغير الظرف ضرورة اي في ضرورة الشعر اما بالظرف في الضرورة فيجوز لاتساعهم
في الظروف بما لم يتسعوا في غيرها وقوله • يا من راى عارضا اسر به • بين ذراعي وجبهة الاسد هذا اعتراض بانه
فصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف واجاب عنه بقوله محمول على حذف المضاف اليه من الاول اي بين ذراعي
الاسد وجبهة الاسد فاكتفى بدلالة الثاني على الاول عليه لانه مثله لفظا ومعنى وهذا مذهب المبرد وذراعا الاسد
كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازله والمنادى في البيت محذوف اي يا قوم من راى
البيت وقد يحذف المضاف ويقام المضاف اليه مقامه في الاعراب عند امن اللبس نحو واسئل القرية اي اهل القرية
لان من المعلوم ان المسئول اهلها لا هي ولا تقول رايت هندا وتريد غلام هند لوجود اللبس وفيه اي في الاعراب
مع التذكير وفيه مع الجمع كبردى في قوله يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل
وبردى على وزن فعلى نهر بدمشق والبريص من انهار دمشق ويصفق الشراب تحويله من اناء الى اناء والرحيق
صفوة الخمر وماء سلسل وسلسال سهل المجرى في الحلق وكم من قرية في قوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون بدليل يصفق اي اصل بردى ماء بردى حذف المضاف اليه واقيم المضاف اليه مقامه
في الاعراب والتذكير ولذلك قال يصفق بالياء للتذكير اذ لو لم يقم مقامه في التذكير لوجب ان يقال تصفق بالتاء لتانيث
لان بردى من صيغ المونث وبدليل او هم قائلون فان اصل قوله من قرية من اهل قرية حذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه في الاعراب والجمع ولذلك قيل او هم قائلون بضمير الجمع المذكر وقد لا يقوم مقامه في التانيث
نحو قطعت السارق فانه مثل اي قطعت يد السارق فان الضمير في انه مثل لانه اراد المحذوف والمحذوف المضاف اليه
يحذف لاستطالتهم المضاف مع المضاف اليه فحذف احدهما للايجاز الا ان حذف المضاف اليه اكثر ولهذا ذكر لفظة
قد في حذف المضاف ولم يذكرها في حذف المضاف اليه وانما يحذف في اسماء الازمنة الاضافة فاذا استعملت غير مضافة
فلا بد من قرينة تدل على خصوصية ذلك المضاف اليه ويعوض التنوين من المضاف اليه في المضاف اذا لم يكن المضاف
من الظروف فالتي فيها معنى النسبة كقبل وبعد وامام وخلف او لم يعطف على المضاف مضاف الى مثل ذلك المضاف اليه المحذوف
نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال واذ وحينئذ ولا يعوض التنوين من المضاف اليه اذا كان المضاف من تلك الظروف
او يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف فانه حينئذ يبنى المضاف بلا عوض من المضاف اليه وان عطف عليه المضاف المذكور
لم يعوض من المضاف اليه التنوين ولم يبن المضاف سواء كان المضاف من تلك الظروف اولا نحو من قبل ومن بعد

ونحو الاخلاء او بدايه سبايح لان المضاف اليه لما فسر بالثاني فكانه باق فلا حاجة الى العوض منه وثان
ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر والثاني في الحقيقة مضاف الى ضميره ويكون التقدير الاخلاء سبايح
فحذف الضمير وجعل المضاف اليه الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه لتكون الظاهر كالعوض من المحذوف فهو القائم
مقامه ويلزم على مذهبه الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير لفظ ما هو مثل المضاف لفظا ومعنى في السعة ويتوي
المضاف اليه المحذوف فيهما اي في التعويض وعدم التعويض اما في التعويض فنحو قوله والوزن يوم معه الجمى فاد
بدون المضاف اليه لا يستقل واما في عدم التعويض فنحو من قبل ومن بعد زيد ولا ينوي المضاف اليه في التعويض
وعدمه اما في التعويض فكقوله تعالى فضلنا بعضهم على بعض واما في عدمه فكقوله فساغ لي الشراب وكنت قبلا اي
وربما حذف المضاف اليه من قبل ولم ينو ولذا اعرب منونا لعدم تضمنه معنى الاضافة وقيل ان قبلا في البيت معرف
بتقدير الاضافة والتنوين عوض من المضاف اليه وقد يحذفان اي المضاف والمضاف اليه وذلك انما يكون عند وجود
مضاف اليه ثان الى مضاف اليه ثالث فيحذف المضاف اولا ثم يقام الثاني مقامه ثم يحذف المضاف الى الثالث ويقام الثالث
مقامه كقوله فادرك ابقاء العرادة ظلعها وقد جعلتني من حزيمة اصبعا اي ذا مسافة اصبع والمضاف الى ياء المتكلم
ان كان المضاف صحيحا كزيد او جاريا مجراه في احتمال الحركات كدلو وظبي ومعزو كسر آخره عند اضافته الى ياء المتكلم للتناسب
بين الياء والكسرة ولاستلزام الفتحة انقلاب الواو والياء والضمة اجتماع ثقلها مع ثقل الياء فان كان الاخر الفا
تثبت الالف عند الاضافة الى ياء المتكلم في جميع اللغات غير لغة هذيل سواء كانت الالف للتثنية نحو مسلماي او لا
نحو فتاي وهذيل تقلبها اي تقلب الالف حال كونها لغير التثنية ياء لان احرف المد لما كانت من جنس الحركات
كانت الالف قبل الياء كالفتحة قبلها فتقلب ياء لتكون كالكسرة قبله واما الف التثنية فلم يقلبوها لا لامر استحساني
لا موجب لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف كالالف لدي فانها تقلب مع الضمير سواء كان الضمير ياء او لا نحو لدي
ولديك وكذا في على لغة هذيل وغيرها وذلك لحمل لدي على علي والي للزوم الالم لزومهما اياه وفي على والى يجب قلب الفهما ياء عند دخولهما
على الضمير نحو عليك واليك وانما يجب لشدة الامتزاج بينهما وبين الضمير الذي يدخلان عليه لان الداخل يحتاج الى المدخول عليه
في افادته وهو الى الداخل في وجوده فاحبوا ان ينصبوا علامة يستدل بها على هذا الامتزاج فقلبوا الالف ياء لان مثل هذه
الياء لا يوجد اصلا في آخر الكلمة وانما يوجد كثيرا في اوسطها نحو سيد وميت وان كان الآخر ياء فيهما ادغمت الياء فيها اي في ياء المتكلم
وان كان الآخر واوا قلبت الواو ياء وادغمت الياء فيها لاجتماع الواو والياء والاولى منهما ساكنة نحو مسلمي واصله مسلموي
والياء اي ياء المتكلم ان سكن ما قبلها سواء كان الساكن الفا او ياء فمفتوحة لئلا يلزم اجتماع الساكنين وقد جاء فيها الاسكان

الاسكان مع الالف في قراءة نافع نحو قوله تعالى ومحياي ومماتي وذلك لان الالف فيها زيادة مدة فتقوم مقام الحركة والا جاز فتحها
وسكونها وقد عرفت بيان ذلك في المنادي والاسماء الستة وهي اب واخ وحم وهن وفم وذو مال اذا اضيفت هذه الاسماء اليها
اي الى ياء المتكلم سوى ذو فانه لازم الاضافة الى اسم الجنس المظهر فلا يضاف الى ياء المتكلم وانما اضيف جمعه الى ضمير غائب كقول
اللهم صل على محمد وذويه او الى ضمير مخاطب كقوله وانا لنرجو عاجلا منك مثل ما رجوناه قدما من ذويك الافاضل وانما كانت
ذو لازمة الاضافة في الاغلب الى اسم الجنس لان وضعها على ان يتوصل بها الى الوصف بالاجناس فلا تدخل الاعلام لم يرد اذا
المحذوف من تلك الاسماء فيقال حمي وهني لانه لو رد المحذوف عند الاضافة الى الياء كما رد عند الاضافة الى غيره فان قيل اخوي
وابوي وابي بطل القاعدة المقررة من قلب الواو ياء اذا اجتمعتا وسبق احدهما بالسكون وان قيل في حالة الرفع ابي تقلب الواو ياء
لزم التباس اعراب الرفع بالجر من غير ضرورة الا فم في سائر الاحوال الثلث من الاعراب على الافصح فان في الفم لغتين احديهما
فمي وهي اضعفهما والاخرى في وهي افصحهما اما من قال فمي فوجهه ان يقول ان اصل فم فوه بدليل افواه حذف الهاء منه
لخفائها وقلبت الواو ميما لقربها من مخرج الواو ولانه لو لم تقلب ميما وجب ان تقلب الفا وتحذف الالف لالتقاء الساكنين
التنوين والالف فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير موجود في كلامهم فصار فم فتقول في الاضافة الى ياء المتكلم
فمي كما يقول في الافراد فم واما من قال في فوجهه ان يقول ان علة قلب الواو ميما مفقودة في حالة الاضافة الى الياء
لانه لا يلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد فلم يقلب الواو ميما لان الاتيان بالحرف الاصلي اولى من الاتيان ببدله
من غير ضرورة ولهذا كان افصح فصار فوي فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت الفاء لاجل الياء
فصار في والام الاخ والاب عند المبرد فانه قال اخي وابي برد اللام في الاحوال الثلث اجراء لهما مجراهما مضافين
الى الظاهر والى المضمر غير الياء نحو ابو زيد وابوه وتمسك بابي في قوله قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابي مالك ذو المجاز
بدار لا ينهض ولا يقوم حجة للمبرد لاحتمال الجمع بان يكون في الاصل ابين جمع سلامة مجرورا بواو القسم أضيف
الى ياء المتكلم وحذفت النون بالاضافة فادغمت ياء الجمع في ياء المتكلم وانما جمع بالواو والنون مع ان الاب ليس بعلم
لان الواو والنون عوض عن اللام المحذوف وذو المجاز موضع بمنى كان به سوق في الجاهلية كالابينا في قوله فلما تبين
اصواتنا بكين وفديننا بالابينا يريد انهن لما عرفن اصواتنا بكين الينا وقلن جعل الله اباءنا فداءكم يقال فداه
تفدية اذا قال جعلت فداك واذا احتمل ان يكون ابي جمعا وصح مجيء جمع اب بالواو والنون كالابينا كان جاريا على القاعدة
المستقرة فلا وجه لحمله على ما يخالف ذلك مما لم يثبت لان ما يتمسك به ويجعل اصلا فانما يدل على المطلوب اذا كان غير محتمل
لغير ذلك مما هو جار على القاعدة المستقرة واذا افردت الاسماء الستة عن الاضافة حذفت لاماتها حذفا قياسا

وتحرك العين تابع فيها بالحركات التي للاعراب لان ما حذف لا لعلة موجبة حذف نسيا وجعل محل محل الاعراب
ما قبل المحذوف وتحركت بدونهما اي بدون العين كما في فم ودم وزنهما اي وزن الاسماء الستة فعل بفتح العين الاول
فانه اي فان وزنه فعل بسكونها اي بسكون العين واخر الكل واو الا فوك وذو فان لام الاول وهي فوك هاء لانه
في الاصل فوه ولام الثانية وهي ذو ياء لان اصلها ذوي ولا يجوز ان يكون ذوو لتوسط الواو فيكون الياء متاخرا عنها
وانما لا يجوز ان يكون لامه واوا ههنا ايضا لان باب طويت اكثر مما كان عينه ولامه واوين ولا يجوز ان يكون المحذوف
الياء التي هي عين والواو والموجود هي لام لان الاعلال باللام اولى فيكون الاسماء الستة ثلثة احوال مقطوعة عن الاضافة
ومضافة الى ياء المتكلم او الى غيره وقد ذكر الكل واحدة في صدر الكتاب والباقيين هنا ولما فرغ من بيان انواع الاعراب شرع
في بيان الاعراب على سبيل التبع بقوله التوابع اي يتلو التابع يدخل فيه خبر كان وان وما ولا ونحوها فلما قال
في احوال اخره من اقسام الاعراب اللفظي والتقديري والمحلي وشبه الاعراب نحو يا زيد الظريف بالرفع ونحو لا رجل ظريفا
بالنصب خرج خبر كان وان ونحوهما على الاعم اي على اكثر الاحوال وانما قال ذلك لئلا يخرج من التعريف تأكيد الجملة كقوله تعالى
فان مع العسر يسرا وتأكيد الحروف نحو ان ان زيدا قايم وتأكيد الفعل الذي ليس له اعراب نحو ضرب ضرب زيد فانها ليست
تالية للسابق في احوال اخره مع انها من التوابع لكنها بالنسبة الى سائر التوابع كالنادر القليل والعموم انما يكون لغيرها
من التوابع وقيل انما قال على الاعم ليدخل فيه نحو مررت بك انت وبقوله من جهة واحدة وهو يتعلق بقوله يتلو خرج خبر المبتدأ
والمفعول الثاني والثالث في علمت واعلمت فان العامل في هذه الاشياء لا يعمل من جهة واحدة باقتضاء واحد بخلاف قولك جاءني
زيد الظريف فان العامل المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه اذ المجيء في قصده ليس منسوبا الى زيد مع قيد
الظرافة بل اليه وحده فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب اليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى فالتابع اما ان يكون هو
لا سابقه مقصودا بالنسبة اي بما نسب الى متبوعه من الفعل وشبهه ومعناه والمضاف على معنى انه لو حذف السابق كان الكلام
بدونه صحيحا وهو البدل او يكون هو مقصودا بالنسبة مع سابقه وهو العطف بالحروف قيل يخرج من اقسام العطف بالحروف
العطف بالحرف في نحو جاءني زيد بل عمرو او او عمرو او لا عمرو ويدخل المثال الاول في البدل لان المقصود بالنسبة في الاول هو الثاني
وفي الثاني احدهما وفي المثال الاول والجواب ان المراد بكون الاول مقصودا بالنسبة في العطف ان لا يذكر لتوطئة ذكر الثاني
وان المراد بكون الثاني مقصودا انهما في العطف ايضا ان لا يكون كالفرع على الاول من غير استقلال له ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه
في الامثلة مقصودان بالنسبة بهذا المعنى الا ان المتكلم اعرض عن ذكر احدهما في الاول واورد لفظة او المفيدة للشك في الثاني
ولفظة لا المفيدة لنفي الحكم عما بعدها في الثالث او يكون سابقه مقصودا بالنسبة لا الثاني بحيثية اي بحيثية الثاني للدلالة

للدلالة على معنى فيه اي في سابقه نحو جاءني رجل ظريف او فيما انتسب اليه اي الى سابقه نحو جاءني رجل ظريف ابوه وهو
الصفة ويمكن ان يقوله ايضا للدلالة على معنى في سابقه ايضا لان الرجل موصوف بظرافة ابيه ولا يدخل فيه بدل الاشتمال
نحو اعجبني زيد علمه لان المقصود بالنسبة فيه هو التالي لا سابقه ولم يقصد به الدلالة على معنى في متبوعه وانما يدل عليه تبعا
او بحيثية لتقرير امره اي امر سابقه في النسبة اي يقرر التالي بان النسبة الى سابقه لا الى غيره او لتقرير امره في الشمول اي
يقرر التالي ان النسبة الى جميع اجزاء سابقه لا الى بعضه وهو التأكيد ولا يتناول ما قال الشيخ واخواته لانها لا يقرر
امر المتبوع لا في النسبة ولا في الشمول او بحيثية للدلالة على الايضاح اي ايضاح نفس سابقه بان يذكر بعض بعده كـ
الشيخ اشهر اسميه ويكون الثاني تفسيرا للاول على ما قيل لا لمعنى فيه اي في سابقه لان الايضاح لو كان لاجل دلالته
على معنى فيه يكون صفة لا عطف بيان والمقصود بالنسبة في هذه الثلثة الاخيرة هو السابق وذلك لانك بينت الاول
مع التالي سابقه بذكر معنى فيه وبالثاني امر السابق في النسبة او في الشمول وبالثالث السابق بذكر اشهر اسميه ولا شك
ان المقصود بالنسبة هو المبين والبيان فرع عليه فيكون التوابع خمسة البدل والعطف بالحرف والصفة والتأكيد وعطف البيان
ولم يحد المصنف كل واحد منها لانه قد تبين من تقسيمه لاشتماله على القدر المشترك وعلى المميز فالاول البدل وهو في
باعتبار دلالته ودلالة متبوعه على اربعة اقسام واما في الفعل فلا يجيء من الاقسام الا بدل الكل اذا كان الفعل الثاني
راجحا في البيان على الاول نحو قوله متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا فان قوله تلمم من الالمام
وهو النزول بدل من تأتنا وفي الكشاف وقرأ الاعمش يغفر بغير فاء في قوله تعالى وان تبدوا ما في انفسكم او تخفوه يحا
سبكم به الله يغفر مجزوما على البدل من يحاسبكم ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب لان التفصيل اوضح من المفصل فهو
جار مجرى بدل البعض من الكل او بدل الاشتمال انتهى وبيانه ان جعل تفصيل الجملة اجزائه فهو بدل البعض على ان المغفرة
هي المحاسبة السهلة والتعذيب المناقشة فيها وان جعل تفصيل ملابسه فهو بدل الاشتمال بكون الكل ان كان مدلوله
اي مدلول البدل مدلول المبدل الاول اي نقول ان صدق على ما صدق عليه المبدل كان مدلول اخاك في ضربت زيدا
اخاك ليس مدلول زيد وانما هو صادق عليه والبعض ان كان البدل جزءه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والاشتمال
ان كان بينهما تعلق بغيرهما اي بغير الكلية والبعضية نحو سلب زيد ثوبه وانما سمي به لاشتمال المبدل منه على البدل من حيث
كونه دالا عليه متقاضيا له بحيث تنتظر النفس بعد ذكر الاول فتذكر الاول تفصيلا لاجمال الاول او لاشتمال الفعل المسند
الى المبدل منه على البدل ليفيد لان السؤال عن نفس الشهر الحرام في قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه لا يفيد الا بعد ان
يكون الحكم من احكام غير معتبر فعلى هذا لا يجوز ان يقال في بدل الاشتمال بني الوزير وكيله لان الاول غير محمل لانه يعرف

عرفا من قولك ابن الوزير ان البناني وهو كيليه ولو قلت ضربت زيدا جبهته كان بدل الغلط لان ضربت زيد مفيد غير
محتاج الى شيء آخر والغلط ان لم يكن بينهما تعلق اى يكون البدل اجنبيا عنه نحو مررت برجل حمار ويلزم عليه تفسيره هذا
ان لا يكون نحو ضربت زيدا جبهته بدل الغلط لوجود التعلق بينهما مع انه بدل الغلط والمبدل غلط لا هو اى لا بدل الغلط ولذا
قالوا بدل الغلط بالاضافة ولم يقولوا البدل الغلط بالصفة ومن ثم اى ومن اجل ان المبدل هو الغلط قيل حقه ان يقال
بدل نحو مررت برجل بل حمار لان بل كلمة لتدارك الغلط في الكلام المعطوف عليه ببل واعلم انه انما يكون حقه ان يكون ببل اذا كان
ذكر بدل الغلط بسبب غلط صريح كما اذا اردت ان تقول مررت بحمار فسبقك لسانك الى الرجل او بسبب نسيان وهو
ان يتعمد في ذكر ما هو غلط بسبب نسيان المقصود ثم تدارك الغلط بعد تذكر المقصود بذكره ولا يجيء هذان النوعان
في كلام الفصحاء وحقهما ان يستعمل فيهما بل اما اذا كان ذكر المبدل منه فيه عن قصد وتعمد فلا يكون حقه ان يكون
ببل ويجيء هذا النوع في كلام الفصحاء للتفنن في الفصاحة وشرطه ان يترقى من الادنى الى الاعلى كقولك هند نجم بدر
فانك ان كنت قاصدا في ذكر النجم لكن تغلط نفسك وتريها انك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر وليس المبدل
في حكم التنحية وان كان البدل هو المقصود مطلقا اى معنى ولفظا اما الا فلاستعمالهما في غير بدل الغلط على فائدة الاجمال
والتفسير ثانيا واما الثاني فلوجوب عود الضمير الى المبدل في بدل البعض والاشتمال ولذلك اى لكونه ليس في حكم التنحية مطلقا
لا يمتنع ابدال غير المغضوب عليهم عن الضمير المجرور قبله في انعمت عليهم ولو كان المبدل في حكم التنحية مطلقا لما صح
ذلك لان التقدير ح يكون صراط الذين انعمت على غير المغضوب عليهم فيلزم ح خلو صلة الذين عن الضمير الراجع اليه
لان الضمير في عليهم الثاني راجع الى الموصول الثاني وهو اللام في المغضوب وانما قلنا انه في حكم تنحية الاول فانه لا
منه بالاستقلال بنفسه من غير ذكر المبدل وبمفارقته التاكيد والصفة وعطف البيان ويكونان اى البدل والمبدل
معرفتين ونكرتين ومختلفين بان يكون المبدل معرفة والبدل نكرة او بالعكس فيكون اربعة اقسام والبدل ايضا اربعة
اقسام والاربعة في الاربعة ستة عشر قسما امثلة الكل نحو مررت بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك ونحو
بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه ونحو بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه ونحو بزيد الحمار برجل حمار
بزيد حمار برجل الحمار وانما لم يجب التطابق بينهما لان البدل مستقل بنفسه فلا يلزم من اختلافهما تعريفا وتنكيرا ان يكون
للشيء الواحد معرفة ونكرة بخلاف الصفة والموصوف فانه لما كانا بمنزلة شيء يلزم ذلك ويجب وصف النكرة المبدل
من المعرفة بدل الكل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة وذلك لانه لا فائدة للابهام بعد التفسير في بدل الكل الذي
يكون المراد منه ما اريد من الاول ولانه لا يجوز الا التوقي في بدل الكل بما هو مقصود قاصر عن غير المقصود فيوصف لان

لان النكرة الموصوفة كالمعرفة واعلم انه انما يجب الوصف اذا لم يستفد من البدل ما ليس في المبدل منه اما اذا استفيد منه
ما ليس في المبدل منه فيجوز ابدال النكرة من المعرفة مع عدم الوصف نحو قوله فلا وابيك خير منك انى ليؤذيني التحمحم والصهيل
وانما لم يذكر المص ما ذكرنا من القيدين تسامحا وتساهلا ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ويكون البدل بهذا الاعتبار
ايضا ستة عشر قسما نحو مررت بزيد اخيك وان الذين هم اخويك لقيتهم اياهما واخوك لقيت زيدا اياه على تقدير ان
يكون زيدا هو الاخ واخوك لقيته زيدا ونحو كرهت زيدا عينه وابغضته اياهما وكرهتها جهالة زيد وابغضت زيدا
اياهما وزيد اياهما وزيد كرهته جهالته ونحو كرهت زيدا حماره وحمار الزيدين كرهتهما اياه وكرهت حمار الزيدين اياهما
وكرهته حماره وفي المضمرين وفي المضمر بدلا من الظاهر نوع تكلف لانهم قالوا في مثال المضمرين رايتك اياك وفي المضمر
من الظاهر رايت زيدا اياه والظاهر انه اراد ما قالوا ان اياك بدل من الكاف في رايتك ولو اردت التاكيد لقلت رايتك انت
لئلا يلتبس التاكيد بالبدل لو قلت فيه ايضا رايتك اياك وتكلفوا في وجه اختصاص البدل باياك انه في حكم تكرير العامل
قالوا اذا قلت رايتك اياك المعنى رايتك رايتك فلما لم يذكر رايت بعد التلفظ بالمتصل فوضع موضعه المنفصل والضمير المرفوع
لا يتاتى وضعه هذا الموضع لان العامل المقدر بتكرره يستدعي منصوبا وفيه نظر لان التاكيد تابع ايضا كالبدل فيجب ان يكون العامل فيه
هو العامل في المؤكد فكل ما قالوا في عدم جواز رايتك انت في البدل تقول في عدم جوازه في التاكيد ايضا على انا نقول الفرق بين
التاكيد والبدل معنوي ولا فرق بين قولنا ضربتك اياك وضربتك انت من جهة المعنى فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا واما وجود
التكلف في قولنا رايت زيدا اياه فهو ان الضمير عائدا فيكون تاكيدا لفظيا لانه يكون بمنزلة قولك رايت زيدا زيدا او تكلفوا
فيه ايضا بان قالوا ان كان المقصود هو الاول فالثاني تاكيد والا فبدل وفيه نظر ايضا لانه انما يتميز المقصود عن غير المقصود
مع اختلاف اللفظ لا مع اتفاقه والصواب ان يقولوا في مثال المضمرين ما قلنا ان الذين هم اخوتك لقيتهم اياهما وفي
المضمر من المظهر اخوك لقيت زيدا اياه وكرهت عين زيد وابغضت زيدا اياها او نحوه لا يحتاجون الى التكلف ولا يرد عليهم
شيء من الانظار لان المضمر في المثال نص في انه بدل ولا يجوز ان يكون تاكيدا لعوده الى غير المتبوع بالحقيقة والظاهر
من المضمر في بدل الكل لا يجوز خلافا للاخفش فلا يقال بي المسكين كان الامر ولا عليك الكريم المعول قالوا لانه لو ابدل
لكان البدل انقص في التعريف من المبدل منه فيكون انقص في الفائدة لان مدلول الثاني مدلول في بدل الكل مع الاول وفي الاول
زيادة تعريف لم يكن في الثاني لكون المضمر المخاطب والمتكلم اعرف المعارف واجاب الاخفش عن هذا بمنع اتحاد مدلولهما
لما ذكرنا ويمنع كون البدل انقص في الفائدة لان الثاني في المثالين يشتمل على فائدة لم يكن الاول مشتملا عليها وهي المسكنة
والكرم واما في بدل البعض والاشتمال والغلط ويجوز ابدال الظاهر من المضمر لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول

مدلول الاول كقوله تعالى لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله فقوله لمن كان يرجو بدل من كم في لكم وهم
بعض المخاطبين اذ المعنى يعلى لمن كان يرجو الله منكم وجعل الاخفش ذلك بدل الكل قال ولا يجوز ان يجعل ذلك بدل البعض
والا لزم انقسام الصحابة الى من يرجو الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بانه خطاب لمن سبق
خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المختلطون
بالصحابة من المنافقين وكقول الشاعر ، ذريني ان حكمك لن يطاعا ، وما الفيتني حلمي مضاعا ، فقوله حلمي بدل
من الضمير المتكلم في الفيتني بدل الاشتمال الامن الغائب فانه يجوز ابدال الظاهر من المضمر الغائب في بدل الكل نحو
مررت به زيد لان ضمير الغيبة تصلح لكل احد وتبين بالبدل ان الضمير لمن اسمه زيد فيكون قولك مررت به زيد بمنزلة [illegible]
الثاني وهو الثاني الذي يكون مقصودا بالنسبة مع سابقه عطف النسق والنسق لغة بالتسكين مصدر نسقت الكلام
اذا عطفت بعضه على بعض وهو ما وقع بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة الاتية وانما حده ولم يحد غيره من التوابع
مع ان تعريف كلها يفهم من التقسيم المذكور لان العطف يطلق على معنيين على عمل المتكلم هذا العمل المخصوص وعلى نفس المعطوف
وهو المراد هنا فذكر الحد المذكور ليعلم ان المراد الثاني لا الاول وانما لم يحده بما يفهم من التقسيم للاحتراز عن توهم
ايراد الاسولة المذكورة في التقسيم عليه في نحو جاءني زيد بل عمرو او جاءني زيد لا عمرو ولكن يدخل في هذا التعريف بعض الصفات
التي يدخل بينها وبين موصوفاتها الواو كقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم نص الزمخشري على هذا الواو
لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف قال ابن حاجب في شرح الكافية لو حد العطف بانه تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف
العشر لدخل فيه بعض الصفات ورد على الزمخشري بان الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك يستلزم التغاير
فلا تدل على الالصاق ولانها فصلت الاول من الثاني لان الالتصاق انما يكون على تقدير طرح الواو والجواب عن الاول
ان التغاير لا ينافي الالتصاق والواو اكدت الالتصاق باعتبار اصلها في الاصل للجمع وعن الثاني بان المراد من الالتصاق
لا اللفظ وهو حاصل بالواو ويعطف على الضمير المتصل المنصوب مطلقا اي سواء اكد المتصل بمنفصل اولا وسواء كان العطف مع
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه اولا نحو ضربتك وزيدا لانه وان كان متصلا بما قبله لفظا الا انه منفصل عنه معنى وتقديرا لانه
فضلة ويعطف على مرفوعه اي مرفوع الضمير المتصل بالتاكيد اي مع تاكيده بالضمير المنفصل نحو اذهب انت وربك لان هذا الضمير وان كان
مستكنا اوهم ان هذا التعبير عطف الاسم على الفعل وان كان بارزا كان كالجزء من الفعل لفظا من حيث انه متصل ومعنى من حيث انه فاعل
فكان ايضا بمنزلة عطف الاسم على الفعل او على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل للايذان بان ذلك المتصل منفصل من حيث
الحقيقة ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد المنفصل والا لزم ان يكون المعطوف ايضا تاكيدا لكون المعطوف عليه كذلك لان

لان المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنسبة الى ما قبله او مع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه سواء كان الفصل بعد حرف العطف
نحو قوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا او قبله كقوله تعالى انا لمبعوثون او اباؤنا الاولون وكقول الشاعر فلست بنازل الا ألمت
برحلي او خيالتها الكذوب وذلك لانه بالفصل حصل طول الكلام وطول الكلام قد يغني عما هو الواجب فاغتنا عما هو الاولى على
سبيل الاولى واعلم ان قوله بالفصل مغن عن قوله بالتاكيد لان مع التاكيد ايضا فصل ويعطف على مجروره اي مجرور الضمير باعادة الجار
سواء كان الجار حرفا نحو مررت بك وبزيد او اسما ان لم يلتبس ان اعدته لغير غرض العطف نحو المال بيني وبينك وبين زيد فانه
لا يكون هنا بالنسبة الى زيد وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده وان التبس لم يجز اعادته بل يجب نحو جاءني غلامك وغلام زيد
اذا كان المراد غلاما واحدا مشتركا بينهما اما مع عدم اعادة الجار فلا يجوز العطف عليه عند البصرية بخلاف المرفوع المتصل
فانه يجوز العطف عليه عندهم بلا تاكيد ولا فصل ولكن على التكراه وذلك لان اتصال المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل
المتصل لان المجرور لا ينفصل عن جاره سواء كان مضمرا او مظهرا بخلاف الفاعل فانه يجوز انفصاله ان لم يكن متصلا فالعطف
على الضمير المجرور يكون بمنزلة العطف على بعض حروف الكلمة وليس له منفصل حتى تؤكد به فاعيد الجار ليكون كالمستقل
بنفسه ويجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين عند كثير من المتاخرين كالاعلم وغيره ان تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه
على المرفوع او المنصوب فيهما وعند سيبويه لا يجوز هذا العطف سواء تقدم المجرور او لا لان حرف العطف لضعفه لا يقوى
ان يقوم مقام عاملين مختلفين وانما يقوم مقام عامل واحد وعند الاخفش يجوز مطلقا لوروده في الاستعمال نحو ما كل
سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة فانه عطف بيضاء على سوداء والعامل فيه كل وشحمة على تمرة والعامل فيه ما فيكون واو العطف
عنده قائمة مقام كل وما النافية وقال سيبويه ان بيضاء عطف على كل سوداء بتقدير مضاف فيه وحينئذ يكون حرف العطف
قائما مقام عامل واحد وهو ما النافية للعاملين مختلفين وحجة من قال بجوازه عند تقدم المجرور من ان العطف على معمولي
عاملين مختلفين خلاف الاصل لضعف حرف العطف فوجب ان يقتصر على ما ثبت جوازه ووجد بالاستقراء وهو فيما اذا
تقدم المجرور واما العطف على معمولي عامل واحد فيجوز بالاتفاق سواء كان المعمولان مختلفين في الاعراب او لا نحو اعطيت زيدا
درهما وعمرا دينارا او كان زيد قائما وبكر قاعدا وانما قيد العاملين بالمختلفين لدفع وهم من يتوهم ان مثل قولنا ضرب
زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب ولا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين ان تاخر المجرور عن المرفوع او المنصوب
بالاتفاق فلا يقال دخل زيد الى عمرو وبكر خالد وان زيدا في الدار وعمرو الحجرة للفصل بالمرفوع او المنصوب بين نائب الجار
وهو العاطف ومجروره اي مجرور النائب لان العاطف كالعامل في المجرور وكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين
مثل الجار والمجرور ولانه اذا لم يجز الفصل مع الجار فمع نائبه اولى واعلم انه يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين عندم

يجوز فيما وقع فيه الثاني من المعطوفين سواء كان الاول منهما مجرورا نحو في الدار زيد والحجرة عمرو او مرفوعا مثل
ما سكن فيه زيد الدار وعمرو الحجرة او منصوبا مثل ان الدار ما سكن فيه زيد والحجرة عمرو وكذا فيما انتصب فيه الثاني منهما
سواء كان الاول مجرورا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمروا او منصوبا نحو ان زيدا لازم الدار وعمرو الحجرة او مرفوعا
نحو زيد لازم الدار وعمرو الحجرة لعدم الاقتضا فيها الى الفصل بين العاطف النائب عن حرف الجر وبين مجروره فلو قال
بدل قوله ان تقدم المجرور ان لم يكن الثاني من المعطوفين مجرورا لكان اولى ليشمل هذه الصور الثالث وهو الثاني الذي
بجنسه للدلالة على معنى في سابقه النعت وفائدته تخصيص في النكرة ومعناه تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل صالح
وتوضيح في المعرفة ومعناه رفع الاشتراك الحاصل في المعرفة على كونه المعرفة اولا نحو زيد العالم والرجل العالم فانه انما يجيء
بالعالم لزيادة الايضاح على التعريف الذي يستفاد من المعرفة ولدفع احتمال ان يكون هناك رجل اخر يسمى بزيد
ومن ثم اي ومن اجل ان فائدة النعت في المعرفة التوضيح لا يوصف المضمر لوضوحه لان المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا يوصفان
عليه لئلا يلزم تحصيل الحاصل وحمل الغايب عليهما وقد يجيء اتى بكلمة التقليل تنبيها بان الغالب على النعت التخصيص او التوضيح
لمجرد التاكيد وتقوية المعنى اذا دل الموصوف على معنى الوصف بالتضمن كقوله تعالى نفخة واحدة فان بناء فعلة للوحدة او لمجرد الثناء
او لمجرد الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان مما لا شريك له في اسمه نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
بسم الله الرحمن الرحيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل او الفاسق قوله لمجرد اشارة الى ان النعت في الاصل مع افادة
التخصيص او التوضيح لا يخلو من معنى التاكيد او الثناء او الذم بحسب اللفظ لكنه جرد من معنى التخصيص والتوضيح واستعمل
بمجرد احدها الا ترى انك اذا قلت هذا الرجل الصالح او الفاسق يفيد الوصف في الاول معنى الثناء وفي الثاني معنى الذم
وفيهما معنى التاكيد لان الوصف يقرر ما عليه الموصوف من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وقوله في الكل اشارة الى ان
النعت انما يجيء لمجرد الثناء او الذم ان كان النعت اسما لا فعلا بخلاف النعت للتخصيص او لمجرد التاكيد فانه قد يكون فعلا
ويشترط ان يكون النعت مشتقا لان المشتق يدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من اطلاقه عليها او يكون في تاويله كمررت
بقوم عرب اجمعون فان قوله عرب في تاويل فصحاء ولذلك وقع اجمعون تاكيدا للضمير في عرب كما في قولك مررت بقوم مع فلان
اجمعون فانه تاكيد للضمير في قوله مع فلان فلو لم يكن عرب مأولا بالمشتق لما تحمل الضمير فيجوز ان يكون تاويله بالمشتق باعتبار انه
جمع عربي بياء النسبة الفارقة بين الواحد والجمع فيكون في تقدير منسوبين الى العرب قال الشيخ ونقول مررت برجل اسد ابوه
اذا كنت تريد ان تجعله شديدا فان قلت مررت بدابة اسد ابوها فهو رفع لانك انما تخبر ان اباها السبع فان قلت برجل
اسد ابوه على هذا المعنى رفعت الا انك لا تجعل اباه خلقته كخلقة الاسد ولا صورته وهذا لا يكون ولكنه يجيء كالمثل وان

وان يكون النعت في المعرفة اعم من المنعوت اي يجب ان يكون المنعوت في المعرفة اعرف منه او مساويا له في التعريف لئلا
يلزم ان يكون النعت الذي هو في حكم الفضلة اعرف مما هو المقصود فهذا في قولك هذا الرجل وان كان اعم من الرجل من حيث
انه يصح ان يشار به الى اي مشار اليه كان لكنه اعرف منه والعالم في قولك الرجل العالم وان كان اخص من الاول من جهة مدلول اللفظ
الا انهما من جهة التعريف متساويان على ما سيعرف ذلك في بيان مراتب المعارف ومن ثم اي من اجل انه يشترط ان يكون
النعت اعم من المنعوت لا يوصف بالعلم او المضمر اي لا يجعل العلم والمضمر وصفا لشيء اما المضمر فلانه لا اعرف منه
فلو وقع نعتا لشيء لزم ان يكون النعت اعرف من المنعوت واما العلم فلانه لا اعرف منه بعد المضمر فلو وقع نعتا لشيء غير المضمر
لزم ان يكون النعت اعرف ولا يقع نعتا للمضمر ايضا لما عرفت من ان المضمر لا يوصف ومن ثم لا يوصف المعرف باللام الا بمثله في التعريف
وهو المعرف باللام او الموصول لان النعت في مساو للمنعوت او بالمضاف الى مثله اي الى المعرف باللام والموصول لان النعت في مساو له
او انقص ولا يوصف بغيرهما لان غيرهما هو المضمر والعلم واسم الاشارة والمضاف الى احدها اعرف منه فان قلت يلزم من اشتراط
ان يكون النعت اعم او مساويا ان يجوز وصف اسم الاشارة باسم الاشارة وبالمعرف باللام وبالموصول وبالمضاف الى احد
هذه الثلثة لان النعت من هذه الثلثة اما ان يكون اعم من المنعوت او مساويا له مع انه لا يجوز وصفه الا بذي اللام واجاب
بقوله وانما التزم وصف الاشارة بذي اللام اي بذي اللام للابهام اي لابهام اسم الاشارة فلا يمكن تعينه بمبهم اخر مثله فتعين
اما بالموصول او بذي اللام او بالمضاف الى احدهما والاولى ما يمكنه ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام
لا بالمضاف الذي يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب المبهم تعريفه المستعار فاقتصر على المعرف باللام وحمل الموصول عليه
لانه مع صلته بمعناه ولذلك اي لاجل ان التزام وصفه بذي اللام للابهام كان وصفه بما هو اخص من الصفات المشتقة
المختصة ببعض الماهيات كالعالم اولى من الاعم اي اولى من وصفه بما هو اعم من الصفات المشتقة التي لا يختص ببعض
الماهيات كالابيض لما في العالم من الدلالة على معنى الجنس المخصوص وهو الغرض من وصف اسم الاشارة لان اسم الاشارة لما لم يكن
دلالة على صفة الذات كان وصفه بما يدل على الذات هو القبيل فالنعت في الحقيقة انما هو نعت لاسم الجنس المقدر فاذا قلت
هذا العالم بخلاف الابيض فانه عام لا يختص جنسا دون جنس ويوصف النكرة بالجملة لا المعرفة لان الجملة تشبه النكرة
من حيث يصح ان يؤول بالنكرة كما تقول في جاء رجل قام ابوه انه في تاويل قائم ابوه ونحوها من المعرف وانما يجوز ذلك لان الوصف
في المعنى محكوم به والحكم كما يكون بالمفرد يكون بالجملة الخبرية وهي التي يدخلها الصدق والكذب لان الغرض من الصفة ان تعرف
انت المخاطب بالموصوف المجهول بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكر الموصوف من اتصافه بمضمون الجملة فيجب ان تكون الجملة
متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة وانما هي الخبرية لان غيرها وهي الانشائية نحو بعت وطلب

او الطلبية كالامر والنهي والاستفهام لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها يلزم الضمير اي مع لزوم الضمير
في تلك الجملة العايد الى الموصوف ليرتبط الموصوف بمضمونها فيحصل عند الربط اتصاف الموصوف بمضمون الصفة ويحصل
تخصيص الا ترى انه لو قيل مررت قام عمرو لم يتصف الرجل بسبب قيام فلا يحصل له تخصيص وقوله حتى اذا جن الظلام
واختلط جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط هذا اعتراض لان قوله هل رايت الذئب جملة طلبية وقعت صفة لقوله
بمذق فاجاب عنه بقوله محمول على قول فيه ذلك فيكون الجملة مقولة لقول محذوف هو الصفة في الحقيقة والمذق هو اللبن المختلط
بالما اي يحمل المذق رايته ان تقول لمشاهده هل رايت الذئب لايراد المذق خيال الراي لون الذئب لورقته لكونه بما
ويتبعه اي يتبع النعت المنعوت حال كون النعت اسما الا فعلا فان الفعل لا يتبعه في التعريف والتنكير لعدم طريانهما عليه
ولا مصدرا لان المصدر لا يتبعه في التثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو رجل او امراة ورجلا او رجال عدل وهذا على تاويل انه
بمعنى عادل او ذو عدل او انه مجاز للمبالغة كانه جعل نفس العدل في ثمانية اشياء الاعراب والتعريف والتنكير والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما يتبعه في هذه الثمانية اذا وصف الموصوف بحاله بان جعل حال الموصوف وهيئته
وصفا له وهو القياس وذلك لان النعت هو المنعوت في المعنى فيجب ان يدخله ما يدخل المنعوت من هذه الاشياء الثمانية
لان الشيء الواحد لا يكون واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا ومعرفة ونكرة لان المعرفة مخصوصة عارية عن الشياع
والنكرة غير عارية عنه وكذا حكم الاعراب لان النعت لما كان هو المنعوت وجب ان ينصب العامل عليهما جميعا ويتبعه
في الثلثة الاول الاعراب والتعريف والتنكير وفي الخمسة البواقي وهي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
يكون النعت مع ما بعده كالفعل مع فاعله لان النعت مسند الى ما بعده كالفعل الى فاعله فلحق علامة التانيث به
اي بالنعت ان كان فاعله مؤنثا وجوبا ان كان مؤنثا حقيقيا من غير فصل بينهما نحو مررت برجل قائمة امه وجوازا
ان كان غير حقيقي نحو مررت برجل حسنة عينه كما ان الفعل كذلك عند اسناده الى الفاعل الظاهر ويفرد النعت على الافصح
ان كان فاعله مظهرا مثنى او مجموعا نحو مررت برجل قائم ابواه وآباؤه كما ان الفعل يفرد عند ذلك من غير ضمير التثنية
والجمع ويلحق علامتا التثنية والجمع بالنعت عند ذلك على ضعف كما يلحقان بالفعل عند ذلك على ضعف فيقال جاء رجل قاعدان
غلمانه على ضعف كما يقال يقعدون غلمانه وانما كان هذا ضعيفا لانه يلزم منه في الظاهر اجتماع فاعلين في الفعل لفعل واحد
ويلزم في النعت شبه اجتماع فاعلين وقوله مظهرا قيد لا حاجة اليه لان فاعل النعت لا يكون الا مظهرا الا ان الكلام في النعت
بحال متعلق الموصوف والنعت فيه ابدا مسند الى المظهر لانه اما مسند الى اسم مضاف الى ضمير المنعوت او الى اسم موصول
يكون في صلته ضمير المنعوت نحو مررت برجل قليل من لا يسبب [illegible] عنه وانما لا يجوز ان يكون الضمير في قوله ان كان

الا كان مظهرا عايدا الى فاعل الفعل الا الى فاعل النعت وفي قوله مظهرا فائدة لان فاعل الفعل كما يجيء مظهرا مثنى او مجموعا
يجيء مضمرا مثنى او مجموعا وانما يجب افراده عند اسناده الى المظهر منهما الا المضمر لانه يصح تفسير حال النعت المشبه به
بعد الاستثناء في قوله الا جمعا لا يجري مجرى فعله فانه استثناء من قوله ويفرد على الافصح ويضعف المطابقة بينه
وبين فاعله في التثنية والجمع الا اذا كان النعت جمعا لا يجري مجرى فعله في الحركات والسكنات بان يكون جمع تكسير
لا جمع تصحيح فانه لا يضعف المطابقة في الجمع بين النعت وفاعله نحو مررت برجل قعود غلمانه وان ضعف ذلك في الفعل
وذلك لان اسم الفاعل المشابه بالفعل اذا جمع التكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومشابهته لان الفعل لا يكسر ولم يلزم
فيه ايضا شبه اجتماع فاعلين نحو قعود غلمانه كما يلزم في قاعدون غلمانه وقوله اذا وصف بحال متعلقه يتعلق بتبعه
المقدر في قوله قبل وفي الثلثة الاول اي انما يتبعه في الثلثة الاول اذا جعل حال متعلق المنعوت وصفا له لتنزله منزلة
حاله وذلك لانه لما وجد ذكر الاول في الثاني صار حال الثاني كانه حال الاول وانما يجب المتابعة في هذه الثلثة لان المخالفة فيها
يؤدي الى عدم انصباب العامل عليهما او الى جعل المخصوص شائعا وبالعكس ولانه لما كان نعتا يجب ان يكون مطابقا
للمنعوت ولا يجوز المطابقة في الخمسة الباقية لانها من احكام الافعال الا من احكام الموصوف لان التذكير والتانيث
فيه باعتبار فاعله لا باعتبار المنعوت وكذلك الافراد والتثنية والجمع فيه انما هي باعتبار فاعله فلم يمكن المطابقة فيها بينه
وبين المنعوت واعلم ان النعت بحال المنعوت عند التحقيق في هذه الخمسة كالفعل لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع
الى المنعوت والفعل اذا اسند الى الضمير يؤنث ويلحقه الف الضمير وواوه ونونه ويجيء يجتمع في الصورة الاولى التي
يكون الوصف بحاله اربعة من الثمانية المذكورة واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير وواحد
من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتانيث والمعنى متابعة المنعوت هو اجتماع هذه الاربعة فيه
منها ولا يعقل ان اجتماع الثمانية لانها انواع متضادة ويجتمع في الصورة الثانية التي يكون الوصف بحال متعلقه
اثنان من الثلثة المذكورة واحد من ثلثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير ويحذف المنعوت ويقام النعت
حال كونه مفردا الا جملة اقامته جوازا او لزوما او حال كونه جملة اقامته جوازا ولا يحذف المنعوت في الجملة لزوما
بحسب الاستعمال مقامه اي مقام المنعوت كقوله وعليهما مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع
اي درعان مسرودتان قضاهما فحذف المفرد المنعوت جوازا لانه لا يفهم من المسرودتين الا الدرعان لاختصاص
المسرود وهو نسج الدرع بهذا الجنس وكالصاحب فانه يجوز ان يطلق على كل ما يصحب من الحيوان وغيره لكن
اختص بالغلبة بالرجل المصاحب والاورق وهو من الابل الذي في لونه بياض الى سواد والاطلس هو الذئب الذي

في لونه غبيرة فان المنعوت في هذه النعوت قد بلغ في الشهرة باتصافه بها مبلغا لا ينصرف اطلاقها الا اليه فلا
يستعمل معها الا نادرا او كقوله كوكل ملك قومه لم يتهم يفضلها في حسب وميسم اي ما في قومها احد يفضلها ومنه
قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني اي ابن رجل جلا اي وضح امره وكشف الشدائد فجلا
يتعدى ولا يتعدى فحذف المنعوت من الجملة جوزا ولذا حذف التنوين من الابن لانه مضاف الى المنعوت المقدر ولا يجوز
ان يكون مضافا الى جلا لانه لا يضاف الى الفعل الا الظرف فجلا منها فعل ولذا حذف التنوين منه ويحتمل ان تقول جلا
جلاها او انما حذف التنوين مع ان الوزن ليس بمختص بالفعل ولا يراد في اوله ما لا يراد في اول الفعل لانه من باب
حكايات الجمل كان جلا فيه ضمير وجعل مع الضمير مع الضمير سما كما حكى يزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم
الرابع وهو التالي الذي يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول التوكيد وهو بتكرير اللفظ الاول بلفظه او بمرادفه
نحو مررت بك انت او بتكرير المعنى فالاول جار في الالفاظ كلها سواء كان اللفظ اسما او فعلا او حرفا او جملة والثاني
الذي هو بتكرير المعنى ويختص بالاسم منوط بكلا والنفس والعين وكل واجمع واكتع من قولهم اتى عليه حول كتيع
اي تام وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه والجامع بينهما البيان والوكادة وهو ابصع بالصاد المهملة
والبصع الجمع وقيل بالضاد المعجمة من بضع الماء في نقرة الجبل اي اجتمع عن المعد اي المعجمة واعرف وفي الصحاح رواية
الضاد المعجمة ليس بالعالية واعلم ان سيبويه ذكر من جملة تكرير جميعا وعامة ونحو جاء القوم جميعهم وعامتهم
ففائدة الاول رفع توهم المتكلم ان السامع لم يسمع ما كرره او ان السامع ظن به غلط فانه لا بد ان يكرر اللفظ
الاول او بمرادفه ولا يفيد هنا التاكيد المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه لا يرتفع بذكر نفسه توهم المتكلم غفلة السامع
عن لفظ زيد لانه ربما ظن السامع بل انكر ان ادرك ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا لا يفيد ان
ظن السامع غفلته عن سماع لفظ زيد وهو فائدة مطلق النفس والعين رفع توهم السامع ان المتكلم تجوز
في كلامه اي تكلم بطريق المجاز والتجوز في الاصل ضد الاحتياط يقال فلان يتجوز اي يطلب الجيد من قولهم
لحية تجوز اي يتلوى كما يقال بني الامير وانما بناه من امره به فاذا قيل بني الامير نفسه قرر في نفس السامع ان
اسناد البناء الى الامير بطريق الحقيقة ويجوز ان يكون هنا المسند اليه ايضا بعينه ليعلم ان المسند اليه حقيقة هو لا
من يقوم مقامه وفائدة ذكر لفظ مطلق ان النفس والعين وما هو بمعناهما كالذات والشخص لدفع ذلك التوهم
تقول جاءني زيد ذاته او شخصه كما تقول جاءني زيد نفسه او يكون المراد ان النفس والعين وتثنيتهما وجمعهما
لدفع ذلك التوهم او يكون المراد ان مطلق النفس والعين لدفع ذلك التوهم ولو وقعا تاكيدا اولا فان قولك

قولك جاءني نفس زيد بمنزلة جاءني زيد نفسه وخير الامور اوسطها وفائدة الكل واخواته رفع توهم من
يسمع كلام المتكلم ان المتكلم وضع الاعم موضع الاخص فانه اذا قيل فسجد الملائكة يحتمل ان يراد ان نسبة الفعل الى بعض
اجزاء المسند اليه لا الى جميعها تجوزا وان ذكر اللفظ الاعم فلما قيل كلهم افاد احاطة السجود بالملائكة وانه لم يبق منهم واحد
الا سجد ويؤكد بمطلق النفس والعين المفرد نحو جاءني زيد نفسه او عينه والمثنى نحو جاءني الزيدان انفسهما والجموع نحو جاءني
الزيدون انفسهم ويجوز جرهما بباء زائدة نحو جاءني زيد بنفسه ورايت زيدا بعينه ويؤكد بكلا المثنى الذي يمكن انفراد
احد فرديه عن الآخر بالنسبة الى الفعل المسند اليه نحو جاءني الرجلان كلاهما ولا يقال اختصم الرجلان كلاهما لان الاختصام
لا يصح من واحد وانما يكون الرجلان كلاهما تاكيدا ونحو قوله نفخة نفخة صفة لان التاكيد ينبغي ان يدل عين ما دل عليه الاول
حتى يكون مقررا في النسبة او في الشمول والصفة ينبغي ان يدل على معنى في الموصوف والمفهوم من كلا الرجلين هو المفهوم
من الرجلين لان كل ما هو للمثنى اذا اضيف اتحد مع المضاف اليه وكلا الشمول كلي فيكون كلاهما تاكيدا بخلاف واحدة
فانها لا تدل على عين ما دل عليه نفخة لان نفخة لم توضع للدلالة على الوحدة على حيالها وانما وضعت للدلالة على النفخ
والدلالة على الوحدة ضمني لا مقصود فقصد الى صيغة تدل على المعنى قصدا ليكون ابلغ من دلالة نفخة ويؤكد بالكل واخواته
جمع نحو الرجال او كلم جمع نحو القوم او مفرد صح تجزيه اي صح افتراق اجزائه حكما نحو اشتريت العبد كله فانه يصح افتراق
اجزائه بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع دون بعض فلا تقول جاءني زيد لان اجزاء زيد لا يفترق بالنسبة الى حكم المجيء
فيكون نصا باعتبار مدلوله في الاحاطة فلا يتصور افادة الكل الاحاطة وقيل لا يؤكد بكل المثنى فلا يقال اشتريت العبدين
كلهما استغناء بكلا عن كل فيقال اشتريت العبدين كلاهما وفيه نظر ويختلف الضمير باعتبار المفرد المذكر والمؤنث والجمع
في الكل لان صيغة كل لا تختلف تثنية وجمعا لانه لا يقع تاكيدا للمثنى فلا يثنى ولفظه يدل على الجمعية فلا يجمع
بقوله كله كلها كلهم واما لم يذكر كلا مع انه يختلف ايضا باعتبار الضمير كما تقول جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء
كلاهما لانه لا يختلف ضميره باعتبار التثنية وان اختلف باعتبار المتكلم والمخاطب والغائب ويختلف الصيغة في اخواته
تقول اشتريت العبد اجمع اكتع ابتع ابصع والجارية جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وجاء الرجال اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون
والنساء جمع كتع بتع بصع ويختلف كلاهما اي الضمير والصيغة في النفس والعين بتغيير الضمير في الواحد وبتغيير مع تغيير الصيغة
في المثنى والمجموع واما كلا فيختلف باعتبار من هو له من متكلم او مخاطب او غائب كقولك جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء
كلاهما وان كان لمؤنث زدت التاء فقلت كلتانا وكلتاكما وكلتاهما تقول زيد نفسه وهند نفسها والرجلان انفسهما
او نفساهما والرجال انفسهم والنساء انفسهن وتشترك هذه الالفاظ الثمانية في انها لم تؤكد بها الا المعارف

عند البصرية وذلك لان التاكيد بهذه الالفاظ لرفع الاحتمال عن اصل النسبة او عن عمومها واذا كان نكرة فرفع الابهام
عن ذاته وانه اي شيء هو اولى من دفع الاحتمال من النسبة الحاصلة بعد معرفة الذات فوصف النكرة للتمييز عن غيره اولى
من تاكيدها او النكرة المحدودة والموقتة نحو درهم ودينار ويوم وليلة بكل واخواته لا بالنفس والعين عند الكوفية
وهذا ليس ببعيد من الصواب لان الغرض من التاكيد وهو رفع الاحتمال حاصل في هذا النوع من النكرة لاحتمال تعلق
الفعل ببعض هذه المحدودة واستشهدوا بجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الذلفاء حولا اجمعا والمظهر
لا يؤكد بالمضمر فلا يقال زيد هو لانه اعرف من المظهر فلا يليق ان يجعل فضلة لان التاكيد فضلة بالنسبة الى المؤكد ولان المضمر
لكونه اعرف كان اقوى من المظهر فلا يناسب ان يكون التكملة اقوى من المقصود والمضمر يؤكد بمثله ولا يخلو المضمران من ان
يكونا منفصلين او الاول متصلا والثاني منفصلا او بالعكس او متصلين ولا يمكن القسمان الاخيران لانه اذا انفصل الاول
تعذر اتصال الثاني وكذا اذا اتصل الاول تعذر اتصال الثاني فبقي القسمان الاولان نحو ما ضربني الا هو هو وزيد قائم هو
وبالمظهر نحو ما ذهب الا هو زيد واذا اكد بالنفس والعين احتراز من ان يكون التاكيد بغيرهما ككلا وكل واجمعين فانه
يؤكد المضمر المرفوع المتصل من غير شرط نحو الكتاب قرئ كله وجاؤني كلهم والمؤكد ضمير مرفوع احتراز عن المنصوب والمجرور
فانهما يؤكدان من غير تاكيدهما بمنفصل نحو رايته نفسه ومررت به نفسه بارزا او مستترا هما قسمان للمتصل واحترز به عن
من المنفصل فانه يؤكد من غير شرط جيء بمنفصل اولا ثم يؤكد بالنفس والعين لئلا يتوهم ما هو كالجزء وهو الضمير المتصل المرفوع
لانه كالجزء من الفعل لفظا لانه متصل به لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل بالمستقل وهو النفس والعين لانهما كثيرا ما
يقعان غير تاكيد فكرهوا ان يؤكدوا ما هو كالجزء بالمستقل بخلاف كل فانه يلي العوامل الظاهرة اصلا وذا لا يجوز ولانه
لو لم يؤكد الضمير المتصل المرفوع معهما اولا بالضمير المنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل اذا كان ضميرا مستترا نحو زيد جاءني نفسه
ثم اطرد الحكم في البواقي مع ان ضمايرها بارزة ولم يلتبس بالفاعل نحو ضربتني انت نفسك ولا يلزم هذا اللبس في نحو الكتاب قرئ
كله لان كلا غير مستقل وهذا التعليل اولى مما قال المص لانه يلزم من قوله ان لا يجوز بالتاكيد الضمير المجرور بالنفس والعين
من غير تاكيد بالمنفصل مع انه جايز نحو مررت به نفسه ولكون الكل اشد استقلالا من اجمع جاز فيما اضيف اليه البين في انتم كلكم
بينكم الغيبة في بينكم بان يقال بينهم نظرا الى انه عايد الى الكل وهو باعتبار اللفظ اسم ظاهر غايب مستقل لوقوعه تاكيدا ايضا
والخطاب في بينكم باعتبار ان الكل تاكيد للضمير فصار كانه مع المتبوع ضمير خطاب ولو كان بدل الكل اجمعون لم يجز في بينكم
الا الخطاب لان اجمعون غير مستقل لانه لا يقع الا تاكيدا فهو مع المتبوع كشيء واحد فصار كانه لا شيء هنا الا ضمير الخطاب
فيجب الخطاب في بينكم في ذلك الخامس وهو الذي يجيء لايضاح نفس سابقة لا للدلالة على معنى فيه عطف البيان ولا

ولا يجب ان يكون علما ولذلك جاز جاءني زيد اخوك اذا كان له اخ واحد وكان زيد مشتركا بين اثنين
ولا ان يكون اعرف من المعطوف بحسب مراتب المعارف بل يجب ان يكون اشهر بحيث يكون له صلاحية لايضاح
متبوعه نحو جاءني اخوك زيد اذا كان له اخوان فان زيدا اشهر هنا من اخوك وان كان اخوك اعرف منه
ويحتمل ان يكون مراده بقوله ولا اعرف الاشارة الى ما قال ابن الحاجب ان اشتراط بعضهم ان يكون عطف البيان
اوضح من متبوعه غير لازم فانه ليس هو المقصود بالنسبة لمعتبر فيه ذلك وانما جاء موضحا وقد يوضح
الشيء الشيء عند اجتماعهما وان كان الاول اوضح من الثاني لو انفردا الا يرى انه لو كان جماعة كل واحد
منهم يكنى ابا محمد واحدهم اسمه عبد الله فاذا قلت جاءني ابو محمد عبد الله اوضحت ما كان محتملا وان كان
ابو محمد اوضح من عبد الله لو انفرد لان الكنية اشهر من العلم عندهم وفرقه من البدل بعد اشتراكهما في انهما
قد يكونان جامدين لفظا فيما وقع بعد النداء نحو يا سعيد كرز وكرزا بالرفع والنصب حملا على النصب اللفظ
والمحل اذا كان كرز عطف بيان واما اذا كان بدلا فلا يجوز فيه الا الضم لان البدل في حكم تكرير العامل ونحو
يا اخانا الحارث فان الحارث عطف بيان ولا يجوز ان يكون بدلا لعدم جواز الحارث وفيما وقع بعد مجرور مضاف
احتراز عما لم يكن مجرورا فانه لا يحصل الفرق نحو انا الضارب الرجل زيدا يجوز ان يكون عطف بيان وان
يكون بدلا اذ لا امتناع في ان يقال انا الضارب زيدا مفرد ذلك المضاف او جمع بغير الواو والنون احتراز
عما يكون جمعا بالواو والنون نحو الضاربو الرجل زيد فانه يجوز ان يكون زيد عطف بيان وان يكون بدلا
وقوله اضافة تحقيق لا حاجة اليه لان قوله وفي كليهما اي في المضاف والمضاف اليه اللام مغن عنه لانه انما يكون
في كليهما اللام عند البصرية اذا كانت الاضافة تحقيق واحترز به عما لم يكن في كليهما اللام نحو انا ضارب الرجل
زيد فان زيد يحتمل ان يكون عطف بيان وان يكون بدلا ويجب هنا قيد آخر وهو ان يكون الواقع غير معرف باللام
لانه لو كان معرفا به لم يحصل الفرق بينهما نحو انا الضارب الرجل الحارث فانه يجوز ان يكون الحارث عطف بيان
وبدلا ومثاله في المفرد انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا فان قوله بشر عطف بيان
من البكري ولا يجوز ان يكون بدلا لانه لو كان بدلا والبدل في حكم تكرير العامل لكان التارك في التقدير داخلا
على بشر وذا لا يجوز كما لا يجوز الضارب زيد ولا يجوز ان يكون التارك في البيت جمعا حذف ياؤه لاجتماع
الساكنين لانه مشهور ان قائل بشر كان واحدا من آبائه وانما قال عند غير الفراء لان الفراء يجوز الضارب
زيد فيجوز على مذهبه ان يكون بشر بدلا من البكري ايضا وعند متعلق بفرقه المقدر قبل قوله وبعد مجرور وانما

فرقة من المبدل منه في اصل في جميع الصور لان البدل هو المقصود بالنسبة بدون متبوعه بخلاف عطف
البيان فان المقصود فيه هو الاول لان التابع بيان للمبين المبني من اصناف الاسم وسمي بذلك تشبيها
بالبناء المعروف لما في ذلك من اللزوم والدوام على حالة واحدة كما في بناء الدار والقصر ما حركة اخره وسكونه
لمناسبة غير المتمكن وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام وانما يقل لمشابهته بغير المتمكن لان بعض
الاسماء المبنية لم يشابهه كالمضاف الى المبني وانما يقل لمناسبة مبني الاصل كما قال ابن الحاجب لئلا يلزم التعريف
بالاخص على الظاهر او لوقوعه غير مركب نحو زيد بكر عمرو وانما بني ح لعدم المقتضي للاعراب وهو التركيب او لوجود
المانع فيه والسكون بالاول اولى ببنائه اقوى من بناء ما عرض فيه مانع من الاعراب فجعل له ما هو اصل البناء وهو السكون
واعلم ان المعنى الذي يبنى الاسم به غير المعنى الذي حرك او سكن فانه انما بني للمناسبة او لوقوعه غير مركب وانما بني
على السكون باعتبار ان الاصل في البناء السكون وعلى الحركة لعارض يقتضيه على ما ذكره بعد فعلى هذا يكون قوله
لمناسبة تعليلا للبناء لا للحركة والسكون وقوله لا بعامل قيد فيهما لكن يخرج عن تعريفه نحو يا زيدان ولا رجلين
لعدم الحركة والسكون هنا وحركاته تسمى في اصطلاح النحاة ضما وفتحا وكسرا كما تسمى حركات المعرب
رفعا ونصبا وجرا وسكونه يسمى وقفا كما يسمى سكون المعرب جزما ففرقوا بين القاب الاعراب والبناء ليكون
اللقب اذا ذكر منبها على انهم ارادوا حركة احد النوعين او سكونه دون الآخر فاذا قيل رفع علم انه حركة اعراب
واذا قيل ضم علم انه حركة بناء ولكون الاسماء متاصلة في الاعراب لانه لم يوضع لها اي للاسماء صيغ تتغير لتغير المعاني
المقتضية للاعراب وذلك لان هذه المعاني لما كانت طارئا احدها على الآخر ولازمة للاسماء استدعى ذلك ان يطلب لها
احف علامة لازمة للاسماء وهي انواع الاعراب بخلاف المعاني التي غير طار احدها على الآخر كمعاني الكلمة المشتركة
نحو القرء في الحيض والطهر فانه لا يلزم منها العلامة المميزة لاحدها عن الآخر لان جاعلها لاحد المعاني لم يراع المعنى
الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة واما ان كانت المعاني طارية لكن غير لازمة فلا يلزم ان يطلب لها اخف
العلامات بل قد تغير لها صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع والمجهول وقد يكون حرفا دالا عليها كما في المبني
والجمع السالم وقد يكون كلمة مستقلة كالوصف والمضاف اليه الدالين على معنى في المضاف والموصوف بخلاف الحروف
والافعال فان صيغها تتغير لتغير معانيها وانما حكم باصالة الاسماء في الاعراب مع ان الاصل فيها الافراد وهي
في حالة الافراد غير مستحقة للاعراب كما عرفت الآن لان الواضع انما وضعها للمستعمل في الكلام مركبة فاستعمالها
مفردة مخالف لنظر الواضع وكان بناء المفردات وان كان بناء المفردات اصولا للمركبات عارضا لكون

استعمالها مفردة عارضا ولان السكون متاصل في البناء لانه اخف من الحركة ولان البناء نقيض
الاعراب والاصل فيه الحركة لا يبنى الاسم متعلق بقوله قبل ولكون الاسماء ولا يحرك يتعلق بقوله قبل ولان السكون
الا لعارض اي لا يبنى الاسم مع ان اصله الاعراب الا لعارض يقتضي بناءه ولا يحرك الاسم عند بنائه الا لعارض
يقتضي حركته في عروض البناء تضمنه اي تضمن الاسم معنى غير المتمكن كامس فانه متضمن للام التعريف
عند الحجاز فان كل يوم متقدم على يوم فهو امس فهو في الاصل نكرة فلما اريد امس يوم التكلم دخل لام العهد
ثم حذفت اللام لتبادر كل فهم كل سامع امس الى امس يوم التكلم فصار معرفة لتضمنه اللام نحو لقيته
امس الاحد وامابنو تميم فسيبويه نقل عنهم اعرابه غير منصرف في حال الرفع للعلمية والعدل عن
الالف واللام وبناؤه على الكسر في حالتي النصب والجر ومن شرطا فانه متضمن معنى ان الشرطية او استفهاما
فانه متضمن معنى حرف الاستفهام وذلك لان معنى من تضرب اضرب ان تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا
اضرب عمرا ومعنى من ابوك ازيد ابوك ام عمرو ابوك الى ما لا يحد ذكره الى التطويل الموجب للاملال فضمن
معناهما للاختصار وبعض المركبات نحو خمسة عشر نحو لا غلام زيد وبعض الكنايات نحو كم وكذا
لا نحو فلان وفلانة وبعض الظروف نحو متى واين وايان لا نحو الحين والزمان او يشبهه به اي بغير المتمكن
لاحتياجه الى الغير من لفظ او قرينة احتياج الحرف الى الغير في الدلالة على معناه كالمضمر فانه محتاج الى
تقدم ذكر او خطاب او تكلم والموصول فانه محتاج باصل الوضع الى الصلة واسم الاشارة فانه محتاج
الى القرينة الرافعة لابهامه وهي الاشارة الحسية او الصوت والغايات سيجيء بيانها او وقوعه
موقعه اي موقع غير المتمكن كاسماء الافعال نحو هيهات ورويد وصه فانها واقعة موقع الافعال
او تشبيهه بما وقع موقعه كفجار فانه مشبه بنزال الواقع موقع انزل من جهة اللفظ والمعنى كما سيجيء
في الاسماء المبنية او اضافته اي اضافة الاسم حال كونه ظرفا الى الجملة نحو يوم لا ينطقون او الى اذ نحو يومئذ
وسيجيء بيان ذلك وانما يجب ان يكون المضاف ظرفا لشدة الامتزاج بينه وبين الجملة التي يضاف اليها
لان مضمونها واقع فيه فيكتسي منها حكم البناء او وضعه بان ينطق وينلفظ به مفردا لا لغرض
التركيب كالاصوات التي يزجر بها البهائم والسباع او يدعى او يسكن كحب لزجر الجمل وانما بنيت
لعدم توارد المعاني الموجبة للاعراب عليها لانها من لوازم التركيب ولا تركيب فيها وكذا الاصوات المحكية
كغاق لصوت الغراب مبنية وان لم يكن وضعها بان ينطق بها مفردة لان قصد الحكاية فيها وحفظها

من التغيير منع وجود الاعراب فيهما ومن عروض مطلق الحركة من غير نظر الى تعيينها مع ان الاصل في البناء
السكون اجتماع الساكنين نحو اين فانه لو لم يبن على الحركة لادى الى اجتماع الساكنين على غير حده وهو
غير جائز فحرك ومن عروض مطلق الحركة العرضية بان يبتدء بالساكن لفظا او حكما كالكافين التي بمعنى
المثل والتي للضمير فان الكاف الاولى يصح تقديمها في اول الكلام نحو كزيد اخوك فلو لم يبن على الحركة لادى الى الابتداء
بالساكن لفظا وهو متعذر والثانية نحو اكرمتك فانها لم يستقل والاسماء المستقلة عرضة للتقديم
والتاخير فهي حكم ما يصح تقديمه وكانه انما لم يذكر عروض البناء كما ذكره غيره وقالوا ان الكلمة اذا كان
بناؤه عارضا لم يغط لهما ما هو اصل البناء اعني السكون فرقا بين ما كان بناؤه لازما وبين ما كان عارضا
لان هذا الفرق انما يحصل اذا لم يوجد البناء على السكون العارض او لا يوجد البناء على الحركة في المبني اللازم
وليس كذلك لوجودهما جميعا نحو يضربن فانه مبني على السكون مع انه عارض عند سيبويه ونحو ضرب فانه
مبني على الحركة مع انه لازم البناء وفيه نظر لانا نختار ان كل ما كان مبنيا على السكون كان لازم البناء ولا يرد
النقض بنحو يضربن لان سكونه ليس لاجل البناء وانما يكون سكونه لاتصال الضمير المرفوع به او نقول انه
لازم البناء كما قيل لان الفعل لما كان اصله البناء واعرب المضارع منه بسبب المشابهة ترك في بعض الاحوال
على اصل البناء ايذانا بان الاعراب عارض فيه او نقول لا نم انه مبني بل معرب بالاعراب التقديري كما قيل لضعف
علة الاعراب فيه ومن عروض الضمة الاتباع كمنذ فانه مبني على الضم اتباعا للضمة فائه لانه لا حاجز بينهما الا حرف
ساكن وهو كالمعدوم ومنذ اذا التقى ساكنا نحو ما رايته منذ اليوم فان منذ حرك بالضم عند التقاء الساكنين
لاتباع ضمة الفاء او ضمت ردا الى اصلها ومن عروض الضمة كونها حركة لا يكون تلك الحركة في حال الاعراب
على ما قالوا ان الغايات نحو من قبل بنيت على الضم لتكون حركة البناء مخالفة لحركة الاعراب لانها في حالة الاعراب
تكون منصوبة ومجرورة ولا تكون مرفوعة ومن عروض الفتحة التخفيف فانه بني اين على الفتحة لخفتها
والاتباع نحو يا زيد بن عمرو بني المنادى ههنا على الفتح لاتباع حركة صفته وهو ابن عمرو ومن عروض الفتحة
كونها حركة الاصل في نحو يا مضار واصله يا مضارر اسم مفعول مرخما على لغة من ينوي المحذوف لا على لغة
في ترخيم يا مضارر
من لا ينوي فانه ح يكون مضموما لا مفتوحا وفي ما قال المص نظر لان كلامنا في حركة آخر المبني وهذه الفتحة
على قول من ينوي المحذوف تكون فتحة عين لا فتحة لامه ولا توصف حركة الوسط بالاعراب والبناء ومن عروض
الكسرة الاشعار بالتانيث نحو اكرمت واكرمتك فانه بني التاء والكاف على الكسر فرقا بين بناء المذكر و

والمونث والمذكر بالفتحة اولى لسبقه وكونها حركة الاصل في نحو يا مضار في ترخيم يا مضارر اصله
يا مضارر اسم فاعل مرخما على لغة من ينوي المحذوف وفيه النظر المذكور والمحل اي كل ما ذكرنا من اول بحث
المبني الى ههنا لازم البناء بمعنى انه لا يجوز اعرابه مع وجود سبب البناء لا بمعنى انه لم يوجد له حال اعراب
قبل بنائه اصلا لان من جملة المذكور بعض المركبات نحو خمسة عشر وبعض الظروف نحو من قبل ومن بعد
مع انها غير لازمة بالمعنى الثاني الا المضاف الى الجملة والى اذ من الظروف فانه لا يلزم بناؤه مع وجود سبب بنائه
الا ان ههنا تفصيل وهو انه اذا لزم اضافته اليها لزم بناؤه نحو اذ واذا وذلك لانه وان كان في الظاهر مضافا
الى الجملة لكنه في المعنى مضاف الى مضمونها فاشبه الغايات التي لزم اضافتها وحذف منها ما اضيفت اليه
وان لم يلزم اضافته اليها فان كانت الجملة التي يضاف اليها الظروف صدرها ماض نحو ربنا و... العقود
العلة العارضة للبناء لوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ومحلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف الحكم
ويجوز اعرابها بالعدم لزومها الاضافة الى الجملة وان كان صدرها فعلا مضارعا نحو هذا يوم ينفع الصادقين
او اسما معربا او مبنيا نحو جئتك يوم انت امير فعند البصرية لا يجوز فيها الا الاعراب لضعف علة البناء
وعند الكوفية يجوز بناؤها لاعتبارهم العلة الضعيفة واما المضاف الى اذ فكذلك يجوز بناؤه لوقوع اذ المبني
موقع المضاف اليه لفظا واعرابه لعروض علته كقوله تعالى من خزي يومئذ قرئ بفتح يوم وجره المضمر ما وضع
احترازا عن مظهر اريد به متكلم او مخاطب او غائب فانه لا يطلق عليه الضمير لنفس متكلم او مخاطب او غائب
والمراد من الغائب غير المتكلم والمخاطب اصطلاحا فان الحاضر الذي لا يخاطب يكنى عنه بضمير الغيبة لا لبيان اي وضع لنفس
احد هذه الثلاثة لا لبيان احواله من التكلم والغيبة والخطاب واحترز به عن اللواحق بايا من الياء والكاف والهاء نحو اياي
اياك اياه فانها ليست بضمير لانها حروف دوال على احوال المرجوع اليه وتقدم ذكر الغائب على الضمير لفظا وتقديرا
نحو ضرب زيد غلامه فان زيدا ههنا مقدم على الضمير لفظا وتقديرا او تقدم لفظا لا تقديرا نحو ضرب زيدا غلامه
فان زيدا وان كان متقدما لفظا لكنه متاخر تقديرا لكونه مفعولا او تقدم تقديرا لا لفظا نحو ضرب غلامه
زيد فان زيد مقدم تقديرا لانه فاعل او تاخر ذكر الغائب عن الضمير وهو اي الغائب المتاخر عن الضمير جملة لما بعد
ضمير الشان نحو قوله سبحانه وتعالى قل هو الله احد فان الضمير فيه عبارة عن الجملة بعده وانما جيء به من غير ان تقدم
ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة لتعظيم وقعها في النفس ثم يفسر فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا
وصار كانه في الحكم عائد على الحديث المتعقل في الذهن بينك وبين مخاطبك او الغائب مظهر مفرد غير مطابق للضمير المقدم

افراداً او تثنية وجمعاً او تانيثاً او كتمييز ربه رجلا فان الضمير في ربه لما كان مجهولا لا يرمى به من غير قصد الى الابهام
يقصد قصده عند البصريين ميز لابهامه نكرة منصوبة على التمييز وانما يطابق هذا الضمير تلك النكرة لان القصد
بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل في الابهام كان اولى والضمير المفرد المذكر اذا لم يكن عائدا الى شيء معين اشد ابهاما
من غيره لانه لا يستفاد منه الا معنى شيء وهو يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بخلاف غيره فانه يستفاد منه معنى التثنية
والجمع او التانيث خلافا للكوفية فانهم قالوا ان هذا الضمير معين راجع الى مذكور كان قائلا قال هل من رجل فقيل
ربه رجلا فيثنى ويجمع ويؤنث عندهم على حسب تمييزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا وكتمييز مستتر
افعال المدح والذم نحو نعم رجلا زيد فانه اتفق اهل مصر ان الضمير المبهم الذي في نعم وبئس لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث
لما ذكرنا في ضمير ربه ولعدم تصرفهما وانما يجوز تأخر المرجوع اليه في باب نعم لانهم لما قصدوا به المدح العام والذم العام
نسبوه الى متعقل في الذهن وعرفوه باعتبار العهد الذهني باللام فقالوا نعم الرجل ونعم العالم زيد فلما كان
الغرض انما هو نسبته الى المتعقل في الذهن من ذلك الجنس جوزوا اضماره باعتبار ذلك المعنى ولما كان اضماره اضمار
الجنس ذي حقائق مختلفة التزموا بيان احد الحقائق لما يميز الجنس المقصود فقالوا نعم رجلا زيد والاضمار
في رب على نحو هذا الاضمار او مفرد مطابق كما في اعمال العاملين اذا اعمل الثاني فطلب الاول المرفوع فانه يضمر المرفوع
في الاول على وفق الظاهر تقول ضربني واكرمت زيدا وضرباني واكرمت الزيدين وضربوني واكرمت الزيدين وانما يجوز
هنا تأخر المرجوع اليه استغناء بذكر الظاهر آخر مرة عن ان يذكر مرتين فسوغوا الاضمار قبل الذكر حتى كانهم قدموا
الجملة الثانية على الاول وهو اي المضمر متصل ان لم يات في التلفظ به بغير ضميمه باعتبار الوضع بل يحتاج باعتباره في
التلفظ الى عامله ويكون كالتتمة له ويسمى متصلا لاحتياجه الى ما يتصل به ومنفصل ان يأتي بغير ضميمه ويستقل
في التلفظ بنفسه ولا يكون كالتتمة له من عامله بل يكون كالظاهر سواء انفصل من عامله نحو ما ضرب الا اياك او
اتصل به نحو ما انت منطلقا واعلم ان اكثر الضماير المنفصلة تحتاج الى ضميمه نحو انت واياك فان الضمير من انت هو
الهمزة والنون ومن اياك هو ايا فلو قال في تعريف المتصل ما يحتاج في التلفظ به الى عامله باعتبار الوضع لكان
اولى والمتصل مرفوع ومنصوب ومجرور لانه قائم مقام المظهر فكما ان المظهر يجيء مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فكذلك
المضمر القائم مقامه وكذا المنفصل ما عدا المجرور فانه لا منفصل للمجرور لان الفصل بين الجار والمجرور في الشعر مع الظاهر
قبيح فامتنع مع الضمير الذي هو اشد اتصالا بعامله بخلاف المرفوع والمنصوب فانهما يقعان موقعا ولا شيء
قبلهما يتصلان به نحو اياك ضربت وانا ضارب فوضعا متصلين ايضا لتعذر المتصل فعلى هذا يكون الضمير على

خمسة انواع كل نوع منها ثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون لمتكلم او مخاطب او غائب وكل
واحد من هذه الثلاثة اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع فصارت تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون
لمذكر او مؤنث فصار لكل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة الفاظ بحسب القسمة لكن للمتكلم لفظان ولكل واحد
من المخاطب والغائب خمسة الفاظ اربعة مخصوصة وواحد مشترك بين المثنى المذكر وبين المثنى المؤنث فصار المجموع
من كل واحد من الاقسام الخمسة اثني عشر لفظا لثمانية عشر معنى فانواع الاول اي المضمر المتصل المرفوع ما في زيد ضرب
وكذا في الغائبة فان فيه ضميرا مستترا وهو ما نوي في عامله ولم يتلفظ به والدال على الفاعل هو ذلك الضمير المستتر ولا يجوز
ان يكون الدال عليه هو الفعل والا لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على حدث مقترن بالزمان كذلك دل
على ذات الفاعل غير مقترنة بالزمان فاشتمل على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان واعلم انه لا يستتر من الضماير
الا المرفوع لانه فاعل او كالفاعل ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا كان كالجزء من الفعل فجوز في الضماير التي وضعها للاختصار
التخفيف غاية الخفة باستتار الفاعل بخلاف المنصوب والمجرور فانهما فضلة يتم الكلام بدونهما وليس المراد
من قولهم ان الفاعل في زيد ضرب هو هو ان المقدر هو ذلك المصرح به لانه لا بد ان يكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى
مع ان لفظ هو اكثر من الف الضمير في ضربا وايضا لو كان المنوي هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز الفصل بين الفعل وبينه
مع جواز ذلك نحو ما ضرب الا هو وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانهم لم يضعوا للضمير المستتر
لفظا فعبروا عنه بلفظ المرفوع لكونه مرفوعا مثل المقدر وانما استتر ضمير الغائب والغائبة دون المخاطب والمتكلم في المفرد
لانه لما كان مفسرهما لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ينبغي ان يكون ضمير الغائب اخصر من ضميريهما
فحذف في اللفظ في المفرد اذ الاخف من المحذوف وزيدت الالف في المثنى والواو في الجمع لان اولى الحروف بالزيادة حروف المد
لخفتها وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو لانها من اول المخارج والواو من آخرها كما ان المثنى قبل ولما
لم يكن زيادة الياء هو نا للفصل عن ابن الجر زيدت النون التي هي شبيهة بحروف المد من حيث الخفاء واللين والمد
للجمع المؤنث وجعلت التاء المضمومة في ضربت مشتركة بين الاثنين من الاقسام الستة الواحد المذكر والمؤنث في المتكلم
ونا في ضربنا للاربعة الباقية وذلك لقلة الالتباس في المتكلم في غالب الاحوال بالمشاهدة فلا يحتاج الى الفرق وانما
لم يجعل مثناه ومجموعه يجري غيره في الحاق الالف بالمثنى والواو بالجمع كما في مثنى المخاطب وجمعه ومثنى الغائب وجمعه
لفقد شرط التثنية والجمع فيه وهو اتفاق الاسمين او الاسماء في اللفظ الا يرى ان افراد انتم انت انت انت
وكذا افراد انتما انت انت بخلاف نا في ضربنا فان كل واحد من افراده ليس بلفظ انا بدليل انك لو فصلت

افراده قلت انا وزيد وعمرو وانا وانت وعمرو وانا وهو وعمرو فان تجعل لثناه صيغة وشترك معه الجمع فيهما
لعدم الالتباس لسبب القرينة وانما ضم التاء في المتكلم لمناسبة لحركة الفاعل فاختص المتكلم بها لان وضع المتكلم
سابق على وضع غيره وفتحت التاء للمخاطب للفرق بين المتكلم والمخاطب وكسرت في المخاطبة للفرق ايضا وانما زيدت
الميم قبل الالف للمثنى في تما وقبل واو الجمع في تمو لئلا يلتبس المثنى بالواحد عند اشباع فتحته والجمع بالمتكلم عند اشباع
ضمته واختصت الميم بالزيادة لعدم امكان زيادة حروف العلة هنا فزيدت اقرب الحروف بها وهو الميم لكونها غنة
في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانما لم يلحق بالمثنى والمجموع النون كما يلحق في هذان واللذان لان القصد من وضع
الضمير المتصل التخفيف وانما حذف واو الجمع من تمو وسكن الميم لاستثقال الواو المضموم ما قبلها في الطرف وانما
اعيدت مع الضمير في الاغلب نحو ضربتموه لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف العلة فكان الواو لم تقع في الطرف
وانما ضمت في المثنى والمجموع مع انها في الواحد مفتوحة لعدم التباسهما بالمخاطب والمتكلم بواسطة زيادة الميم ولان
الميم شفوية فجعل ذكر ما قبلها من جنسها وانما زيدت النون المشددة في جمع المؤنث نحو ضربتن ليكون بازاء
الميم والواو في جمع المذكر وكذلك الالف مشترك بينهما في الغائب وضربه هذا الضمير المتصل المنصوب وضع للواحد
المتكلم منه الياء الساكنة او المفتوحة نحو ضربني وللمتكلم مع غيره لفظة نا كما في المتصل المرفوع الا ان ما قبل اذا كان
مرفوعا يجب ان يكون ساكنا واذا كان منصوبا يجب ان يكون متحركا لفظا نحو ضربنا او تقديرا نحو رمانا
ووضع الكاف للمخاطب وتصرفه كتصرف التاء نحوك كما كم ك كما كن وحذف حركة الواو من المرفوع المنفصل الغائب وهو هو
وجعل الضمير المتصل المنصوب نحو ضربه وحذف حركة الياء من هي وقلب الياء الفا والكسرة فتحة فصار على لفظها وانما
فعل ذلك لئلا يلتبس المذكر الذي تقلب واوه ياء عند انكسار ما قبله بالمؤنث نحو به وغلامه وقوله هذا الضمير المتصل المجرور
ولفظه كلفظ المنفصل المنصوب وذلك لحمله عليه وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن بواسطة وانما حمل على المتصل
لان المجرور يجب ان يكون متصلا ونوعا الثاني اي المنفصل نحو فانا موضوع للمتكلم مذكرا كان او مؤنثا تتبعه همزة
فيقال هنا ومذهب البصرية ان الالف بعد النون انما يؤتى بها في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقطت الفتحة
للوقف ويلتبس بان الحرفية ومذهب الكوفية ان الالف من نفس الكلمة واما نحن فهو جمع انا من غير لفظه وكذا
تقول في التثنية وانما لم يثن ولم يجمع على لفظه لان شرط التثنية والجمع ليس بحاصل في المتكلم على ما عرفت وبني نحن
على الضم لمناسبة الضمة له لكونه ضميرا مرفوعا او للدلالة على الجمع الذي حقه الواو واما انت فستعرف بيان الاختلاف فيه
واما الواو والياء من هو وهي فعند البصرية من نفس الكلمة وعند الكوفية للاشباع والضمير هو الهاء وحده والاول

والاول هو الوجه لان حرف الاشباع لا تتحرك الا ضرورة وكان القياس على مذهب البصرية اثبات الواو والميم في
المثنى والمجموع نحو هما وهي ما وهوم وهيم الا انه حذفتا للتخفيف واما زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر وزيادة
النونين في جمع المؤنث وقد عرفت ذلك في المتصل المرفوع واياه هذا الضمير المنفصل المنصوب وقوله الى متكلم كل منها
اي من هذه الانواع الخمسة قيد في امثلة هذه الانواع الخمسة نقوص ضرب ضربا ضربوا الى ضربت ضربنا وضربه ضربهما ضربهم
الى ضربني ضربنا وغلامه غلامهما غلامهم الى غلامي غلامنا وهو هما هم الى انا نحن واياه اياهما اياهم الى اياي ايانا
والمزيد اتصالها باخر ايا من الياء في المتكلم والكاف في المخاطب والهاء في الغائب ومؤنثها ومثناهما ومجموعهما حروف
مسلوب عنها الاسمية تدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والغيبة والخطاب والمضمر هو ايا المستتر كل منها على اكثر
المذاهب وهو مذهب سيبويه وقال الخليل ان ايا مضمر مضاف الى مظهر من باب اضافة العام الى الخاص لمجيء اضافته الى المظهر
في قولهم اذا بلغ الرجل ستين فاياه واياه الشواب في التحذير من الجماع في الكبر وهو ضعيف لان الضماير لا يضاف
وقال الزجاج والنضير في ان ايا اسم ظاهر مضاف الى المضمرات فكان اياك بمعنى نفسك وقال ابن كيسان الضماير
هو اللواحق واياجيء به للدعامة ليصير بسببها منفصلة مستقلة بالتلفظ وهو ضعيف لان الشيء لا يعمل بما هو
اكثر منه حروفا وقيل ان اياي واياك واياه اسماء بكمالها وهو ضعيف ايضا لانه ليس في الكلام اسم ظاهر
ولا مضمر مما يختلف اخره بالياء والكاف والهاء كالتاء في انت واخواتها نحو انتما انتم انتن فان مذهب البصرية
ان الضمير فيه انا عندهم ضمير يصلح لجميع المخاطبين والمتكلم فابتدؤا بالمتكلم وجعلوا ترك العلامة له علامة لكونه الاصل ان
القياس يقتضي ان يثبت فيه التاء نحو انت وبينوا الى اطبين بتاء حرفية كالاسمية في اللفظ وفي التعريف وفي قوله بالاجماع نظر
لان الفراء من الكوفية قال ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقيل ان الضمير هو التاء وحده وكان الضمير متصلا فلما اريد
انفصاله زيد ان عليه ليصير مستقلا اللهم الا ان يريد بالاجماع اجماع البصرية فانه لا خلاف بينهم في ان اللواحق بانت
حروف بخلاف اللواحق باياك فان فيها خلافا بينهم وقوله واياه الشواب من الشذوذ اشارة الى رد قول الخليل لانه احتج
على مذهبه بهذا القول واذا ثبت انه شاذ لا يجوز التمسك به والاصل فيه اي في المضمر الاختصار لانه كناية عن المظهر
وذلك لان الاصل قولك زيد ذهب زيد ذهب زيد لان الفعل لابد له من فاعل بعده فللاحتراز عن التكرار جعل الضمير كناية
عن المظهر فيجب ان يكون اخصر ومن ثمه اي من اجل ان الاصل فيه الاختصار لا يعدل من المتصل الى المنفصل الا لتعذر المتصل
لان الغرض من الاضمار الاختصار والمتصل اخصر من المنفصل واقل حروفا منه في الاكثر الا في نحو ضربتكه فيما اجتمع فيه
ضميران والاول يكون اعرف ولا يكون ضمير المرفوع سواء كانا منصوبين نحو الدراهم اعطيتكه او كان الاول مجرورا

والثاني منصوب نحو هذا المثال وسياتي بيان ذلك وقوله اتتك عيس فطعت اراك البرك حتى بلغت اباكا نادر
شاذ لان القياس ان يقال حتى بلغتك قوله قطعت اراكا اي اكلت الاراك او سارت بين الاراك حتى قطعت تلك الاراضي التي
هي منابت الاراك وقوله البرك اي قاصدة البرك والتعذر اي تعذر الاتيان بالمتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله نحو
اياك ضربت وذلك لان الضمير المتصل كالجزء الاخير من عامله واذا كان العامل متأخرا عنه لا يمكن ان يجعل كالجزء الاخير منه
او بالفصل بين العامل والضمير المتصل كالفصل بالا لغرض افادة الحصر نحو ما ضربت الا اياك او بأما لغرض افادة التشكيك
من اول الامر نحو ضربت اما اياك او عمرا فانه مع وجود الفصل لا يمكن ان يجعل كالجزء الاخير من عامله وانما قال لغرض احترازا
عن نحو ضرب زيد انا فانه لا يجوز هذا لانه ليس للفصل غرض لا يحصل عن نحو ضربت زيدا وقوله وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
الا تجاورنا الاك ديار شاذ لا يقاس عليه فانه مع الفصل اتى بالمتصل وكان القياس ان يقال اياك على انه قد روي البصرية
حاشاك مكان الاك وديار من الاسماء المستعملة في النفي العام نحو احد يقال ما بالدار ديار او ديور اي احد كقيام قيوم وهو
فيعال من الدور او من الدار واصله ديوار فقلبت الواو ياء فادغمت في الياء كما في سيد او التعذر بكون العامل معنويا كالابتداء نحو
انت قائم لان العامل المعنوي امر لا مدخل للفظ فيه فلا يمكن ان يجعل المتصل كالجزء الاخير منه وكذلك اذا كان العامل محذوفا
نحو اياك والاسد او بكون العامل حرفا نحو ما انت قائما فانه تعذر ان يكون متصلا سواء كان مستترا او بارزا وذلك
لانه يجب استتار الضمير المرفوع المتصل اذا كان مفردا غائبا وتعذر الاستتار في الحرف فلا يمكن اتصاله بالحرف وحمل غيره
عليه في عدم الاتصال واحترز بقوله وهو اي الضمير المتصل مرفوع عن المنصوب والمجرور لجواز اتصالهما بالحرف في انك نحو انك
ولك او بكونه اي يكون المضمر مسندا اليه صفة كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب جرت تلك الصفة على غير
من هي له بان يكون الصفة نعتا او حالا او صلة او خبر الشيء ويكون في الحقيقة عبارة عن شيء اخر كقولك مررت زيد برجل ضاربه
هو ونحو ركب عمرو الفرس طارده هو ونحو زيد الفرس الراكبة هو فانه يؤتى بالضمير منفصلا سواء كان في موضع يلتبس
او لا نحو هند زيد ضاربته هي وذلك لان الصفات نقص في القوة عن الافعال ولا يلزم من تحمل الافعال ضمائر ما
ليست جارية عليه مع قوتها تحمل الصفات مع ضعفها بخلاف الافعال فانه لا يعدل عن المستكن فيها الى المنفصل
الا مع الالتباس نحو زيد عمرو يضربه هو فانه يؤتى بالمنفصل هنا ليعلم ان الفعل للاول دون الثاني وذلك لان الاستكنان
هو الاصل فالعدول عنه الى المنفصل علامة على ان الفعل لم يقع موقعه واما مع عدم الالتباس في الافعال فلا حاجة الى العدول
نحو زيد الخبز ياكله وكذلك لا حاجة الى العدول اليه اذا اضمر الفاعل في النعت على شريطة التفسير كما في قوله • وحمزة مطول
معني غيرهما • على حرف في بحث التنازع او بكون المصدر مضافا الى المفعول وفاعله مضمر نحو ضربك او ضرب زيد الا انا او هو

او هو فان هذا الضمير لا يجوز ان يقع قبل المضاف اليه متصلا لئلا يلزم الفصل بين المضاف اليه ولابد منه متصلا لوجود الفصل
بينه وبين عامله الذي هو المصدر بالمضاف اليه ويستتر الضمير المرفوع لا المنصوب وذلك لشدة امتزاج المرفوع مع عامله
في غائب الماضي وغائبة المضارع نحو زيد ضرب او يضرب وغائبتهما نحو هند ضربت او تضرب وقد عرفت علة الاستتار فيهما
ومضارع المخاطب نحو انت تضرب فان صيغته لما كانت دالة عليه لا يحتاج الى العدول عن الاستتار واما مضارع
المخاطبين والمخاطبين والمخاطبة وفروعهما فانما يؤتى فيها بالمضمر البارز نحو تضربان وتضربون وتضربين
وتضربان وتضربن خوف اللبس وفي الصفة اي مطلق الصفة الجارية على من هي له كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
وافعل التفضيل وما يقوم مقامها كالظرف والجامد المأول بالمشتق سواء كانت الصفة مفردا او مثنى او جمعا
ومذكرا او مؤنثا وسواء كان متكلما او مخاطبا او غائبا نحو انا ضارب وانت ضارب وهي والزيدان ضاربان وليست
الالف فيه بضمير الاثنين وانما هي حرف جيء بها علامة للتثنية وكذا الواو في الزيدون وضاربون حرف علامة للجمع
وذلك لانقلابهما ياء في النصب والجر والضمير لا يتغير بتغير العامل وانما يستتر الضمير في جميعها لان في لفظها
ما يدل على من هي له فضارب للمفرد المذكر وضاربة للمفرد المؤنث وضاربان للمثنى وضاربون للجمع المذكر وضاربات
للجمع المؤنث وكذا في اسم الفعل يستتر الضمير لانه يستوفيه الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث كقولك
نزال يا زيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند ويا هندان ويا هندات وكذا تقول زيد هيهات وهند هيهات والزيدان
هيهات فلا يثنى ولا يجمع وكذا الظرف نحو الزيدان عندك وفي مطلق مضارع المتكلم سواء كان مذكرا او مؤنثا مفردا
او لا نحو اضرب ونضرب ولم يبرز الضمير مع المتكلم اصلا لان الهمزة في المضارع يدل على المتكلم المفرد والنون يدل عليه
مع غيره وصون الفعل عن الكسرة عند اتصال ياء المتكلم احتراز عن ياء المخاطبة نحو تضربين فانه لا يجوز صونه
بنون الوقاية لانها كالجزء من الفعل فاشبهت ياء يرمي فكان الكسرة فيه ليست بداخلة على آخر الفعل بنون الوقاية
قبل الياء واجب في الماضي والمضارع نحو ضربني ويضربني وذلك لان الكسرة اخت الجر وقد ثبت عندهم امتناع الجر
على آخر الفعل فامتنع الكسرة عليه لامتناع الجر فالحق النون بالفعل قبل الياء لئلا تدخل الكسرة عليه لا على الفعل ولذلك سميت
نون الوقاية لانه تحفظ الفعل عن الكسرة العري عن نون الاعراب احتراز عن نحو يضربانني ويضربونني لا عن نون
الضمير ونوني التأكيد فانه يجب صون الفعل معها بنون الوقاية نحو هل تضربنني ويضربنني واعلم ان فعل الامر احق
بهذا النون من غيره لانه لو اتصل بياء المتكلم دونها لزم محذوران احدهما التباس ياء المتكلم بياء المخاطبة والثاني
التباس امر المذكر بامر المؤنث والمصون ما ذكره وصون الفعل جائز فيما فيه النون اي نون الاعراب فانه يجوز حذف

احدهما الاجتماع المثلين نحو يضربانّي فسيبويه قال ان المحذوف منها نون الاعراب لانها تغيرت فحذفت بالجزم
والنصب وقال الجزولي انه حذف نون الوقاية واقيم نون الاعراب مقامها لانها كنون الوقاية في ان كل واحد
منهما لامر لفظي ويجوز اثباتهما لان نون الاعراب كالجزء من الفعل ومع الاثبات يجوز الاظهار والادغام وسكون
اصل البنية بنون الوقاية جائز تكثر في لدن لانهم يحافظون على السكون اللازم ولم يحافظوا على الفتح والضم
اللازمين ولذا قال سيبويه يقال في لدُ لدي بغير النون وذلك لان الضم والحرف المبنيين على السكون يشابهان
الفعل في البناء على السكون فاجري مجراه في الحاق النون بهما ويجوز حذفها منه اجراء لها مجرى الاسماء لوقوعها على ثلثة
احرف وفي انّ واخواتها اما اثباتها فلمشابهتها الفعل واما حذفها فلاجتماع النونات في انّ وانّ وكانّ ولكنّ الا لعلّ فانّ
اي فان صونه بنون الوقاية ضعيف بل المختار حذفها كقوله لعلي ابلغ الاسباب عكس ليت فان عدم صونه بنون الوقاية
ضعيف والمختار فيه اثباتها لعدم اجتماع النونات فيه وانما كان المختار في ليت الاثبات وفي لعل الحذف مع ان المقتضي للاثبات
وهو المشابهة مع الفعل موجود فيهما والمعارض وهو اجتماع النونات مفقود فيهما لان في لعل قريبة من النون في المخرج
في ولان بعض لغاتها لعن فكان فيه اجتماع النونات ولان لعل على اربعة احرف وضعا فكان الحذف بها اولى لطوله بخلاف
فاذا لا يلزم فيه شيء من ذلك فالحروف المشبهة بالفعل في لحوق نون الوقاية بها على ثلثة اقسام قسم يستوي فيه الامران وهو
انّ وانّ وكانّ ولكنّ وقسم يختار فيه الحذف وهو لعل وقسم يختار فيه الاثبات وهو ليت فعلى هذا ان اراد بقوله جائز استواء
الامرين من غير ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي ان يذكر لدن بعد قوله عكس ليتني لان المختار في لدن ايضا الاثبات وان
اراد بالجواز عدم الامتناع فلا وجه للاستثناء بقوله الا لعل وقوله وقد وقط دني وعن عطف على قوله ليت لا على لعل لان المختار
فيها ايضا الاثبات النون محافظة على سكونها وحذفها ضعيف لا يجيء الا في ضرورة الشعر كما في بيت كقوله قدني
من نصر الخبيبين قدي قال سيبويه لما اضطر شبهه بحسبي ومن بعض العرب منّي وعنّي وهو شاذ قال شاعر
هم ايها السائل عنه وعني لست من قيس ولا قيس مني ولم ينقص اصل البنية في لداو وعلي والي لان الكسرة فيها
ولذلك لانه اذا الحق بها ياء المتكلم تقلب الفها ياء كما عرفت في بحث الاضافة وتدغم فيها فيتأكد السكون واذا التقى
الضميران وليس احدهما في غير باب كان مرفوعا احترازا عما يكون احدهما مرفوعا فانه ان كان الاول مرفوعا يجب
اتصال الثاني نحو ضربتك لان الاول متوغل في الجزئية لانه فاعل فكان الثاني متصل بعامله فان كان الثاني
مرفوعا يجب انفصال الثاني نحو ضربك انا فعلى هذا يكون قوله وليس احدهما مرفوعا اولى من قوله غيره وليس الاول
منهما مرفوعا جاز اتصالهما سواء كانا منصوبين او الاول مجرورا والثاني منصوبا نحو الدرهم اعطيتكه وضربيك وذلك

وذلك لانه اذا اتصل وهو اشرف لكونه اعرف لم يستكره تعلق الثاني واتصاله بما هو اشرف منه وجاز انفصال الثاني الاول
ان قدم الاعرف على غيره كالمتكلم على المخاطب والمخاطب على الغايب نحو اعطيتك اياه وضربي اياك لان المتصل الاول
ليس اتصاله كاتصال المرفوع حتى لا يجوز انفصال الثاني كما لا يجوز في ضربتك الا ان الانفصال في نحو ضربي اياك اولى
من الانفصال في نحو اعطيتكه لان الفعل اقعد في اتصال الضمير من المصدر وان اخر الاعرف نحو اعطاه اياك او استويا
اي الضميران بان يكون كلاهما للمتكلم او للمخاطب او للغائب نحو اعطاه اياه ففي الثاني الانفصال ليكون الاقوى مستقلا
غير تابع للاضعف في المثال الاول وليكون استقلال الثاني عوضا له عن تقديم الاول في الثاني وقوله وقد جعلت نفسي
تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها شاذ لانه جمع بين ضميري الغيبة في الاتصال وكان القياس ان يقال
لضغمهما اياها وقوله جعلت من افعال المقاربة وقوله لضغمة مفعول له لتطيب يطيب على انه مفعول به لا مفعول له اذ ليس المعنى
انها طابت لاجلها وانما المعنى طابت بها وقوله لضغمهماها هو المفعول له وضمير التثنية عائد الى الذئب والضبع وها عائد
الى النفس اي جعلت نفسي تطيب لضغمة سبع يقرع العظم نابه تلك الضغمة لضغمة هذين السبعين النفس
والمراد به ان ضغمة سبع واحد اهون من ضغمة سبعين ويختار في باب مفعول علمت سواء كانا غائبين او لا نحو علمتك
اياك اي انت في علمي الآن كما كنت من قبل وعلمتني اياي وعلمته اياك وعلمتك اياه وخبر كان الانفصال نحو لئن كان اياه
لقد حال بعدنا عن العهد والآن قد يتغير لانه اي لان كل واحد منهما خبر مبتدأ في الاصل وخبر المبتدأ اذا وقع ضميرا
يجب انفصاله فالاولى فيه الانفصال رعاية للاصل ويجوز الاتصال في خبر كان لكون اسمه كالفاعل وخبره كالمفعول نحو
ليت هذا تنفكه تسمع ما جيت بها كحيّة تكون وكذا يجوز الاتصال في ثاني مفعولي علمت بشرط كون الاول اعرف لما ذكرنا في نحو
اعطيتكه نحو علمتكه والاكثر ان ما اتصل بعسى من الضمير مرفوع متصل لانه فعل ناقص نحو يا ابي كرمي والضمير بعده فاعله
تقول عسيت عسيتما عسيتم الى آخره كما تقول رميت الى آخره والاكثر ان ما وقع بعد لولا مرفوع منفصل لان الاسم
الواقع بعد لولا اما مبتدأ كما هو مذهب البصرية او فاعل فعل محذوف كما هو مذهب الكسائي او مرفوع بلولا كما هو مذهب الفراء
ويجب على هذه الاوجه الثلثة الانفصال كما عرفت وقد جاء اي جاء ما اتصل بعسى وما وقع بعد لولا متصلين غير
مرفوعين نحو عساك الى آخره ولولاك فعند سيبويه ان ضمير الاول اي ضمير عسى منصوب والدليل على انه منصوب لا مجرور
قوله ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني لعلي او عساني فان الياء لو كان مجرورا لقال عساي تشبيها بلعل لتقاربهما
معنى لان معناهما الطمع والاتفاق على انها اي ان عسى حرف ناصب لا فعل ويبقى خبره نحو لا من وجه على خبر لعل
وهو كونه مرفوع المحل من وجه مبقي على اصله وهو اقتضائه بان وقال المبرد ان الضمير منصوب المحل على انه خبر عسى

بعدها او ان تتصل مرفوع المحل على انه اسمه وضمير الثاني اى لولا مجرور بلولا على ان للولا مع الضمير شانا ليس لها
اى للولا مع المظهر قال سيبويه لا ينكر ان يصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها مع المظهر حرف ابتداء
كما ان للدن مع الغدوة شانا ليس لها مع غيرها كان لدن يجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وقع بعدها غدوة فانها
تنصبها وعند الاخفش انهما اى ضمير الاول وضمير الثاني في موضع المرفوعين قال ان الضمير المنصوب بعد عسى
قائم مقام المرفوع ويكون اسم العسى وان المجرور بعد لولا قائم مقام المرفوع ويكون في محل الرفع على الابتداء وعسى
ولولا لك لما كانا قبل لحوق هذين الضميرين بهما بلا تغيير فيهما وعن المبرد ان الضمير بعد عسى منصوب على الخبرية
وفاعلها مضمر وعن الخليل ويونس انه بعد لولا مجرور على تقدير حذف مضاف اى لولا وجودك وكلا المذهبين
اى مذهب سيبويه والاخفش راجح ومرجوح اما رجحان مذهب سيبويه فلانه لزم على قوله في هذه المسائل تغيير
واحد تقديري وهو جعل عسى حرف نصب وجعل لولا مع الضمير حرف جر ولو جعل التغيير في الضماير انفسها كما
جعل الاخفش لزم تغييرات كثيرة تبلغ الى اثنى عشر تغييرا واما رجحان قول الاخفش فلانه تقول تغيير العامل
باعتبار حال ما يدخله نادر لم يعرف الا في مثل لدن وتغيير الضماير لا يكاد ينحصر كتاكيد المنصوب والمجرور
بالمرفوع على نحو رايتني انا ومررت بك انت ووقوع المرفوع موقع المجرور في قولهم ما انا كانت وكان تقديره كثرة
امثاله في كلام العرب اولى من تقدير ما لم تكثر واما مرجوحية مذهب سيبويه فان لولا اذا كان حرف جر ولم يكن زائدة
فلا بد لها من متعلق ولا متعلق ههنا للولا واما مرجوحية قول الاخفش فلان وقوع المرفوع موقع المنصوب والمجرور
انما وقع هذه المواقع لضرورة الفرق بين البدل والتاكيد على ما قالوا وكذا وقوعه موقع المجرور في ما انا كانت لضرورة
اذ لا يمكن الا كذلك ويقع بين المبتدا والخبر ما كان في الاصل كذلك اى المبتدا والخبر كمعمولي باب كان ومفعولي باب علمت
نحو قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم وانما قال بهذه العبارة ولم يقل
كما قال ابن الحاجب ويتوسط بين المبتدا والخبر قبل دخول العوامل وبعدها لانه انما اطلق لفظ المبتدا على ما كان في الاصل
مبتدا وخبرا بعد دخول العوامل نظرا الى ذلك الاصل فلو قال كما قال لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ان كان الخبر فعلا
مضارعا او معرفة تصح ان يقع نعتا للمبتدا وانما اشترط ان يكون الخبر معرفة لانه لا يقع اللبس الا اذا كان الخبر
معرفة لانه اذا قيل زيد منطلق لا يلتبس بانه نعت ولم يشترط ان يكون المبتدا معرفة مع انه لا بد منه ايضا لانه يلزم
من تعريف الخبر تعريف المبتدا او مشابها لها اى للمعرفة كافعل من كذا فانه يشبهها خاصا بالمعرف باللام من جهة
اللفظ من حيث ان مخصص افعل حرف تقتضيه افعل وهو من كما ان مخصص المعرف باللام هو اللام ولان كل واحد

يخصص

واحد من اللام ومن مانع من دخول اللام عليه ومن جهة المعنى من حيث ان معنى قولك افضل من كذا الا فضل افضلية
معهودة وما يجري مجراه اى يجري افعل من نحو خير منه وشر منه فانه في معنى افعل من كذا وكانه اراد بالمشابهة افعل من
وخير منه ولذلك مثل به وقدم الفعل المضارع على قوله او مشابها لها لانه لو اخر عنه لتوهم انه ايضا مشابه لها ولم يرد مطلق
المشابهة وكذلك لم يقل لامتناع دخول اللام عليه حتى لا يعم وجه المشابهة فلا يرد عليه النقض بنحو زيد غلام رجل
وان كان ممتنعا دخول اللام عليه لكن لا يجوز الفصل ههنا صيغة ضمير مرفوع بانه فاصل يقع وانما ذكر صيغة ولم يقل
ضمير مرفوع بانه فاصل يقع لان فيه خلافا فاصل هو حرف او ضمير ففي قوله صيغة تنبيه على انه لم يتحقق ان يكون ضميرا وانما هو
صيغة فيجوز ان يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سياتي ضمير مرفوع لاصالة المرفوع منفصل لتعذر المتصل ههنا
مطابق للمبتدا افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا وتذكيرا وتكلما وخطابا وغيبة حرف هذه الصيغة عند الخليل
وبعض البصرية لاستكمال خلوق اللام الواقع في التركيب عن الاعراب لفظا ومحلا ولا اعراب لها بالاستقلال والا تعين
ان يكون مبتدا لانتفاء احتمال غيره ولو كان مبتدا لوجب ان يكون ما بعدها دائما مرفوعا وليس كذلك لوقوع المنصوب
بعده ايضا في نحو كان زيد هو المنطلق ولا بالتبعية لما قبلها والا لزم ان تختلف صيغتها رفعا ونصبا وجرا باختلاف
ما قبلها مع انها لا تختلف نحو ان زيدا هو المنطلق ولانها لو كانت تابعة لكانت تاكيدا كما قال بعض الكوفية والمظهر
لا يقع تاكيدا للمظهر لانه ليس من الالفاظ المخصوصة ولا بتكرير اللفظ الاول ولا لما بعدها كما قال بعض آخر من الكوفية
ان حكمها حكم ما بعدها في الاعراب لانها مع ما بعدها كالشيء الواحد لانها تحقق ما بعدها خبر لا نعت لانه لم يعهد
اسم يتبع ما بعده في الاعراب ولانها لا تختلف في صيغ الاعراب باختلاف ما بعدها كقوله تعالى كنت انت الرقيب عليهم
ولانها لمجرد معنى الحرف وهو رفع التباس الخبر الذي بعدها بالوصف فخلع عنها معنى الاسمية فجعل حرفا ولهذا التزم فيها
صيغة معينة وهي صيغة الضمير المرفوع وان كان ما بعدها منصوبا لكنه بقي فيها نوع تصرف واحد كان فيها حالة
الاسمية وهو مطابقة للمبتدا وذلك لعدم عراقتها في الحرفية وكلم عند غيره محتمل للحرفية والاسمية ان كان ما بعده
مرفوعا نحو زيد هو المنطلق فان من جعله حرفا فالجعل المنطلق منصوبا واما من جعله اسما فيجعل المنطلق مرفوعا وفيه نظر
لان بعض البصرية جعله ملغى لا محل له من الاعراب فعلى هذا يكون ما بعده منصوبا وهو لم على ان بعض الكوفية جعلوا له
محلا من الاعراب وقالوا ان حكمه في الاعراب حكم ما قبله فيكون تاكيدا له فعلى قولهم ايضا يجوز ان يكون ما بعده منصوبا
وهو لم وتسميته البصرية فصلا للفصل بين كون ما بعده خبرا او صفة لانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان
توهم السامع كون المنطلق صفة فينتظر الخبر فجيء بالفصل ليتعين كونه خبرا لا صفة لان الضمير انما يؤتى

مطلب

للربط بين جزئي المبتداء والخبر لا بين الصفة والموصوف وتسميه الكوفية عمادا لكونه عمدة بيان الغرض لكونه حافظا
لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط فعلى القولين كان الاصل فيه ان لا يتخلل
بين المبتداء والخبر الآخرين التبس الخبر بالصفة الا انه اتسع فيه وتخلل حيث لا يلتبس بدونه ايضا طردا
للباب كما تقول الذين هو الفصيحة وكان زيد هو القائم وانى انا الغفور الرحيم وتسميه البصرية اقرب الى الاصطلاح
لان الشيء يسمى باسم معناه في اكثر الالفاظ ولما كان في هذا اللفظ الفصل كان تسميته اجري من تسمية الكوفية
فانهم انما سموه عمادا نظرا الى ان السامع او المتكلم يعتمد به على الفصل بين الصفة والخبر فسموه باسم ما يلزمه ويؤول
الى معناه والفصل اخص اى تسمية الفصل اخص من تسمية العماد اذ كل ما وضع للفصل فقد اعتمد به وليس
كل ما يعتمد به في شيء يكون فصلا فان زيد في زيد قائم يعتمد عليه في المعنى المراد منه ولم يفصل شيئا عن شيء واذا
كان الفصل اخص كان تسميته فصلا اولى لان الاخص مشتمل على الاعم ويتقدم قبل الجملة الخبرية احترازا عن
الضمير الذي المبهم في نعم رجلا وربه فان تقدم ضمير الغائب مبنيا على المفرد ضمير الشان ويسمى به لانه في الحقيقة
اضمار للشان المعهود في الذهن فكان قائلا يقول ما الشان فقلت هو زيد قائم او الشان الذي نساله عنه
هو زيد قائم واضيف الضمير الى ما هو ضمير له كما تقول في زيد ضربته الهاء ضمير زيد ولان هذا الضمير لا يؤتى به الا في كلام
له شان عظيم فلا يقال هو زيد قائم الا ان يكون قيام زيد امرا عظيما لا حقيرا وهو اى الضمير الشان مفرد غائب
لانه انما يؤتى بهذا الضمير في معرض التفخيم التفخيم والتعظيم لان ذكر الشيء مبهما اولا ثم مفسرا ثانيا اوقع في النفس
لتوفر الدواعي الى طلب علمه وقد عرفت ان المفرد الغائب اشد ابهاما من غيره غير مجرور لان هذا الضمير لا بد وان
يكون داخلا على الجملة فلا يقع بعد الجار الذي لا يدخل على الجملة ولا يجوز العطف عليه ولا البدل عنه ولا التاكيد منه
لانه ليس بمستقل والتابع انما يكون لما هو مستقل وكذلك لا يجوز الوصف له ولا عطف البيان عنه لئلا
يزول ما هو الغرض منه وهو ابهامه منفصل ومتصل بارز ومستتر على قياس سائر الضمائر فاذا وقع
مبتداء وجب ان يكون مرفوعا منفصلا نحو هو زيد قائم واذا وقع اسما لباب كان وجب ان يكون مرفوعا مستترا
نحو كان زيد قائم واذا وقع منصوبا وجب ان يكون متصلا بارزا لان المنصوب لا يستتر كقوله تعالى انه لما قام
عبد الله وكقوله عم الحق لا يخفى على احد فكن محقا تنل ما شئت من ظفر واجاز الفراء ما كان قائم الزيدان
على ان يكون اسم كان ضمير الشان المستتر وقائم الزيدان صفة مع فاعلها مفسرة له كما نحو ما سوى اصحب
احوك على ان يكون هو الشان وعن الكوفية جواز قائما من نحو ظننته قائما زيد على ان يكون الهاء ضمير الشان

الشان منصوبا بانه مفعول اول وقائما مفعول الثاني وزيد فاعل قائما وقد يؤنث هذا الضمير على معنى القصة
اذا كان في الجملة المفسرة بعده مؤنث غير فضلة لقصد المطابقة نحو كانت زيد الحمى تاخذ فاسم كانت ضمير
القصة والحمى مبتداء وتاخذ خبره وزيدا مفعول تاخذ اى كانت القصة الحمى تاخذ زيدا ولا يجوز رفع الحمى بكان
للفصل بينهما اى بين كان وبين الحمى باجنبي وهو زيدا لانه مفعول تاخذ ووقع فصلا بين كانت واسمها والفصل
بالاجنبي بين العامل ومعموله لا يجوز وحذفه اى حذف ضمير الشان مع كونه منويا حال كونه منصوبا لا مرفوعا لانه لو كان
مرفوعا لا يجوز حذفه اصلا لانه ان كان مرفوعا منفصلا يكون مبتداء ولا يجوز حذفه لعدم الدليل عليه لان خبره
جملة مستقلة ليس فيها ضمير رابط وان كان متصلا يكون فاعلا ولا يجوز حذف الفاعل يجوز على ضعف اما جواز حذفه
فلما ذكرنا في بحث اسم ان واما ضعفه فلانه انما يؤتى لقصد الابهام فلو حذف لزال هذا الغرض ويلزم حذفه منصوبا
مع ان المخففة من الثقيلة سواء كان ان داخلة على الجملة الاسمية والفعلية كقوله وان ليس للانسان ولقول الشاعر
ان هالك كل من يخفى وينتعل لانه لما كان بين الجملة الواقعة خبرها وبينها ارتباط معنوى لانه مع جملتها في تقدير
مفرد لانه مصدرية ازيد ان يكون بينها ارتباط لفظي فقدر هذا الضمير ليكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط
واجاز سيبويه ان لا تكون عاطفة في ضمير شان مقدر عند الغائها ظاهرا فتكون كالمصدرية في كونها مع جملتها
في تقدير المفرد وان لم يكن بينهما ارتباط لفظي اسماء الاشارة ما وضع والمراد بالاشارة المتضمنة قوله لمشار اليه
الاشارة اللغوية الحسية اى بالجوارح والاعضاء لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية فلا يكون في التعريف دور
لعدم توقف الاشارة اللغوية على المحدود ولانها قد تعرف ولا تعرف اسماء الاشارة الاصطلاحية وخرج من التعريف
الموصول لان الاشارة فيه عقلية لا حسية فان كل من استعمل الموصول وجد من نفسه اشارة الى معلوم من مضمون
جملة خبرية وكذا يخرج عن التعريف ضمير الغائب لان الاشارة فيه ايضا عقلية الا انه دخل فيه المتكلم والمخاطب لان الاشارة
فيهما حسية فلما قال غير متكلم ومخاطب خرجا عن التعريف وهى اى اسماء الاشارة عامة لا تختص بجنس دون جنس
بل تعم جميع الازمنة والامكنة وغيرهما كذا للواحد ولا حاجة ان يذكر المذكر لان لفظ الواحد يدل عليه وذان
بالالف رفعا وذين بالياء جرا ونصبا للمثنى وفيهما خلاف قال بعضهم انهما مثنيان فذان صيغة مرتجلة للرفع وذين
صيغة اخرى مرتجلة للنصب والجر لقيام علة البناء فيهما كما في المفرد والجمع وقال الزجاج منهم من لم يبين شيئا
من المثنى لقصدهم ان يجري اصنافه على نهج واحد لانه لا يختلف فيه مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب
ان لا يختلف اعرابا مع انه زال شبه الحرف اذا ثني اذ لا يثنى في الحروف باصل الوضع ولكن دعوى ان ذان

صيغة مرتجلة للرفع مبنية غير مبنية على واحدها والاقيل ذيان وان ذين صيغة اخرى مرتجلة للنصب والجر
خلاف الظاهر واما مثنى الضمير نحو هما فلم يغير وضع واحده لم يزد فيه النون بعد الالف لم يعرف لانه صيغة
مستانفة وخرج عن نسق المثنيات مع انه اوغل في شبه الحرف من اسماء الاشارة وقد جاء ذان بالالف في الاحوال
الثلث وهو على هذا القول مبني بالاتفاق وتا الواحدة بقلب الذال تاء القرب مخرجهما ولهما لا لغيرهما من اسماء الاشارة
مرادفات سبعة ذات وتي بالجمع بين الياء والتاء وذي بقلب الالف ذا ياء وقد يكون للتانيث نحو تضربين
وذه وته بقلب الياء من ذي وتي هاء لانها تكون عوضا في الوقف من تاء التانيث فتشبه الياء بالتاء في ابدال
الهاء عنها مع اشباع الهاء فيهما ياء تشبيها لها بهاء الضمير في الاصل ومع غير الاشباع ومع سكون الهاء فيهما
للواحدة عشرة الفاظ وتان بالالف رفعا وتين بالياء جرا او نصبا للمثناة والخلاف فيهما كما في ذان وللجمع بهما
اى لجمع المذكر والمؤنث اولاء مدا بالهمزة المكسورة المضمومة على قول بعد الالف وقصرا بدون الهمزة ويستوي فيهما
العقلاء وغيرهم ويتصل باول كل منها حرف التنبيه لتنبيه المخاطب على مضمون ما تعلقت به الاشارة نحو هذا هذان
هاتا هاتان وهؤلاء وانما يتصل باولها اذا لم يلحق باخره اللام فلا يقال هذالك لان حرف التنبيه للبعد لكان اللام له
فلا يجوز الجمع بينهما ويتصل باخره اى باخر كل منها كاف الخطاب وهو حرف لانه لو كان ضمير الكاف اما ضميرا مرفوعا
او منصوبا او مجرورا لا جائز ان يكون مرفوعا لانه ليس من صيغ ضماير المرفوع ولانه لا رافع ههنا ولا جائز ان يكون
منصوبا لانه لا ناصب هنا ولا جائز ان يكون مجرورا لان اسماء الاشارة لا تضاف لانها معرفة لا يجوز تنكيرها
لان المعنى الذي يوجب تعريفه وهو الاشارة لا تنفصل عنه فيمتنع اضافتها لئلا يلزم تعريف المعرف فلما امتنع
ان يكون الكاف ضميرا كان حرف خطاب كالكاف في اياك وتصرفه على حسب المخاطب لا على حسب المشار اليه لانه
انما جيء به للتنبيه على احوال المخاطب ويجوز الجمع بينهما اى بين حرف التنبيه وكاف الخطاب نحو هذاك لزيادة التنبيه
وحث المخاطب على التفهم وانما افرطوا في التنبيه في اسم الاشارة لفرط ابهامه لتناوله جميع ما بحضرة المخاطب
من الجمادات وغيرها فهي اي اسماء الاشارة خمسة الفاظ على ما مر لتستة معان لان اسم الاشارة اما مفرد او مثنى
او جمع وكل واحد منها اما مذكر او مؤنث كحرف الخطاب فانه ايضا خمسة الفاظ لستة معان نحو كَ كِ كما كم كنّ
اربعة من كل واحد من اسماء الاشارة وحروف الخطاب نصوص على معانيها لا اشتراك فيها وواحد مشترك الا
ان المشترك في اسماء الاشارة الجمع نحو اولاء وفي حرف الخطاب المثنى نحو كما فانه مشترك بين المذكر والمؤنث
فتكون اسماء الاشارة بالنسبة الى الكاف المتصل بها خمسة وعشرين لفظا حاصلة من ضرب خمسة في خمسة لستة

لستة وثلثين معنى حاصلة من ضرب ستة في ستة ومعنى ذلك اى اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا قلت ذاك وذاك
الى ذانكم وتاك الى تاكن وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن ويجوز افراد الكاف اى كاف الخطاب واللام اى لام الاشارة
مع تعدد المخاطب والمشار اليه سواء كان التعدد باعتبار التثنية او باعتبار الجمع كقوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان
بين ذلك فان المشار اليه هنا متعدد معنى ويكون مثنى اى بين الفارض والبكر لان بين انما يدخل على المتعدد وكذا المخاطب
متعدد هنا ويكون جمعا وكقوله تعالى فما جزاء من يفعل ذلك منكم وذلكم خير لكم وهي اى اسماء الاشارة مع اللام نحو ذلك
وتالك واولالك او مع النون المشددة في التثنية نحو ذانك وتانك للبعيد اى اللام لبعد المشار اليه فقيل لبعد المخاطب
ومع الكاف من غير لام للمتوسط نحو ذاك وتاك وذانك وتانك مخففتين واولئك وبغيرهما اى بغير الكاف واللام
للقريب فالمجرد من الزيادة للقريب لانه بمنزلة المعنى المجرد من الزيادة فيكون المجرد للمجرد فيه والمزيد فيه الكاف
وحده للمتوسط لانه زاد على القريب بحرف الخطاب لانه لما كان للخطاب اقرب من المشير من المشار اليه فصار في حكم
البعيد بالنسبة الى المخاطب والمزيد فيه زيادتان الكاف واللام للبعيد وذلك لان زيادة اللفظ على قدر زيادة المعنى
وانما خص اللام بالزيادة فيه لعدم امكان زيادة حرف المد هنا ولا يزاد النون المشابه لها لئلا يلتبس المفرد
بالمثنى فزيدت اللام المشابه للنون واما ذانك بتشديد النون فهو تثنية ذلك واصله ذانلك فقلبت اللام الى النون
وادغمت لقرب المخرج ولم يقلب النون لاما لئلا يبطل ما في النون من مزية الغنة وقد يقع البعيد موضع القريب
لعظمة المشير كقوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى او لعظمة المشار اليه كقوله ذلكم الله ربي وذلكن الذي لمتنني فيه
وقوله وخاصته عطف على قوله وهي خاصة بالامكنة كهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بالفتح والكسر والتشديد
للقريب اقول المناسب للبعيد على ما قالوا وهنالك بزيادة اللام والكاف على هنا وثم للبعيد بفتح الثاء وتشديد الميم
للبعيد وهناك بزيادة الكاف على هنا وحده للمتوسط على الاصل الممهد في ذلك وقد يشار بهنالك الى الزمان كقوله تعالى
هنالك ابتلي المؤمنون الموصول ما يحتاج في جزئيته اي في كونه جزءا تاما من الجملة كالمبتدأ والفاعل الى الصلة
على معنى انه لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يمكن الا بتلك الصلة وهذا اولى من قول من يقول ما لا يتم اسما لان الذي
بانفراده اسم ولكنه لا يكون احد جزئي الجملة الا بجملة وعائد اليه وكذا يحتاج الى عائد في تلك الصلة يعود اليه ليربطها به
ولا يبقى الحكم المتعلق بالموصول اجنبيا عنه لان الصلة لولا العائد لكانت مستقلة بنفسها مقطوعة عما قبلها وانما ذكر
يخرج عنه بعض الظروف المضافة الى الجملة كحيث واذ واذا فان هذه الاسماء لا تتم جزءا الا بجملة وليست بموصولات
لعدم احتياجها الى العائد ما لم يكن الموصول حرفا لانه لو كان حرفا لا يحتاج الى عائد وانما يحتاج في جزئيته الى مجرد الصلة

مطلب الموصول

مثل الا المصدرية وان واعلم ان ذكر الصلة في تعريف الموصول يؤدي الى تعريف بما يشكل منه الاصولكن الاشكال
في ماهية الصلة اي شيء هي وليس المراد بالصلة الصلة اللغوية حتى يندفع لان كل واحد من الموصول والصلة
امر اصطلاحي الا انه لما عرفت الصلة بعد اندفع الاشكال والصلة جملة خبرية وانما يجب ان تكون جملة خبرية لان
وضع الموصول ليطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه او بكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم
الحصول له او لمتعلقه عنده نحو زيد الذي ضربني او زيد الذي ضربني غلامه او بكونه او بكون متعلقه حكما على شيء نحو الذي
اخوك هو او الذي اخوك غلامه زيد والحكم من مضمون الجمل او ما يشبهها من الصفات مع فاعلها ولما كان اقتضاء
الموضوع للحكم وضعيا اصليا لم يستعمل من جميع ما تضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا بالشبه وهو جملة
قوله معلومة للسامع اشارة الى علة كونها خبرية فانه لما وجب ان يكون مضمون الصلة حكما ومعلوم الوقوع للسامع
قبل حال الخطاب كما عرفت الان وجب ان يكون خبرية لان الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها فلا
وقوع لها صلة لان الصلة معرفة للموصول فلا بد من تقدم الشعور بمعناها على الشعور بمعناه او المصدر اسم فاعل
او اسم مفعول لا صفة مشبهة مع تضمنها الحكم المطلوب في الصلة لنقصان مشابهتها الفعل بتقدير الجملة الفعلية
لانه يمكن سبك اسم الفاعل او المفعول على حسب ما يقتضيه المعنى من الفعلية لا الاسمية لان الالف واللام فانه لا فرق بين
الذي ضرب زيدا عمرو والذي ضرب ابوه عمرو وبين الضارب زيدا عمرو والمضروب ابوه عمرو فيكون اصل الضارب والمضروب
الضرب والمضرب فكثرة دخول اللام الاسمية المشابهة للام التعريف الحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل فصير الفعل
المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لتقاربهما في المعنى واسم الفاعل والمفعول
من غير الخصوص بتقدير الفعل عليه كقوله تعالى ان المصدقين والمصدقات واقرضوا الله قرضا حسنا ولذا
ايضا يقع صلة ويجوز حذف العايد الى الموصول حال كونه منصوبا متصلا بفعل او صفة كالعالة الموصول
بصلته مع دلالة الكلام عليه ومع كونه فضلة مفردا نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه الله وكقوله اي قول الشاعر
في الصفة • ما الله موليك فضل فاحمدنه به • فما لدى غيره نفع ولا ضرر اي موليكه او مجرورا متسعا فيه بان يجعل
المجرور منصوبا بمنزلة المفعول به بعد حذف الجار على ما قالوا لئلا يلزم كثرة الحذف نحو قوله تعالى فاصدع بما تؤمر
اي تؤمره والاصل تؤمر به فحذف الضمير على الوجهين لطول الصلة ولا يجوز ان يحذف منا نسيا لكونه فضلة
ومستغنى عنه لانه لما صار من صلة الموصول لم يكن لم مستغنى عنه والا لزم اخلاء الصلة عن العايد ويجوز
حذف الضمير اذا كان مجرورا باضافة صفة له تقدير اكقوله تعالى فاقض ما انت قاض اي قاضيه او مجرورا

ومجرورا بحرف جر الموصول او الموصوف بالموصول بمثله معنى ومتعلقا كقوله ويشرب مما تشربون
اي تشربون منه فحذف العائد المجرور بمن لان الموصول مجرور بمثله من جهة المعنى والتعلق كقوله في الموصوف بالموصول
ان تعنى نفسك بالامر الذي عنيت • نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا • اي عنيت به ولا يجوز حذف المرفوع اذا كان
فاعلا لئلا يلزم حذف احد جزئي الجملة مع احتياج السابق اليه وان كان المرفوع مبتدا يجوز حذفه اذا لم يكن خبره
جملة ولا ظرفا كقوله • من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه • ولا يجد عن سبيل المجد والكرم • اي بما هو سفه وقد يحذف
الصلة مع الكثيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي ليفيد الحذف ان الداهيتين الصغيرة والكبيرة
بلغتا من شهرتهما او بشاعة شانهما مبلغا لا يمكن شرحه فتركتا على الابهام من غير صلة مبينة وقد يحذف
الصلة الموصول كما يحذف الصلة من يهجو رسول الله منكم • ويمدحه وينصره سواء • اي من يهجو رسول الله
منكم ويمدحه وينصره منا سواء وحكمه اي حكم الموصول ان لا يكون لصلته تعلق بما قبله فلا يصح وقوع لكن واذا
ومتى وحتى فيها اي في الصلة لان هذه الكلمات تتعلقا بما قبلها الا ان لكن للاستدراك الحكم السابق واذن جواب وجزاء
وحتى ان كانت جارة او عاطفة فتعلقها بما قبلها ظاهر وان كان حرف ابتداء كان للاستيناف ولا يقع في صدر الصلة
لانها كالجزء من الموصول وحكمه ان لا يتقدمه ما في حيزه من الصلة واجزائها لان الصلة لكونها مبينة للموصول
كالجزء الثاني فلا يجوز تقدم شيء منها عليه ولكن يجوز تاخير ما هو مقدم في الصلة ولا يفصل بينه وبينها
اي بين الموصول والصلة باجنبي عنهما لما ذكرنا الان وحكمه ان ينزل الموصول معها منزلة اسم واحد ولذا يقع مع صلته
فاعلا ومبتداء فلا يوصف ما وصف منه كالذي والتي نحو مررت بالذي اكرمته الظريف وانما قال ما وصف منه احترازا
عن موصول لا يقع موصوفا الا كما ومن فانهما لا يوصفان ولا يؤكد ولا يبدل منه قبل تمام الصلة سواء كانت هذه التوابع
واقعة بين الموصول وصلته او بين بعض منها وبعض اخر لانها لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وتمام الموصول انما هو بتمام الصلة
ومن ثمه لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار لوقوع تاكيد الموصول وهو اجمعين قبل الصلة وهي في الدار ولم يجز
ايضا بالضاربين اجمعين زيدا لان زيدا معمول ضاربين وهو صلة اللام ويكون زيدا من تتمة الصلة وجاز اجمعين زيدا
بالواو على ان يكون تاكيدا للضمير المستكن في الضاربين لان اجمعين ح من اجزاء الصلة ويجوز بعض اجزاء الصلة
على بعض لان بعض الصلة والبعض الاخر منها وان كان كالجزئين الا انه لا يجب ترتب احدهما على الاخر بل يجوز
تعقيب كل منهما عن الاخر وهو اي الموصول من الاسماء الا من الحروف الذي للواحد واصله عند البصرية لذي على وزن فعل
في الاصل فلما اريد الوصف به من بين الاسماء الموصولة لكونه على وزن الصفات نحو عم وشج بخلاف ما ومن

فرخ
بالشين المعجمة والجيم

ادخل اللام الزائد عليه تحسينا للفظ لئلا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة وليست اللام فيه للتعريف لان الموصول
معرفة وضعا ولزم اللام فيه لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في الرجل ورجل وقد اجاز
بعضهم ان تكون الذي مع الفعل بعده بمنزلة المصدر نحو انت فيها الذي ترغبين اي فيها رغبتك والظاهر انهم جعلوه
اسما مكنيا به عن المصدر فيكون موصوفه مصدرا مقدرا لانهم جعلوه من حروف المصدر كما قيل واللذان بالالف رفعا
واللذين بالياء جرا ونصبا للتثنية والخلاف في انهما مبنيان او معربان كالخلاف في ذان وذين على ما تقدم والذين
بالياء في الاحوال الثلث لانه مبني عند الاكثرين وان كان الجمع ايضا من خصايص الاسماء لان الذين مخصوص باولي العلم
والذي عام فلم يجر على سنن الجمع المتمكن بخلاف اللذين واللتين فانهما جاريان على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى
وقد جاء الذون في لغة بني عقيل وبني كنانة بالواو في الرفع فان اعرابه مشهور في لغتهم فيقولون نصر الذون
امنوا على الذين كفروا وقوله للجمع خبر لقوله والذين وقد يحذف نونهما اي نونا التثنية والجمع لاستطالتهما بالصلة
كقوله • ابني كليب ان عمي اللذا • قتلا الملوك وفككا الاغلالا • حذف النون من اللذا واصله اللذان وكقوله تعالى وخضتم
كالذي خاضوا على احد الوجوه اي كالذين خاضوا فحذف النون منه ويجوز ان يكون التقدير كالخوض الذي خاضوه
او كالجمع الذي خاضوا ويجوز ان تكون من قبيل قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون فانه يجوز
ان نعبر بالذي عن الجمع حملا على من اذا لم نقصد بالذي معين والتي للواحدة واصله اللذي قلبت ذاله تاء كما في ذا وتا
واللتان بالالف رفعا واللتين جرا ونصبا للمثناة واللواتي للجمع ولهما مرادفات اللاتي على وزن فاعل بهمزة بعدها
ياء ساكنة واللاء بياء ساكنة او مكسورة بعد الالف من غير همزة واللائي على وزن فاعل ابتداء بعدها ياء ساكنة اللاء
بحذف الياء بحذف الياء من اللاتي واللوائي والظاهر ان اللوائي وكذا اللواتي جمع الجمع ومن الاسماء الموصولة ذو الطائية
فان ذو من الموصول الاسمي على لغة طي ويستوي فيها المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع على الاكثر وهي مبنية على الاكثر
وبعضهم يعربها بالحروف كما يعرب ذو بمعنى صاحب كقوله • فان الماء ماء ابي وجدي • وبيري ذو حفرت وذو طويت ••
اي التي حفرت والتي طويت ومن الاسماء الموصولة ذا حال كونه واقعة بعد ما الاستفهام نحو ماذا صنعت اي اي شيء الذي
صنعته فيكون ما استفهامية مرفوعة المحل على انها مبتداء لتعذر ان تعمل الصلة فيما قبل موصولها او يعمل جزء من الخبر
في المبتداء وذا موصول مرفوع المحل على الخبرية وما بعدها صلتها والعائد محذوف على احد قولي سيبويه وفي ثاني قوليه
يكون ماذا بمنزلة كلمة واحدة منصوبة المحل على انها مفعول صنعت فيكون الجملة على هذا فعلية قدم مفعولها لتضمنه
معنى الاستفهام ومن وما يستوي فيهما لابهامهما وشيوعهما الجميع اي المذكر والمؤنث والمفرد والمثنى والجمع كقوله

كقوله تعشى فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فان من وقع هنا على التثنية وكقوله تعالى
ومنهم من يستمعون فانه وقع على الجمع وكقوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتانيث تعمل وتذكير
يقنت واي للمذكر واية للمؤنث لكن تانيثها جائز غير لازم ولا يليهما اي لا يكون العامل فيهما اذا كانتا موصولتين
من الافعال المستقبل عند الكوفيين كقوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد قال السراج لان ايا بعض لما يضاف اليه
مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا فقد علم بعض الذي وقع به الفعل وزال المعنى الذي وضعت اي له والمستقبل
ليس كذلك اما اذا كانتا للاستفهام فيليهما الماضي ايضا نحو ايهم حضر لعدم تعينهما بصدور الفعل عنهما او عليهما
لانك تعلم ان الفعل صدر من واحد مبهم مجهول عندك او وقع عليه فتطلب التميز والتعيين بالاستفهام بخلاف الموصولة
فانها تتعين لمعرفة صدور الفعل او وقوعه بمعنى التي اي اي بمعنى الذي واية بمعنى التي وكذا الالف واللام
في اسم الفاعل والمفعول بمعنى احدهما اي الذي او التي او مثنى احدهما او جمعه على حسب ما يبينه الضمير والصيغة نحو الضارب
والضاربة والضاربان والضاربون والضاربتان والضاربات اي الذي ضرب والتي ضربت الخ وقوله التعريف بمعنى الذي
لانه كان الذي فحذف ذاله وياؤه وبقي تعريفه لان الذي بجملته للتعريف وفيه نظر لانه لا تغير معنى اللفظ بحذف بعض
حروفه للتخفيف فلذا الذي يكون للتعريف لان الموصول معرفة بالوضع فلما حذف الذال والياء منه بقي اللام الثانية التي
كانت من نفس كلمة الذي وبقي تعريفه ايضا ولا يعرب منها اي من الاسماء الموصولة لوجود المقتضي لبنائها فيها كما عرفته
قبل وقد عرفت ايضا الاختلاف في تثنية الذي والتي الا اي فانه معرب للزومه ظاهرا وحقيقة الاضافة التي من خواص الاسم
فقوي امر الاسمية فيه فرد الى اصله من الاعراب ولا يعرب نحو خمسة عشرك وان كان مضافا لعدم لزوم الاضافة وكذا
نحو كم رجل لعدم لزوم اضافته لانه قد ينصب بعد كم الخبرية وكذا نحو لدن لانه وان كان لازم الاضافة الا انه قد يضاف
الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة ما لم يحذف صدر صلتها فان حذف صدر صلتها اذا كانت مضافة وكانت الصلة
جملة اسمية وكان صدرها ضميرا راجعا الى اي فالضم اي فبناء اي بالضمة واجب عند البصرية لان الشيء اذا فارق
عن اخواته لعارض فهو شديد النزوع اليها ولما حذف الصدر منها صار كانه متضمن له محتاج اليه فبني على الضم
كما بني من قبل ومن بعد لما نقص باقوى الحركات نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد اي
هو اشد فانه لو لم يكن مبنيا على الضم لوجب ان يكون منصوبا لانه مفعول لننزعن ولذا قرئ في الشواذ بالنصب
ايضا وهو على مذهب الكوفية اما اذا لم يكن اي مضافا في كلام العرب الا معربا نحو اكرم ايا افضل وقد اجيز
البناء قياسا لا سماعا فقيل اكرم اي افضل واما اذا كانت الجملة فعلية فلا يحذف منها شيء فلا يبنى اي

وكذلك اذا لم يكن صدر ما ضميرا اي لا يحذف الصدر نحو اضرب ايهم غلامه قائم لان غير الضمير لا يحذف كثيرا في الصلة
خلاف الضمير فانه كثيرا يحذف فيها وقد تساهل المص في ترك القيود التي ذكرناها وقول الخليل والكوفيين بانه
اي بان ايهم بالضم على حكاية القول قالوا ان ايهم في الاية مبتدا وخبره اشد وهي على هذا استفهامية لا موصولة
ومن كل شيعة مفعول لننزعن كقوله تعالى واوتيت من كل شيء فتكون من للتبعيض والجملة اعني ايهم اشد محكية
اي بانها صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد ضعيف اذ قلما يصار الى ذلك اي الى الحكاية
واضمار القول في سعة الكلام قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية كما اجازه الخليل على معنى اضرب الذي
يقال له ايهم افضل لجاز اضرب الفاسق الخبيث بالرفع على معنى اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث وقول يونس
بالتعليق اي تعليق الفعل الذي قبل اي عن العمل فانه يجيز تعليق غير افعال القلوب ايضا نحو اضرب واقتل ايهم
افضل اضعف اذ لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال والا لزم الاسم في التركيب من غير اعراب له لانه لا يكون مبتداء
مبتداء لعدم الخبر له ولا فاعلا لعدم الفعل المقتضي له والمفعولية مسلوبة بالالغاء وانما كان هذا القول اضعف
من القول الاول لان الاول قد يصار اليه في ضرورة الشعر بخلاف هذا لان وجود الاسم في التركيب من غير اعراب له
لا يوجد في سعة الكلام ولا في ضرورة في غير صيغة ضمير الفصل على اختلاف فيها ويبطل قولهما ايضا قوله • اذا ما لقيت
بني مالك • فسلم على ايهم افضل لان حروف الجر لا يعلق ولا يجوز الفصل بينها وبين معمولها والموصول من الحروف
ان مشددة وكذا ان مخففة وما وكي المصدريات وهي قيد للثلاثة الاخيرة لانها قد تكون غير مصدرية ايضا اما لها
فالمصدرية نحو اريد ان تخرج اي خروجك وبما رحبت اي برحبها وجئتك لكي تكرمني اي لاكرامك واما غير المصدرية
فنحو ان الزائدة كقوله تعالى فلما ان جاء البشير ونحو ان التفسيرية نحو واوحينا الى موسى ان اضرب بعصاك
البحر ونحو ما الزائدة كقوله تعالى فبما رحمة من الله ونحو كي غير المقرونة بلام التعليل لفظا فانها لا تتعين كونها
مصدرية الا اذا كانت مقرونة باللام لفظا لانها لو لم يقترن بها لاحتمل ان تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها
كما يقدر مع ان نحو جئتك كي اكرمك وان تكون حرف جر بمعنى اللام والفعل بعدها منصوب بان مقدرة فاذا ذكر اللام
لم يجز ان تكون حرف جر بمعناه لئلا يلزم دخول حرف الجر على حرف جر فانها حروف موصولات فصلة ان جملة
اسمية نحو بلغني ان زيدا قائم وصلة البواقي اي ان وما وكي جملة فعلية فعلها متصرف لانها انما تدخل على الافعال
وقد توصل بالجملة الاسمية كقوله • اعلاقة ام الوليد بعدما • افنان راسك كالثغام المخلس وقد يشبه ما بان في العمل
وان بما او بان المخففة في تركه اي في ترك العمل وذلك لما بينهما من التشبه المعنوي كما في الحديث والتنزيل كقوله صلعم

اعمالكم

اعمالكم اعمالكم كما تكونوا يولى عليكم فانه جعل ما ناصبة ولذا حذفت النون في تكونوا وقوله تعالى ان يتم الرضاعة
فانه جعل ان غير ناصبة ولذا كان يتم مرفوعا على رواية مجاهد وكقوله ان تقران على اسماء ويحكما مني
السلام وان لا تشعرا احدا فان الاولى مصدرية غير ناصبة لوجود علامة الرفع وهو النون معها وما الاسمية
في ستة اوجه واحترز بها عن ما الحرفية فانها يجيء لمعان ليس هذا موضعها موصولة لغير العقلاء غالبا وقد يجيء للعقلاء
نحو قوله تعالى والسماء وما بناها وشرطية متضمنة للشرط والجزاء لغير العقلاء كقوله تعالى وما تقدموا لانفسكم من خير
تجدوه واستفهامية لغير العقلاء كقوله تعالى وما تلك بيمينك وصفة وهي التي يلي النكرة لافادة الابهام وفائدتها
التحقير نحو هل اعطيت الا عطية ما او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه وقيل هي حرف هنا او موصوف نحو قولك
هذا ما لدي عتيد اي شيء عتيد او بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر اي تكرهه النفوس على راي وقيل ما هيهنا
تهيئة لدخول رب على الجملة وهي حرف وتامة بمعنى شيء كقولهم في التعجب ما احسن زيدا وكقوله تعالى فنعما هي اي فنعم
شيئا هي فنعم مسند الى مضمر وما نكرة مفسرة له والمخصوص بالمدح هو هي وقال سيبويه ان ما هنا معرفة اي فنعم الشيء هي
وانما سميت تامة لعدم احتياجها الى الصفة ولا الى الصلة ومن كما في اوجهها الا انها اي ان من في اوجهها تختص بذوي العلوم
ولا تقع على ما لا يعلم الا تغليبا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على اربع فانه تعالى
قال ومنهم والضمير راجع الى كل دابة فغلب العلماء في الضمير ثم بني على هذا التغليب فقال من يمشي بخلاف ما فانها في الغالب
لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا نحو سبحان ما سبح الرعد وسبحان ما سخركن ولا تكون من تامة ولا صفة فالموصولة
نحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من ابوك والموصوفة بمفرد او جملة كقولنا كفى بنا
فضلا على من غيرنا • حب النبي محمد ايانا فانه روي غيرنا مجرورا على انه صفة من اي على كل انسان غيرنا ومرفوعا
على انه خبر مبتدا محذوف والمبتدا مع الخبر مجرور المحل على الوصفية ويشتركان اي ما ومن في انهما لا تقعان حال كونهما
موصولتين موصوفتين فلا يقال مررت بمن او بما الكريمة الظريف على ان يكون الظريف صفة لمن او لما لان وضعهما
وضع الحروف فلا يجوز ان توصفا ولكن يؤكدان كما يؤكد الذي نحو نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه لان
مشابهتهما الحرف لا يمنع التاكيد كما تمنع الوصف لان الحروف توكد ايضا واي واية كمن في اوجهها الاربعة فالموصولة
نحو اضرب ايهم في الدار والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية كقوله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل الا انهما اي اي واية تقعان صفة لنكرة نحو مررت برجل اي رجل اي رجل عظيم لا يعرفه كل احد
فيسئل عنه فهي في الاصل استفهامية نقلت الى الصفة وقد تقع اي حالا لمعرفة كقوله فاومات ايماء خفيا لحبتر •

فلله عينا حبتر ايما فتى ويلزمان الاضافة اعلم ان ههنا تفصيلا وهو ان اي ان كان صفة للنكرة او حالا للمعرفة يلزمها
الاضافة لفظا ومعنى الى ما ماثله الموصوف وذا الحال لفظا ومعنى نحو دعوت امرءا اي امرئ او معنى لا لفظا نحو دعوت امرءا اي فتى
وان كان استفهامية او شرطية فقد تستغني بمعنى الاضافة عن لفظها ان علم المضاف اليه كقوله تعالى في الشرط اياما
تدعوا فله الاسماء الحسنى وكقول ابن مسعود رضي الله عنه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم اي العمل احب الى الله قال الصلوة في وقتها ثم اي
قلت بر الوالدين قلت ثم اي قال الجهاد في سبيل الله وان كان موصوفة فتستغني بعوض المضاف اليه عنه نحو يا ايها الرجل
واذا اخبرت عن شيء منسوب او منسوب اليه معلوم من وجه غير معلوم من وجه آخر في جملة فعلية او اسمية بالذي ومتصرفاته
كالتثنية والجمع والمؤنث او بالالف واللام صدرتها اي الذي او الالف واللام وجعلتها مبتدأ واخرت الشيء لخبرها اي
تجعل الشيء المراد عنه الاخبار او مراد فيه خبرا عنها بعد ان تضع مكانه اي مكان ذلك الشيء ضميرا لها اي للذي اما
الضمير فللربط واما كونه في مكان ذلك الشيء فلانه في مكان كناية عنه فناسب ان يكون في مكانه فشروط الاخبار بالذي
اربعة تصدير الجملة بالذي مبتدأ وتأخير الاسم المراد عنه الاخبار خبرا ووضع الضمير مكانه وكون الضمير عائدا الى الموصول تحقيق
هذا المقام ان قد يكون معلوما من وجه مجهولا من وجه فاذا اراد المتكلم ان يبين ذلك الشيء المعلوم من وجه وجهته الذي هو غير معلوم
جعل الجهة المعلومة مخبرا عنها معبرا عنها بالذي والجهة المجهولة خبرا ليعلم ما هو فيكون ذلك باب الاخبار مثلا انك تعلم زيدا من قولك زيد منطلق
من حيث الانطلاق ولا تعلمه من حيث كونه زيدا اي تعرف شخصا معينا قام به الانطلاق ولا تعرف انه زيد او عمرو فيقول لك المتكلم
الذي هو منطلق زيد واذا كان كونه زيدا معلوما وكونه منطلقا غير معلوم قال لك الذي زيد هو المنطلق وليس قولهم اخبر عن زيد
ونحوه من زيد منطلق بالذي على ظاهره وانما المعنى اخبر عن شيء مبهم هو زيد في المعنى بزيد وقولهم بالذي الباء فيه للاستعانة اي اخبر
متوصلا الى هذا الاخبار بالذي والا فالذي مخبر عنه لا مخبر به وزيد مخبر به لا مخبر عنه تقول في الاخبار بالذي عن البدل بدون المبدل منه
في نحو مررت برجل اخيك الذي مررت برجل به اخوك وبالالف واللام المار انا برجل به اخوك وانما ابرز الضمير لان الصفة وهي المار جارية
على اللام وهي للمتكلم والالف واللام يختصان بالجملة الفعلية لا الاسمية المتصرفة التي يكون فيها فعل متصرف غير المتصرف المتقدم
معمولها احتراز عن نحو زيدا ضربت وقوله ليصح بناء صلتهما اي صلة الالف واللام علة لهذه القيود الثلاثة فان صلة الالف واللام
من اسم الفاعل والمفعول على ما عرفت وليس اسم الفاعل واسم المفعول بمعنى الجملة الاسمية حتى يسبك فيها احدهما ولذلك ان كان
فعلها غير متصرف او كان معمولها متقدما لا يمكن بناء صلتهما كما يجيء وكان عليه ان يزيد قيدا آخر وهو غير متصدرة بحرف
لا يستفاد معناه من اسم الفاعل والمفعول كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام فانه لا يبنى اسم الفاعل او المفعول من هذه
الجملة فان اختل شرط منها اي من هذه الشروط الاربعة تعذر الاخبار ومن ثم امتنع الاخبار عن كم استفهامية او خبرية

او خبرية لانه لا يجوز تأخيرها لاقتضائها التصدر لما فيها من معنى الانشاء والاستفهام وعن ضمير الشأن لتعذر تأخيره
لانه لو اخر لم يحصل الابهام قبل التفسير وضمير الفصل بين المبتدأ والخبر لتعذر تأخيرهم لانه انما يؤتى به قبل الخبر ليفصل
الخبر عن الصفة فلو اخر لزال هذا الغرض والظروف غير متصرفة وهي التي يلزم النصب على الظرفية نحو سرنا ذات مرة
والمصادر غير المتصرفة وهي التي يلزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله للزومهما النصب على الظرفية والمصدرية فلو جعلنا
خبرين لزم ان يكونا مرفوعين وعن الحال والتمييز المنصوبة ومجرور رب ومفتوح لا النافية لنفي الجنس لتعذر وضع الضماير مكان
هذه الاسماء لان الضماير معارف وهذه الاسماء لازمة التنكير وكذا كل ما يلزم التنكير وانما قال ومفتوح لا احترازا عن نحو لا زيد
في الدار ولا عمرو فانه يجوز الاخبار بالذي عن كل واحد من المرفوعين تقول في الاخبار عن الاول الذي لا هو ولا عمرو في الدار زيد وعن ما
اقيم المظهر فيه مقام المضمر كقوله تعالى الحاقة ما الحاقة فانه لا يجوز الاخبار عن هذا المظهر لانه انما اقيم مقام المضمر لغرض من التفخيم
وغيره فلو اقيم مقامه المضمر لزال هذا الغرض وعن المصدر العامل بدون المعمول فلا يقال في ضربي زيدا حاصل الذي هو ضربي
لتعذر اعمال الضمير وان كان عبارة عن المصدر لان لفظ العامل مراعى في العمل والاضمار يزيل اللفظ اما اذا لم يكن المصدر عاملا
فيجوز الاخبار عنه لعدم المحذور المذكور فيقول في اعجبني الضرب الذي اعجبني هو الضرب وعن الصفة بدون الموصوف فلا يقال
في جاء رجل عالم الذي جاء رجل هو عالم وعن الموصوف بدون الصفة فلا يقال في المثال المذكور جاء هو عالم رجل لان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به ويجوز الاخبار عن الموصوف مع الصفة فيقال في المثال المذكور الذي جاء هو رجل عالم وعن المضاف بدون
المضاف اليه فلا يقال في جاء غلام زيد الذي جاء هو زيد غلام لامتناع اضافة الضمير وعن المضاف اليه غير المستقل بان يكون
مجموع المضاف والمضاف اليه علما لشيء فانه لا يجوز الاخبار عن المضاف اليه وحده لعدم استقلاله في المعنى لانه صار بالعلمية
كبعض حروف الكلمة كحمار قبان لدويبة اما اذا كان مستقلا فيجوز ولنحو الاخبار عنه تقول في جاء غلام زيد الذي جاء غلامه
زيد لجواز كون الضمير مضافا اليه وعن الضمير المستحق لغيره اي لغير الموصول مبتدأ كان غيره نحو زيد ضربته او موصولا
نحو الذي ضربته زيد او موصوفا نحو جاء رجل ضربته فانك لو اخبرت عن الضمير في زيد ضربته وقلت الذي زيد ضربته هو فاجعلت
الضمير الاول لزيد بقي الموصول بلا عائد وان جعلته للموصول بقي المبتدأ بلا عائد وعلى هذا في غيره وعن الاسم المشتمل عليه اي
على الضمير الذي يستحقه غيره نحو زيد ضربت غلامه وزيد ابوك رجل محبته فانه لا يجوز الاخبار عن هذا الاسم بمثل ما قلنا في زيد
ضربته ويمتنع الاخبار عن معمول ليس وعسى وافعال المدح والذم والتعجب وعن منصوب زيدا ضربت بالالف واللام
اما امتناع الاخبار عن معمول هذه الافعال فلانه لا يصح منها اسم الفاعل واسم المفعول اللذان هما صلة الالف واللام واما
عن منصوب زيدا ضربت فانه ان جعل الضمير القائم مقامه قبل الفعل بعد صوغه في صورة اسم الفاعل لزم الفصل بين

ولا يجوز ان يكون الضمير المؤخر المرفوع عائدا على المبتدأ والمنصوب ضمير عايد الى الموصول لان الضمير العايد الى المبتدأ يجب ان يكون في خبره وهو خارج عن خبره

لام الموصول وبين صلته وان اخر الضمير لفسد المعنى المستفاد من التقديم وهو الحصر وانما يجوز تقديم الضمير في الذي اعطيته
زيدا درهم على زيد مع ان المظهر القائم مقام هذا الضمير مقامه مؤخر عنه في قولنا اعطيت زيدا درهما الاقتصار المتصل
مع عدم فساد المعنى لعدم اللبس ولذا لا يجوز تقديم ثاني مفعولي باب اعطيت مع اللبس فلا يقال في الاخبار عن عبد الله في قولك
اعطيت زيدا عبد الله الذي اعطيته زيدا عبد الله وانما يجب ان يقال الذي اعطيت زيدا اياه عبد الله لان مفعول الاول منها انما
يتميز عن الثاني بتقديمه لصلاحية كل منهما ان يقع مفعولا اولا اما الاخبار عن معمول هذه الافعال غير المتصرفة بالذي
فجائز تقول في الاخبار عن زيد في ليس زيد منطلقا الذي ليس منطلقا زيد وعن منطلقا الذي ليس زيد اياه منطلق وكذا
يجوز الاخبار بالذي عن منصوب زيدا ضربت فتقول الذي اياه ضربت زيد اسماء الافعال ما معناه الامر كرويد زيدا او ما
معناه الماضي كهيهات فانه بمعنى بعد واف فانه بمعنى تضجرت لا بمعنى اتضجر لانه مبني ولو كان بمعنى المضارع يكون معربا
كمسماه الا انه يجوز ان يقال ان اسماء الافعال بنيت لكونها اسماء لما اصله البناء وهو مطلق الفعل سواء بقي على ذلك الاصل
كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع فعلى هذا يجوز ان يقال ان اف بمعنى اتضجر كما قال كثير من النحاة وقوله بغير صيغة قيد
في الماضي واحترز عن اسم الفاعل والمفعول بمعنى الماضي بصيغة تدل عليه نحو زيد ضارب عمرو امس وقول من قال ان مدلولات
هذه الاسماء الفاظ الافعال ثم مدلولات الفاظ الافعال ما عرف من معانيها لا انها لو دلت على ما دلت عليه الافعال لكانت
هذه الالفاظ افعالا باطل لاتفاقهم على استكنان الضمائر في هذه الاسماء لو كانت مدلولاتها الالفاظ لامتنع ذلك ولامتنع
ايضا ان تعمل عمل الافعال لان العامل كما اعتبر لفظه في العمل معتبر معناه وقد قلنا في صدر الكتاب انها خارجة عن تعريف الفعل
وداخلة في تعريف الاسم لان دلالتها على المعين من الازمنة الثلثة ليس باصل الوضع فلا يلزم من دلالتها على ما دلت عليه
الافعال ان تكون افعالا وخرج عن التعريف نعم والماضي بقوله ما معناه لان ما عبارة عن الاسم بدليل قوله اسماء الافعال
ثم منه ما استعمل معرفة ونكرة جميعا او استعمل معرفة لا غير او استعمل نكرة لا غير وذلك لان هذه الاسماء لما وجد و
على ثلاثة اضرب ما استعمل منونا وغير منون نحو صه وايه وما استعمل غير منون لا غير نحو بله وآمين وما استعمل منونا لا غير
نحو واها في التعجب قصدوا التفرقة بين ما استعمل منونا وبين ما استعمل غير منون فحكموا على المنون بانه نكرة وعلى غير المنون
بانه معرفة والتنكير والتعريف راجعان الى مصادر الافعال التي هذه الاسماء اسماء لها فاذا قلت صه بغير التنوين كان
معناه الامر بسكوت معهود واذا قلت صه بالتنوين فمعناه الامر بسكوت ما وقال ابن الحاجب اذا قدر معرفة جعل علما
لمعقولية الفعل الذي بمعناه كما تقول في اسامة وغدوة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذي يتعدد اللفظ
به فصار امره صه بهذا التقدير مختلفا وعلامة التنكير لحاق التنوين بها وعلامة التعريف عدمه اي عدم لحاق التنوين

التنوين وهذا الاطلاق ليس كما ينبغي لانه ليس ترك لحاق التنوين في جميع اسماء الافعال عندهم علامة التعريف
بل ذكر فيما يلحقه تنوين التنكير علامة التعريف ولا يتقدم معمولها اي معمول اسماء الافعال عليها عند البصرية لا تقل
من ضعف في صدر الكتاب ان اصل هذه الاسماء اما مصادر وقد عرفت امتناع تقديم معمولها عليها واما صوت جامد
في نفسه نقل الى المصدرية وهو بامتناع التقديم اولى واما ظرف وجار ومجرور وهما ضعيفان في العمل قبل النقل
لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل خلافا للكوفية فانهم اجازوا تقديم معمولها عليها استدلالا بنحو قوله عز وجل
كتاب الله عليكم نصب على المصدر بفعل دل عليه مضمون الكلام السابق فان قوله حرمت عليكم امهاتكم يدل
على ان ذلك مكتوب عليهم فكانه قال كتب الله ذلك عليكم كتابا فيكون من باب المصدر المؤكد لنفسه المضمر فعله اضمارا
واجبا قياسا وليس نصبه بعليكم حتى يلزم تقديم معمولها عليها وبقوله ودلوي دونكا في قوله يا ايها المائح
دلوي دونكا اني رايت الناس يحمدونكا مبتدا او خبر اي دلوي مبتدا ودونك ظرف لا اسم فعل خبره اي هذه دلوي
فتناول فخذه وليس دلوي منصوب المحل بدونك لما تاخر عنه حتى يلزم مذهب الكوفية ومنها اي من اسماء الافعال فعال المعدول
عن الامر كنزال عند المبالغة ولو قلنا ان هذه الصيغة من الثلاثي فعل امر كما قيل لا اسم فعل لم يكن بعيد لانها جرت
من الفعل في صيغة واحدة كجريان صيغة افعل ولا دليل لهم على عدليته مع ان الاصل في كل معدول عن الشيء ان لا يخرج
عن نوع ذلك الشيء من استقراء كلامهم ونزال بالنسبة الى انزل ليس كذلك لانه اسم والمعدول عنه فعل وهو قياس
في الثلاثي المجرد المتصرف التام عند سيبويه لا عند المبرد يقول نزال وكتاب ونظار في كل واكتب وانظر والصحيح
قول سيبويه لانه قد كثر بالنظر الى باب واحد وهو الثلاثي بالشروط المذكورة واطرد فيه وجاء على منهاج واحد
وما هو كذلك فالقياس عليه جائز ولا يقال من انطلق طلاق لعدم كونه مجردا ولا من دع وذر وجاع وخار لعدم تصرفهما
ولا من كرم وكان لعدم كونه تاما وكان عليه ان يذكر القيود المذكورة وفعلال اسما من رباعي مثله اي في غير الثلاثي حتى
اتفقوا على انه لم يات منه الا لفظان كقرقار اي صوت وعرعار اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لصبيان العرب
وما كان قليلا لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه عنده قياس وما جاء من فعال علما للاعيان الاناث كحذام وهو معدول
عن حاذمة عندهم او كان معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه معدول عن الفجرة ومذهبهم انه من اعلام المعاني كما ان
حذام من اعلام الاعيان او معدولا عن فاعلة حال كون فعال صفة مختصة بالنداء ملازمة له في سب المؤنث نحو يا خباث
ويا فساق اي يا خبيثة ويا فاسقة او صفة غير مختصة به اي بالنداء كطمار للمكان المرتفع فانها طامرة اي واثبة
وفي قوله عن فاعلة نظر لانه ليس مما يجب ان يكون فعال هذا معدولا عن فاعلة وانما يجب ان يكون عن باب طبة

قوله مبني خبر قوله وما كان للتشبيه اي مقال بمعنى الامر عند لا وزنة والى واحد من هذه الثلاثة معدول
كفعال المعدول من الامر وكل واحد منها مبني وزنة ايضا وفيه نظر لانه لا يدل على عدم ايضا الاولى ان يكون بنا في التشبيه
به من جهة الوزنة والمبالغة فان نحو حماد وحماع ابلغ من الحمد والكفاءة كما ان نزال ابلغ من انزل لانه بمعنى انزل
نكد وتراك الا العلم للاعيان الاناث في تميم فانه عندهم معرب غير منصرف لعدم مشابهته للتشبيه بمعنى الامر اذ لا
المبالغة في العلم الشخصي وعند الحجاز مبني اجراء للعلم الشخصي مجرى العلم الجنسي كفجار الاماني اخره اي اخر العلم
للاعيان الاناث راء كحضار فانه مبني عند الاكثر منهم وقد يعرف ببنا ذلك فيجعل غير المنصرف الاصوات
وسميت اصواتا وان كان غيرها من اقسام الكلمات ايضا من جنس الاصوات لكونها في الاصل اصواتا مساجة لا كلمات
دالة على معان مما به يصاح كقول المتعجب وي عند التعجب ونخ لاناخة البعير او به يدعى البهائم كوح للصبيان
او يزجر البهائم كحل لزجر الناقة او عدس البهائم وكذا السباع والطيور كتشو وشيا للحمار المورد او يحكى به الصوت
وهو على قسمين لازم عند الحكاية بان تكون ابدا حكاية كطيخ مكسور الطرفين لحكاية صوت الضاحك وغاق لحكاية
صوت الغراب وطق لحكاية وقع الحجارة بعضها على بعض او لم يلزمها كالاصوات التي يتشدق بها او يتوجع او يتعجب
فانها اصوات خارجة من فم الانسان غير موضوعة بل دالة بالطبع على معان في انفسهم تكون تارة حكاية كقولهم
قال الرجل وي وتارة نفس اصوات لا حكاية كقولك وي عند التعجب بخلاف طيخ وغاق وطق فان هذه الفاظ مركبة
من حروف صحيحة متحركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك لانه شبه المركب من الحروف فان طيخ ليس عين ما
صوت به الشخص عند الضحك وكذا غاق وطق اذ الحيوانات العجم والجمادات لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان
وما وضع لحكاية الاصوات على قسمين آخرين اما الاصوات حيوان واما لاصطكاك الاجرام المركبات كل كطيخ وحمل
ستة اقسام جملة اسما واحدا بلا نسبة اسنادية او اضافية بينهما احتراز من نحو تأبط شرا ونحو غلام زيد
فان الاول يحكى على حاله والثاني بجزائه معرب وكلامنا فيما يكون كلا الجزئين او احدهما مبنيا بسبب التركيب فان كان
الثاني صوتا كعمرويه الثاني على الاكثر بفتح الاول نحو سيبويه اما كسر الثاني فللتشبيه بنحو غاق لانه صوت ايضا واما
فتح الاول فلانه بمنزلة الجزء الاول من خمسة عشر وبعض العرب يعرب الثاني منه اعراب ما لا ينصرف لعدم تضمنه
الحرف وان كان الثاني اسما لا صوتا تضمن حرفا كحرف العطف وحرف الجر فتح الجزآن ان لم يشابه اوله اي اول المركب
المضاف سقوط النون من الاول نحو هو جاري بيت بيت اي ملاصقا بيني وبيته او بيت منه منتهيا الى بيت
مني ثم لكثرة استعماله حتى يقوم مقام هذا القرب من غير نظر الى البيت فصيرا اسما واحدا وبنيا اما الاول فلانه بمنزلة

بمنزلة الصدر من الكلمة ولكونه محتاجا الى الثاني واما الثاني فلتضمنه الحرف وبني على الفتح ليزول بعض الثقل الحاصل
من جعل الكلمتين واحدا او نحو احد عشر الى تسعة عشر فانه في الاصل احد وعشر فقصد هنا لتنزل الكلمتين
وتركيبها حذفت الواو الموذنة بالانفصال وبني الجزآن وانما قصد امتزاج هذا المعطوف والمعطوف عليه
دون غيرهما لانهما معا هنا عدد واحد كعشرة ومائة بخلاف غيرهما نحو الاب والابن وفتح الثاني لا الجزآن
جميعا ان شابه الاول المضاف بسقوط النون منه نحو اثنا عشر فانه في الاصل اثنان وعشر فلما حذف منه الواو
الموذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب حذف النون من اثنان ايضا لانها تدل على الانفصال ايضا فاشبه
المضاف لان حذف النون حكم من احكام الاضافة فيعطى حكم المضاف وهو الاعراب وانما لم يعرب نحو خمسة عشر
مع ان الاول منه مشابه المضاف بحذف التنوين منه لانه لم يحذف التنوين منه للتركيب بل للبناء بخلاف النون
فانه انما حذف للتركيب لا للبناء وذلك لان تنوين التمكن لا يجتمع مع البناء بخلاف النون وان لم يتضمن الثاني الحرف
فتح الاول وحده ان كان آخره حرفا صحيحا نحو حضرموت وبعلبك والاسكون نحو معدي كرب بامتناع اي مع
امتناع ثانيه من الصرف معربا ثانيه اعراب المفرد وذلك لانهما لفظان مزجا وجعلا اسما واحدا لا اصلي معنى ولم يكن له
حكم قبل النقل الى العلمية حتى ابقي ما كان عليه كما ابقي في نحو عبد الله وبرق نحره فالحق بالمفردات لان مدلوله مفرد
كما ان مدلول المفردات كذلك وجعل غير منصرف للتركيب والعلمية او اعربا اي الجزآن مما لم يتضمن الثاني الحرف
اعراب المضاف والمضاف اليه وعلة ذلك انهم شبهوه بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا من جهة انهما اسمان
ذكر احدهما عقيب الاخر وليس فيه حكم الاضافة معنى كما في غلام زيد فان زيدا غلام وفي الاضافة فيه معنى اللام
بخلاف بعلبك فان بك فيه ليس لما انتسب الضيف اليه بعل بل هما بمنزلة اسم واحد وهذه اللغة ضعيفة بالنسبة
الى الاولى لان في الاولى تشبيها معنويا وفي الثانية تشبيها لفظيا واعتبار المعنوي اقوى من اعتبار اللفظي
بامتناع اي اعربا مع امتناع الثاني من الصرف على ان جعل اسم مونث او انصرافه على ان جعل اسم مذكر فيقال
معدي كرب معدي كرب في الاحوال الثلاث وقد يضاف المفتوح جزاه نحو خمسة عشرك باعراب الاخر من الجزئين
او بنائه ان سمي به اعلم ان نحو خمسة عشر اذا جعل علما كان مبنيا ايضا عند بعضهم رعاية لتضمنه الاصلي الحرف ويحتمل
ان يكون معربا ويكون فتحة الثاني لحكاية بنائه كما يحكى الاعراب في المنقولات لكن لما كانت حكاية البناء مانعة
من اعرابه لفظا اعرب باعراب تقديري ومعربا عند آخرين لزوال ذلك التضمن بالعلمية اذ ليس معناه علما خمسة
وعشرة وعند اعرابه جاز فيه وجهان آخران كما في معدي كرب احدهما التركيب مع اعراب الثاني ومنع صرفه

الثاني الاضافة سوى الاضافة جاز في المضاف اليه الصرف وتركه وانما يجوز فيه ترك البناء المحكي ولا يجوز في نحو تابط شرا ترك الاعراب المحكي احترازا اما الاعراب فعلى هذا اذا اضيف نحو خمسة عشر جاز في الثاني الاعراب والبناء بلا اشهر الاحدهما على الاخر وبالبناء اي مع بناء الاخر من الجزئين على الاشهر ان لم يكن يسم به لبقاء علة البناء من تضمن الحرف خلافا للاخفش فانه قال لما كانت الاضافة ترجح جانب الاسمية والاعراب وهي تبطل الجزء الثاني جاز اعرابه قياسا على اثني عشر وكون بمثل ما فرق وذلك لان اول اثني عشر لما فقد مضافا الوجود حكم الاضافة فيه كما قلنا فلا علة وهي كونه بمنزلة صدر الكلمة لان المضاف له حكم الاستقلال في الاعراب بخلاف ثاني خمسة عشر فان علة بنائه وهي تضمنه للحروف باقية حالة الاضافة ايضا فلا يلزم من اعراب الاول من اثني عشر اعراب الثاني من خمسة عشر الكنايات من ان يعتبر عن شيء معين لفظا كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامع نحو جاء فلان او لشناعة المعبر عنه كهن في الفرج او لنوع فصاحة نحو قولك فلان كثير الرماد والمراد منها بعض الكنايات لان كلها غير مبنية ولذا قال كم وكذا العدد وكيت وذيت بالحركات الثلث في تائهما للحديث ولا يستعمل كيت الا مكررا نحو قال فلان كيت وكيت كما ان ذيت لا يستعمل الا كذلك نحو كان من الامر ذيت وذيت وانما قال بنيا لوقوع كل واحد منهما موقع الجملة وهي من حيث هي لا تستحق الاعراب والبناء لانهما من خواص المفردات وكان يجب على هذا ان لا يبنيا ايضا كالجملة لكن لما لم يجز ان يخلو المفردات عنهما ابقيتا على الاصل الذي ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء فكم الخبرية وانما بنيت لتضمنها معنى الانشاء الذي يكون بالحرف غالبا او لكونها موضوعة على وضع الحروف او شبهها بكم الاستفهامية المبنية لتضمنها معنى الاستفهام ووجه الشبه من جهة اللفظ والمعنى لان كل واحد منهما كناية عن العدد كناية عن التكثير من العدد المجهول عند المخاطب المعلوم غالبا عند المتكلم واعلم ان جر مميزها عند غير الفراء باضافة كم اليه لان الخبرية للكثرة فحملت على العدد الكثير وعند الفراء جره بمن مقدرة ويجوز عمل الجار مضمرا وان كان مقدر الكثرة لكثرة دخول من على مميز الخبرية والشيء اذا عرف في موضع جاز تركه لدلالة الموضع عليه فقوله ومميزها مجرور يحتمل هذين المذهبين وانما يكون نصا في مذهب غير الفراء لو قال وتضاف الى مميزها مجموع او مفرد نحو كم رجل ارجال عندي والمفرد اكثر من المجموع لان كم للتكثير فجعل مميزها كمميز العدد الكثير وهو المائة والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان العدد الكثير يدل على الكثرة صريحا فاستغنى به عن الجمع بخلاف كم فانها كناية عن العدد الكثير وليس في لفظها ما يدل على الكثرة فجوز جمع مميزها تصريحا بالكثرة ما لم يفصل بينهما اي بين كم ومميزها فان فصل بينهما بجملة او ظرف فالمختار النصب اقول يجب النصب على قول غير الفراء لانه انما يكون مجرورا عند غيره باضافة اليه ولا يجوز الاضافة

مع وجود الفصل فحملا على كم الاستفهامية كقوله كم نالني منهم فضلا على عدم اذ لا اكاد من الاقتار احتمل ولا يجب النصب عند الفراء بل جاز جره مع الفصل لان المجرور عنده بمن المقدرة لا بالاضافة كما قلنا ومميزها حال كونها استفهامية وهي تدل على عدد مبهم عند المتكلم معلوم في ظنه عند المخاطب وعلى معدود مجهول عند المخاطب وكذا الخبرية تدل على معدود مجهول عنده مفرد منصوب حملا لها على المرتبة المتوسطة من العدد وهي من احد عشر الى تسعة وتسعين لان المستفهم لا يتحقق عنده في الاغلب كثرة العدد المستفهم عنه ولا قلته بل المستفهم عنه يحتمل الامرين فحملت على المرتبة المتوسطة التي هي كثيرة بالنسبة الى ما دونها وقليلة الى ما فوقها ولانها كالعدد مقرون بهمزة الاستفهام فاشبهت العدد المركب فاجريت مجراه في كون مميزها منصوبا مفردا ولا يجوز جر مميزها الا اذا انجرت هي منه مسئلة الكتاب على كم جذع بيتك مبني فانه يجوز جر مميزها لقصد تطابق كم ومميزها عند الخليل وسيبويه فان وقع اسم مرفوع بعدهما اي بعد كم الخبرية والاستفهامية او وقع مجموع بعد الاستفهامية فعلى حذف المميز منهما فانه يجوز حذف مميزها لقرينة تدل عليه نحو كم درهمك اي كم دانقا درهمك فحذف لدلالة الحال عليه لانك اذا ذكرت الدرهم علم انك تسأله عن وزنه وكذا قولك كم عندي اي كم دينار عندي اذا جرى ذكر الدينار نحو كم لك وكم عليك رقباء على تقدير كم انسانا وكم نفسا عليك رقباء لكن حذف مميز الاستفهامية اكثر لانه في صورة الفضلات وقد جاء حذف الخبرية او الاستفهامية فيه قوله كم عمة لك يا جرير وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري فانه روي عمة على ثلثة اوجه النصب على الاستفهام والجر على الخبر والرفع على حذف المميز من الخبرية او من الاستفهامية على معنى كم مرة او مرة او كم حلبة او حلبة عماتك حلبت علي فيكون كم على هذا الوجه منصوبة المحل على المصدرية او الظرفية وعمة مرفوع بالابتداء وقد حلبت خبره وعلى الاولين مرفوعة على الابتداء ولكن خبرها وقد حلبت صفة عمة وعلى هذا الوجه صفة لعمة ونحو كم لك غلمانا فانه حذف المميز فيه من الاستفهامية لان غلمانا لا يصح ان يكون مميزا لها لكونه جمعا اي كم نفسا استقر والك حال كونهم غلمانا ويجوز دخول من فيهما اي في المميزين لمناسبة من المميز لان كل واحد منهما للبيان نحو كم من رجل ضربت في الاستفهامية وكم من قرية اهلكناها وكم من ملك في السموات في الخبرية ولاستحقاقهما الصدر اي صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمنها الاستفهام واما الخبرية فلتضمنها معنى الانشاء في التكثير لا يتقدم عليهما عامل لان تضمن الانشاء مؤثر في الكلام ويخرج له عن الخبرية فكل مؤثر في الجملة فحقه صدر تلك الجملة سوى الجار فانه يتقدم عليهما سواء كان الجار حرفا او اسما والمعنى الموجب لتصدرهما مقدر قبل الجار وذلك لاتحاد الجار بهما لشدة اتصال الجار بالمجرور مع امتناع تأخر الجار عنه فجعل الجار معهما بمنزلة كلمة واحدة

مستحقة التصدير فالاستفهامية في بكم اشتريت مقدرة قبلها التقدير ابكم اشتريت ومن ثمه اي من اجل استحقاقهما
التصدير لا يقعان فاعلين ولا صفتين لان الفاعل لا يتقدم على الفعل كما ان الصفة لا تتقدم على الموصوف
وهما اي كم الخبرية والاستفهامية واسماء الشرط والاستفهام ان دخل عليها جار من الحروف والاسم فعلى هذا قوله او مضاف
لا حاجة اليه لان قوله جار شامل له فمجرورة نحو بكم رجل او رجلا مررت ورزق كم رجل او رجلا اطلقت وغلام من
ضربت وبمن تمرر امرر وان وقع بعدها اي بعد كم الخبرية والاستفهامية واسماء الشرط والاستفهام عامل من فعل وما جرى مجراه
مما يعمل عمله كالصفات المشتقة مسلط عليها مسند ذلك العامل الى ظاهر نحو كم رجلا ضرب زيد او مضمر متكلم نحو كم رجلا ضربت
او مخاطب نحو كم رجلا ضربت او غائب هو اي ذلك الغائب غيرها اي غير هذه الاسماء نحو هند كم رجلا ضربت ولا يجوز كم رجلا ضرب
على ان يكون الضمير راجعا الى كم لئلا يؤدي الى تعدية المضمر الفاعل الى المظهر المفعول وذا لا يجوز كما سيجيء في بحث افعال القلوب
فمنصوبة اي هذه الاسماء على حسبه اي على حسب تسليط العامل وتسليطه باعتبار اقتضاء الفعل واقتضاء المميز في كم فان اقتضيا
المفعول به كانت منصوبة المحل على انها مفعول بها نحو كم رجلا او رجلا ضربت وان اقتضيا المصدر كانت في محل النصب
على المصدرية نحو كم ضربة ضربت وان اقتضيا المفعول فيه كانت في محل النصب على انها مفعول فيها نحو كم يوم او يوما او فرسخ
او فرسخا سرت وكذا اسماء الشرط والاستفهام تكون منصوبة المحل عند التسليط نحو من تضرب اضرب الا ان الظرف منها
كمتى واين يكون ابدا منصوبة المحل على الظرفية نحو متى تأتني اكرمك واين تجلس اجلس والا يقع بعدها عامل مسلط عليها
اي ان لم يقع بعدها عامل
وذلك بان يكون عامل بعدها ولكن لا يكون مسلطا عليها بل يكون مسندا الى ضميرها والى متعلق ضميرها نحو كم رجل او رجلا
جاءك او جاء في الدار ونحو كم رجل او رجلا جاءك غلامه ومن يضرب اضرب او يكون مسلطا ولكن لا عليها بل على ضميرها
او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربته او ضربت غلامه ومن تضربه اضربه او لا يكون بعدها عامل نحو كم مالك ومن ابوك
هذه الاسماء
وما زيد فمرفوعة هذه الاسماء بالابتداء ان لم يكن ظروفا كما في هذه الامثلة المذكورة الا اذا كان العامل مسلطا على ضميرها
او على متعلق ضميرها نحو كم رجل ضربته او ضربت غلامه فانها لا يجب ان تكون مرفوعة المحل على الابتداء بل يجوز ايضا ان يكون
منصوبة المحل اضمارا على شريطة التفسير كما ذكرنا في نحو زيد ضربته والا في نحو كم مالك ومن ابوك وما زيد فانها انما تكون
مرفوعة المحل على الابتداء وما بعدها خبرها على قول سيبويه لانه يجوز ان يخبر بمعرفة عن نكرة متضمنة معنى الاستفهام وعند غيره
مرفوعة المحل على الخبرية وما بعدها مبتدأ والا اذا تجعل كم في كم مالك خبرية فانها يجب ان تكون مرفوعة المحل على الخبرية
بالاتفاق ففي اطلاق المصنف ههنا نظر وبالخبر ان كانت هذه ظروفا نحو اين بيتك ومتى القتال ويعلم كونها ظرفا
بمميزها فان كان مميزها ظرفا فهي ظرف نحو كم يوما سفرك وكم يوما كتابتك فهذه الاسماء منصوبة المحل اولا بما يتعلق به

اذ لا يجوز ان يقال اليوم كتابتك بخلاف العكس فانه يجوز ان يقال كتابتك اليوم
لا يجوز ان يجعل كم مبتدأ والا لزم ان يخبر عن اليوم بكم معنى وذا لا يجوز

به الظرف ومرفوعة المحل لقيامها مقام عاملها الذي هو خبر المبتدأ اي بيتك في اي مكان حصل والقتال في اي
زمان حصل وغدوك في كثير من الايام حصل ومن الظروف المبنية ما قطع عن الاضافة فانه بني لاحتياجه الى المحذوف
وهي بمعنى من او اللام او في
او لتضمنه معنى الاضافة وهي معنى من معاني الحروف ولذا بني على الضم جبرا لما نقص منه باقوى الحركات وانما اعرب مع وجود
الاضافة وان كان علة البناء وهي الاحتياج حاصلة ايضا كما بني الموصول مع وجود ما يحتاج اليه هو صلته لان ظهور
الاضافة حقيقة ترجح جانب الاسمية بخلاف ظهور الصلة فانها لا ترجحها وقوله منويا فيه المضاف اليه اشارة الى ما
قالوا انه اذا ترك الاضافة فيها ولم ينو المضاف اليه اعربت لعدم ظهوره وتضمن معنى الاضافة في قوله فساغ لي الشراب
وكنت قبلا اي قديما وما يلزم اضافته الى الجملة لما ذكرنا في اول المبني من انه اشبه الغايات التي حذف فيها ما اضيف اليه
ولزم البناء فيه لان اضافته لازمة وما ينضم غير المتمكن من الحروف فبني لتضمنه معناه فالاول قبل وبعد وسائر الجهات الست
نحو امام وقدام وخلف ووراء وفوق وتحت وسميت غايات لانها لما تضمنت المعنى النسبي كان حقها ان لا تكون غاية
وانما تكون الغاية هو المنسوب اليه فلما حذف وتضمنت معناه سميت باسم غيره اتحادا بانتهائها وقعت مخالفة لوضعها
او سميت بذلك لصيرورتها بعد الحذف غاية ما في النطق بعد ان كانت وسطا واجري مجراها حسب وليس غير
ولا غير في حذف المضاف اليه منهما وبنائهما على الضم وان لم يكونا من الظروف وذلك لشدة الابهام في غير كما في
الغايات ولشبه حسب بغير لانه لا يتعرف بالاضافة كغير تقول اخذ هذا فحسب اي فحسبك وجاءني زيد لا غير اي لا غيره
وانما يحذف المضاف اليه من غير اذا كان مع لا التي لنفي الجنس او مع ليس لكثرة استعمالها معهما وغير منصوبة المحل في جاءني زيد
ثم الاسم حسب وليس
ليس غير بخبرية ليس واسمها مضمر اي ليس الجائي غير زيد وفي لا غير مرفوع المحل اي لا جائي غير زيد عند المبرد
اي ليس شيء فيه غير ذلك وموضوعة عند الزجاج باسميتها والخبر محذوف اي ليس فيه غير ذلك ومنها اي مما قطع عن الاضافة
وبني قط بفتح القاف او بضمها مع ضم الطاء مشددة ومخففة ومفتوحة ساكنة الطاء للزمان الماضي وعوض مفتوحة الفاء
مثلثة اللام وقد جاء بضم الفاء للمستقبل المنفيين وقد يستعمل قط بدون النفي لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد
يستعمل بدونه لفظا لا معنى هل رايت الذئب قط ومذهب سيبويه انهما بنيا لحذف المضاف اليه منهما كما قيل لا اقطه بمعنى زمن المضي
وعوض بمعنى زمن الاستقبال وقيل لتضمنهما معنى من الابتدائية والى لان المعنى في ما رايته قط ما رايته من اول زمان امكان الرؤية
الى وقتي هذا ومنه مذ ومنذ فانهما مقطوعان عن الاضافة كقبل لان المعنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول المدة انتفاء الرؤية
التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته مذ يومان جميع مدة انتفاء الرؤية يومان الا انه لما لم يذكر المضاف اليه
معهما ابدا لم ياتيا الا مبنيين ولما صح ذكر المضاف اليه في قبل واخواته جاء معربا ومبنيا وقيل بنيا لمشابهتهما حرفين

وبينهما التمييز لفظا ومعنى ويليهما زمان زمانا مفردا معرفة ان كانا لاول المدة اى مدة الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل او
منفيا وفي قوله مفردا معرفة نظر لانه ليس بواجب ان يقعا بعدهما وانما الواجب ان يقع بعدهما الزمان الذي يدل التعيين
الابتداء سواء كان مفردا معرفة نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اى اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية يوم الجمعة او مثنى معرفة
نحو ما رايته مذ اليومان اللذان كان سافر فيهما اذا لم يكن العدد مقصودا ويكون معناه من اول هذين اليومين
الى وقت هذا او نكرة موصوفة نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه واما نكرة المحضة فلا يجوز ان تقع بعدهما فلا يقال منذ
وقت لعدم افادته اذ كل احد يعلم ان ابتداء الغاية فيه كان في وقت ما وزمانا متعددا اى زمانا فيه معنى العدد سواء
كان مفردا او لا معرفة او لا ان كان للجميع اى لجميع المدة الفعل الذي قبلهما نحو ما رايته منذ يومان اى امد ذلك يومان
واذا قلت ما رايته منذ يوم الجمعة كان معناه منذ انقضاء عشرة ساعة كما تقول ما رايته مذ الشتاء ومنذ المحرم
اى مذ اربعة اشهر ومذ ثلثون يوما والفرق بين هذا الوجه وبين ما اريد به اول المدة ان الرؤية في هذا الوجه منتفية
في جميع اجزاء يوم الجمعة واذا اريد به اول المدة كانت الرؤية منقطعة في يوم الجمعة بعد ان تكون متحققة في جزء منه وهما في
ان مرفوعان على الابتداء وما بعدهما الخبر على الاكثر وهو قول جمهور البصرية وذلك لان المعنى على ذلك اذ معنى ما رايته منذ
يوم الجمعة ما رايته واول انتفاء الرؤية يوم الجمعة ومعنى ما رايته منذ يومان ما رايته وجميع مدة الانتفاء يومان وانما
لا يجوز عطف الجملة الثانية وهي مذ يوم الجمعة على الاولى وهي ما رايته وان جاز العطف في الجملة المفسرة لها لشدة
ارتباطهما بالاولى حتى صارتا كجملة واحدة وعند بعض آخر منهم ارتفاعهما على الخبرية وما بعدهما مبتدأ وهو لان ان فسر
وهما باول المدة وجميع المدة كما فسرها البصرية بها كان قولهم باطلا لانك اذا قلت جميع المدة يومان كنت تخبر عن الجميع
باليومين ولانهما على هذا التفسير يكونان اسمين للزمان لا ظرفين للمبتداء لكون تقديمهما تصحيح تنكير المبتداء المؤخر وان
فسروهما بظرف كما قيل في ما رايته منذ يوم الجمعة اى من انتهاء الرؤية يوم الجمعة وفي ما رايته منذ يومان اى بيني وبينه يومان
فله وجه تام يتشقق من جهة المعنى والصحيح ان يقال في توجيه اعرابهما كما قال بعض الكوفية وروي ذلك ايضا عن سيبويه وهو
انهما ظرفان ابدا مضافان الى جملة مصرح بجزئيها نحو ما رايته مذ سافر وكقوله ما زال مذ عقدت يداه ازاره فسما
وادرك خمسة الاشبار او محذوف فعلها بشرط ان يكون فاعلها وقيل يجب به متى او كم فيكون التقدير في مذ يوم الجمعة
ومذ يومان مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان وذلك لان فيه اجراء مذ ومنذ في الاسمية على طريقة واحدة مع صحة المعنى
فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخلص من الابتداء بنكرة بلا مسوغ ان ادعي التنكير فيهما او من تعريف غير معتاد ان
ان ادعي التعريف وفيه ايضا تخلص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابطة ظاهرة ولا مقدرة ولا حاجة

جة ايضا الى تقدير زمان مضاف ان وقع بعدهما مصدر او ان او فعل نحو ما رايته مذ سفره او سافر او انه مسافر
لان تقدير الفعل هنا مغن عن تقدير المضاف والثاني وهو ما يلزم اضافته الى الجملة اذا وهي للزمان المستقبل اى لزمان
من ازمنة المستقبل مختص بينها لوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد المتكلم سواء دخل على المستقبل اولا ويختار بعده
الفعل اذا كان فيها معنى الشرط عند سيبويه والاخفش وعند المبرد يجب وجود الفعل بعدها لفظا او تقديرا وانما لم يوجبا الفعل
بعدها كالمبرد لانها ليست بعريقة كان ولو بل هي متضمنة معناه تضمنا عارضا على شرفي الزوال لانها موضوعة للامر المقطوع
المنافي للشرط الذي كان وجوده مفروضا ولذا لا تجزم مع تضمنها معنى ان الشرطية بخلاف سائر الاسماء الجوازم المتضمنة
معنى لمن واين فان تضمنها لها ليس بعد العروض عريقا لانها ليست للامر المقطوع ويختار بعدها المبتداء ان كانت
المفاجاة لقصد ايقاع المخالفة بين اذا للشرط وبينها للمفاجاة وهي بالنسبة الى الاول قليلة ولذلك اختيار
في الاولى اذا وفي الثانية ان وقد يجيء اذا لمجرد الظرفية من غير معنى الشرط فيها كقوله تعالى والليل اذا يغشى فانه لو كان
في اذا هنا معنى الشرط لكان جوابها اما ما بعدها او مدلولا عليه بما قبلها وليس بعدها ما يصلح للجواب لا لفظا ولا مقدرا
لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس قبلها ما يدل عليه الا القسم وهو لا يصلح للجواب والا لكان التقدير اذا يغشى الليل
اقسم فيلزم ان يكون القسم معلقا بغشيان الليل وهو خلاف المقصود اذ القسم بالضرورة منجز حاصل وقت التكلم
بهذا الكلام وان كان نهارا لان القسم وهو انشاء ثابت مع اللفظ والمقيد بقيد يتوقف عليه فلا يكون ثبوته مع اللفظ
فاذا هاهنا منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه مضاف مقدر قبل الليل اى بعظمة الليل وقت غشيانه والدال على المحذوف
هو القسم واذ للزمان الماضي سواء دخل على الماضي او لا ويقع بعده الجملتان الاسمية والفعلية لعدم طريان معنى الشرط
فيه بخلاف اذا الا انه يستقبح مثل اذ زيد قام اى يستقبح وقوع جملة اسمية خبرها فعل ماض بعد اذ لان خبر المبتداء
من مظان اللام او ما يضارعه كالفعل المضارع الا اذا دعت ضرورة الى العدول عن اللام ومن مضارعه وذلك اذا اريد
الاخبار بقيام زيد فيما مضى ولا ضرورة هاهنا لان الغرض وهو الدلالة على المضي حصل من نفس اذ بخلاف قولك زيد قام
بغير اذ فان هذا الغرض لا يحصل الا باتيان بالماضي في الخبر ولان مدلول اذ وقام من الزمان واحد وقد اجتمعا في كلام
فلم يحسن الفصل بينهما ولذا لا يقبح كان ذلك اذ قام زيد ويجيء اذ للمفاجاة ويختص حينئذ بالجملة الفعلية التي فعلها
ماض ونقل عن المبرد ان اذا واذ اذا كانتا للمفاجاة كانتا ظرفي مكان وقال الزجاج انهما ظرفا زمان وقد يجري
يجري التعليل في بعض المواضع من غير ان يخرج عن الظرفية وذلك لاستواء معناهما في قولك ضربته اذ اساء وضربته
اذ اساء لانك اذا ضربته في وقت اساءته فانما ضربته فيه لوجود الاساءة فيه واخرجه بعضهم عن الظرفية وجعله

كان للمصدرية وقد يجيئان اي اذا واذ لمحض الاسمية من غير معنى الظرفية فيهما نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو فاذا فيهما مبتدأ وخبر نص على ذلك سيبويه ونحو قوله تعالى اذ قال ربك واذ قال
فانهم قالوا ان اذ في القرآن في اوائل القصص منصوب المحل على انه مفعول به لاذكر ظاهرا او مضمرا وقوله صلى الله عليه وسلم
لعائشة رضي الله عنها اني لاعلم اذا كنت راضية عني فان اذا فيها منصوبة المحل على انها مفعول بها لاعلم والاصمعي
يستفصح طرحهما اي طرح اذ واذا الليتين للمفاجاة في جواب بينا وبينما بين في الاصل مصدر بمعنى الفراق فتقدير جلست
بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلته بين خروجك ودخولك اي زمان فراقهما وهو لازم الاضافة الى المفرد
فلما قصدوا اضافته الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة اشبعوا الفتحة فتولد من الالف ليكون الالف دليلا على عدم اقتضائه
للمضاف اليه لانه انما يؤتى بها للوقف كما في انا والظنونا او زيدت ما الكافة لانها تكف المقتضي عن العمل الاقتضاء
وجعل عند اضافته الى الجملة من الظروف الزمانية وان كان عند اضافته الى المفرد يستعمل في الزمان والمكان كما ذكرنا
لانه لا يضاف من المكان الى الجملة الا حيث قالوا العامل في بينا وبينما جوابهما اذا كان الجواب مجردا من كلمتي المفاجاة
اعني اذا واذ وان لم يكن مجردا عنهما كان العامل معنى المفاجاة فتقدير بينا زيد قائم اذ رأى عمرا وبينا زيد قائم اذا
فلان قد طلع عليه بين اوقات قيام زيد فاجاء عمرا في مكان رؤيته او فاجاء فلانا في مكان طلوعه عليه وليس العامل
هو الجواب لانه علم مجرور باضافة اذا واذ اليه وما في صلة المضاف اليه لا يتقدم على المضاف اليه والصواب ان يقال
في بيان اعرابهما عند دخول اذا واذ في جوابهما ان اذا واذ ان كانا ظرفي مكان كما هو مذهب المبرد كانا منصوبي المحل
على انهما ظرفا مكان لما بعدهما ولا يجوز على هذا القول ان يكونا مضافين الى الجملة بعدهما لان ظروف المكان لا تضاف
الى الجملة الا حيث وكان بينا وبينما ظرفي زمان له ايضا فتقدير بينا زيد قائم اذا رأى هندا زيد هندا بين اوقات
قيام زيد في ذلك المكان اي في مكان قيامه وان كانا ظرفي زمان على ما هو مذهب الزجاج كانا مضافين الى الجملة بعدهما
مجردين من الظرفية مرفوعي المحل على الابتدائية خبرهما بينا وبينما فيكون التقدير على هذا وقت رؤية زيد هندا كائن
بين اوقات قيامه وانما يستفصح الاصمعي طرحهما لان الظاهر ان العامل في بينا وبينما هو الجواب كما في اذا الشرطية
فيلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف لان الجواب مضاف اليه لاذا واذ هكذا قالوا وفيه نظر لان العامل مع وجود اذا
واذ هو معنى المفاجاة اقول ان اذا واذ ان كانتا مكانيتين فلا نسلم انهما مضافتان حتى يلزم تقدم ما في صلة المضاف اليه
بل هما مرفوعتان على الخبرية على المضاف وان كانتا زمانيتين فلا نسلم ان بينا وبينما محتاجان الى الجواب حتى يلزم
تقدم ما في صلة المضاف بل هما مرفوعتان على الخبرية كما قلنا وقيل انما يستفصح طرحهما لكثرة مجيء جوابهما

جوابهما بدونهما وفيه نظر لان الكثرة لا تدل على ان الطرح غير فصيح وانما تدل على ان الاكثر افصح وانما ادخلتا في جوابهما
لانه لما لزمت مضمون الجملة الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ادخلتا للدلالة على اقتران مضمون الاولى بالثانية مفاجاة
بلا تراخ فيكون آكد في معنى اللزوم وهما ان لم يتمحضا للاسمية فعاملهما معنى المفاجاة ان كان لهما اي للمفاجاة وقد عرفت
بيان ذلك في تقدير المثالين المذكورين واعلم ان بعضهم قال انهما حرفان تفعل بهما المفاجاة وقيل بل ظرف لها ولا يكونان للمفاجاة
بل للشرط فجوابهما عاملهما نحو اذ جاء زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه واما اذا تمحضا للاسمية فلا يكون عاملهما
معنى المفاجاة ولا جوابهما بل يكون عاملهما على حسب اعتبار اعرابهما كما تبين ومنها لما الحينية فان العامل في لما جوابه فتقدير لما جائني
الرجل وقت مجيئه وهي اي لما مضافة الى الفعل الماضي لفظا ومعنى لوقوع شيء وهو الجزاء لوقوع غيره وهو الشرط اي
لكون مضمون الجزاء واقعا اي لوقوع مضمون الشرط سواء كان المضمونان مثبتين او منفيين او احدهما مثبتا والاخر منفيا
وهي اسم عند ابي علي وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع الامر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف فقال
ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه للشرط في الماضي كلو ولذا لا يقع بعدها الا الفعل الماضي الا ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والثالث ومنها ما يتضمن غير المتمكن من الظروف متى للزمان واين
وانى للمكان حال كون هذه الكلمات الثلث شرطا واستفهاما تقول متى كان كذلك ومتى تأتني واين كنت واين تجلس
اجلس وانى يجيء الثلاثة معان بمعنى كيف كقوله تعالى انى تؤفكون وبمعنى اين على ضرب من المجاز اذ لا يراد به المكان حقيقة
لا يقال انى زيد كما يقال اين زيد وانما يراد به ما يراد من قولهم من اي وجه نلت ما نلت كقوله تعالى انى لك هذا اي من اين
وبمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة سواء كانت للشرط كانت بمعنى اين لا غير كقوله فاصبحت انى
تأتها تلتبس بها وايان للزمان ولا يستعمل الا في الاستفهام نحو ايان يبعثون وايان يوم القيامة وكيف للحال حال كونها
استفهاما فان ايان لا يستعمل الا للاستفهام عن الزمان كما ان كيف لا يستعمل الا للاستفهام عن حال الشيء واختار المص
من مذهب الاخفش فانه قال ان كيف من الظروف لانه بمعنى اي حال والجار والمجرور والظرف متقاربان ولهذا يعمل
في الحال في قولك كيف زيد ضاحكا وقال سيبويه هو اسم مبهم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
ولو كان ظرفا لا بدل منه الظرف كما في متى نحو متى جئت ابيوم الجمعة ام يوم السبت ومحل كيف الرفع على الخبرية ان كان الواقع
بعده اسما مفردا نحو كيف زيد والنصب على الحال ان كان جملة اسمية او فعلا تاما ليس من افعال القلوب نحو كيف زيد فاعل كذا
وكيف فعل زيد كذا اي على اي حال فعل وجاز ان يكون منصوبا على المصدر اي افعلا قبيحا ام حسنا فهو سؤال
هنا عن حال الفعل لا عن حال الفاعل وعلى الخبرية للافعال الناقصة او على المفعولية لافعال القلوب ان كان فعلا ناقصا

اي وجاز ان يكون منصوبا

او فعلا من افعال القلوب نحو ليت كان زيد وكيف علمت زيدا فهذه الكلمات مبنية لتضمنها معنى حرف الشرط او حرف
والآن لزمان يقع فيه كلام المتكلم والمصنف هنا اختار ابي علي فانه قال بني الآن لتضمنه لام التعريف ولما اللام
الظاهرة فليس من للتعريف اذ شرط لام التعريف ان يدخل على النكرات فيعرفها والآن لم يستعمل مجردا عنها وفيه نظر
لجواز ان يكون تعريفه بكونه علما للجنس زمان الحاضر لا لانه متضمن للام التعريف مع ان تضمن اسم معنى حرف
للاختصار ينافي زيادة ذلك الحروف فيه وقال سيبويه والاخفش والمازني والزجاج بني لمشابهته اسم الاشارة
لان قولك الآن معناه هذا الوقت وقال السيرافي بني لمشابهته الحرف بلزومه في اصل الوضع وتيرة واحدة
فانها لا تثنى ولا تجمع ولا تصغر ويكون في الاستعمال مع لام التعريف فلما لم يتصرف فيه شابه الحرف ومن اصناف الاسم
المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه اي الواضع وضعها ليطلق على شيء معين تعيينا شخصيا او نوعيا
سواء كان ذلك المعين مقصود الواضع في حال وضعه كالاعلام او لا كغيرها من المعارف وليس المراد بقوله بعينه
ان الواضع قصده في حال وضعه واحدا معينا والا لم يدخل في التعريف الا الاعلام وهي المضمر وتقدم ذكره وهو على ثلثة
اقسام المتكلم والمخاطب والغائب الذي تقدم ذكره وانما كان الضمير الغائب نحو جاءني رجل فضربته معرفة وان
كان عائدا الى نكرة لان هذه الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره كالمعرف باللام المعهود فانه معرفة وان كان
المرجوع اليه نكرة والعلم وقد تقدم ذكره والمبهم وهو اسم الاشارة والموصول وانما سمي كل منهما مبهما لان اسم الاشارة
من غير اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب لان بحضرة المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا
الموصول من دون الصلة مبهم عند المخاطب وانما كانا معرفتين اما اسم الاشارة فلان الاشارة الحسية تفيد التعريف
لاجل ان كل باسم الاشارة تشير الى شيء معين بحضرتك واما الموصول فلانه وضعه على ان المتكلم يطلقه على ما يعتقد
ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له وهذه علامة المعرفة ولا يلزم من تعريف بصلته
وهي جملة تعريف النكرة الموصوفة بالجملة بها لان الموصول انما يتعرف بها لانه وضع معرفة مشارا به الى معهود
بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته وما وضع النكرات ليس كذلك فاذا قلت لقيت من ضربته كان معناه لقيت
الانسان المعهود بكونه مضروبا اذا كان من موصولا وان كان موصوفا كان معناه لقيت انسانا مضروبا والمعرف
باللام وسيجي بيانه في بحث حرف التعريف والمعرف بحرف النداء نحو يا رجل وانما يتعرف المنادى بحرف النداء مع القصد
لان النداء قصده قصد بعينه وجب ان يدخل في حد المعرفة وقيل تعريفه بحرف احترازا عن المضاف لفظا فان المضاف بالاضافة
اللفظية لا يتعرف وكذا لا يتعرف المضاف بالاضافة الحقيقية اذا كان متوغلا في الابهام نحو مثل وغير وقد عرفت

ذلك في باب الاضافة وانما قدم في الذكر هنا اعرف على الاعرف خلافا للكوفية فان العلم عندهم اعرف من المضمر لان مدلول العلم
معين بالوضع والاستعمال بخلاف مدلول المضمر فانه غير معين بالوضع مما تاخر والاصح فالمضمر اعرف المعارف
اما المتكلم والمخاطب فظاهر واما الغائب فلان احتياجه الى لفظ يفسره ويحققه بمنزلة وضع اليد عليه ثم العلم
اعرف من اسم الاشارة لان مدلول العلم معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله عند الواضع وعند المستعمل ومدلول
اسم الاشارة عند الواضع غير معين بالمعنى المذكور معين عند المستعمل بسبب اقترانه بالاشارة الحسية ثم اسم الاشارة
اعرف من المعرف باللام ومن الموصول ايضا كذا قال سيبويه لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب والعين
ومدلولهما انما يعرف بالقلب لا بالعين ففي حكمه بان مطلق المبهم اعرف من المعرف باللام نظر لان الموصول احد
قسمي المبهم وهو والمعرف باللام متساويان في التعريف لما ذكرنا الآن والمضاف اي الى احد هذه الخمسة غير النداء يعتبر
تعريفه في القوة والضعف بحسب المضاف اليه فيكون المضاف الى المضمر اعرف من المضاف الى العلم والمضاف الى العلم اعرف
من المضاف الى المبهم وعلى هذا القياس وعند سيبويه تعريفه مثل تعريف المضاف اليه في القوة والضعف وعند المبرد تعريفه انقص
من تعريف المضاف اليه لاكتسابه التعريف منه ولان المضاف الى المضمر يوصف ولا يوصف المضمر نحو رايت غلامه الظريف
وعند سيبويه الظريف بدل لا صفة واعرف المضمرات المتكلم ثم المخاطب لاستحالة الاشتباه في الاول اي في المتكلم لعدم
مشاركة غيره اياه والدلالة على المراد به بنفسه وبمشاهدة مدلوله لانك اذا قلت انا لم يلتبس بغيرك وقلته في الثاني
اي المخاطب لانه قد يحصل فيه الالتباس اذا قلت انت وبحضرتك اثنان يحتمل ان يكون كل منهما مخاطبا لكنه اعرف من الغائب
لدلالة المشاهدة عليه دون ضمير الغائب والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي شيء غير معين اي التعيين غير شرط فيه لان عدم التعيين
شرط فيه نحو رجل فانه موضوع لكل فرد من افراد هذا الجنس على البدل وهي اسم لا يتنكر كالطلبة اسم لما يطلب وهو الحاجة ولها
مراتب ايضا بعضها اعم من بعض كما في قولنا شيء وموجود وجسم وحيوان وانسان ورجل المؤنث ما فيه علامة التانيث
لفظا نحو جارية او تقديرا نحو عين فان التاء فيه مقدرة وهي اي علامة التانيث التاء وهو في آخره مفتوح ما قبلها لفظا
او تقديرا ينقلب في الوقف هاء نحو ضاربة وفتاة والالف الزائدة مقصورة او ممدودة والياء على راي فان بعضهم جعل الياء
في هذي امة الله علامة التانيث وبعض آخر منهم قالوا الياء في هذي بدل عن الهاء في هذه او يكون ذي مع الياء كلمة وضعت
للمؤنث ثم ادخلت عليها هاء التنبيه لانها لو كانت الياء علامة للتانيث لزم ان يطرد زيادتها في غير هذه الكلمة كغيرها من العلامات
والمذكر بخلافه اي بخلاف المؤنث وهو الذي لا يكون فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وانما قدم المؤنث في الذكر مع ان
المذكر بالتقديم اولى لكونه اصلا لتسهيل الفهم وذلك لانه لو لم يعرف اولا علامة التانيث لتوقف فهم المذكر على معرفة المؤنث

مطلب النكرة

المؤنث والمذكر

لان تعريف المؤنث باموجودي وتعريف المذكر بعدمي ومعرفة الملكات مقدمة على معرفة الاعدام وانما كان اصل الاسم
التذكير لان كل شيء من المذكر والمؤنث يطلق عليه شيء وشيء مذكر في الفهم ولان المذكر غير محتاج الى العلامة والمؤنث
يحتاج اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج والتانيث اي المؤنث حقيقي ان كان بازائه ذكر سواء كان فيه علامة التانيث
كامراة اولا كالهند وقوله من الحيوان احتراز عن نحو نخلة فانها وان كان بازائها ذكر لكن تانيثها ليس بحقيقي وغيره
اي وغير حقيقي ان لم يكن بازائه ذكر من الحيوان سواء لم يكن بازائه شيء اصلا كالعين او كان بازائه شيء ولكن لا يكون
ذلك الشيء من الحيوان كظلمة فان بازائها شيئا وهو النور لكنه ليس من الحيوان او كان بازائه شيء من الحيوان ولكنه
ليس ذلك الشيء منه نحو الحمامة فانه لواحد من الحمام فان كان ذلك الواحد ذكرا كان الحمامة مؤنثا لفظيا وان كان مؤنثا كان
الحمامة مؤنثا حقيقيا لان بازائه ذكرا من الحيوان على التقدير الثاني بخلاف التقدير الاول فان بازائه انثى من الحيوان
واذا اسند عامل مشتق سواء كان فعلا مشتقا او صفة مشتقة الى ظاهر الحقيقي غير الجمع فالعلامة واجبة ليعرف
ان فاعله مؤنث وانما الحق العلامة بالعامل مع ان المؤنث هو الفاعل للاتصال بين العامل وفاعله وقوله مشتق احتراز
عن نحو مررت برجل اسداته فانه لا يجب الحاق العلامة بأسد وان كان مسندا الى ظاهر الحقيقي لانه غير مشتق ومغن عن ان ليس
من افعال المدح والذم لان نعم وبئس لا يسمى مشتقا لعدم ظهور اشتقاقه من اصل ولم يقع فصل بينهما اي بين العامل
وبين ظاهر الحقيقي وكان عليه ان يقول ولم يكن الحقيقي من البهائم فانه لا يجب الحاق العلامة عند الاسناد الى الحقيقي من البهائم
لانها لا يتميز بعضها عن بعض لاتحادها في الصورة في الاغلب ولا يقصد تانيثها وتذكيرها قصد الحقيقي في الآدمي فاشبه
غير الحقيقي وانت فيهما اي في العامل من افعال المدح او الذم والعامل الواقع بينه وبين ظاهر الحقيقي الفصل وفي ظاهر جمع سواء
كان جمع مذكر غير سالم او جمع مؤنث وسواء كان المؤنث حقيقيا او غير حقيقي والصواب ان يقابل قوله لم يجمع بالواو والنون
غير الجمع المذكر السالم فانه لو جمع بالواو والنون ولم يكن الجمع المذكر السالم يجوز الحاق العلامة بعامله نحو سنون وبنون
اما اذا كان الجمع المذكر السالم فانه لا يجوز الحاق العلامة بالعامل المسند اليه وفي ظاهر مفرد وظاهر مثنى مؤنثين غير حقيقيين
ما لم يكن المؤنث غير الحقيقي نحو طلحة اي ما فيه علامة التانيث وكان علما لمذكر حقيقي فانه كزيد لا يجوز الحاق العلامة به
فلا يقال قامت طلحة ولا طلحة قامت لان التذكير الحقيقي الطارئ عليه منع من اعتبار حال تانيثه في غيره وهو لحوق العلامة
بعامله وقوله بالخيار خبر قوله انت اي انت مخير بين الحاق العلامة وتركه في هذه الصور الخمس اما في افعال المدح والذم
وكذا في فعل التعجب فلمشابهتها بعدم التصرف الحروف فجاز ترك الالحاق بها ايضا نحو نعم المراة هند والكرم بهند واما مع
الفصل فلانه اذا بعد الفاعل عن عامله ضعف قوته في استدعاء لحوق التاء به نحو حضر القاضي امراة الا اذا كان

الحكم بحصول مسببه فيجب النصب ههنا عند سيبويه لان المعنى امرت لندخلها وهو السبب اما اذا انقلب الكلام
شكا نحو سار زيد حتى يدخلها فيما اشك جاز الرفع لانك حكمت بحصول السبب على سبيل الشك واعلم ان الاخفش
اجاز الرفع في النفي والوجه الذي منع سيبويه الرفع غير الوجه الذي جوزه الاخفش لان سيبويه منع ان يكون نفي السير
سببا للدخول وقال الاخفش ان اصل الكلام كان موجبا وهو سرت حتى ادخل المدينة ثم ادخلت اداة النفي على
الكلام باسره فكانه قيل ما وقع السير الذي كان سببا للدخول المدينة وبتقدير ان بعد عاطف الفعل وهو الواو والفاء
وثم ولا يجوز ذلك العطف في غيرها من حروف العطف لا يجوز نحو يعجبني من قيامك بل قعدك اي بل ان تقعد على الاسم فانه ينصب
الفعل بتقدير ان ليكون عطف الاسم على الاسم نحو قوله ٭ ولبس عباءة وتقر عيني ٭ احب الي من لبس الشفوف ٭ ونحو قوله ٭ لولا توقع معتر فأرضيه ٭ ما كنت اوثر اترابا على ترب ٭ ونحو قوله ٭ انى وقتلي سليكا ثم اعقله ٭ كالثور يضرب لما عافت البقر ٭ ونحو قوله ٭ دويت امين ابي الدهيق بمطلة ٭ حتى المصيف ويغلو القعدان
فانه عطف يغلو القعدان على المصيف فنصبه بتقدير ان ونحو اعجبني ضرب زيد فيشتم او ثم يشتم او ويشتم وبعد لام كي
لانها جارة لا تدخل على الفعل نحو جئتك لتكرمني اي لان تكرمني اي لاكرامك وانما سميت لام كي لان معناه معنى كي وهو السببية
وبعد لام الجحود وهي لام زيدت لتاكيد النفي لكان اي انها مختصة من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية
لفظا نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم اكن لاسجد فان قلت اذا كان الفعل بعدها مقدرا بان وهي مع الفعل
في تقدير المصدر فيكون لم اكن لا فعل في تقدير لم اكن للفعل فح ان كان اللام تعلق لم يكن زائدة لتاكيد النفي وان لم يكن له
تعلق لكان المصدر خبرا عن الجثة وذا لا يجوز الا على تاويل قلنا المصدر لم يجز ان يقع خبرا عن الجثة لعدم دلالته
بصيغته على فاعل وعلى زمان بخلاف الفعل المقدر بخلافه لكونه دالا على الفاعل وعلى الزمان يجوز الاخبار به عن الجثة وكان
هذه اللام في الاصل هي اللام التي في قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وح يكون معنى لم اكن لا فعل لم اكن مناسبا لفعله
ولا شك ان في هذا معنى التاكيد فاللام ليست بزائدة لانها لو كانت زائدة لما كان لنصب الفعل بعدها وجه وانما هي لام
اختصاص دخلت على الفعل لقصد ما كان فاعل الفعل مستعدا لان يفعل كما ان قولك كان زيد سيفعل انما يقال لقصد ان
زيدا فيما مضى كان عازما على ايقاع الفعل فيما يستقبل وانما قال زيدت لصحة الكلام بدونها اذ يقال فيما كان زيد يفعل
ما كان زيد يفعل لانها زائدة وبعد او بمعنى الى عند غير سيبويه وبمعنى الا عند سيبويه وهي في اصل الوضع لاحد الشيئين
او الاشياء فاذا قصدت مع هذا المعنى التنصيص على ان احدهما عقيب الآخر وان الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت
ما بعدها نحو لالزمنك او تعطيني حقي وعند سيبويه ههنا مضاف محذوف منصوب على الظرفية اي لالزمنك الا وقت
ان تعطيني حقي وعند غيره ما بعدها ثابت ويؤول مصدر مجرور بها او التي بمعنى الى مع حذف المضاف اي الى وقت الاعطاء
وبعد الفاء والواو حال كونهما واقعتين بعد الامر الصريح نحو ايتني فاكرمك لا بعد اسماء الافعال بمعنى الامر والامر المقدر

خلافا للكسائي فانه يجريه مجرى الامر الصريح نظرا الى تضمنهما معنى الطلب فيقول نزال فاقاتلك وصليك زيد فاكرمك
والبعد للبلد فتنجو والنهي نحو لا تدن من الاسد فيأكلك وشرط نصب الجواب في النهي ان لا ينتقض بالا قبل الفاء نحو
لا تضرب الا عمرا فيغضب فانه لا يجوز فيه الا الرفع والنفي الصريح نحو ما تأتينا فتحدثنا ويكون فيه على قولهم ما يكون منك
اتيان فتحديث على معنى نفي الاتيان فيلزم منه نفي الحديث اي ما تأتينا قط فكيف تحدثنا او على نفي التحديث لا نفي الاتيان
اي انك لا تأتينا مرارا ولكن ما تحدثنا ففي النفي معنيان لان النفي المقيد بامر تارة يكون بنفي المجموع وتارة يكون بنفي احد
جزئيه بخلاف غيره فان المعنى فيه واحد وهو كون المعنى الاول مقيدا بالثاني فمعنى ايتني فاكرمك ليكن منك اتيان لازم منه اكرامي
وما جرى مجراه نحو فلما تلقاني فيك مني والاستفهام نحو اين بيتك فازورك اي ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني والتمني
نحو ليت لي مالا فانفق وفي معناه وددت لو تأتيني فتحدثني بالنصب باضمار ان وذلك لان في لو رائحة التمني لا سيما وقد تقدمها
ودّ ويجوز الرفع عطفا على تأتيني كما في قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون بالرفع والنصب والعرض نحو الا تنزل
فتصيب خيرا فان المراد تذكير النزول حتى تركه وعلم بلفظ الخبر على مذهب الكسائي نحو غفر الله لك فتدخل الجنة لا الدعاء
بلفظ الامر كانه داخل تحت الامر والتخصيص نحو قوله تعالى لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا وقد ترك الترجي نحو قوله تعالى
لعلي ابلغ الاسباب ثم فاطلع بالنصب على قراءة حفص لانه في الاية بمعنى ليت وامثلة الواو هذه الامثلة نحو ايتني وازورك
اي ليجتمع الاتيان والزيارة وعلى القياس على ان الفاء للسببية اي انما نصب الفعل باضمار ان بعد الفاء والواو بشرط
ان يكون الفاء للسببية اي يكون ما قبلها سببا لما بعدها فيكونان في معنى الشرط والجزاء والواو للجمعية اي اجتماع مضمون ما قبلها
ومضمون ما بعدها في زمان واحد وانما صرف ما بعد الفاء من الرفع الى النصب قصدا للتخصيص على السببية وذلك لان المضارع
المرفوع ظاهر في معنى الحال ففي الصرف الى النصب تنبيه على انه في الظاهر ليس لعطف الجملة على الجملة لان المضارع المنصوب
مفرد وتخليص للمضارع للاستقبال اللايق بالجزائية ففيه دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزاء على ما تبين بعده
وكذا صرف ما بعد الواو من الرفع الى النصب ليكون الصرف عن اعراب ما قبلها مؤذنا من اول الامر بانها ليست للعطف
وانها للجمعية مع صحة الاستعمال اذ استعمالهم كذلك لذلك المعنى كوضع يوضع لمعنى وانما اشترط الفاء بعد الاشياء المذكورة لان
هذه الاشياء غير ثابتة المضمون فيكون كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كالجزء وكذلك شرط ذلك في الواو
حملا لها على الفاء للمشابهة بينهما في كونهما في الاصل للعطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احديهما
والجمعية في الاخرى ومن ثمة اي من اجل اشتراط السببية والجمعية في الواو لم يجز النصب في [illegible] فتغيب الشمس لان الاول
هنا ليس سببا للثاني وفي نحو [illegible] ويسكن لان الواو هنا ليست للجمعية لعدم امكان اجتماع مضمون ما قبلها وما بعدها في ز

في زمان واحد وقد يجيء الفاء بعد النفي للجمعية لا للسببية كالواو كما في الحديث لا يموت لاحد ثلثة من الولد فتمسه النار الا تحلة
القسم فان المراد ان مس النار لا يكون مع موت ثلثة من الولد فيكون المراد من الفاء الجمعية ويكون المقصود من النفي نفي المس
عقيب الموت المذكور اي لا يحصل هذان الامران بصفة الاجتماع وان وقع كل منهما مجردا عن الاخر وليس المراد منها السببية
اذ لا يستقيم ان يجعل موت الولد سببا لمس النار كما هو ح لا يكون المعنى ان مس النار منتف لانتفاء سببه وهو موت الولد
قوله الا تحلة القسم اي الا قدر ما يبر الله قسمه فيه بقوله وان منكم الا واردها كان على ربك حتما مقضيا وقولهم فعلته تحلة القسم
اي لم افعل الا بقدر ما حللت به يميني ولم ابالغ وحلل يمينه تحليلا وتحلة اذا حلها بالاستثناء او بالكفارة وتحلة القسم
اي مدة يسيرة ولكون حتى واللام بمعنى لام كي ولام الجحود وكذا او على تفسيره جارة لفظا او تقديرا ولكون الفاء والواو
عاطفة وقعت هذه العاطفة بين مختلفي الحكم اذ بين الاشياء المذكورة قبلهما وبين الخبر الذي بعدهما تنافيا جعل ما بعدها
اي بعد هذه الحروف السبعة مصدرا بعد ان جعل ما قبل الفاء والواو الجمع كذلك اي مصدرا فان كان قبله فعل قدر بالمصدر والا
قدر بمصدر بمعنى الجملة نحو اين بيتك فازورك فانه بتقدير ليكن منك تعريف بيتك فزيارة مني لان معنى اين بيتك عرفني
بمكان بيتك وقوله ليصان الفعل متعلق بقوله جعل ما بعدها اي انما جعل ما بعد حتى واللام واو مصدرا ليصان الفعل
عن الجر لان هذه الحروف جارة فلو لم يجعل ما بعدها مصدرا لكان حرف الجر داخلة على الفعل وقوله ويعطف على الاسم مثله متعلق
بقوله بعد ان جعل ومراده انه لما كان بين الاشياء المذكورة قبل الفاء والواو وبين ما بعدهما تنافر لا يحسن عطف احدهما على الاخر
الا بتأويل احدهما الى الاخر ولا يجوز ان يسلك طريقة العطف وتغيير صيغة الاخبار الى صيغة الامر في زرني فاكرمك ويقال زرني
فلاكرمك لانه ح يجب دخول الفعل الثاني فيما دخل فيه الاول ولا يكون الزيارة سببا للاكرام قصدوا الى صنيع تبين قصدهم
بان يجعلوا الزيارة سبب الاكرام فنزلوا قولهم زرني بمنزلة المصدر نحو ليكن منك زيارة فلما نزل ذلك منزلة المصدر
وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فيحصل ما قصدوه من جعل الزيارة سببا للاكرام اذ تقدير زرني فاكرمك ليكن
منك زيارة فاكرام مني وهو بمنزلة ليكن منك زيارة فليكن مني اكرام وهذا دليل على ان الزيارة سبب الاكرام وانه لا يكون
حتى يكون هكذا قالوا وفيه نظر لانه انما تعطف بالفاء السببية مع فعلية الجملة على الجملة ولا يدخل على المفرد نحو الذي يطير
فيغضب زيد الذباب فالاولى ان يكون ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر اي زرني فاكرام مني حاصل ولا حاجة ايضا الى تنزيل
الفعل الاول منزلة المصدر واما الواو في جميع مواضعه عاطفة حتى لا يحسن العطف فان الواو هنا صار بمعنى مع والواقع بعدها
مفعول معه كما قال الكرام او يكون الواو للحال والواقع بعدها مبتدأ محذوف الخبر فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت وقوله
بتقدير ان متعلق بقوله جعل ما بعدها مصدرا اي انما جعل ما بعدها مصدرا بتقدير ان لان ان مصدرية وانما يقدر ان لتعذر ان لفظا

اي لا يجوز اظهار ان بعد هذه الحروف غير اللام اما مع حتى فلان الاغلب فيها ان يستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا يدخل على اسم صريح
واما الفاء والواو واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما مر فصارت كعوامل
النصب فلم يظهر الناصب بعدها ايضا ولان هذه الحروف للعطف في الظاهر فلو ظهرت معها ان لظهر عطف الاسم على الفعل وهو
مستهجن واختلال تقدير كي معنى لانها تفيد التعليل ولا يكون افادة التعليل مطردا مع هذه الحروف واختلال تقدير ما عملا
لان الفعل منصوب في هذه المواضع بالاتفاق وما لا ينصب ظاهرة فكيف ينتصب مضمرة ومحل ما بعد الفاء من الفعل المنصوب
بان المقدرة اذا كان ما بعد الفاء مع لغير من له الفعل الاول بان يكون الفعلان لفاعلين نحو ايتني فاكرمك الرفع لانه
في تقدير مصدر معطوف على مصدر مرفوع منتزع من الفعل الاول على اضمار الحصول او الكون من الافعال العامة على ما قالوا ان
التقدير ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يجوز ان يكون التقدير افعل اتيانا فاكراما لفساد المعنى لان الفعل الثاني لغير من له الفعل الاول
فلا يمكن تقدير الفعل الاول ومحل ما بعد الفاء في التمني اي فيما كان الفعل الاول متمنى بليت النصب سواء كان الفعل المنصوب
لمن له الفعل الاول نحو ليتك تاتينا فتحدثنا او لا نحو ليتك تاتينا فاحدثك اذ التقدير ليت اتيانا منك فحديثا منه وليت اتيانا منك
فحديثا مني ولا يجوز ان يكون التقدير ليته كان منه اتيان فحديث لان ذلك زيادة متجاوزة عن الحد وانما يجب ان يقع ليت
على نفس المصدر الذي ينزل الفعل منزلته وكان عليه ان يقول غير داخلة ليت على ضمير الشان لانه لو كان ليت داخلة عليه
وكان الفعل المنصوب لغير من له الفعل الاول لوجب الرفع نحو ليته ياتيني فاكرمك لان التقدير ليته يكون منك اتيان فاكرام
مني ولا يجوز النصب باضمار ليت الشان تفعل انت اتيانا فاكراما مني لفساد المعنى وفيما عداهما اي عدا هذين القسمين وهو
ايضا قسمان على ما قيدنا التمني به الاول ان يكون الفعل المنصوب بعد الفاء لمن له الاول سواء كان متمنى بليت اولا والثاني ان يكون
متمنى بليت وهي داخلة على ضمير الشان وكان الفعل المنصوب لمن له الاول الوجهان من الرفع والنصب لانه يصح ان يكون التقدير في
ايتني فيكرمني ليكن منك اتيان فاكرام او افعل اتيانا واكراما وكذا في ليته ياتيني فيكرمني يصح ان يقال انه في تقدير الشان ويكون
منك اتيان فاكرام او ليت الشان تفعل اتيانا فاكراما واعلم انه على ما قلنا من ان ما بعد الفاء بتقدير مبتدا محذوف الخبر يكون ابدا
مرفوع المحل على الابتداء ويجوز اظهار ان مع الحروف العاطفة للفعل على الاسم وهي الواو والفاء واو وثم ولا يجوز كي في غيرها
من حروف العطف لا نحو عجبت من قيامك بل يقعد اي بل ان يقعد لكراهة عطف ظاهر الفعل على الاسم فاظهار ان لانه يزيل تلك الكراهة
ومع لام كي لانه يدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية والفرق
بين هذه اللام والزائدة لتاكيد النفي والاضمار بالزيادة اولى للاختصار فيما هو زايد ويجب اظهار ان مع لا في اللام نحو لئلا
يتوالى اللامان لو قلت لئلا يتوالى فلان التلفظ به قبيح جدا وانجزامه بلم ولما ولام الامر اي امر الفاعل الغائب والمفعول الغا

الغائب والفاعل المتكلم والمفعول المتكلم والمفعول المخاطب ولا في النهي ويجيء لا مطلق المخاطب والغائب والمتكلم بالسواء
وسيجيء بيان لم ولما وبادوات الشرط سوى اذ وما وحيثما فانهما لا يجزمان عند اكثر النحاة وليسا من ادوات الشرط
لان الشرط عندهم انما يكون في الاستقبال وعند بعضهم يجوز في الماضي ايضا لان الشرط هو التعليق بين جملتين والحكم بسببية
اولاهما لاخراهما وسببية الثانية وهذا التعليق نوعان تعليق ماض على ماض وتعليق مستقبل على مستقبل ومعنى
ادوات الشرط حرف كان وهي اصل الباب واسماء ظروف زمانية كمتى نحو متى تاتنا تلم بنا في ديارنا [illegible] واذما هي
حرف عند سيبويه قال لانه ركب مع ما وصار معها كالشيء الواحد فبطلت دلالته على معناه الاول بالتركيب فصار حرفا وذهب [illegible]
انه فعل فصار مع تركيب ذا معه اسما قال السيرافي ما علمت احدا من النحاة ذكر اذما في عمل الجزم غير سيبويه واصحابه واستدل
سيبويه بقوله • اذما دخلت على الرسول فقل له • حقا عليك اذا اطمأن المجلس • يا خير من ركب المطي ومن مشى
فوق التراب اذا تعد الانفس • وقال المبرد ان اذ مع ما في اذما باقية على اسميتها وما كافة لها عن طلب الاضافة ومهيئة للشرط
والجزم ومهما فانها قد تستعمل لظرف الزمان كقوله قد اوتيت كل ما [illegible] فهي عارية [illegible] انقا من بارق تشيم
الا ان الاكثر ان تستعمل لغير الظرف وهو في الاصل على اصح الاقوال ما الحق باخره ما المزيدة لزيادة معنى الابهام ف[illegible]
قلبها ها لاستكراه تتابع المثلين مع تجانسهما في الهمس واي [illegible] فان ايا اذا اضيف الى شيء [illegible] واما خبر
لانه جزء من المضاف اليه واذما فانه اذا اتصل بها ما حصل فيه نوع ابهام كقوله [illegible] ايضا قليل
[illegible] ضرورة اي انجزام المضارع باذا الشرطية من غير [illegible] وكذا [illegible] الشرط
اما اذا لم يكن فيه معنى الشرط [illegible] وكذا ان كان للمفاجأة [illegible] المتيقن
[illegible] لان كلمة [illegible] التي [illegible] وكذا [illegible]
[illegible] الذي في [illegible] الوجود والعدم في [illegible] الواقع بعدها [illegible]
[illegible] الحال كثيرا في الامور التي تقطع [illegible]
[illegible] فان حيث لما كان [illegible]
[illegible] كلمات الشرط [illegible] وكان [illegible] ان يذكر [illegible] والادوات اي ادوات الشرط
فيطلق على [illegible] وهي عامة في جميع ذوي العقل وغيرهم [illegible] فمتى [illegible] يده لم يكتب
بجعل [illegible] نحو ان يكن [illegible] فصاعدا نحو ان كان متى كان زيد يكتب فهو يحرك [illegible] يده [illegible] الى جملة اخرى
كواحدة اي كجملة واحدة وذلك لان مقتضى ادوات الشرط ان تخرج الجملة من صلاحية السكوت وتخرجها الى [illegible]

141

وانما كان كذلك بسببية الجملة الاولى ومسببية الجملة الثانية اى بكون الاولى مدخلا فى وجود الثانية سواء كانت
سببا تاما او سببا ناقصا او مسببية فى الخارج لكن يكون الثانية معلقة على الاولى نحو ان وجد النهار طلع الشمس
او شرطا من شرائطها نحو ان توضأت صح صلوتك وسمى الجملة الاولى شرطا وذلك لان الشرط هو العلامة ولما
كانت الجملة الثانية مرتبة على الجملة الاولى صارت الاولى علامة لحصول الترتب والاخرى جزاء مجازا لانه لما كان الفعل الثانى
مترتبا على فعل آخر اشبه الجزاء الذى هو الفعل المترتب على فعل آخر ثوابا عليه او عقابا وههنا اربعة اقسام اجودها كونهما
مضارعين لتطابق اللفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين وان تخالفا فالاولى كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا وعكسه
اضعف الوجوه فان كانا اى الشرط والجزاء مضارعين او الاول او الاول مضارع لا الثانى فالجزم واجب فيهما وفى الاول
لوجود المقتضى للجزم وهو اداة الشرط وعدم المانع فان اداته تعمل الجزم لانها اثرت فى المعنى تأثير نقصان لما ذكرنا
الآن فيجعل عملها الجزم الذى هو النقصان ليكون التأثير اللفظى مطابقا للتأثير المعنوي ولانها لما اقتضت جملتين اختير
الجزم تخفيفا فان قلت ما تقول فى قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان تصرع اخوك تصرع فان الشرط والجزاء
[مضارعان] فيه مع ان الجزاء مرفوع واجاب عنه بقوله وان تصرع اخوك تصرع محمول على تقدير تقديم المرفوع وهو تصرع
[illegible] قال انك تصرع ان تصرع اخوك وحذف الجزاء لدلالة الكلام عليه فلا يكون مما كان الشرط والجزاء مضارعين
والجزم [illegible] وان كان الثانى مضارعا لا الاول فالجزم لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا مجزومين ولما امتنع الجزم فى الشرط
لكونه مبنيا [illegible] الجزاء [illegible] او الرفع كقول زهير وان اتاه خليل يوم مسغبة لا [illegible]
مال والجزم [illegible] الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم فى الشرط حين كان ماضيا [illegible] عليه فلم يجب
[illegible] فهو [illegible] لفظا مجزوم فى المعنى [illegible] اى يجوز الرفع [illegible]
قبل [illegible] الثانى اى [illegible]
[illegible]
[illegible] فلا [illegible] فالاولى ان يقال [illegible]
من جزم الجزاء [illegible] اداة الشرط فيه [illegible] الاداة [illegible]
يكون اداة جازمة بشئ [illegible]
متصرفا غير مصدر [illegible] تقديرا ويمتنع الفاء فى جزاء ماض بمعنى المضارع حين يكون الجزاء ماضيا
خبرا متصرفا غير مصدر بقد لفظا او تقديرا وذلك لمشابهته الشرط من جهة صلاحيته وقوعه موقعه فان الشرط لا يكون الا فعلا
[illegible] غير مصدر بشئ من الحروف الا بلا ولم وههنا الجزاء كذلك فلا حاجة الى الرابطة اللفظية بينهما مع تعلق المعنوي
بينه وبين الشرط اما [illegible] حرف الشرط فى معناه بانقلابه الى معنى المستقبل فاستغنى عن الرابطة اللفظية ويجب الفاء فى

142 92

فى جملة اسمية ويجوز العطف عليها بالجزم لكونها فى محل مجزوم كقوله تعالى ومن يضلل الله فلا هادى له ويذرهم بالجزم فى بعض القراءات
وقرئ مرفوعا حملا على ظاهر الجملة والضابط ان الجزاء اذا كان مما يصلح ان يقع شرطا لا يحتاج الى الرابطة بين الجزاء والشرط
لما بينهما من المناسبة المذكورة وان لم يصلح له فلا بد من رابطة بينهما تربط الجزاء بالشرط وهو الفاء لمناسبة الجزاء معنى
لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب على الشرط كذلك مع خفته لفظا وهذا ضابط حسن ولا حاجة الى تعداد
ما يدخل الفاء وضعها كما عده المصنف وغيره فيجب الفاء فى الجملة الاسمية لعدم صلاحيتها لذلك وقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان هذا اعتراض لان قوله الله يشكرها جملة اسمية وقعت جزاء مع عدم دخول الفاء
فى اولها واجاب عنه بقوله شاذ ولا يجوز فى غير الضرورة وقوله الشر مبتداء وبالشر خبره ومثلان خبر مبتداء محذوف
اى هما مثلان وهذا اشارة الى قوله وجزاء سيئة سيئة مثلها ويجب الفاء فى فعلية انشائية كالاستفهامية نحو
ان تركتنا فمن يرحمنا والدعائية نحو ان اكرمتنا فيرحمك الله وكالامرية كقوله تعالى ان كنتم تحبون الله فاتبعوني والنهية
كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن لعدم صلاحية كل واحدة من هاتين الجملتين ان تقع شرطا لان اداة
الشرط انما وضعت لتجعل الخبر الذى يليها مفروض الصدق فلا يجوز ان تقع كل واحدة منهما شرطا بخلاف الجزاء فانه
يجوز ان تقع هذه جزاء لان الجزاء ليس شيئا مفروضا بل هو مترتب على امر مفروض او خبرية ماضية دالة
غير متصرفة وذلك اذا كان فعلها فعلا غير متصرف سواء كانت باقية على الخبرية ام لا كقولك ومن يفعل ذلك فليس من الله
فى شئ كليس وعسى كقوله تعالى وان كرهتموهن فعسى ان تكرهوا شيئا وانما يجب دخول الفاء ههنا لعدم صلاحيته وقوعها
شرطا مع عدم تأثير الشرط فيه او ماضية متصرفة مع قد لفظا كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته او تقديرا كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت فيما مضى فان كل موضع يراد وقوع الفعل فى زمان قد مضى يقدر قد
ليدل على ذلك وانما يجب الدخول ههنا لعدم تأثير الاداة فيه لان قد لتحقيق ما دخل عليه ماضيا كان او مضارعا وما
تأكد وتحقق لا ينقلب مع عدم صلاحيته وقوعه شرطا لان الشرط لا يصدر بشئ من الحروف غير لا ولم او خبرية مضارعة
مقترنة باحد حرفى التنفيس وهما السين وسوف ولن وما فانه يجب الدخول لعدم الصلاحية مع عدم التأثير لان
هذه الحروف غير ما تقلبه الى معنى الاستقبال كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن
يقبل منه واما ما فلانها لكونها للحال شابهت ليس وفى ليس يجب الفاء كما عرفت ويجوز الفاء ان كان الجزاء مضارعا
اى بغير هذه الحروف الاربعة مثبتا كان المضارع او منفيا بلا وذلك لان المضارع المثبت والمنفى بلا كانا قبل اداة الشرط
صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تأثيرا ظاهرا فاحتاجا الى ربط بينهما بالفاء وايضا مع الجزم لتأثير الاداة فيهما

لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال لان لا صالحة لهما على الصحيح مع صلاحيته ووقوع المنفي بلا شرطا لكثرة استعمال لا حتى يقع بين الجار والمجرور نحو كنت بلا مال وسعو او نقول ان لا على قول من قال انها للاستقبال تجردت عن معنى الاستقبال في التجرد مانعة عند دخولها على الفعل الواقع بعد ان المصدرية في قولك اريد ان لا يقول ولم يظهر تاثير اداة الشرط في الفعل المنفي بها فلا يحتاج الى الفاء والجزاء مع الفاء جملة اسمية عند بعضهم والفعل المضارع خبر مبتدا محذوف وهو ضمير راجع الى ما تقدم ان صلح ذلك او ضمير القصة والشان كقولك ان قام زيد فيقوم عمرو اي فهو يقوم عمرو وكلا الامرين واقع في الكتاب العزيز كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا وقوله تعالى ومن عاد فينتقم الله وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقوله تعالى فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا واما اذا كان منفيا بلم فلا يجوز الفاء لتاثير اداة الشرط فيه معنى مع صلاحيته ووقوعه شرطا وقد يقام اذا المفاجاة مقامها اي مقام الفاء لان المفاجاة ايضا تقتضي التعقيب في الجملة الاسمية لاختصاص اذا المفاجاة بها كما عرفت وينبغي ان يقيد الاسمية بغير الطلبية فان اذا المفاجاة لا تدخلها فلا يقال ان عصى زيد اذا ويل له وانما يقال فويل له وكذا لا يجوز دخول اذا المفاجاة على الاسمية المصدرة بالنفي او بان فلا يقال ان تقم اذا ما عمرو قائم واذا ان عمرا قائم كقوله تعالى وان لم يعطوا منها اذا هم يسخطون اي انهم يظهرون السخط عقيب عدم الاعطاء وانجزامه اي بان مقدرة مع تقدير فعل الشرط بعد الاشياء الثمانية الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض والدعاء والتحضيض سوى النفي فانه لا ينجزم المضارع بعده لما سنذكره القائمة هذه الاشياء مقام الشرط المقدر وذلك لتضمنها معنى الطلب وتضمن معنى الطلب معنى الشرط الذي هو معنى السببية اذ لا يكون الطلب الا لغرض خارج عن مفهوم الطلب فيكون معنى الشرط ظاهرا في الطلب الذي يذكر بعده ما يصلح للجزاء وذلك العرض هو الحامل عليه وهو العلة الغائية التي يكون سببا حاملا في الذهن ومسببا في الخارج فحذف الشرط لقوة الدلالة عليه من جهة ما قبله ومن جهة ما بعده فينجزم الجزاء وحذف فاء السببية التي كانت في الفعل المنصوب ليعلم انه جزاء لما يتضمنه الطلب ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي لخلوه عن معنى الطلب لان الخبر لا يجب ان يكون لغرض خارج عن نفس الخبر لان الحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب بمضمونه مجانس المذكور في استقامة المعنى اي يجب ان يكون الشرط المقدر مجانسا للانشاء المذكور فان كان المظهر امرا قدر فعلا موجبا وان كان نهيا قدر فعلا منفيا فلا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك لانه ان قدر فعل منفي لا يستقيم المعنى وان قدر فعل موجب لا يكون للنهي دلالة عليه لان النفي لا يدل على الاثبات وان اريد هنا الجزم لزم اظهار الشرط كقوله تعالى لا تذر على الارض من الكافرين ديارا انك ان تذرهم يضلوا عبادك وانما يجوز في هذه المسئلة النصب باضمار ان بعد الفاء نحو لا تدن من الاسد فياكلك

لان النصب لا يكون باضمار الشرط حتى يلزم المحذور المذكور وانما يكون باضمار ان واخراج الكلام في زي المصدر على قولهم فيكون التقدير لا يكون منك دنو فاكل منه وهذا صحيح لا منع فيه خلافا للكسائي فانه يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد المنفي المثبت وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ونحو اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم تدخل النار ومذهبه ليس ببعيد عن الصواب لو ساعده النقل ما قصد السببية اي انما ينجزم المضارع بان مقدرة بعد هذه الاشياء ان قصد سببية الاول للثاني ليصير الكلام من مظان الشرط والجزاء نحو ايتني اكرمك اي ايتني فانك ان تاتيني اكرمك فلا تفعل يكن خيرا لك اي الا تفعل يكن خيرا لك واين بيتك ازرك اي ان تعرفني بيتك ازرك وليت لي مالا انفقه اي ان يكن لي مال انفقه والا تنزل تصب خيرا فان ذلك جار مجرى التمني وان كان صورته صورة النفي لعدم ارادة معنى النفي ونحو اتقى الله امرء وفعل خيرا يثب عليه لان المعنى ليتق الله امرء وليفعل خيرا فانه ان يتق الله ويفعل خيرا يثب عليه ونحو لولا زرتني اكرمك اي ان زرتني اكرمك وكذلك يجوز الجزم عند الكل في جواب اسماء الافعال بمعنى الامر نحو نزال اقاتلك وفي جواب الامر المقدر نحو الاسد الاسد تنج وان لم يجز النصب في جوابهما الا عند الكسائي كما عرفت لان الجزم نص في السببية فلم يضعف معنى السببية مع الجزم فلم يحتج الى صريح الامر للدلالة على السببية بل معناه كاف في الجزم بخلاف النصب فانه انما يكون مع فاء السببية وفاء السببية قد ترتفع ما بعدها مع بقاء معناها فيها كقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون ومع الرفع يضعف دلالتها على السببية لان الرفع محتمل لها والنصب نص فيها والاشياء الثمانية مقوية لمعنى السببية في الفاء بواسطة مشابهتها للشرط في عدم ثبوت مدلولها فاريد ان يكون قبل الفاء صريح الامر حتى ان ضعف دلالة الفاء على السببية عند ارتفاع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد تقوية للسببية مما هو بمعنى الامر فان لم يقصد السببية فالرفع واجب في المضارع الواقع بعد هذه الاشياء لانه لم يوجد شرط اضمار ان فخلا عن الجازم وهو عار عن دخول الفاء المقتضية لاضمار ان الناصبة فخلا ايضا عن الناصب فتعين رفعه على الحال كقوله تعالى ثم ذرهم في خوضهم يلعبون او على الصفة كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فان يرثني صفة عند صاحب المفصل اي وليا وارثا وقال صاحب المفتاح الاولى حملها على الاستيناف دون الصفة لئلا يلزم منه ان زكريا لم يوهب من وصف بهلاك يحيى قبله وفيه نظر لان مطلوب الانبياء عليهم السلام بالحقيقة هو الاصلح ودعاؤهم لاجله فما يظن به انه وقع على خلاف دعائهم فهو في الحقيقة مطلوبهم لان دعاءهم لا يكون عن مجرد التشهي وانما يطلبون الاصلح لا نفسهم ولا منهم فوقوع الامر على خلاف دعائهم يكون كالتنبيه على الاصلح او على الاستيناف والقطع عما قبله نحو قم يدعوك كان المخاطب سئله لماذا اقوم فقال لانه يدعوك وقوله فاضرب لهم

طريقا في البحر يبسا لا تخاف دركا ولا تخشى يحتمل لا تخاف ان يكون حالا من ضمير فاضرب اي فاضرب غير خائف
وصفة اي طريقا غير خائف انت فيه وكذا يبسا فاي انك لا تخاف الامر يعني يطلب به الفعل هذا شامل لجميع الالفاظ التي
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب يخرج به اللفظ الذي يطلب به الفعل من الفاعل الغائب نحو ليضرب زيد ومن الفاعل
المتكلم نحو لاضرب انا ومن المخاطب المبني للمفعول نحو لتضرب بحذف الزوائد احترازا عن امر الفاعل المخاطب باللام
فان الامر في اصطلاح النحاة انما يطلق على ما ذكر لا على ما فيه حرف المضارعة وانما حذف الزائدة وهي التاء لكثرة
استعمال امر الفاعل المخاطب فانه لا شك ان توجيه الامر الى الفاعل المخاطب اكثر من توجيهه الى غيره واعلم انه يدخل في هذا التعريف
اسماء الافعال اذا كانت بمعنى الامر نحو نزال وقوله تعالى فبذلك فلتفرحوا بتاء الخطاب اصل مهجور على سجيته ببيانه
فقيل انه صلى الله عليه وسلم لما كان مبعوثا الى الحاضر والغائب جمع بين اللام للغائب والتاء للحاضر ومن غيره اي غير الفاعل
المخاطب وهو ما ليس بفاعل ولا مخاطب او هو فاعل وليس بمخاطب او مخاطب وليس بفاعل باللام على صيغة المضارع
من غير تغيير فيها نحو ليضرب مجهولا غائبا وليضرب معلوما غائبا ولتضرب مجهولا مخاطبا ولاضرب متكلما معلوما
ولاضرب متكلما مجهولا وقد يحذف اللام للضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء تبالا اي فلتفد
اي لتفد واجاز الفراء حذفها في غير الضرورة كقوله تعالى قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فانه في الاصل ليقيموا
ولا يجوز ان يكون حذفه لكونه جوابا للامر عنده لاستبعاده ان يكون القول سبب الاقامة وفيه نظر اذ لا استبعاد
في ذلك لانه يكفي في كونه شرطا توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا ايضا على اشياء آخر كما ذكرنا نحو توضأ يصح صلوتك وبعد الحذف
اي حذف الزيادة ان تحرك الثاني ابتدئ بحركته اي بحركة الثاني ان لم يكن قبل الثاني حرف متحرك محذوف حاصل بواسطة
حرف المضارعة نحو جوب من تجوب وعد من تعد وان كان حرفا المتحرك محذوفا قبله رد ويلفظ به نحو اقم في تقيم
فانه في الاصل تأقوم حذف الهمزة منه حملا على ما فيه اجتماع الهمزتين نحو أأقوم فيكون حذف الهمزة لاجل حرف المضارعة
فاذا حذف حرف المضارعة منه عادت الهمزة لزوال علة حذفها وكان عليه ان يذكر هذا القيد والا تحرك الثاني فجئ
بهمزة وصل ما لم يكن الفعل رباعيا لفظا نحو يكرم مضارع اكرم او تقديرا نحو يرى مضارع ارى واصله ارأى ويستطيع
مضارع استطاع فانه في الاصل اطاع زيدت السين فيه مضمومة تلك الهمزة ان كان الثالث من الفعل مضموما بضمة
اصلية نحو انصر وانما قلنا بضمة اصلية ليدخل فيه نحو اغزي فان ضمة الهمزة فيه مع ان الثالث مكسور لانه في الاصل
مضموم اذ اصله اغزوي ويخرج عنه نحو ارموا فان الهمزة فيه مكسورة مع ان الثالث مضموم لان ضمته ليست باصلية
لانه في الاصل ارميوا وكان عليه ان يذكر هذا القيد ومكسورة هذه الهمزة فيما سواه اي سوى ما كان الثالث منه

منه مضموما وهو ما كان الثالث منه مفتوحا او مكسورا وذلك لان التوصل بالهمزة المكسورة في النطق بالساكن من طبيعة
النفس لانك اذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها انها تتوصل الى النطق بالساكن بهمزة مكسورة في غاية الخفاء
بحيث لا يدركها السامع ثم يجهر بالساكن كما في الفارسية نحو شتاب وستير واذا كان كذلك زيدت الهمزة المكسورة
فيما سكن اوله من اللغة العربية لانها اسهل من زيادة غيرها لكونها مناسبة للامر الطبيعي وانما ضمت اذا كان الثالث
مضموما بضمة اصلية لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة بلا حاجز حصين وان كان الفعل رباعيا اراد بالرباعي ههنا
باب الافعال فمفتوحة اي فالهمزة مفتوحة مقطوعة نحو اكرم من تكرم واقطع من تقطع فان الهمزة فيه ليست همزة
وصل وانما هي همزة محذوفة في المضارع بواسطة حرف المضارعة فلما حذف حرف المضارعة عادت الهمزة وهو اي الامر
مبني على السكون عند البصرية لان الاصل في الافعال البناء والاصل في البناء السكون فابقي على اصل البناء لعدم المشابهة
بينه وبين الاسم بوجه وحكم آخره حكم المجزوم فان كان آخره حرفا صحيحا سكن في الامر وان كان حرف علة حذف وان كان
في آخره نون علامة للرفع حذف تشبيها له بما فيه لام الامر بمعنى في ان كل واحد منهما لطلب الفعل وانما كان مبنيا
لانه حذف منه اي من الامر الزيادة اي حرف المضارعة لفوات مقتضى الاعراب عند الحذف وهو المضارعة القوية بالاسم بسبب
حذف حرف المضارعة فهو معرب ان لم تحذف منه الزيادة نحو قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا لوجود المقتضي للاعراب بواسطة وجود
وجود حرف المضارعة فمضارعته مع الاسم لا يتم الا بوجود حرف المضارعة فما دام فيه حرف المضارعة كان معربا اذا كان
سليما عن العارض وعند الكوفية هو معرب مجزوم قالوا لان اصل اضرب في الاصل لتضرب حذف اللام منه لكثرة
استعمال امر الفاعل المخاطب ثم حذف حرف المضارعة للفرق بين الامر والمضارع المتعدي ما لم يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل
وهو المفعول به وقد عرفت معنى الوقوع في بحث المفعول به وانما لم يتم معناه لغيره لانه من المعاني النسبية وكل معنى
نسبي لا يعقل الا بما هو منسوب اليه ولا ينتقض التعريف باللازم بالنسبة الى ظرف زمانه او مكانه لانه لا يتوقف
تعقله عليهما الا انا نعقله مع الذهول عنهما وان كان لا يوجد الا معهما فتوقفه عليهما باعتبار وجوده لا باعتبار
تعقله ومفهومه واللازم ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل فللفعل طرفان طرف الحدوث فكل فعل يقتضيه وطرف الوقوع
فاذا احدث الفعل واقتصر عليه سمي لازما للزومه لفاعله وان تعدى عنه سمي متعديا التعدية عن طرف الحدوث الى طرف
الوقوع والمتعدي على ثلثة يكون متعديا الى مفعول واحد ان تعلق فهمه الى متعلق واحد كضرب زيد والى اثنين ان تعلق فهمه
على متعلقين كاعطيت زيدا درهما لانه يتعلق فهمه على المعطي والمعطى له والى ثلثة ان تعلق فهمه على متعلقات ثلثة كاعلمت
زيدا عمروا فاضلا والسمع وما اشتق منه كالماضي والمضارع والامر واسم الفاعل والمفعول ان وليه مسموع فهو الاول الذي يتعدى

الى مفعول واحد تقول سمعت قول زيد وندائه لان القول والنداء مما يسمع وقال بعضهم انه دائما متعد الى واحد
وفي قوله تعالى سمعنا مناديا ينادي حذف مضاف اى سمعنا نداء منادٍ ويدل على المحذوف قوله ينادي والاية المسموع
من الثاني الذي يتعدى الى اثنين كقوله تعالى سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم وسمعنا مناديا ينادي وذلك لانه يتوقف
معنى السماع على المسموع منه كما يتوقف معنى السرقة على المسروق منه وكما يتعدى السرقة الى المفعولين يتعدى السماع
اليهما وفيه نظر للفرق بينهما وذلك لان السرقة لا تعقل باعتبار معناها الذي وضع له الا بمسروق منه ولذا لو قدر
شيء ليس في يد احد واخذه واحد خفية لا يقال له انه سرقة لعدم المسروق منه ولم يفهم معناه بدونه بخلاف السماع
فانه لو قدر صوت لفهم معناه بالنسبة اليه مع الغفلة عن المسموع منه فالمسموع منه بالنسبة الى السماع كالمشموم
منه بالنسبة الى الشم فكما ان الشم يتعدى الى واحد فكذلك السماع وما تعدى الى اثنين قد يكون احدهما الاخر بمعنى
ان يصدق عليه هو هو وكان بمنزلته نحو علمت زيدا فاضلا وعلمت ابا يوسف ابا حنيفة وقد لا يكون احدهما الاخر
نحو اعطيت زيدا درهما اذ لا يصح ان يقال فيه زيد درهم بخلاف الاول فانه يجوز ان يقال زيد فاضل وابو يوسف ابو حنيفة
وهذا القسم اما ان يتعدى الى مفعولين بصيغته نحو كسوت زيدا جبة او يتعدى الى الثاني بالهمزة نحو اعطيت زيدا درهما
اذ معناه جعلته عاطيا اى آخذا او يتعدى الى الثاني بحرف الجر لكن حذف الحرف كقوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه
والاصل هنا تقديم ما هو فاعل في المعنى وتقديم المتعدي اليه الفعل بنفسه ومن ثمة جاز اعطيت درهمه زيدا واخترت
قومه عمرا ولم يجز اعطيت صاحبه الدرهم واخترت احدهم القوم وما يتعدى الى ثلثة قد يكون مفعوله الثالث اى الواحد
من الثلثة او المصير الاثنين ثلثة بواسطة الهمزة نحو اعلمت او ارايت زيدا عمرا فاضلا فان الهمزة المتعدية تدخل
بالاتفاق على علم ورأى من جملة افعال القلوب فتزيد لهما بسبب الهمزة مفعول آخر وهو الذي كان فاعلا قبل الفعل وموضعه
الاصلي قبل المفعولين لان معنى هذه الهمزة التصيير وحمل الشيء على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك على ان
تعلم زيدا منطلقا فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قائم بالمحمول
واجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وازعمت قياسا على اعلمت وقد لا يكون مفعوله الثالث بواسطة الهمزة
بان كان له مفعول واحد فيجري مما كان له مفعول واحد مجراه اي مجرى ما يتعدى الى ثلثة لافادة معناه نبأت وانبأت
واخبرت وخبرت وحدثت فان هذه الافعال الخمسة عند سيبويه متعدية الى الواحد بنفسها والى الثاني بحرف الجر
نحو انبأت زيدا بكذا ثم حذف الجار وقيل انبأته كذا وفي التنزيل من انبأك هذا اي بهذا الا انها لما كانت بمعنى الاخبار
المشتمل على الاعلام لان الاخبار المستقيم انما يكون عن علم او ظن اجريت مجرى اعلمت في التعدية الى ثلثة مفاعيل وعند

وعند المبرد انها متعدية الى ثلثة مفاعيل وعند المبرد انها متعدية الى ثلثة مفاعيل كاعلمت وليست مجراة مجراه
وهذا مردود لان الاعلام يتعلق بمصير وتحديث مركب من جزئين والجميع من متعلقاته وليس شيء منها نوعا للاعلام
لانه متعلق العلم لا نوعه لان الاعلام تصيير غيرك عالما ومتعلق العلم ليس علما وانما هو معلوم متعلق للعلم فمعنى الاعلام
متعلق بالثلثة باعتبار الهمزة يتعلق بمصير وباعتبار العلم يتعلق بمنسوب ومنسوب اليه فصار تعلقه بثلثة وكذا
اري من راي بمعنى علم بخلاف معانيها فانها غير متعلقة بالثلثة لان الاول هو المبناء والاخر هما البناء وهو اول الفعل منصوب
على المصدرية في قولك انبأته نباء فيكون نفس الفعل والفعل لا يتعلق بنفسه فاذا قلت اخبرت زيدا عمرا قائما فكانك
قلت اخبرت زيدا هذا النوع من الخبر وانما ذكر البيان خصوصية البناء فالفعل ينصبهما باعتبار كونهما بناء مخصوصا
لا باعتبار كونهما زيدا وقائما مثلا وانما لا يجوز فيها الحكاية كما جاز في الجملة الواقعة بعد القول نحو قال زيد عمرو منطلق
فان الجملة الواقعة بعد القول في محل النصب على انها مصدر موقت عند المحققين وعند الجمهور على انها مفعول به لان
في الاكثر للحكاية فيكون المراد به عين اللفظ الذي تقدم ذكره بخلاف الانباء فان المراد منه هو المعنى دون اللفظ
فلا يمكن الحكاية فيه وانما هي جارية مجرى القول النفسي في قولك أتقول زيدا منطلقا واولهما اي اول الثلثة غير الثاني
وغير الثالث والثاني منها هو الثالث بمعنى صدق الثاني عليه ومن ثمة اي من اجل ان الثاني هو الثالث امتنع اعلمت زيدا عمرا بكرا
لان الثاني فيه غير الثالث اذ لا يصح صدق الثالث عليه بطريق الحقيقة الا ان يراد ان الثاني يسد مسد الثالث ويكون
بمنزلته على وجه التشبيه فانه لا يمتنع ذلك كقولك اعلمت زيدا ابا يوسف ابا حنيفة او يكون كلاهما اي الثاني والثالث
في الظاهر الواحد نحو اعلمت زيدا عمرا ابا حفص ولو قلت علم اليقين اعلاما بنصب الاول اي علم اليقين
على المصدرية بتقدير لان الفعل الواحد لا ينصب مصدرين لانه انما يقتضي احدهما وانما يكون الاول بتقدير لا الثاني
لان اعلاما مصدر اعلمت فيكون منصوبا به بخلاف علم اليقين فانه مصدر علم افعال القلوب سميت بها
لتعلقها بالقلب حسبت وخلت وهما للظن فقط وزعمت وهو القول بان الشيء على صفة قولا غير مستند الى
وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل في التحقيق قال الله تعالى زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا اى انكروا البعث
فان زعم فيه يجوز ان يكون للتحقيق وان لا يكون فان الرجل قد ينكر ما هو متيقن به مكابرة وما هو شاك فيه
تحيرا وظننت وهو للظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع لليقين قال الله تعالى اني ظننت اني ملاق حسابيه
فانه هنا لليقين لانه في صفة المؤمن وعلمت وهو لليقين فقط ورأيت وهو للاعتقاد الجازم في شيء انه على صفة
معينة سواء كان مطابقا للواقع اولا ووجدت وهو لاصابة الشيء على صفة فانك اذا وجدت الشيء على صفة

لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم تكن معلوما فلاجل ذلك عد من افعال القلوب للزوم العلم فيه ينصب هذه الافعال
المبتداء والخبر على المفعولية لتعلق معناها بمضمونها الاقتضائها منسوبا ومنسوبا اليه وفائدتها الاعلام بان النسبة
بين المبتداء والخبر حاصلة عما دلت عليه هذه الافعال من علم او ظن فان صدور الخبر من المتكلم تارة يكون في ضمن العلم
وتارة يكون في ضمن الظن وهذه الافعال لبيا نهما وكل منها اي من هذه الافعال السبعة سوى الثلثة الاول
وهي حسبت وخلت وزعمت معنى آخر تقتضي بسبب هذا المعنى مفعولا واحدا وذلك لانها لا تقتضي الا متعلقا
واحدا نحو ظننت بمعنى اتهمت زيدا ومعنى الاتهام جعل شخص موضع الظن الشي وعلمت زيدا بمعنى عرفته اذا قصدته
علم الشي في نفسه لا على صفته كقوله تعالى نحن نعلمهم ورايت زيدا بمعنى ابصرته بمعنى رؤية البصر لا بمعنى رؤية
البصيرة وجدت الدابة بمعنى اصبتها وصادفتها وانما استثنى الثلثة الاول مع ان لكل منها ايضا معنى آخر لا يقتضي
مفعولين باعتباره فان زعمت بمعنى كفلت وحسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شقرة شقرة وخلت بمعنى
صرت ذا خال لان المراد ان هذه الافعال مع بقائها افعال القلوب لها معنى آخر والثلثة الاول ما بقيت بالمعنى الثاني
افعال القلوب بخلاف رايت بمعنى ابصرت فان معناه ايضا علم بالحاسة فلم يخرج عن معنى العلم ولذا لم يخرج ظننت بمعنى
اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت عن معنى الظن والعلم ومن خصائصها ان لا يقتصر على احد مفعوليها
مع انهما في الاصل مبتداء وخبر وحذفهما جائز في السعة وذلك لان المفعولين معا كاسم واحد لان المفعول على الحقيقة
هو مضمونهما وهو مصدر الثاني المضاف الى الاول اذ معنى علمت زيدا فاضلا علمت فضل زيد فلو حذف احدهما كان
كحذف بعض اجزاء الكلمة وانما قال على الاشهر لان ابن مالك قال يجوز حذف احد المفعولين اذا دل دليل على الحذف المحذوف
كقولك قائما لمن قال ما ظننت زيدا او زيدا لمن قال من ظننت قائما وكقوله كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق
ولكن لا اخال تلاقيا اي لا اخال الكاين تلاقيا او لا اخال بعد البين تلاقيا وقال الكوفية جاز الاقتصار على الاول اذا
سد شي مسد الثاني نحو ظننت قائما اخواك وقيل معنى الاقتصار ان لا يكون احد المفعولين مرادا فحينئذ لا يجوز الاقتصار
لانه يلزم ح ان يبقى المنسوب اليه او المنسوب بغير الاخر وهو غير جائز اما اذا حذف لقرينة دلت عليه وهو مراد فليس
اقتصارا وان جاز حذفهما سواء كان هناك قرينة او لا وهذا مذهب ابن السراج والسيرافي كقوله تعالى يوم يقول
نادوا شركائي الذين زعمتم اي زعمتموهم شركائي وكقولهم من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا وبعضهم
لا يجوز ذلك الا مع قرينة يكونان معها في حكم المذكور ولا يجوز علمت مع حذف المفعولين بلا قرينة لعدم الفائدة
لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في اغلب الاحوال عن علم او ظن بخلاف اعطيت فان حذفهما نسيا يجوز فيه

فيه بلا قرينة نحو فلان يعطي لوجود الفائدة الا فيما وقع في مفعوله ان المفتوحة بما بعدها من معموليها حال كون ان
حقيقة او تقديرا فانه واجب الاقتصار ههنا على احد مفعوليها الظاهر من كلامه ان ان المفتوحة مع معموليها هو المفعول
الاول فاقتصر عليه وحذف الثاني كما هو مذهب الاخفش فانه يقدر فيه مفعولا ثانيا نحو علمت ان زيدا قايم حاصلا او لا حاجة
اليه كما هو مذهب سيبويه فانه قال ان ان المفتوحة مع معموليها سادة مسد المفعولين لان هذه الافعال لا يطلب
في ظاهر الاستعمال الا مسندا او مسندا اليه وهما حاصلان ههنا ولهذا جاز كسرها عند ادخال اللام نحو علمت ان زيدا
لقائم ولم يجز كسرها في نحو اعجبني ان زيدا القائم لتعذر تقديرها في معنى الجملة المستقلة لكونها فاعلا ولهذا ايضا
جاز العطف ههنا على موضع اسمها بالرفع وان كانت مفتوحة لفظا لانها في المعنى مكسورة فيقال علمت ان زيدا قائم وعمرو
ومن خصائصها جواز الالغاء وهو ابطال عملها اذا توسطت هذه الافعال بين المفعولين نحو زيد علمت منطلق
او تأخرت عنهما لاستقلال الجزئين كلاما لانهما في الاصل مبتداء وخبر مع ضعف العامل بالتاخر بدليل جواز لزيد ضربت
مع امتناع ضربت لزيد ويكون عند الالغاء بمعنى الظرف اذ معنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني والظرف متعلق بحصل
المراد من حيث المعنى كانه قيل حصل مضمون هذه الجملة في ظني الا ان الالغاء احسن من اعمالها عند تاخرها عنهما لانه
لا حظ لها في التقديم بوجه مع ان الابتداء اقرب اليهما منها ومتساو مع الاعمال عند توسطها الا انها متقدمة
من وجه متاخرة من وجه فهي مستولية على الجزء الثاني كما ان الابتداء مستول على الجز الاول واما حال تقدمها عليهما
فلا يجوز الالغاء عند الاكثر اذ لا حظ للابتداء فيهما ولزومه اي لزوم الالغاء وكونه بالتعليق وهو ابطال عملها على
سبيل الوجوب لفظا لا معنى لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد ولهذا جاز العطف مع التعليق بالنصب
نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا ان كان في اول معموليها مفعوليها حرف الاستفهام نحو علمت ازيد عندك ام عمرو ومعناه علمت احدهما
بعينه معينا على صفة وهو كونه عندك واعلم انه لو اقتصر على الاستفهام بغير لفظة حرف لكان اولى ليشمل التعليق مع الاسم المتضمن
للاستفهام كقوله تعالى لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت ابو من جلوسك ومع المضاف الى المتضمن له نحو علمت غلام من عندك او حرف نفي وهو
ما ولا لنفي الجنس وان نحو علمت ما زيد منطلقا وان زيدا منطلق وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو او حرف ابتداء كلام الابتداء
نحو علمت لزيد قائم وكلام القسم نحو قوله ولقد علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها وان المكسورة اذا لم يمكن
فتحها وذلك اذا كان في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا القائم اما اذا امكن فتحها واعمال هذه الافعال فلا يعدل الى
التعليق كما لا تعلق في علمت زيدا منطلقا لامكان الاعمال لما ان لهذه الاشياء المذكورة صدر الكلام وابقى الجمل التي دخلها على

صورة الجملة وان كانت تلك الجملة في تقدير المفرد قضاء لحقها ولحق العامل المعنوي وهو الابتداء فانه ثابت مع هذه الاشياء
فاعمل العامل المعنوي لفظا واللفظي وهو هذه الافعال معنى ولا يجوز العكس لانه ح لا نعلم ان المعنوي عامل ام لا ولهذا تسمى
معلقة اما من قولهم امراة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة او من التعليق بمعنى لفظ الشيء بالشيء اذا تعدى بالباء وازالة الوصلة
عنهما ان تعدى بعن وهذه الافعال معلقة بمعمولها قبل وجود هذه الاشياء ومعلقة عنها بعد وجودها واعلم انه لم يدخل اللام في صدر
الجملة في ان زيد القائم لضرورة ملجئة اليه من اجتماع ان واللام ومن خصايصها تعدية المضمر الذي هو الفاعل الى المضمر الذي
هو المفعول اذا كانا متصلين وكانا لواحد من رتبة واحدة من التكلم والخطاب والغيبة نحو علمتني منطلقا وايتك منطلقا
وزيد راه عظيما فان هذا مختص بها فلا يقال ضربتني وضربتك لكسبجي اما اذا كان احدهما متصلا والاخر منفصلا
فيجوز في غيرها ايضا نحو ما ضربت الا اياك وانما تقول ايانا واياك فاضرب وكذلك ان لم يكونا من رتبة واحدة نحو زيد
ضربني اذا كان المراد من زيد هو المتكلم والمصنف تسامح في ذكر هذين القيدين وتعديتها المظهر الفاعل الى المضمر المفعول
نحو ظنه زيد منطلقا على ان يكون الضمير راجعا الى زيد وان كان المضمر المتعدي اليه المضمر الاخر والمظهر اول مفعوليها كما في الامثلة
المذكورة فان كان المضمر المتعدي اليه هو الثاني من مفعوليها لم يجز تعدية المضمر اليه ولا تعدية المظهر اليه فلا يقال ظنه علم
عمرا اياه وعلم زيد عمرا اياه اي سادا مسده حيث ان تاثيرها اي تاثير هذه الافعال في الثاني لان المفعول الذي تعلق به
الظن والعلم هو الثاني من المفعولين دون الاول منهما الا ان ذكره لترتيب الثاني عليه فلا يكون الاول في الحقيقة مفعولا
بخلاف المفعول الثاني وبخلاف سائر الافعال لان اصل الفاعل الذي شانه التاثير ان يكون مغايرا للمفعول الذي شانه التاثر
فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا لان تاثير الفاعل في نفسه قليل فيلزم سبق الفهم الى المغايرة ولذا لا تقول في المظهر ضرب
ضرب زيد زيدا وانما تقول ضرب زيد نفسه ولا يقال ضربتني وان تخالفا لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما لفظا بكون كل
واحد منهما ضميرا متصلا من نوع واحد وانما يقال ضربت نفسي لان النفس صارت بسبب اضافتها الى ضمير المتكلم
كانها غيره لمغايرة المضاف للمضاف اليه ولذلك اي ولاجل ان جواز التعدية في المفعول الاول لعدم التاثير فيه يجري
مجراها اي يجري هذه الافعال في تعدية المضمر الى المضمر عدمتني وفقدتني لان مفعوليهما كالاول مفعوليها في عدم التاثير
وقيل لانهما ضد اوجدت وقد يحمل الضد على الضد قال الشاعر لقد كان لي عن ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح
ويعكس النوع الثاني الذي هو تعدية المظهر الى المضمر وهو تعدية المضمر المتصل الفاعل الى المظهر المفعول لا يجوز مطلقا
لا في هذه الافعال ولا في غيرها نحو زيدا ضرب على ان يكون الضمير المستكن في ضرب عايدا الى زيد الذي هو مفعول به له
وزيدا ظن قيما لئلا يؤدي الفضلة وهي المفعول الى اللزوم وذلك لان زيدا باعتبار انه مفعول ظن كان فضلة

فضلة يستغني الكلام عنه وباعتبار ان الضمير المستكن الذي في ظن راجع اليه يكون لازما للكلام بحيث لا يستغنى عنه
لان الضمير الذي في ضرب باعتبار انه ضمير الفاعل لا يستغنى عنه وباعتبار انه راجع الى المفعول يستغنى عنه ولا يجوز ان يكون
الشيء الواحد بالنسبة الى فعل واحد لازما وفضلة اما لو انفصل الفاعل جاز التعدية مطلقا نحو ما زيدا ضرب الا هو
وما ظن زيدا ناجيا الا هو وما يجري مجراها اي مجرى افعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدا والخبر وفي نصبهما لا في
خصايصها اتخذ كقوله تعالى واتخذ الله ابراهيم خليلا وصير وجعل بمعنى اعتقد كقوله تعالى وجعلوا الملائكة الذين
هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوهم او بمعنى صير لا بمعنى خلق كقوله تعالى فجعلناه هباء منثورا وترك بمعنى صير لا بمعنى
خلى وشعر ودرى وتوهم اذا كان فيها معنى الظن او العلم وهب بمعنى احسب ولا يستعمل منه ماض ولا مستقبل
بهذا المعنى تقول هب زيدا منطلقا وقد يجيء وهبه غير متصرف بمعنى صير كقولهم وهبني الله فداك الافعال الناقصة
وانما سميت ناقصة لانها تتم كلاما مع المرفوع بدون المنصوب وقيل لانها سلبت عنها الدلالة على الحدث وانما تدل
على الزمان فقط وفيه نظر لان دلالة صار على حدوث الانتقال ودلالة ما زال واخواته على الاستمرار ودلالة ما دام
على الكون الدائم ودلالة ليس على الانتفاء واصبح واماكان فانه يدل وضعا على الحصول المطلق والفائدة فيه
التاكيد والمبالغة باعتبار انه يدل وضعا في نحو كان زيد قائما على حدث مطلق يعينه خبره كما ان خبره يدل عقلا
على زمان مطلق يعينه كان. ما وضع لتقرير الفاعل على صفة نحو كان زيد قائما فانه يقرر زيدا على صفة القيام بخلاف
سائر الافعال فانها ما وضعت لذلك فان نحو ضرب في ضرب زيد وان قرر زيدا على صفة الضرب الا انه ما وضع للتقرير
وانما وضع لنفس الاخبار او نقول المراد بالوضع بالصفة غير صفة مصدره ومن ثمة اي من اجل انها وضعت
للتقرير يدخل على جزئين احدهما الفاعل والثاني الصفة التي تقرر الفاعل عليها مبتدا وخبر لاعطاء الخبر حكم معناها
من استمرار او انتقال او صيرورة او حصول في زمان على حسب معنى ذلك الفعل فهو لانها صفة لمضمون الخبر
اذ معنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام والقيام متصف بصفة الكون والحصول في الزمان الماضي
فيرفع المبتدا كما يرفع الفاعل بساير الافعال وينصب الخبر تشبيها بالمفعول وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى
وظل وبات واض وعاد وغدا وراح هذه الاربعة الاخيرة بمعنى صار وما جاء بمعنى كان نحو ما جاءت حاجتك
وانما انث الضمير الراجع الى ما لان الاخبار عنه بالمؤنث نحو من كانت امك وروي حاجتك بالرفع على ان يكون
اسم جاء وما منصوب المحل على الخبرية وهذا على تقدير ان يكون ما استفهامية ويجوز ان يكون ما نافية وفي جاءت
ضمير لما تقدم اي لم يحصل هذه على قدر المحتاج اليه وقعد بمعنى صار في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت
بكفي سيف

كانها جزية اي صارت المشفرة قال الاندلسي لا تتجاوز بجاء وقد الموضع الذي استعملتها العرب
قال وطرده بعضهم وهو الاولى لمجيء جاء البر القفيز ين خان القفيزين خبر لا حال على معنى الصيرورة تقول
كمل البر فجاء قفيزين ولا يكون حالا لانها فضلة وقفيزين ههنا ليس بفضلة ويمكن ان يقال نسبة المجيء الى البر
على معنى حصوله في نفسه ثم اثبت له حال كالقفيز والصاعين وليس ومادام ومازال الذي مضارعه يزال واما
الذي مضارعه يزول فليس منها فلا يقال لا ازول اميرا ومابرح في الاصل بمعنى زال عن مكانه ومافتئ في
بكسر العين وفتحها مهموز اللام بمعنى زال ومانفك انفك في الاصل بمعنى انفصل فكان بالنظر الى لفظه لا بالنظر
الى كونها ناقصة ليصح انقسامها الى الناقصة والتامة تكون ناقصة وهي اي الناقصة لاقتران مضمون جملتها
وهو مصدر خبرها المضاف الى اسمها بالزمان الماضي دائما اي للدلالة على دوام على مضمون الجملة الى الزمان المطلق
من غير تعرض لانقطاع الامر نحو كان الله سميعا بصيرا او منقطعا ولا بد من قرينة مقالية كقوله تعالى اذ كنتم
اعداء فالف بين قلوبكم او حالية كقول الفقير كان لي مال كان فيها ضمير الشان اي انها ناقصة سواء كان فيها
ضمير الشان ويكون بعدها جملة مفسرة لذلك الضمير نحو كان زيد قائم او لم يكن فيها ضمير الشان وقيل انها
عند اضمار ضمير الشان فيها تامة ذلك الضمير فاعلها اي وقع القصة ثم فسر القصة بالجملة وتامة
بمعنى ثبت من غير احتياج لها الى الخبر كقوله تعالى وان كان ذو عسرة اي الا ثبت ووجد ذو عسرة وزائدة غير
مفيدة بشيء الا محض التاكيد ولا يكون زائدة الا بلفظ الماضي لخفته بين مسند ومسند اليه نحو ما كان احسن
احسن زيدا او بين صفة وموصوف كقوله فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام والاسناد ها الى الضمير
لا يمنع من زيادتها عند سيبويه كما لا يمنع الاسناد من الغاء باب ظن نحو زيد ظننت قائم وزعم السيرافي الى ان
كان الزائدة مسندة الى مصدر منوي لئلا يلزم حديثا بلا محدث وهو ممنوع لان كان الزائدة شبيهة بالحرف
الزائدة فلا يلزم فساد من خلوها من الاسناد وشذ زيادتها بين الجار والمجرور كقوله جياد بني ابي بكر
تسامى على كان المسومة العراب وكذا شذ زيادتها اخرا واعلم ان الاولى ان يذكر قوله وبمعنى صار قبل قوله
تامة لئلا يتداخل الاقسام لانها ان كانت بمعنى صار يكون ناقصة ايضا كقوله بتيهاء قفر والمطي
كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها فان كانت بمعنى صارت لتعذر حملها على كونها تامة لانه يحتاج
ان يكون فراخا حالا فيلزم ان يكون في البيض في حالي كونه فراخا وهو فاسد وعلى كونها زائدة لنصب فراخا
وعلى كونها ناقصة ليست بمعنى صار لفساد المعنى لانه يشعر بان الفراخ سابقة على البيض الكلام الان

الآن يقال انه من باب القلب ويكون التقدير كانت فراخها بيوضها والكل اي كل هذه الاقسام الاربعة يتوجه
في قوله تعالى لمن كان له قلب لانه يجوز ان يكون ناقصة وقلب اسمه وله ظرف مستقر منصوب المحل على الخبرية
ويجوز ان يكون في كان ضمير الشان وقلب مرفوع بالابتداء وله خبره والجملة خبر كان ويجوز ان يكون تامة وقلب
فاعله وله ظرف لغو اي لمن ثبت له قلب الا انه يلزم في هذا الوجه عدم الاستحسان لان الظرف ان كان مستقرا
المستحسن تقديمه وان كان لغوا المستحسن تاخيره وهذا الظرف لغو مع انه مقدم ويجوز ان يكون زائدة ويكون
التقدير لمن له قلب ح اما بالابتداء او بالجار والمجرور اعني له لاعتماده على الموصول وفي حكمه بان الكل يتوجه
ههنا نظر لانه لا وجه لجعل كان بمعنى صار في الاية الا بتعسف من جهة المعنى واصبح وامسى واضحى وظل وبات
لاقتران معاني الجمل التي تدخلها باوقاتها الخاصة التي تدل عليها بموادها وهي الصباح والمساء والضحى
والنهار والليل وكذا باوقات التي تدل عليها بصيغتها نحو اصبح زيد قائما معناه ان قيام زيد مقترن بالصبح
في الزمان الماضي ومعنى ظل زيد متفكرا ان اقتران تفكره بجميع النهار في الزمان الماضي ويكون هذه الافعال
الخمسة بمعنى صار من غير اعتبار الاوقات التي تدل عليها بموادها كقوله تعالى فاصبحتم بنعمته اخوانا
وكقوله تعالى ظل وجهه مسودا ويكون هذه الافعال الخمسة تامة غير محتاجة الى الخبر الا الاخيرين وهما
ظل وبات وانما يكون الثلثة الاول تامة اذا كانت بمعنى الدخول في الاوقات الخاصة نحو اصبح زيد اي
دخل في الصباح ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وقد جاء بات بمعنى عرس
ويكون ح تاما ومعناه نزل من اخر الليل يقال بات القوم او بهم فيتعدى بنفسها او بالباء وكذا جاء ظل
تاما بمعنى دام او طال وانما تركه المصنف لان استعماله تاما اقل من استعمال بات تاما وصار للانتقال باعتبار الحقايق
نحو صار الهواء ماء والطين خزفا او باعتبار العوارض نحو صار زيد غنيا او باعتبار المكان ويكون
على هذا تامة ويتعدى بالى نحو صار زيد الى مكة وكذا تامة ان كانت بمعنى الانتقال من ذات الى ذات نحو صار زيد
الى عمرو وليس لنفي مضمون الجملة حالا وهو مذهب الجمهور من النحاة وقيل للنفي مطلقا وهو مذهب
سيبويه فيستعمل في الماضي نحو ليس خلق الله مثله وفي المستقبل نحو الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم
وقال الاندلسي لا اجدها تناقض بين القولين وذلك لا خبر ليس ان لم يقيد بزمان من الازمنة يحمل
على الحال كما يحمل الحال عليه نحو زيد قائم وان قيد بزمان من الازمنة يحمل على قيده وتقديم يوم في قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهو اي يوم معمول معموله لانه معمول مصروفا وهو خبر ليس دليل

هذا التقديم على جواز تقديم معموله عليه كما هو مذهب اكثر البصريين فانه لو لم يجز تقديم خبر ليس
عليها لم يجز تقدم معمول خبرها عليها الدال هذا التقديم على فعليته اى فعلية ليس كما هو مذهب اكثرهم
لانه لو كان حرفا لما جاز تصرفه فيه بالتقديم والتاخير خلافا للزجاج وتابعيه فانهم قالوا ان جميع الافعال
الناقصة حروف لكونها دالة على معنى في غيرها جيء جائت لتقرير الخبر للمبتدا على صفة وفيما قال المصنف
نظر لانه انه معمول لمصروفا بل هو مبني على الفتح مرفوع المحل بالابتداء وانما بنى على الفتح لاضافته الى الفعل كما
في قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وعلى تقدير تسليم انه منصوب بقول انه منصوب بعمل مقدر لا بمصروفا
كما تقديره يلازمهم يوم ياتيهم العذاب وعدم جواز تقديم معموله عليه مذهب الكوفية وكثير من المحققين كعبد القاهر
وابن الانباري وغيرهما من مشاهير ائمة النحو وما دام لتوقيت سواء كان ذلك الامر فعلا او شبهه فعل بمدة
ثبوت الخبر لاسمها ان كان فاعل الخبر ضمير الاسم نحو اجلس ما دام زيد جالسا اى مدة جلوس زيد او لمتعلق اسمها
ان كان فاعله متعلقه نحو اجلس ما دام عمرو قائما ابوه ومن ثمه اى من جهة ان ما دام للتوقيت احتاج ما دام الى جملة
فعلية او اسمية يتعلق ما دام بها لانه ظرف وذلك لان ما فيه مصدرية والمصدر قد يذكر ويراد به الوقت والظرف
فضلة لا بد ليتعلق به من تقدير كلام لفظا او تقديرا ويكون بمعنى بقي كقوله تعالى ما دامت السموات والارض وبمعنى
سكن كقوله صلى الله عليه وسلم نهى ان يبال في الماء الدائم اي الساكن وما زال الى ما انفك لاستمرار الخبر لاسمها
مذ قبله الاسم اى في زمان يكون الاسم قابلا للخبر في المعتاد فانه لا يفهم من قولهم ما زال زيد اميرا انه كان كذلك في اول
وجوده بل في زمان يمكن الامارة له وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه وانما تفيد هذه الافعال الاثبات
مع انها للنفي لان ما للنفي وهذه الافعال كما عرفت للنفي والنفي اذا دخل على النفي افاد الاثبات وانما تفيد استمرار
الاثبات لان تقييد نفي الشيء سواء كان ذلك الشيء اثباتا او نفيا بزمان يوجب ان يعم ذلك النفي في
جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات فان تقييد اثبات الشيء بزمان لم يوجب عموم الاثبات في جميع ذلك الزمان
الا ترى انك اذا قلت ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمان الماضي بخلاف ما اذا قلت
ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب في جميع اجزاء الزمان الماضي ويلزمها اي هذه الافعال الاربعة النفي لفظا او تقديرا
نحو قوله تعالى تالله تفتؤ اي لا تفتؤ وكقوله تزال حبال مبرمات اعدها اى لا تزال وذلك لانها للنفي ولو استعملت من غير نفي
لا تفيد الاستمرار والنفي اما بحرف النفي او بفعله نحو قوله ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع او باسمه كقوله
غير منفك اسير هوى كل وان ليس يعتبر حال كونها ماضية بما نحو ما زال ولم نحو لم يزل وحال كونها مستقبلة بلن نحو

وكان لن يزال ولا نحو لا يزال وما او لما المصدرية في ما دام وما للنفي في اخواتها لا يتقدم خبرها اي خبر هذه
بخلاف ما التي في اولهما اما في ما دام فلان ما فيه مصدرية فلم يجز التقديم فيه اتفاقا لان ما في حيز المصدر لا يتقدم عليه
اثبتي ما دام اخواتها فلان ما فيها للنفي والنفي جار مجرى الاستفهام في اقتضاء صدر الكلام وفي ان لا يعمل ما بعده فيما قبله
الا ترى انه لا يجوز ان يقال زيدا ما ضرب كما لا يقال زيدا اضربت والكوفية اجازوا تقديم اخبارها لان ما لزمتها وصارت
معها لمعنى الاثبات حتى صارت كبعض حروفها واما توسط الخبر بين ما للنفي وبين الفعل نحو ما قائما زال زيد فلا يجوز
بالاتفاق لما ذكرنا من ان ما كبعض حروفها ولا يتخلل الفاصل بين ما هو بمنزلة جزء الكلمة وبينها فالافعال الناقصة
باعتبار تقدم اخبارها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز وهو من كان الى قعد وقسم مختلف فيه فمن راعى الفعلية فيه
جوز التقديم ومن راعى معنى النفي فيه منع التقديم وقسم لا يجوز عند البصرية وهو ما في اوله ما واما تقديم خبرها
على اسمها فجائز كقوله سلي ان جهلت الناس عنا وعنكم فليس سواء عالم وجهول وقد يجب تقدم خبرها عليها
في نحو غلام من كان زيد واين كنت كما يجب تاخيرها عن اسمها في نحو كان فتاك مولاك وما كان زيد الا في الدار وقد يجب
تاخير اسمها عن خبرها في كان شريك هند اخوها ولا يدخل الافعال الناقصة على مبتدا فيه معنى الشرط او معنى الاستفهام فلا يقال
كان من تضربه يضربك قائما ولا كان من اباك وذلك لاقتضاء الشرط والاستفهام صدر الكلام او مبتدا خبره جملة انشائية
او طلبية فلا يقال كان زيد هل اتيك وكان زيدا اضربه او لا تضربه وذلك لفوات ما وضع هذه الافعال له من التقرير
على صفة او مبتدا خبره مفرد فيه معنى الاستفهام فلا يقال كان اين زيد او كيف زيد والكل اى كل هذه الافعال تقع خبرا
لكان نحو كان زيد صار غنيا من غير عكس اى لا يقع كان خبر الجميع هذه الافعال وذلك لان كان من الافعال العامة
فيفيد غيره معه ما لا يفيد هو مع غيره ولا يقع الماضي جهرا اي ما يدل على الزمان الماضي وكان بلفظ الماضي خبرا لها اي
خبر هذه الافعال من غير قد فلا يقال كان زيد قام ولا صار زيد قام لان الخبر من مظان الاسم او ما يضارعه كالفعل المضارع
الا اذا دعت ضرورة الى العدول عن الاسم وعن مضارعه وذلك اذا اريد الاخبار بقيام زيد فيما مضى ولا ضرورة هنا
لان الغرض وهو الدلالة على المضي حصل من نفس كان بخلاف قولك زيد قام فان هذا الغرض لا يحصل الا بالاتيان بالماضي
لعدم كان وانما يجوز نحو قوله تعالى ان كان قميصه قد من دبر لان قد فيه مقدرة والماضي صار قريبا من الحال بدخول قد
عليه وكذا يجوز صار زيد ان قمت قام لان الماضي هنا صار مستقبلا بدخول حرف الشرط عليه وانما قال على الاكثر
لجواز وقوع الماضي خبرها عند بعضهم لوقوع الاستعمال كقوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وكقوله وكنا حسبنا كل بيضاء
شحمة افعال المقاربة ما وضع لتقرير اسمه على صفة دخل فيه الافعال الناقصة وخرجت عنه بقوله فعل مضارع

اي مع فعل مضارع بحيث لايجوز تركه وانما قال على الاتم لانه قد يجيء مع غيره قليلا نحو عسى الغوير ابؤسا وما
آبيا فيه اي في ذلك الفعل دنو بحصوله على سبيل الرجاء والطمع كعسى نحو عسى الله ان يشفي مريضي معناه ان
شفائه مرجو من عند الله تعالى يقال في الاستقبال قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق
وقد اجتمعا في قوله عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم واصل المضارع الذي
خبر ان يكون مصدرا بان لانها علم الاستقبال فتستعمل مع عسى الذي معناه قرب الفعل المستقبل على سبيل الرجاء
ليكون دلالة على الغرض المقصود منه اوضح ولا يتقدم خبر هذه الافعال عليها لانها افعال ضعيفة لا تصرف لها في
نفسها فلها حال ضعف بالنسبة الى الافعال المتصرفة نحو باب كان وحال قوة بالنسبة الى الحروف نحو باب ان
فلم يتقدم اخبارها تفضيلا للافعال المتصرفة عليها واجيز توسطها تفضيلا لها على الحروف فيقال طفق يصليان
الزيدان وكاد يطيرون الهزومون ولمشابهتها الحرف يتضمنها معنى الانشاء اي انشاء الرجاء لان الاصل ان
يكون الدال على انواع الانشاء هو الحروف لانها معان يتعلق بالاسناد فهي كمعاني يتعلق به في الخبر فهي لا يكون الا بالحروف
كان ولام الابتداء وحرف النفي فاذا وجدا انشاء من غير حرف فالحرف اما محذوف نحو زيد عندك ام عمرو واما تضمنته
فعل او اسم او جملة نحو بعت ومن ابوك وانت طالق لا يتصرف فيها كما لا يتصرف في الحروف فلا يجيء منه مضارع واسم فاعل
وامر ونهي وقد يكتفي بان والفعل المتأولها من غير احتياجه الى خبر نحو ح نحو عسى ان يخرج زيد وذلك لاشتماله
على المسند والمسند اليه وهو المقصود بهذه الافعال فاستغنى منه كاستغناء ظننت ان يقوم زيد عن المفعول الثاني لان معنى
ظننت ان يقوم زيد ظننت زيدا يقوم كما ان معنى عسى ان يقوم زيد عسى زيد ان يقوم وفي اعراب ان يقوم اذا كان
خبر اختلاف قال المتأخرون انه منصوب على الخبرية قيل عليهم ان الحدث لا يقع خبرا عن الجثة قالوا المضاف اما في الاسم
او في الخبر محذوف التقدير عسى حال زيد الخروج او عسى زيد ذا الخروج وقال بعض منهم انه منصوب على المفعولية
لان عسى في هذا الاستعمال بمنزلة الفعل المتعدي وهو قارب اي قارب زيد الخروج بخلاف الاستعمال الثاني نحو عسى
ان يخرج زيد فانه بمنزلة الفعل اللازم وهو قرب اي قرب خروج زيد وقال الكوفية انه مرفوع المحل على انه بدل
من اسم عسى بدل الاشتمال فيكون عسى زيد ان يخرج على قولهم في تقدير قرب زيد خروجه او فيه دنو على سبيل الحصول
ككاد وهو خبر محض غير متضمن للانشاء ولذا يتصرف تصرف الافعال نحو كادت الشمس تغرب معناه ان قربها
من الغروب قد حصل ولذلك تجرد المضارع الواقع خبره عن ان لان المضارع اذا تجرد عن قرينة الاستقبال كان ظاهرا
في الحال فيناسب كاد الذي وضعه لتقريب الفعل من الحال قيل اذا كان الخبر حالا لا يكون دالا على الحصول ظاهرا وكاد

وكاد يدل على انه قريب من الحصول فبينهما تناف قلنا المراد ان المضارع منبه على ان الخبر مقصود بالقرب من الحال
بخلاف الماضي فان لا انقراضه لا يدل على قرب الحصول وهي اي كاد في النفي والاثبات كسائر الافعال اي يكون اثباته
اثباتا لما وضع في الاصل من دنو الفعل ونفيه نفيا له فاثباته اثبات المقاربة ونفيه نفي المقاربة فمعنى كاد فلان يموت
ان مقاربة الموت ثابتة والموت لم يقع لان القرب من الفعل لا يكون الا بانتفا والا يكون آخذا في الفعل لا قريبا منه ومعنى
لم يكد يموت ان مقاربته منفية ويلزم من نفيها نفي وقوع الموت بزيادة مبالغة لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفائه
من نفي الفعل نفيه وانما قال على الاصح لانه قيل ان نفيه اثبات في الماضي والمضارع ويكون نفيه اعلاما بوقوع الفعل
عسيرا فانه يقول القائل لم يكد زيد يفعل ومراده فعل زيد بعسر لا بسهولة اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون والمراد
انه قد فعلوا واما في المستقبل فلتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى
من حب مية يبرح فغيره ذو الرمة الى لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذا فلولا انه في المستقبل للاثبات على معنى
ان رسيس الهوى يبرح ويزول لما كان للتخطئة مجال ولما غيره ذو الرمة مع فصاحته وعلمه بقوانين كلام العرب
وقيل ان نفيه اثبات في الماضي لما ذكرنا لا في المستقبل بدليل قوله تعالى او كظلمات في بحر لجي يغشاه موج من فوقه سحاب
ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها فان قوله لم يكد مستقبل لكونه جوابا للشرط مع انه المنفي لانه لو حمل هذا
على معنى انه يراها لفسد المعنى ويكون بمنزلة قولك ظلمة عظيمة ليس فوقها ظلمة اذا اخرج الانسان يده يراها والشاعر
الى الجواب عن الدليلين المذكورين على مذهب المذهبين بقوله وقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد
يراها وقول الشاعر ولم يكد رسيس الهوى يدل على قرب الذبح زمان تعنتهم في قولهم اتتخذنا هزوا وادع لنا
ربك يبين لنا ما هي فان هذا التعنت يدل على انهم ما كانوا يقاربون الفعل فضلا عن نفس الفعل ونفي قرب الرؤية
في لم يكد يراها ونفي المقرب تغير الحب في لم يكد رسيس الهوى ولا عتبا للتخطئة لانه يجوز ان يكون المخطئ من مذهبه
الاثبات ولذا لما سمع خلف الاحمر تخطئة الشعراء له قال اصاب طبعه واخطأت روية الذي صفة نفي قرب اي نفي قرب
هذه الثلاثة الذي هو ابلغ من نفيها اي من نفي الذبح والرؤية وتغير الحب لما ذكرنا من ان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفائه
من نفي نفس الفعل نوالذبح يوم من قوله تعالى فذبحوها لان من قوله تعالى وما كادوا ولا ينافي بنفي قرب الذبح زمان التعنت
وبين حصول الذبح بعد التعنت وانما تنافي بين ثبوت الشيء ونفيه في وقت واحد وقد يدخل خبرها اي خبر كاد ان تشبيها لها
بعسى وان كان اصله ان يكون مجردا عنها لما ذكرنا كما تجرد خبر عسى عن ان تشبيها بكاد وان كان اصله ان يكون مصدرا بها لما ذكرنا
وذلك لاشتراكهما في اصل معنى المقاربة كقوله ربع عفى من بعد ما قد انمحى وكقوله عسى الكرب الذي
من طول البلى ان يمحصا

اسيئح فيه ما يكون ودنا منه فرج قريب او فيه دنو على سبيل الاخذ فيه والشروع كجعل وطفق بكسر العين وفتحها
واخذ وكرب وهي اي هذه الاربعة مثل كاد في الاستعمال وذلك لقرب معناها من معنى كاد لانها للاخذ في الخبر كما ان كاد لدنو الخبر
الاخذ فيه تقول كرب يفعل وجعل يقول ذلك واخذ يقول قال الله تعالى وطفقا يخصفان وطفق مسحا اي يمسح مسحا
وفي عبارته تساهل لانه يفهم منها انها لدنو الاخذ مع انها للاخذ لا لدنو الاخذ وقال ابن الحاجب في شرح المفصل تحقق
الحال في خبر جعل واخواته اكثر من تحققه في خبر كاد وعلى هذا لا تساهل في عبارته وانما لا يجوز هنا الاتيان بان تشبيها
بعسى كما جاز في كاد لانه لا وجه هنا لتقديره مستقبلا لكونه مشروعا فيه بخلاف كاد فانه يصح تقديره مستقبلا على
وجه يصح دخول ان عليه واوشك يوشك ومعناه في الاصل اسرع وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال اي اوشك يستعمل
استعمال عسى في وجهيها تقول اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد واستعمال كاد تقول اوشك زيد يخرج وذلك
لمشاركته لهما في اصل القرب لان السرعة مناسبة للقرب فان قيل ان كان اوشك من الثاني ينبغي ان لا يجوز استعماله مع ان
لانه للحال والا فلم ذكره في القسم الثالث قلنا انما ذكره بعد الفراغ منه وليس منه فكانه مشترك من مقاربة الخبر على سبيل
الرجاء وعلى سبيل الطمع فلذا استعمل مع ان وبدونها الا في اتصال الضمير المنصوب فانه يتصل بعسى نحو عساك كما عرفت
ولم يتصل باوشك لانه لم يشبه لعل في الطمع حتى يتصل هذا الضمير به كما اشبهه عسى فيه ولعدم ورود السماع فيه الفعلان
الموضوعان لانشاء التعجب لا للاخبار التعجب نحو عجبت وتعجبت فانه ليس من هذا الباب وكذا امثال الامر منهما ليس
من هذا الباب لانه لانشاء طلب التعجب لا لانشاء التعجب وانما لم يحد فعلا التعجب استغناء عنه بذكر الصيغة وحصرها
في الصيغتين ولانه معلوم من قوله الفعلان الموضوعان لانشاء التعجب انفعال النفس عند رؤية شيء خفي سببه
او خرج عن امثاله باعتبار انه يقل وجوده في العادة فيهما ما افعله عند البصرية فانه عندهم فعل وعند الكوفية اسم
لعدم التصرف في المضارع وفتح الواو والياء في نحو ما اقوم زيدا وما ابيع عمروا وعدم لحوق الضمائر وتاء التانيث به وعند
البصرية ان ذلك لعدم تصرفه بسبب شبهه بالاسم وافعل به ولا خلاف في فعليته لانه على وزن مختص بالافعال ولا يبنيان
الا من مجرد الثلاثي فلا يبنى من الثلاثي المزيد فيه لفظا نحو اكرم او تقديرا نحو عور مما هو في معنى افعل وافعال على ما عرفت
بيان ذلك في اسم التفضيل ولا من الرباعي المجرد والمزيد فيه لانه لو بني منهما التبس بالثلاثي المجرد ولم يحذف لاختل بناؤها
منهما وانما قال على الاعم احترازا عن نحو ما اعطاه وما اولاه للمعروف من قولك اولى اولية فيشذ وهما شاذان عند غير سيبويه
واما عند سيبويه فمجيء صيغتي التعجب من باب افعل قياس لقلة العمل فيه مما ثبت اي وقع في الماضي مستمرا لانه لا يتعجب
مما لم يقع بعد من لازم اصلا او ردا لانه لا يتعجب من شيء الا بعد ان يجري مجرى الغريزة وباب فعل بالضم للغرائز وهو

وهو لازم البتة لا يتعدى فيلزم ان يبنى التعجب منه او من بناء يمكن رده اليه وهو الثلاثي المجرد فاذا قلت ما اضرب زيدا
فكانك قلت ضرب زيد ثم عديته بالهمزة فان همزة افعل في التعجب لتعدية ما عدم التعدية في الاصل نحو ما احسن زيدا او ما عدم
التعدية في الحال عند تضمن الفعل معنى التعجب نحو ما اعرف زيدا بالحق ويتفاوت زيادة ونقصانا اي يكون قابلا معناه للتكثير
ويجب ان يكون ذلك الفعل متصرفا فاتانا مثبتا فلا يبنى فعل التعجب من غير متصرف نحو يدع ويذر ولا من الافعال الناقصة
ولا من النفي ومن ثم اي من اجل انهما انما يبنيان من فعل ثابت مستمر لازم متفاوت معناه زيادة ونقصانا ووضع
الصيغة اي صيغة التعجب ماضية مقترنة بالحال لدلالتها على الثبوت والاستمرار ومن ثمة لا يقال ما اضرب زيدا بكرا
على ان يكون بكرا وزيدا هو المفعول بواسطة الهمزة وبكرا هو مفعول اصل الفعل لانه انما يبنى التعجب من ضرب بعد رده الى ضرب
وجعله لازما فلا يجوز ان يتعدى بنفسه الى بكر الا بادخال اللام في بكر ويكون ح متعديا اليه باللام لا بنفسه ومن ثم لا يقال ما اموته
لان الموت مما لا تفاوت زيادة ونقصانا ويتوصل في الممتنع بناء صيغتي التعجب منه كالثلاثي المزيد فيه والرباعي الى غيره
اي غير الممتنع اي يبنى صيغتا التعجب من فعل يصح بناؤهما منه ويجيء بمصدره اي بمصدر الممتنع بناؤهما منه مقام المتعجب منه
مضافا المصدر الى الفاعل اي ما كان فاعلا لاصل الفعل نحو ما اشد استخراجه ودحرجته وما ابلغ سواده وما اشد كون زيد
صديقك في كان زيد صديقك وما افتح موت زيد في مات زيد والاكثر ان يتعجب منه اي من الفاعل اي يبني التعجب من الفعل
المبني للفاعل لا من المفعول اي الاكثر ان لا يبنى التعجب من الفعل المبني للمفعول لانه لو جعل صيغة التعجب مشتركة بين الفاعل والمفعول
لكثرة الالتباس لاطرادها وقياسيتها فجعلت قياسا في الفاعل لانه اكثر من المفعول وانما قال والاكثر لانه قد يجيء التعجب
من المفعول نحو ما اشهاها وما امقته اذ المعنى ما اشد كونه مشتهى وكونه ممقوتا واعلم انه اذا عدي ما بني للمفعول باللام او بعند ارتفع
الالتباس نحو ما امقته الي وما اخطاه عندي وقياس التعجب من المبني للمفعول ان يجعل صلة لما المصدرية واقيم مقام المتعجب منه
ويتوصل في التعجب بنحو ما اشد واشدد نحو ما اشد ما ضرب واشدد بما ضرب ولم يغن ذكر المصدر هنا لان كون المتعجب منه مفعولا
لا يعلم بذكر المصدر الصريح وانما يعلم بذكر ما موصولة بفعل مصوغ للمفعول وما في ما احسن زيدا باعتبار الاصل قبل النقل وباعتبار الاعراب
ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها وهو احسن زيدا الخبر وفي احسن ضمير عائد الى ما بانه فاعله وزيدا مفعوله تقديره في الاصل
شيء احسن زيدا بمعنى ما احسنه الا شيء كما تقول امر اقعده عن الخروج فكانه في الاصل حكم يقصد الاخبار بانه شاهد الحسن
الكامل الا انه لا يعرف سببه وانما يعرف ان شيئا اوجبه حسنا ولا يعرف من العظم الا هذا القدر اليسير وهذا معناه قبل النقل
لا بعد النقل لان معناه بعده انشاء التعجب يدل على ذلك قولهم ما اقدر الله وما اعلمه وما اعظم شانه ولو قلت في تفسيره
هذا لم يجز وهذا انما قال باعتبار الاصل والاعراب وقال الاخفش في احد قوليه ان ما مبتداء وهي موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف

اي الذي جعله فاعلا اصل وهو ضعيف لان فيه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وقال الفراء ما استفهامية مبتدا وما بعدها
خبرها وقوي من حيث المعنى لانه كانه جهل السبب فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو ما ادريك ما يوم الدين
وهو ضعيف من حيث اللفظ لانه نقل من انشاء الى انشاء وبه في احسن به فاعل عند سيبويه والتزم زيادة الباء في الفاعل
هنا الا اذا كان الفاعل ان وصلتها فانه لا يلزمه الباء كقوله وقال نبي المسلمين تقدموا واحسن الينا ان يكون المقدما
ويبرز الضمير مع ان افعل على صورة صيغة الامر التي يلزم فيها استتار الفاعل فيها لكون افعل لم يتمحض للامرية لان
لفظه امر ومعناه على الخبر تقديرا ويكون الهمزة على هذا للصيرورة كما في اغد البعير فمعنى احسن بزيد في الاصل صار زيد ذا حسن
ثم نقل الى الانشاء فغير صيغة الماضي الى صيغة الامر للاشعار بتغيير اللفظ على تغيير المعنى وبه مفعول عند الاخفش والزجاج
والباء للتعدية ويكون الهمزة للصيرورة اي صيرورة ذا حسن او الباء زائدة ويكون الهمزة للتعدية اي اجعله ذا حسن
عند الفراء وفيه اي في افعل ضمير لان صيغة افعل اذا كان امرا لزم استكنان الضمير فيه ويكون افعل على قول الاخفش امرا لكل
احد بان يجعل زيدا حسنا وذلك بان يصفه بالحسن فانه فيه من الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص وهذان القولان احسن
من القول الاول لان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد ولان زيادة الباء في الفاعل قليل وقول الفراء احسن من قول الاخفش
لان همزة التعدية اكثر من همزة الصيرورة ولجريه اي لجري افعل به مثلا وحق الامثال ان لا يتغير بل يحكي على موردها لانه لكثرة
المضروب بالمورد صار المضرب كانه المورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه عند استعماله في المضرب
بل يبقى على ما كان في المورد التزم على قول الاخفش كون الضمير مفردا مذكرا لا غير نحو يا رجلان احسن بزيد ويا رجال احسن بزيد
ويا هند احسن بزيد واما الزجاج فانه يحمل الضمير ابدا مفردا مذكرا لانه راجع على قوله الى مدلول الفعل اي يا احسن بزيد وعلى هذا
لا يحتاج الى العذر في كونه مفردا مذكرا الا انه يلزم فساد وهو انهم قالوا يا عمرو واحسن بزيد ولو كان الضمير فيه راجعا
الى مدلوله لزم ان لا يقال يا عمرو واحسن بزيد لانه لا يخاطب شيئان في حالة واحدة بخطابين مستقلين وقد يحذف المتعجب منه
عند قيام القرينة سواء كان معمولا لما افعل او لافعل نحو ما احسن زيدا واكرم اي وما اكرم زيدا واحسن بزيد واكرم به
وانما يجوز حذف الفاعل هنا لان لزومه الجر جعله بمنزلة الفضلة على انه في المعنى كمفعول افعل ولا يتصرف فيهما اي فيما
افعله وافعل به بتقديم وتاخير فلا يقال زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن وذلك لجمودهما واجرائهما
مجرى الامثال واقتضائهما صدر الكلام لانهما للانشاء وفصل بينهما وبين المتعجب منه وان كان الفصل ظرفا فان الفصل
ان لم يتعلق بهما فلا يجوز بالاتفاق سواء كان ظرفا او لا للفصل بين العامل ومعموله بالاجنبي ولا سيما اذا كان ضعيفا
وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف فلا يقال لقيته فما احسن امس زيدا على ان يكون امس متعلقا بلقيته ولا يقال ايضا

ايضا ما احسن قائما زيد الان قائما غير ظرف وقوله على الاشهر قيد في قوله ظرفا وذلك لانه يجوز عند الفراء والمازني الفصل
بينهما وبين المتعجب منه اذا كان الفصل ظرفا وكان متعلقا بهما نحو ما احسن بالرجل ان يصدق ويجوز الفصل بين ما
وبين افعل عند الاكثرين بكان نحو ما كان احسن زيدا للدلالة على المضي ويكون المعنى انه كان له في الماضي حسن دائم الا انه
لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وكان هذه اما زائدة لا اسم ولا خبر لها او ناقصة اسمها ضمير فيها عائد الى ما وخبرها
وافعل التعجب بعده ومن مع ما بعدها خبر ما وتقول ما احسن ما كان زيد برفع زيد على ان يكون فاعل كان وهي تامة وما فيها
مصدرية اي ما احسن كون زيد وتقول ايضا ما كان احسن ما كان زيد الافعال التي وضعت لانشاء المدح والذم
نعم وبئس وساء وحبذا الا التي وضعت لاخبار بها نحو مدح وشرف وكرم فانها ليست مما نحن فيه بصدده نحو نعم
الرجل زيد فانك انما تنشئ المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المراد ان المدح موجود في الخارج في احد الازمنة وانت تقصد
مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا وشرط فاعلهما اي فاعل افعال المدح والذم سوى حبذا فانه اي فان فاعله ذا في الاصل
لا يتغير عن لفظة ذا سواء كان المخصوص مفردا او لا مذكرا او لا نحو حبذا زيدا او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان
او الهندات ولا يقال حبذان الزيدان وحب اولاء الزيدون وحبتا هندان وانما خصوا ذا لانه من الاسماء المبهمة والغرض
هنا الابهام او لانهم التفسير ثانيا الماكسيجي واختص ذا دون اخواته لان للفظ السابق لكونه مفردا مذكرا او لانه اشد ابهاما
من غيره لا يفهم منه الا معنى شيء بخلاف غيره فانه يستفاد منه معنى التثنية او الجمع او التانيث ومعنى حب صار حبيبا وقد اختلف
فيهما فقال ابن السراج ان تركيب حبذا ازال فعليته لان الاسم اقوى من الفعل فكان الغلبة عند التركيب مع الاقوى فحبذا ابتداء
وزيد خبره عنده اي المحبوب زيد وقيل التركيب ازال اسميته ذا لان الغلبة مع ما هو مقدم وهو الفعل فصار ذا الفاعل كبعض
حروف الفعل فحبذا على هذا فعل والمخصوص فاعله بمجانسته اي بمجانسة فاعلهما المخصوص فلا يقال نعم الرجل فرس زيد
لان الغرض ان يفضل الشيء على جنسه لا على غير جنسه ولان المخصوص تفسير الفاعل فيجب ان يكون من جنس الفاعل
فان قلت ما تقول في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا فان الذين كذبوا هو المخصوص بالذم مع انه من جنس الفاعل
وهو مثل القوم فاجاب عنه بجوابين في قوله وبئس مثل القوم الذين محمول على حذفه اي حذف المخصوص وهو اي المخصوص
المحذوف مثلهم والذين في موضع الجر صفة للقوم اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم او محمول على حذف مثل القوم مثل الذين
فيكون الذين هو المخصوص بالذم على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه كساء مثلا القوم الذين كذبوا باياتنا فان القوم
هو المخصوص بالذم على حذف المضاف ويكون من مجانسا الفاعل ساء وهو الضمير المستكن فيه المفسر بمثلا اي ساء المثل مثلا
مثل القوم وشرط فاعلها ان يكون معرفا بلام العهد نحو نعم الرجل او مضافا اليه اي الى المعرف بلام العهد نحو نعم صاحب القوم

ونعم وجه فرس غلام الرجل ان كان الفاعل مظهرا وقوله معرفا بلام العهد اشارة الى ما قال ابن الحاجب انه اختص هذه الافعال
باحد هذه الامور الثلاثة ويعني بها كون فاعلها معرفا بلام العهد او مضافا اليه او مضمرا مفسرا بنكرة من جهة انهم قصدوا
الممدوح اولا ثم تفسيره ثانيا وذلك لان المراد بالمدح والذم ههنا المبالغة فاذا ارادوا زيادة المبالغة والتفخيم ابهم الفاعل
او لا لتتشوق النفس اليه وترغب في طلبه ووجه الابهام فيما فيه الالف واللام انه قصد الى معهود في الذهن غير معين في الوجود كقولك
ادخل السوق وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الوجود فهو باعتبار الوجود الذهني معرفة وباعتبار الوجود
الخارجي نكرة كما في علم الجنس من غير تفاوت بينهما تعني ادخل السوق ادخل الشيء المطابق للسوق المقصود في ذهنك
قال ومن ظن ان اللام موضوع فيه للجنس بحاله فهو خطاء محض لانك اذا قلت نعم الرجل لم ترد جميع الرجال هذا مقطوع به
في قصد المتكلم وكذلك وجب ان يكون المفسر له مطابقا ووجب اذا قصد التثنية ان يثنى ولو كان على ما زعموا وجب ان يطابق
بجميع الجنس وان لا يثنى ولا يجمع لان اسماء الاجناس لا تثنى ولا تجمع اذا قصد بها الجنس قيل عليه لو كان اللام للعهد لجاز
ذكر المعهود بلا مقاله نحو نعم زيد انت قلنا لا يجوز لفوات الابهام المقصود في هذا الباب وقال اكثرهم ان اللام ههنا
للجنس لما ذكرنا من ارادة الابهام والمعرف بلام الجنس مبهم في الخارج وان كان متعينا في الذهن قيل عليهم لو كان
اللام للجنس لزم ان لا يثنى ولا يجمع والجواب ان جمع الجنس جائز يدل عليه قوله تعالى الرجال قوامون على النساء فان
الغرض هنا الجنس لا الرجال باعيانهم فتعريف الجنس على وجهين احدهما ان يقصد خلوص اللام للحقيقة من غير
ارادة العهد وتعين واحد نحو الرجال على صورة كذا والثاني ان يقصد العدد مع كون اللام للجنس كما يقول فلان يعتنق
الفارسين في الحرب فان الغرض وقوع الاعتناق على اكثر من واحد وليس المراد بالفارسين شخصين معينين بل يقصدان
على كل اثنين من ذلك الجنس فانظر في القولين فاختر ما هو الصواب منهما او يكون فاعلها مضمرا مذكرا ان كان
مضمر المعنى لا يجوز التصرف في هذا الضمير بالتثنية والجمع والتانيث لان القصد بهذا الضمير الابهام والضمير المفرد المذكر
اذا لم يكن عائدا الى شيء معين اشد ابهاما من غيره مميزا ذلك المفرد المذكر لابهامه بنكرة منصوبة على التمييز مفردة
نحو نعم رجلا زيد فرجلا تمييز والعامل فيه الضمير المستتر في نعم لا نعم لانه لابهامه يقتضيه او مضافة الى نكرة نحو نعم صاحب رجل
زيد او الى معرفة اضافة لفظية نحو نعم حسن الوجه زيد والا كان التمييز مؤنثا او متعددا على وفق مخصوصه اى مخصوص
المفرد المذكر فيقال نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون ونعم امراة هند يعني يجوز التصرف في تمييز الفاعل
المضمر وفي مخصوصه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا لان الاصل ذلك مع عدم مانع منها ولا يجوز التصرف في نفسه لما ذكرنا
الا ان او مميزا اجماعا نحو قوله تعالى فنعما هي اى فنعم شيئا هي فنعم مسند الى مضمر وما نكرة مفسرة له والضمير المؤنث

المؤنث وهو هي هو المخصوص بالمدح هذا مذهب الفارسي والزمخشري قيل يمتنع ان يكون تمييزا لانها مساوية
للمضمر المستكن في نعم في الابهام والتمييز انما يكون لبيان جنس المميز عنه قلنا المراد بما شيء له عظمة وقال سيبويه
ان ما فيه معرفة تامة بمعنى الشيء اى فنعم الشيء هي فيكون على هذا ما فاعل نعم وانما يجوز ذلك وان لم يكن معرفا باللام
لانه بمعناه وقال الفراء ان ما في قولهم نعم ما صنعت موصولة فاعل لنعم يكتفى بها وبصلتها عن المخصوص وقوله للجنس
المخصوص المعرف باللام او المضاف اليه بالفاعل متعلق بقوله مميزا يعني لو لم يلزم للمفرد المذكر المضمر مميز ويقال نعم الزيدان لم يعرف ان الزيدان
هو الفاعل والمخصوص محذوف او الفاعل مضمر والزيدان هو المخصوص ولما قيل نعم رجلين الزيدان زال هذا الالتباس
وقوله ان كان فاعلها مضمرا قيد في قوله او مفردا مذكرا وقد شرحناه والمخصوص بالمدح او الذم مبتدا ما قبله وهو الفعل والفاعل
خبر وانما استغني في هذه الجملة عن العائد الى المبتدا لان الرجل لما كان عبارة عن المخصوص كان ذلك بمنزلة اقامة المظهر
مقام المضمر او المخصوص خبر مبتدا محذوف كانه قيل نعم الرجل من الرجل الممدوح فقيل زيد اى هو زيد فالكلام على هذا جملتان
وعلى الوجه الاول جملة واحدة وقول الكوفية بان نعم وبئس اسمان لدخول حرف النداء في يا نعم المولى والنداء مختص بالاسم
لان المنادي مفعول به يبطله احتمال حذف المنادي ويكون التقدير يا الله نعم المولى انت فيكون الصواب ما ذهب اليه البصرية من انهما
فعلان للحوق تاء التانيث الساكنة بهما والضمائر على قول من اجاز ذلك نحو نعما رجلين الزيدان وانما لم يذكر تمسكهم على اسميتهما
بدخول حرف الجر عليهما لانه قد ذكر ذلك في صدر الكتاب وكذا تمسكهم بعدم تصرفهما في المضارع والامر والنهي باطل لان عدم
تصرفهما انما يكون لكون المدح والذم موجودا في الممدوح والمذموم في جميع الازمان الحرف ما دل على معنى في غيره
بحيث لا يكون له وحده معنى اصلا ويكون كالعلامة المنصوبة بجنب ذلك الغير ليدل على ان فيه فائدة ما فاذا افرد عن ذلك الغير
بقي بلا دلالة على شيء اصلا وذلك الغير الذي فيه معنى الحرف قد يكون اسما او فعلا او جملة مثلا اذا قلت زيد كالاسد فان كان الكاف
انما دل على النسبة الحاصلة فيه واذا كان حرفا دل على النسبة الحاصلة فيما بعده والاكثر ان يكون معنى الحرف مضمونا ذلك الغير
فيكون الغير متضمنا للمعنى الذي احدث فيه الحرف مع دلالته على معناه الذي وضع ذلك الغير لاجله كالرجل فانه متضمن لمعنى التعريف
مع دلالته على معناه ومن اجل ان معنى الحرف في غيره لا يجوز الاخبار عن الحرف اذا ذكر بلفظه ويراد معناه الموضوع هو لاجله
لانه ما لم ينضم اليه غيره لم يدل على معناه فعلى هذا لا يجوز الاخبار عن لفظ في ويجوز عن لفظ الاشتمال مع ان مدلوله مدلوله
لان لفظ الاشتمال يدل على مدلوله الذي في نفسه مطابقة بخلاف مدلول في فان مدلوله في غيره قوله وضعا اى دل على معنى في غيره
بحسب الوضع لا بحسب الوجود واحترز به عن اسماء المعاني نحو ضرب زيد فان معانيها معتبرة في نفس الفاظها بحسب الوضع
وان كانت في غيرها بحسب الوجود ولذلك يصح الاخبار عنها نحو الضرب شديد وذلك لان الدلالة بحسب الوضع والوضع

مطلب

اعتبر في الحرف ان يكون مع الغير حتى يدل على معناه ولم يعتبر هذا الشرط في الاسم والفعل ومن ثمه اي من اجل ان دلالته
على معنى في غيره باعتبار الوضع احتاج في جزئيته اي في كونه جزءا من اجزاء الكلام الى اسم نحو ان زيدا قائم او فعل نحو قد قام
لانه لو كان على انفراده جزءا لادى الى استعمال على خلاف وضعه قوله لفظا اي حال كون الاسم او الفعل ملفوظا كما ذكرنا او تقديرا
كقولك نعم في جواب من قال أقام زيد لانه في تقدير نعم قام زيد فمنها الجارة وانما سميت جارة لانها تعمل عمل الجر او لانها تجر معاني
الافعال الى الاسماء لانها انما وضعت لايصال معاني الافعال المستفادة من الفاظها او من الفاظ ما يشابهها او الفاظ ما هي
بمعانيها الى الاسماء والحروف الجارة على ما ذكر ثلاثة وعشرون حرفا بعضها لا يكون الا حروفا باعتبار معانيها الاصلية كالباء
ومن والى وحتى والتاء واللام ورب فانها لا تكون الا حروفا باعتبار معانيها الاصلية والا فقد جاءت اللام امرا في قولك
ل زيدا ومن امرا من مان يمين والى كانت بمعنى النعمة وفي امر المؤنث من وفي يفي وبعضها يكون حروفا واسماء مع المحافظة
على اللفظ والمعنى نحو عن وعلى والكاف ومذ ومنذ وبعضها يكون حروفا وافعالا مع ذلك كحاشا وعدا وخلا والمحافظة على
اصل المعنى في عن اذا كان اسما حاصل لان معنى جلست من عن يمينه جلست من جانب مجاوز عن بدنه حاصل بحيال يمينه
نحو من وهي للابتداء اي لابتداء الغاية ومعنى الغاية هنا جميع المسافة لا النهاية اذ لا معنى لابتداء النهاية ومعنى الابتداء
ان يكون للفعل المتعدي بها امتداد ويكون ابتداء ذلك الفعل من مجرورها نحو سرت من البصرة فان للسير امتدادا وابتداؤه
من البصرة او يكون ذلك الفعل اصلا لشيء ممتد نحو خرجت من الدار فان الخروج وان لم يكن له امتداد الا انه يقال خرجت
من الدار اذا انفصلت منها ولو باقل من خطوة لكنه اصل لماله امتداد ومجيئها لابتداء الغاية في المكان بلا خلاف واما
في الزمان فمختلف فيه وقول من اجاز ذلك وهو الكوفية هو الصحيح الموافق لاستعمال العرب اذ لا منع من مثل قولك نمت من
اول الليل الى آخره وصمت من اول الشهر الى آخره والتبيين ويعرف ذلك بان يكون قبل من او بعدها ما يصلح ان يكون
مجرورها تفسيرا له ويصح وقوع ذلك المجرور على ذلك المبهم كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ونحو خاتم من فضة
والتبعيض ويعرف ذلك بان يكون هناك شيء ظاهر او مقدر ويكون بعض المجرور بمن كقوله تعالى خذ من اموالهم صدقة
ونحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا ونحو عنده عشرون من الدراهم فان المراد من الدراهم ان كان
دراهم معينة اكثر من عشرين فهي مبعضة لان العشرين بعضها وان كان المراد منها جنس الدراهم فهي مبينة
لصحة اطلاق مجرورها على العشرين وغيره والتجريد نحو لقيت من زيد اسدا كانه على حذف مضاف اي لقيت
من لقاء زيد اسدا كانه جرد من جميع الصفات الا عن صفة الاسدية والبدل ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامها كقوله تعالى
ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وتزاد من في النكرة لاستغراق الجنس اي للتبعيض على العموم في الفاعل والمفعول نفيا

نهيا ونحو لا يذهب من رجل ونحو لا تضرب انت من رجل وفيهما اي في الفاعل والمفعول وفي المبتدأ نفيا واستفهاما عند سيبويه
والاخفش يجوز زيادتها في الاثبات نحو ما جاءني من رجل وما ضربت من رجل وما من رجل جاءني وهل جاءني من رجل وهل
تضرب انت من رجل وهل من رجل في الدار وعند الكوفية يجوز زيادتها في الموجب ايضا لقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم وعند
البصرية من فيه محمول على التبعيض وكذلك قد كان من مطر متأول بكونها للتبعيض او التبيين اي قد كان شيء من مطر واعلم
ان مجرور من المزيدة اذا لم يكن من الاسماء المقصورة على العموم كاحد وديار كان من لاستغراق الجنس نحو ما جاءني من رجل
فان اصله من هذه هي من الابتدائية الا انه لما اريد الاستغراق ابتداء بالجانب المتناهي وهو الاحد وترك الجانب الاعلى الذي
لا يتناهى لكونه غير محدود وكانه قيل ما جاءني هذا الجنس من واحدهم الى ما لا يتناهى اما اذا قلت ما جاءني رجل من غير من
فيحتمل عدم الاستغراق ويكون المعنى ما جاءني رجل واحد بل جاءني رجلان او اكثر وانما سميت مزيدة مع افادتها الاستغراق
لانه لا يتغير اصل المعنى باسقاطها واما اذا كان مجرورها من تلك الاسماء فتكون من لمجرد التأكيد لا للتنصيص على الاستغراق فان

الى

معنى ما جاءني احد وما جاءني من احد سواء في التنصيص على العموم والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية في المكان والزمان بلا خلاف
كقوله تعالى اتموا الصيام الى الليل وسرت الى الكوفة وعند الاكثر ما بعدها لا يدخل في حكم ما قبلها وقيل ان كان ما بعدها من جنس
ما قبلها فالظاهر الدخول نحو اكلت السمكة الى رأسها والا فالظاهر عدم الدخول اتموا الصيام الى الليل وقد يجيء الى

حتى

بمعنى مع وقد اشار الى قلته بلفظ قد كقوله تعالى الى المرافق اي مع المرافق وحتى كذلك اي لانتهاء الغاية وهي مثل الى في صلاحية
الاسم المجرور بها للانتهاء به او الانتهاء عنده الا انها ظاهرة في ان ما بعدها يدخل فيما قبلها وقد يجيء بمعنى كي في نحو اسلمت
حتى ادخل الجنة وبمعنى مع كثيرا اذا كان ما بعدها داخلا في حكم ما قبلها ولم يكن آخر جزء من الشيء نحو نمت البارحة حتى الصباح
واختصت حتى بالظاهر من الاسماء فلا يدخل على المضمر اكتفاء بالى فانها لكونها اشد تمكنا من حتى يدخل على المظهر والمضمر
ولانها لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالضمير المنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد فانه اجاز
دخولها على المضمر لانها حرف كالى فتدخل على المضمر مثلها وتمسك بقوله ولكنه ما تخمشي واعطيه سنون لو حتاه
بالقوم لا حتى واجاب المصنف عنه بقوله لا يعتد به لشذوذه وشذوذ ولا يكون مجرورها الا آخر جزء مما قبلها ضعفا
نحو قدم الناس حتى المشاة او قوة نحو مات الناس حتى الانبياء عليهم السلام او آخر جزء منه حسا نحو قرأت القرآن
حتى سورة الناس او آخر جزء منه دخولا في العمل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او ما يلاقي آخر جزء منه اي مما قبلها
نحو نمت البارحة حتى الصباح فان البارحة ينتهي عند الصباح لانه من اجزاء النهار لا من اجزاء الليل وذلك لان
الفعل المتعدي بحتى الغرض الوضعي فيه ان ينقضي ما تعلق به شيئا فشيئا حتى يؤتى عليه وذلك الغرض انما يتحقق

بذكر اخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخره بخلاف الى فانه لا يجب ان يكون مجرورها كذلك فيجوز ان يقال اكلت
السمكة الى نصفها وفي الظرفية تحقيقا نحو المال في الكيس او تقديرا نحو نظرت في الكتاب فان الكتاب مشتمل
على النظر لاشتمال الظرف على المظروف وقد يجيء بمعنى على كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل اى على جذوعه ويجوز
ان يكون في الاية للظرفية ايضا نحو على ضرب من الاتساع لتمكن المصلوب في الجذوع تمكن الحائن في الظرف والتحقيق ان
كل موضع فيه معنى الاحتواء فهو موضع في نحو جلست في الدار وكل موضع فيه معنى الاستعلاء فهو موضع على نحو زيد
على السطح فكل موضع يحتمل الاستقرار والاستعلاء فهو صالح لهما نحو قوله تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى واذا
استويت انت ومن معك على الفلك والباء للالصاق وهو تعلق احد المعنيين بالآخر نحو به داء اى التصق به
وخامره ونحو مررت بزيد دار على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان يقرب منه زيد والمصاحبة اى يكون
بمعنى مع نحو اشتريت الفرس بسرجه والاستعانة نحو كتبت بالقلم وعبر بعضهم عن هذه الباء بالباء السببية لان الافعال
المنسوبة الى الله تعالى لا يجوز استعمال الاستعانة فيها ويجوز استعمال السببية فيها والمقابلة نحو بعت هذا بذلك والتعدية
بمعنى انها تغير معنى الفعل المتعدي بادويحدث فيه معنى الجعل والتصيير كالهمزة والتضعيف نحو ذهبت بزيد اى اذهبته
وهذا المعنى مختص بالباء من بين حروف الجر ومختص بهذا القسم من اقسام معانيها وليس المراد من التعدية ايصال
معاني الافعال الى الاسماء لاشتراك جميع حروف الجر في هذا المعنى والتعدية نحو بابى انت والظرفية نحو قوله تعالى ولقد
نصركم ببدر وتزاد الباء قياسا في خبر المبتداء استفهاما نحو هل زيد بقائم وفي خبر ما وليس نحو ما زيد بقائم
وليس زيد بقائم وذلك لان الخبر لما تراخى من حروف النفي لوقوع الاسم بينهما مع ان المنفي هو مضمون الخبر زيدت
الباء ليتصل الخبر المتراخي عن حرف النفي به لان الباء للالصاق وتزاد سماعا في الفاعل في غير التعجب نحو افعل به
فان الباء هنا زائدة في الفاعل قياسا عند سيبويه نحو كفى بالله وفي المفعول نحو قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
وفي المبتداء نحو بحسبك زيد وعلى للاستعلاء حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كان ثقل الدين تحمل
على عنقه وبمعنى الباء نحو مررت عليه اي به وانما يقال ذلك اذا جاوزته في المرور لانك بمجاوزتك اياه كانك مررت
فوقه في كثرة السير او اذا كان المرور من جانب فيكون فيه ايضا معنى الاستعلاء وبمعنى مع نحو فلان على جلالته
يفعل كذا اى مع جلالته وبدخول من على على يكون اسما بمعنى الفوق نحو قوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها تصل
وعن قيض بزيداء مجهل اى من فوقه وعن للزوال عن محل وهو مجاوزة مجرورها بسبب احداث مصدر الفعل المعدي بها
ووصوله الى اخر نحو رميت السهم عن القوس فانه قد زال السهم عن القوس ووصل الى المرمى وقد يكتفي باحدهما

باحدهما نحو اقتبست منه العلم فان العلم لا يزول عنه لكنه حصل للمتكلم مثل ما كان ما سلا له وقد نحو اديت عنه الدين
فان الدين زال عنه وان لم يصل الى اخر نحو اطعم من الجوع اى بعده من الجوع بسبب الاطعام يقال خالف اليه اى مال اليه
وخالف عنه وبدخول من على عن يكون اسما بمعنى الجانب لقوله ولقد اراني للرماح دريئة من عن يميني مرة وامامي
والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو ويختص الكاف بالظاهر ولا يدخل على المضمر كراهة اجتماع الكافين في المخاطب
وطرد المنع في الكل مع الاستغناء عنها بالمثل وقد يدخل في السعة على المرفوع نحو انا كانت وقوله نحى الذبابات شمالا
كثبا وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا شاذ لدخول الكاف في كها على المضمر والمضمر في نحى
عائد الى الحمار يصف حمار وحش قد هرب بأتنه من صائد رماها اى انه معنى في عدوه ناحية من الذبابات وهي موضع
بعينه فكانه نحا ناحية من طريقه وام اوعال وهي هضبة عن يمينه بالقرب من الموضع الذي عدا فيه كها اى كالذبابات
او اقرب اليه منها اي صار عن يمينه وشماله مقدار ما بين كلا الموضعين وبين طريقه واحد الا ان ينكب اي تعدل
في عدوه فيصير الذبابات ان مال اليها في العدو اقرب من ام اوعال وان مال في العدو الى ام اوعال صار ت اقرب اليه
من الذبابات وام اوعال منصوب معطوف على الذبابات ويجوز ان يكون مرفوعا بالابتداء خبره كها وتكون الكاف
زائدة في قوله ليس كمثله شيء لانها لو لم يكن زائدة لزم اثبات مثل الله تعالى فانك اذا قلت ليس مثل مثلك
احد كانك قلت ليس مثل فلان الذي هو مثلك احد فاثبت فلانا مثلك وقيل المثل صلة وزائدة توصل بها في الاية
الى ادخال الكاف على الضمير ولهذا قال صلة ولم يقل زائدة مع انها زائدة لكن زيادة الكاف اولى من زيادة المثل
لان زيادة ما هو موضوع على حرف واحد اولى من زيادة كان موضوعا على اكثر من حروف ولا سيما اذا كان حرفا
ويحتمل ان لا يكون واحد منهما اى من الكاف والمثل صلة اى زائدة وسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية وهي
الانتقال من اللازم الى الملزوم فانك نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان لمثل الله مثل لكان
الله تعالى مثل مثله كما في قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وفي قولك ليس لاخي زيد اخ والمراد نفي الملزوم اي
ليس لزيد اخ لانه لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ وهو زيد وتكون الكاف اسما بمعنى المثل وسيبويه لا يحكم
باسميتها الا عند الضرورة حيث يدخلها حرف الجر كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم والاخفش يجوز ذلك من غير ضرورة
وما وقعت من الكاف زائدة او صلة لا يكون الا حرفا ما اختيه قول من قال بزيادة المثل في قوله ليس كمثله لان الحرف بالزيادة
اولى من الاسم لكثرة زيادتها وسميت حروف الزيادة صلة لانها يتوصل بها الى زيادة فصاحة او استقامة وزن او حسن
سجع او تزيين لفظ وغير ذلك وزائدة لانها لا تغير اصل المعنى ولذا قال زائدة او صلة وان كان كل واحدة

منهما زائدة ويحتمل ان يكون المراد بقوله او صلة صلة الموصول والمراد انه اذا وقع الحاق مع مجرور ما صلة الموصول
من غير ضميمة اخرى نحو الذي كالاسد زيد لا يكون الا حرفيا لانه لو لم يكن حرفا لزم حذف صدر صلة الموصول وهو قليل جدا
بخلاف حذف متعلق حرف الجر فانه كثير شائع ومذ ومنذ لابتداء الزمان في الزمان الماضي نحو ما رايته مذ سنة ولا نقول
ما رايته مذ سنة وللظرفية في الحال اي في الزمان الحاضر فانهما اذا دخلا على زمان انت فيه لا يراد بهما الا الظرفية
نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي في شهرنا وفي يومنا وفي تقديمه هنا منذ على مذ وتاخيره عن مذ قبل في بحث الظروف
فائدة وهي انهما هناك اسمان فقدم ما هو راسخ في الاسمية وهو مذ لانه منقوص منذ وانما يكون النقص في الاغلب في الاسماء
والافعال وهنا هما حرفان فقدم ما هو بالحرفية اولى من غيره وهو منذ فانه لما لم يكن فيه تصرف بحذف كان اصلا
في الحرفية بالنسبة الى مذ الذي فيه تصرف بالحذف ويختصان اي منذ ومذ بالمظهر فلا يدخلان المضمر خلافا للمبرد فانه قال
قال النحويون المنسوبون الى حقيقة النحو مجمعون على انهما لا يدخلان على المضمر لا يقولون ما رايته منذه فمن جعلهما
حرفا ولا منذ هو فيمن جعلهما اسما قال ولا ادري ذلك الا جائزا وانما ابو احمد كما ابوا مثله في قولك ذو وحتى وكاف التشبيه
وحاشا فانها حرف جر على الاصح وقد عرفت وجه كونه اصح في بحث المستثنى وعدا وخلا فانهما حرفا جر على الاضعف
وقد عرفت بيان ذلك ايضا في بحث المستثنى ولولا عند سيبويه اذا كان مجرورها مضمرا نحو لولاك وقد عرفت بيان ذلك
في بحث المضمرات وهي اي لولا لامتناع الشيء وهو جوابها لوجود غيره وهو المبتدا الواقع بعدها وحاصل معناها ارتباط الجملتين
على معنى ان الثانية امتنع مضمونها لحصول مضمون الاولى ولات عند عيسى اذا كان مجرورها ظرف زمان وقد عرفت
بيان ذلك في بحث خبر ما ولا واللام للملك نحو المال لزيد ولمجرد الاختصاص من دون الملكية نحو الحلاوة للعسل
ولمجرد الاستحقاق نحو الجل للفرس والقصد الى تحصيل شيء نحو خرجت للانتفاع والتعدية كاللام الداخلة على المعمول
المقدم على الفعل كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون فان عبد القاهر قال الاجود فيه ان لا يكون زائدة ويكون مؤكدة لعمل الفعل
وناصرة له على العمل لان المعمول لما تقدم عليه ضعف عمله فيه ويجوز بالزيد فان اللام فيه عند سيبويه معدية لادعوا
المقدر لضعفه بالاضمار ومعدية لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد والعاقبة كقوله تعالى فالتقطه آل فرعون ليكون لهم
عدوا وحزنا والتعليل نحو فررت للخوف والفرق بين التي للقصد والتي للتعليل ان الاولى للعلة الغائية والثانية
للعلة الفاعلية وبمعنى الى نحو عمرك الله للقيامة وبمعنى واو القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل ولا يستعمل الا في
الامور العظام التي يستحق ان يتعجب منها وزائدة في المنصوب نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه
وفي المجرور نحو لا اباك اي لا اباك فاللام زائدة لتاكيد اللام المقدرة التي لاجلها الاضافة وابا مضاف الى المضمر المجرور

المجرور ولذا جعل اعرابه بالجر وقد عرفت بيان ذلك والاختلاف فيه وعن بمعنى من مع القول كقوله تعالى وقال الذين كفروا
للذين آمنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه فان المراد وقال الذين كفروا عن الذين امنوا وليس المراد انهم خاطبوا الذين
امنوا بذلك والا لوجب ان يقال ما سبقتمونا اليه بالخطاب وفيه نظر لانه لا يلزم وجوب الخطاب على تقدير خطابهم المؤمنين
لجواز انهم خاطبوا بعض المؤمنين كابن حجر وارادوا بقولهم ما سبقونا اليه البعض الاخر كما صاغوهم وقد يضمر اللام
في لاه ابوك لله ابوك اضمر اللام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف وبني لتضمنه الحروف وقال الخليل انه مجرور باللام
المقدرة ورب للانشاء تقليل نوع من جنس في اصل الوضع تقول في جواب من قال ما لقيت رجلا رب رجل
لقيت اي لا ينكر لقائي بهذا الجنس فاني لقيت منه شيئا ثم يستعمل في معنى التكثير حتى صارت فيه كالحقيقة
وفي معنى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة ومن ثم اي لاجل انها للانشاء التقليل استحق الصدر لان كل ما وضع
للانشاء فموضعه الصدر كالاستفهام ولان التقليل جار مجرى النفي فيصدر ما يدل على التقليل كما يصدر النفي ومجرورها
اي مجرور رب نكرة لان رب علامة التقليل او التكثير وانما يحتاج الى العلامة ما يحتمل القلة والكثرة وهو النكرة
لا المعرفة لان المعرفة اما دالة على القلة وحدها كالمفرد والمثنى المعرفين او دالة على الكثرة كالجمع المعرف موصوفة بمفرد
نحو رب رجل كريم او جملة نحو رب رجل ابوه منطلق لانها للتقليل نوع من جنس فوجب ان يكون النكرة موصوفة ليحصل
للافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس المذكور او لا فيصير بها نوعا فانك لو قلت رب رجل لقيت لم يكن مفيدا لان من المعلوم
ان من الدنيا رجلا لقيته وقوله على الاصح اشارة الى ما قال بعضهم ان هذه النكرة لا تحتاج الى الصفة لان عاملها نائب
عن الصفة مثلا اذا قلت رب رجل لقيته فلقيته مغن عن الصفة او الاشارة الى ما ذهب اليه الكوفية فانهم يرفعون الصفة
خبر الرب لانها عندهم اسم وتمسكوا بقول الشاعر ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار فان رب قتل
مبتدا وعار خبره وقال البصريون ان عار خبر مبتدا محذوف والجملة صفة قتل اي رب قتل هو عار والظاهر مذهبهم
لانها في التقليل بل في التكثير مثل كم فكما ان كم اسم كان رب ايضا اسما ولان حرف الجر انما وضع لافضاء معنى الفعل الى الاسم
الذي لولا الحرف لم يفض اليه واكرمت في قولنا رب رجل كريم اكرمت يتعدى بنفسه الى المفعول وقال صاحب اللباب
في الجواب انها حرف جر وقع في الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس كقولك ما جاءني من رجل فكما انها مفيدة
لاستغراق الجنس وان لم يكن قد اوصلت فعلا الى اسم كذلك رب يكون مفيدة معنى التقليل وان لم توصل فعلا الى اسم
وفيه نظر لان من زائدة وقال صاحب المغني في الجواب ان الفعل المتاخر عن المفعول يضعف في العمل فيعمل بحرف الجر
كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه نظر ايضا لان الضعيف عن العمل انما يعمل عادة باللام التي تفيد اختصاص

مضمونة بالمفعول وانما يكون مجرورها نكرة موصوفة ان كان مجرورها مظهرا وان كان مجرورها مضمرا فمبهم
اي فمجرورها مضمر مبهم عائد الى شيء في الذهن مبهم عن غير قصد الى ظاهر يقصد قصده ومن ثمه اي من اجل انه مبهم
التزم التمييز لابهامه كما في نعم رجلا زيد ولذلك لا يكون هذا الضمير عندهم الا مفردا مذكرا وان كان مميزه مثنى او جمعا
او مؤنثا لما ذكرنا في بحث افعال المدح والذم وعند الكوفية هذا المضمر معين راجع الى مذكور كانه قيلا قال هل من رجل
فقيل له ربه رجلا ولذلك يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث عندهم على حسب مميزه فيقال ربهما رجلين وربهم رجالا
وربها امراة ويلزمهم ان يجيز واربه وربهما من غير ذكر تمييز لانه عندهم راجع الى مقدم في الذكر ويلزمهم ايضا
جواز رب الرجل بطريق الاولى لان المضمر الراجع الى المقدم في الذكر اعرف من المعرف باللام كما يلزم البصريين الا يجيزوا
رب رجل من غير وصف كما اجازوا ربه رجلا لان الضمير عندهم مبهم كالنكرة وكونها اي لكون رب جوابا لمثل ما فعلت
على ما قلنا انك تقول رب رجل كريم لقيته في جواب من قال ما لقيت رجلا يجب ان يكون فعلها العامل فيها ماضيا لفظا
كما ذكرنا او معنى نحو رب رجل كريم لم افارقه ليكون الجواب مطابقا للسؤال لانها انما تقع جوابا للماضي منفي ولانها
للجزم بالقلة بعد ان كان الموضع محتملا للكثرة ومثله لا يكون الا بعد تحقق حاله الا بالماضي لان المستقبل المتوقع
وقوعه معدوم ولا حكم للانسان على المعدوم وزمان الحال عند تحقق الحال صار ماضيا واما قولهم رب رجل يسافر
غدا فالفعل فيه صفة للنكرة لا عامل رب وهذا عند المبرد وابن السراج والصحيح جواز الاستقبال فعلها كقوله
فان اهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا اعتراض فان فعل رب
وهو يود مستقبل فاجاب عنه بقوله كالماضي لكون اخبار الله تعالى في المستقبل يجري في التحقيق مجراه اي
اى مجرى الماضي وذلك لان تعلق علم الله بالمستقبل من حيث التيقن تعلق علمنا بالماضي فتقليل المستقبل
في علمه تعالى بمنزلة تقليل الماضي في علمنا فيود عنده بمنزلة ود ولان ما اخبر الله تعالى بوقوعه فيما يستقبل
بصدق وعده وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل واذا كان كذلك كان يود بمنزلة ود وقوله لكون الجري الى آخره
يحتمل فلما يذكر ذلك الفعل الماضي متعلق بقوله قبل ماضيا اى يكون فعلها العامل فيها في الاكثر محذوفا والدلالة
الحال عليه لانها في الاكثر جواب فكان متعلقها معلوما فاستغنى عنه بقرينة ما يقدم كما استغنى عن متعلق لبسم الله
بقراين الحال والمعنى ابتداءت بسم الله فكان سائلا يقول هل رايت جوادا فتقول رب رجل جواد اى رب رجل جواد رايت
وقد يظهر الفعل نحو رب رجل كريم تحققت وان لحقها ما الكافة دخلت على الجملتين الاسم نحو ربما زيد قائم زيد
قام والفعل نحو ربما قام زيد ولا يكون لها حينئذ محل من الاعراب لكونها حينئذ بمعنى قلما وبمعنى حرف الجر النفي الداخل على

الجملة ويكون ربما للتقليل النسبة وقد يعمل رب معها اي مع ما وان يكون ما زائدة لا كافة نحو ربما ضربة
بسيف صيقل دون بصرى وطعنة نجلاء وقد يضمر رب بعد الفاء كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها
عن ذي تمائم محول اى فرب امراة مثلك وبواو اى وبعد واو رب تقع اول الكلام تدخل على مظهر منكر كما ان رب كذلك
نحو وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس والعمل لها اى لرب دون الواو لانها للعطف فان كان قبل
الواو ما يصح العطف عليه فكونها للعطف ظاهر وان كان لم يكن قبله شيء كما كانت في اول القصيدة يقدر معطوف عليه
كقوله وقاتم الاعماق كانه قيل رب هول اقدمت عليه وقاتم الاعماق وقال الكوفية ان الواو كانت حرف عطف لكن
لما صارت بمعنى رب وقائمة مقامها وزال عنها معنى العطف عملت بنفسها عمل الجر وحروف القسم بالجر عطف على قوله
قبل ورب لا انشاد التقليل او على من في قوله نحو من وهي للابتداء الواو نحو والله لافعلن وهي بدل من الباء لما بينهما
من المناسبة لفظا لكونهما شفويتين ومعنى لان الواو للجمع والالصاق كالباء والتاء نحو تالله لافعلن وهي
بدل من الواو كما في تراث فانها بدل من واو وراث لقرب مخرجيهما ومن بالنون وهي بكسر الميم من الجارة
بمعنى باء القسم ويضم ميمها في القسم للدلالة على القسم لما في لفظ من بالكسر من الجارة في غير القسم وقيل من بكسر الميم
من منقوصة ايمن وحذفها اى حذف النون كما في ايمن كسرا وضما فيهما اى في حذف النون واثباتها يجوز كسر الميم وضمها
فيكون فيه اربع لغات م الله بكسر الميم وضمها ومن الله بكسرها وضمها ايضا فالميم المكسورة عنده منقوصة من وقيل
من منقوصة يمين وقيل انها ليست بمنقوصة بل من الواو كالتاء لكونها شفوية كالواو واما الميم المضمومة فانها
منقوصة ايمن عند سيبويه ولا يجوز ان يكون حرفا برأسه بدلا من الواو لعدم وقوع الضمة في كل كلمة موضوعة على حرف
واحد كالواو والفاء لثقل الضمة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف واحد وها التنبيه والف الاستفهام
فانهما عوضان عن واو القسم الجارة فيجب الجر معهما كما وجب مع الواو يقال ها الله لافعلن وسيجيء بيان
كيفية التلفظ به من حذف الف ها واثباتها والله لافعلن وكيفية التلفظ به ان يلفظ بهمزة مفتوحة ثم الف ثم لام
على وزن قوله الله اذن لكم وقطع همزة الوصل نحو افا الله بهمزة ثم فاء ثم همزة مفتوحة مقطوعة وهي في الاصل
همزة الوصل قطعت وعوضت عن واو القسم فالكل يختص اي كل هذه الحروف الستة من الواو الى الهمزة المقطوعة
تختص بالمظهر فلا يقال وك ولذا اخواتها مع حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسم والله وكذا اخواتها من غير سؤال
اى لا يستعمل هذه الحروف الستة في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني وكذا اخواتها وبيان ذلك يجيء بعد هذا
قوله من بدل وكذا ما بعده من قوله فالكل اى من من هذه الحروف الستة تختص بالرب نحو من ربي انك لاشر اي لبطر

والتاء وما بعدها من ايم المكسورة اى الهمزة المقطوعة تختص بالله اى بلفظ الله يقال بالله وم الله الى اخره
وقيل ان هاء التنبيه يدخل كالواو على كل مظهر وقد حكى عن الاخفش تقارض التاء ومن فقد دخل التاء على الرب فيقال والحال الاخفش
برب الكعبة ومن على لفظ الله فيقال من الله والباء بالجر عطف على قطع همزة الوصل او على الواو وهى اى الباء اعمها
اى اعم الحروف الستة المذكورة فى الجميع مما ذكره من المظهر وحذف الفعل وقسم غير السوال فانها لكونها اصلا
تكون مع المظهر والمضمر ومع الفعل وحذفه مع السوال وغيره وتقول اقسم بالله وبالله اخبرنى وبزيد وبك
لافعلن ولما كثر تصرفهم فى القسم وحذفوا الفعل تخفيفا ووضعوا الواو مكان الباء فلا تدخل على المظهر دون
المضمر اظهار الفرعيتها على الباء وخصوه بالمظهر لكثرة استعماله فى القسم لان القسم بالمضمر قليل وعلى حذف الفعل
واقامة الواو مقام الباء لكثرة ثم لما قصدوا الى تخفيف اخر عوضوا عن الواو التاء وخصوه من بين المظهرات
بلفظ لنقصانها عن الواو لكونها بدلا منها وكذا حكم البواقى والمقسم به وهو الاسم الذى لصق به القسم للتعظيم مقام الباء
ويفخم نحو حلفت بالله بالله المقسم به مرفوع بالابتداء ان كان المقسم به ايمنا فانه اذا كان مقرونا باللام لا يستعمل
الا مقسما به مرفوع بالابتداء نحو ايمن الله لافعلن وهو مبتدا خبره محذوف اى ايمن الله ما اقسم به وهو جمع يمين عند
الكوفيين سمي بذلك لانهم كانوا اذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه وقال المبرد ليس بجمع يمين
ولكنه اسم موضوع للقسم ولو كان جمعا لكان الفه الف قطع لا الف وصل وفيه نظر لانه يجوز ان يخفف فيه بجعل الفه الف وصل
كما خفف بالحذف نحو ايم الله ومن الله وام الله وم الله قال ابن مالك فى ايمن الموصول الهمزة المضموم الميم المضاف الى
الى لفظ الله اثنتا عشرة لغة ثلث مع ثبوت الهمزة والنون وهى ايمن الله مثلث وثلث مع حذف النون دون الهمزة
وهى ايم الله مثلث الميم وثلث مع حذف الهمزة والياء وثبوت النون وهى من مثلث الميم والنون وثلث مع الاقتصار
على الميم وهى م مثلثا ولعمرك عمر مصدر اذا دخله اللام يكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف اى لعمرك قسمي ومعنى
لعمر الله لبقاء الله ودوامه والمقسم به منصوب ان كان قعدك بفتح القاف وقال المازني سمع كسرها من لا اتق به
واصل قعدك الله عند سيبويه قعدتك الله تقعيدا اى جعلتك قاعدا متمكنا بالسوال من الله فيكون منصوبا على المصدرية
ويجوز ان يكون منصوبا على انه مفعول به اى اسال الله قعدك اى تقعيدك وتمكينك على حذف الزوائد او على نزع الخافض
اى اسالك بحق تقعيدك الله اى نسبتك اياه الى البقاء والدوام لانه من القعود الذى معناه الثبات ويجوز ان يكون معنى
قعدك بكسر القاف عن قاعدك اى قعيدك العالم باحوالك وهو الله وعمرك وغيرها فان عمرا اذا جرد عن لام الابتداء
جاز نصبه بفعل مقدر واصل عمرك الله عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا

[مض]افا الى المفعول به الاول ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمرا معنى السوال تعدى
[الى المف]عول الثانى وهو الله واجاز الاخفش رفع الله لكونه فاعلا لعمرك اى عمرك الله تعميرا ويجوز فى نصب عمرك الوجهان
[الم]ذكوران فى قعدك اى اسال عمرك الله او اسال بحق تعميرك اى بدوام اعتقادك بقاءه والمقسم به مجرور ان لم يغير
[ال]حرف اى حرف الجر نحو بالله لافعلن والمقسم به منصوب ومجرور والنصب اوجه من الجر ان عرى المقسم به عن حرف جر
[ب]ان يكون مقدرا فيه نحو الله لافعلن فانه يجوز جره باضمار حرف الجر ونصبه بفعل القسم وانما كان نصبه اوجه لان نصب
المجرور عند حذف الجار مطرد عندهم نحو قوله تعالى واختار موسى قومه واضمار حرف الجر مع ابقاء عمله نادر قليل
واعلم انه يجوز جر الله من غير جار ولا عوض من الجار كقطع همزة الوصل وهاء التنبيه خلافا للكوفيين فانهم
قالوا ان الاسماء كلها اذا اقسم بها محذوفا منها الواو تخفض من غير عوض وهو يدفع وفى لاها الله ذا بقطع الهمزة
اى همزة الله واثبات الفها وحذفها ووصلها اى وصل الهمزة بحذف الالف اى مع حذف الفها فيقال ها الله بوصل الهاء
باللام وذلك لان التقاء الساكنين هنا ليس على حدهما كما عرفت تفصيله فى بحث المنادى لان الساكن الاول وهو
الفها ليس من كلمة المدغم ومدها اى مد الالف من غير حذف جمعا بين الساكنين على حدهما باعتبار ان هاء التنبيه ولام التعريف حذفهما
كالجزء من كلمة الله فيكون التقاء الساكنين بهذا الاعتبار على حدهما فتكون فى هاء الله لافعلن اربع لغات هكذا قال ابن
وقوله جزء المقسم عليه محذوف يتعلق به قوله قبل وفى لاها الله عند الخليل اذ التقدير عنده لاها الله للامر ذا والمقسم عليه
للامر ذا وجزء منه وهو قوله للامر محذوف لكثرة الاستعمال فيه دون غيره ولذا لم يجز ان يقال ها الله اخوك على تقدير ها الله
لهذا اخوك لعدم كثرة الاستعمال فيه قال ابن الحاجب فى قوله نظر لان المقسم عليه على ما قاله فى هذا الكلام مثبت لكون المعنى
المستعمل فيه هذا اللفظ سواء يكون المقسم عليه منفيا باستقراء كلامهم وقال لو قيل ان ذا من جملة المقسم عليه على معنى
لا يفعل ذا او لا يكون ذا لكان مستقيما وعند الاخفش ذا من جملة المقسم عليه توكيد الكانه قيل ذا قسم ومنه اى من اجل
ذا من جملة القسم يجاء بالمقسم عليه بعده اى بعد ذا نحو لاها الله ذا لقد كان كذا ولو كان ذا من المحذوف هو المقسم عليه لما جاز
المجيء بمقسم عليه اخر لانه لا يجوز لقسم واحد جوابان وفيه نظر لانه يجوز ان يكون المقسم عليه الثانى تفسيرا للمقسم عليه
المجمل او لا فلا يلزم المحذور المذكور او يقال لقد كان كذا انه بقسم اخر مقدر فيكون هنا قسمان مع جوابيهما احدهما
لاها الله لا يفعل ذا وثانيهما والله لقد كان كذا ولا فى قوله لاها الله يجوز ان يكون زائدة وان يكون للنفي على معنى ليس
الامر كذلك بل والله للامر ذا ويجب القسم لفظا اى حال كون القسم ملفوظا وتقديرا بما فيه معنى الطلب ان كان القسم
للسوال اى للطلب نحو بالله اخبرنى هل زيد قائم وان كان القسم لغيره اى لغير السوال ففى الايجاب يجاب بان حقيقة

او لقيلة نحو والله ان زيدا القائم وهو مختص بالجملة الاسمية او يجاب باللام وموضعها اي موضع هذا اللام المبتدا

نحو والله لزيد قائم والفعل بنون التاكيد اي مع نون التاكيد على الافصح ان كان الفعل مستقبلا مثبتا فان الغالب اقترانه

وتاكيده بالنون كقوله تعالى بالله لاكيدن اصنامكم اما اذا لم يكن الفعل مستقبلا بل حالا فانه يقترن باللام دون النون

لانها مخصوصة بالمستقبل كقوله ليئن بك فوضا قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم زني ان بيتي لو اسع وقد يستغني بنون عنهما

عن اللام كقوله وهم الرجال وكل ملك منهم تجدن في رجب وفي تضييق كما قد يستغني باللام عن النون كقوله فلا وابي لنه

تيها جميعا ولو كانت بها عرب وروم وبقد اي يجاب باللام على انه مفعول به اي المسائل مع قد لفظا او تقديرا ان كان

الفعل ماضيا مثبتا نحو والله لقد قام زيد وانما يجاب الايجاب بان واللام لانهما للتاكيد ولما اكد الجملة المقسم عليها

اولا بالجملة القسمية اكد ثانيا بدخول احدهما عليها او للربط بين الجملتين لاستقلال كل واحدة منهما بدون

الاخرى وفي النفي يجاب القسم بما وان النافية ولا نحو والله ما زيد بقائم وان زيدا قائم ولا يقوم زيد وذلك

لحصول غرض النفي ويجوز حذفها اي حذف لا لفظا لا معنى من الجملة الفعلية كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر اي لا تفتؤ

وذلك لعدم اللبس لانه يدل على النفي حذف اللام وحذف نون التاكيد لان الفعل المثبت لا بد فيه من احدهما كما عرفت

فاذا لم يكن فيه علم انه غير موجب بخلاف الجملة الاسمية فانه لا يجوز حذف لانها لعدم ما يدل عليها فيها وقد يحذف

الجواب اي جواب القسم اذا اعترض القسم بين ما يدل على القسم الجواب من المبتداء والخبر والشرط والجزاء نحو زيد

والله قائم وان تاتني والله اكرمك او تقدمه اي تقدم القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد قائم والله وذلك

للاستغناء عن اعادته بما يدل عليه وقد يحذف الجملة القسمية ان دل عليها ظرف من معمولها بالجواب الجواب

المنفي كلا افعل كذا عوض العائضين ودهر الداهرين فان هذا الظرف لما كان لتاكيد المنفي في الزمان المستقبل

يدل على القسم الذي هو ايضا التاكيد تقديره اقسم بالله لا افعل عوض العائضين او ان قام جير مقام الجملة

القسمية نحو جير لا افعل في الصحاح جير لا اتيك بكسر الراء يمين ومعناه حقا وقال السيرافي يجوز كسر جير

لانه يحلف به فيقع موقع الاسم المحلوف به وفتحه لخفته والقسم يكسر فيه التخفيف واذا كان جير بمعنى حقا كان

اسما وانما بني لموافقته لجير الذي هو حرف في اللفظ واصل المعنى اذ معناه حرفا التحقيق والانتهاء او

ان كان قام ذلك الظرف الذي هو من معمول الجواب المنفي حال كونه مقطوعا عن الاضافة مبنيا على الضم مقدما

عامله مقامها اي مقام الجملة القسمية فانهما تحذف لقيامهما مقامها نحو عوض لا افعل فانه بمنزلة والله

لا افعل ويصير بالقسم جملتان احديهما جملة القسم وهي الجملة المؤكد بها والثانية الجملة المقسم عليها

المقسم عليها وهي المؤكدة في حكم جملة واحدة لانه انما جيء بالجملة القسمية لغرض الجملة الثانية فلا بد من

ذكر الثانية معها كالشرط فانه يصير جملتان بالشرط في حكم وحدة لانهما في المعنى كلام واحد لا يحصل الغرض

الا بذكرهما جميعا والجملة القسمية تقع اسمية نحو لعمرك لا افعلن اذ التقدير لعمرك قسمي وفعلية نحو حلفت بالله

لزيد قائم وكذا الجملة المقسم عليها تكون فعلية واسمية والجملة الشرطية لا تقع اسمية لان اداة الشرط لا تدخل

الا على الفعل لفظا او تقديرا باستقراء لغتهم بخلاف الجملة الجزائية فانها تقع فعلية واسمية الا بعد لولا فان

الشرطية الواقعة بعدها اسمية نحو لولا علي لهلك عمر وقد عرفت الخلاف في الحروف المشبهة الاولى

ان يقول الاحرف لان الموضع موضع القلة لكونها ستة احرف والحروف جمع كثرة فكانه استعمل على المجاز المشبهة بالفعل التام

المتصرف لفظا لكونها على ثلاثة حروف فصاعدا او مفتوحة الاواخر ومعنى لتضمنها معنى الفعل واستعمالا للزومها الاسماء

كالافعال ولحوق نون الوقاية بها كما يلحق بالافعال ولها شبه بالفعل المتعدي من حيث انها تقتضي طرفين كما ان الفعل المتعدي كذلك

يقتضي طرفين الفاعل والمفعول وذلك لان هذه الحروف انما وضعت لتحدث في الجمل معان لم توجد فيها قبل دخولها عليها فعملت في الطرفين

معكوسا اي عملت النصب ثم الرفع ليكون اسمها كالمفعول قدم وفاعل اخر تنبيها على فرعيتها على الافعال في العمل لان الاصل تقدم الرفع

على النصب فيها ان وان للتحقيق اي لتحقيق مضمون الجملة وتاكيده الا ان ان بالكسر لتحقيق بلا تغيير في الجملة وان لتحقيقه

مع قلب الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وكان للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها بخبرها سواء كان الخبر جامدا او مشتقا

نحو كان زيدا الاسد وقال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا او للشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم او تقوم لان الخبر

هو الاسم ولا يجوز تشبيه الشيء بنفسه والجواب ان الخبر ليس بعبارة عن الاسم لان المعنى كانك رجل قائم الا انه لما حذف الموصوف

واقيم الصفة مقامه وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر صار الضمير في الصفة عائدا الى الاسم لا الى الموصوف فيقال كانك

تقوم خطابا بقوم وان كان الاصل كانك رجل يقوم بالغيبة ولكن للاستدراك ومعناه رفع توهم يتولد من الكلام

السابق مثلا اذا قلت جاءني زيد كان متوهما يتوهم ان عمروا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة والمصاحبة فرفعت ذلك

التوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ يقع بين كلامين متغايرين بالنفي والاثبات معنى سواء كان معه التغاير المعنوي التغاير اللفظي

ايضا كالمثال المذكور او لا نحو فارقني زيد لكن عمرا حاضر ومن التغاير المعنوي قوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم

في الامر ولكن الله سلم لان المعنى ما اريكهم كثيرا لتفشلوا ولكن سلم اي عصمكم وانعم عليكم بالسلامة من الفشل والتنازع وذلك

لان الارادة سبب الانتفاء التسليم فيكون انتفاء الارادة سببا للتسليم لان نفي السبب سبب لنفي المسبب فحذف المسبب

واقيم المسبب مقامه قيل لا التغاير ما قبلها وما بعدها لان كل واحد منهما منفي اما الاول فلان للانتفاء واما الثاني

فلا ذلك قوله منفيا قلنا المفهوم او لا من الاول نحو الاثبات المفروض والاثبات المفروض اثبات وتحقيقه ان لو منطوقا ومفهوما والمنطوقه يدل على الاثبات كما سيجي بيانه مستوفى انشاء الله تعالى وليت للانشاء تمني الممكن او المستحيل لانها للانشاء محبة حصول الشيء سواء يترقب حصوله ام لا فلذا يقع في الممكن والمستحيل وقد يدخل ليت على ان المفتوحة نحو ليت ان زيدا قائم والخلاف فيه كالخلاف في علمت ان زيدا قائم في ان ان مع معموليها يسد مسد اسم ليت وخبرها من غير حذف خبر او يكون مع معموليها اسمها والخبر محذوف كما واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب الجزئين بتقدير فعل من التمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما واجاز الكسائي ليت زيدا قائما بتقدير كان على معنى ليت زيدا كان قائما وتمسكهما اى تمسك الفراء والكسائي بقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا بنصب الجزئين ضعيف لاحتمالها الحال اى لاحتمال رواجعا ان يكون حالا من الضمير المقدر في خبرها اى خبر ليت الراجع الى الايام المحذوف وذلك الخبر الذي هو لنا التقدير يا قوم ليت ايام الصبى لنا اى حاصلة لنا حال كونها رواجع والعامل فيها خبرها ويجوز ان يكون العامل فيها معنى التمني وذلك لان الحال يعمل فيها معنى الفعل وعلى هذا يكون حالا من الايام لا من ضميره واذا جاز ان يحمل نصب رواجع على ما ثبت مطردا في كلامهم لا يجوز ان يحمل على ما ليس بمطرد هذا مع ان اعمال معنى الحرف مرفوض عندهم الا يرى انهم لا يقولون ما زيدا بمعنى نفيت زيدا واحمار كان لا يجوز الا فيما اشتهر استعماله فيه ليكون الشهرة دليلا عليه كما في قولهم ان خيرا فخير ولعل للانشاء توقع ممكن لا وثوق بحصوله مرجو نحو لعلك تعطينا او مخوف نحو لعله يموت الساعة واضطرب اقوالهم في لعل الواقعة في القرآن لاستحالة انتظار غير الموثوق بحصوله عليه تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا والحق ما قال سيبويه ان الرجاء والاشفاق يتعلقان بالمخاطبين كقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان معناه اذهبا انتما على رجائكما ذلك من فرعون وقوله هذا اولى من قول غيره انها للترجي لانه لا ترجي مع الامر المخوف وقد يجري اى بلعل في رواية الفراء والسيرافي كقوله فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب والشربها اى سقى معنى ليت اى جعل لعل بمعنى ليت من قرا فاطلع بالنصب من قوله تعالى قال فرعون يا هامان ابن لي صرحا لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى وذلك لانها لما كثر في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع المرجو لازم لمعنى التمني اجريت مجرى التمني فينصب الفعل المضارع الواقع بعدها اذا كان مصدرا بالفاء باضمار ان كما ينصب بعد ليت باضماره وقيل انما استعمل لعل في هذه الاية بمعنى ليت لان فرعون كان يدعي ان البلوغ الى اسباب السموات موجود له فذكره بلفظ لعل وكان ذلك محالا ولعل لا تستعمل في المحال وانما تستعمل فيه ليت فصار لعل بمعنى ليت واجاز دخولها اى دخول لعل على ان المفتوحة قياسا على ليت فكما يجوز ليت ان زيدا قائم يجوز لعل ان زيدا قائم وهذا

[illegible] ان المفتوحة لانها معمولها في تقدير المصدر ولاجل استحقاق البواقي وهي ان وكان وليت ولعل ولكن الصدر اما الثلاثة المتوسطة فلانها للانشاء كما عرفت والانشاء يقتضي الصدر واما الطرفان فلانهما لابتداء الكلام لا يتقدمها معمولها اى معمول هذه الستة عليها لان ما في حيز المصدر لا يتقدم عليه وما يستحق صدر الكلام لا يتقدم عليه ما في حيزه ولكون متعلق الجار والمجرور بقوله بعد تكسر جملة ان المكسورة وهي اى الجملة المكسورة ما لا ينافيها ان معنى كالجملة الاسمية الموجبة لا المنفية فان ان منافية لها لانها لتحقيق الاثبات لا لتحقيق النفي او لا يزاحمها ان تصدرا كما يزاحمها الجملة الاستفهامية لان لان صدر الكلام وللاستفهام ايضا صدر الكلام وانما قال ذلك لانها لا تدخل على كل جملة اسمية وانما تدخل على اسمية موجبة خبرية غير مصدرة بما يقتضي صدر الكلام تبقى على جملة المكسورة على الاستقبال ولا تغير معناها انما هي مؤكدة مضمونها ولكون متعلق الجار والمجرور المقدر بقوله بعد فتح جملة ان المفتوحة على تقدير المفرد اى بجعل ان المفتوحة مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد وهو المصدر الحاصل من معنى خبر الجملة المضاف الى اسمها فيكون تقدير عجبت ان زيدا قائم عجبت قيام زيد في تقدير انك زيد زيديتك فان ياء النسبة مع تاء التانيث اذا لحقت آخر الاسم افادت معنى المصدر وتقدير ان زيدا في الدار حصول زيد في الدار وتقدير قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون بانتفاء فقههم والحاصل انه تفتح ان في كل موضع يؤول هي ومعمولاها بمصدر وانما لم يقل بمفرد احترازا عن نحو قوله منا الا اناه وبعض القوم يحسبنا انا بطاء وفي ابطائها كسرع فان انا فيه واقعة موقع مفرد مع ان فتحها ممتنع لامتناع قيام المصدر مقامها تكسر ان في الابتداء سواء كان في اول الكلام نحو ان زيدا قائم او كان في وسطه لكنه ابتداء كلام اخر واستيناف له كقوله تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وفي الصلة لان الصلة انما تكون جملة مستقلة نحو قوله تعالى واتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه وفي جواب القسم لان جوابه جملة مستقلة نحو والله ان زيدا قائم وما دخل في خبره لام الابتداء نحو والله يعلم انك لرسوله فان حق اللام ان يقع في صدر الكلام لكونها لام الابتداء فمنع بل علم عن العمل ولما لم يبق له عمل في الجملة رجعت الجملة مستقلة كما كانت قبل دخول العامل واذا دخلت ان على الجملة المستقلة وجب الكسر وبعد واو الحال كقوله تعالى وان فريقا من المؤمنين لكارهون لان واو الحال انما تدخل على الجملة المستقلة وبعد القول لان مقول القول لا يكون الا جملة محكية مستقلة العري عن الظن فانه لو كان بمعنى الظن على ما هو مذهب بني سليم يفتح ان بعده وعن التفوه فانه لو كان بمعنى التفوه يكون ايضا ان بعده مفتوحة لان فاه بالكلام تفوه به اى لفظ به يتعدى بالباء وانما يقع بعد الجار المفتوحة لا المكسورة وفي الاقليد تكسر ان بعد القول بمعنى التفوه لان المراد هنا القول الذي هو التفوه لا الظن وبعد حتى التي يبتدأ بعدها الكلام

[illegible]

نحو القول ذلك حتى ان زيدا يقوله وان كانت حتى عاطفة او جارة فتح ان لان العاطفة تكون لعطف المفرد على المفرد
وكذا الجارة انما تجر المفرد نحو عرفت امورك حتى انك صالح لانه في تقدير حتى صلاحك وبعد حروف التصديق نحو نعم ان
زيدا قائم وبعد حروف الافتتاح نحو الا ان زيدا قائم ويفتح ان حال كونها فاعلة مع معمولها نحو بلغني انك قائم
ومفعولة نحو عجبت انك قائم ومبتداءة نحو عندي انك قائم لان هذه الاشياء لا تكون الا مفردة ومضافا اليه نحو فعلته كراهة
انك قائم لان الاصل في المضاف ان يكون مفردا وان جاز ان يكون جملة نحو عجبت من يوم خرج زيد ولزم ان
يكون جملة نحو اجلس حيث ان زيدا جالس فان حيث لا تضاف الا الى الجملة لكن فتح هنا ايضا نظرا الى ان الاصل
في المضاف اليه ان يكون مفردا وحيث جاز التقديران اى ابقاء الجملة على الاستقلال وجعلها في تقدير ما هو في حكم المفرد
جاز الامران اى كسر ان وفتحها كاول ما اقول انى احمد الله بالفتح على خبر الاول اى يكون انى احمد الله بالفتح خبرا لاول
ما اقول مبتداء ان جعلت ما موصولة او موصوفة على معنى اول الشيء الذي اقوله او اول شيء اقوله الحمد لله كما يقول
اول ساتى انى خارج بمنزلة اول ساتى الخروج ويجوز على تقدير الفتح ان يكون ما مصدرية ايضا على معنى اول قولي
اى اقوالي احمد الله فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر ولا يتعلق القول على هذا بمحكى لفظا وانما يتعلق القول بالحمد في المعنى
ويصدق في هذا الكلام على كل لفظ يتضمن حمدا ولا يختص بهذه العبارة ففي قوله ان جعلت ما موصولة او موصوفة نظر
وبالكسر اى بكسر انى على الحكاية اى حكاية الجملة بعد القول قال ابن مالك ولا يصد هذه العبارة بهذا القصد على جملة بغير
هذا اللفظ الذي اوله انى والخبر لقوله اول ما اقول محذوف على معنى اول قولي هذا الكلام وهو انى احمد الله ثابت فاول
مبتداء وثابت خبره وانى احمد الله جملة محكية بعد ما هو بمعنى القول على معنى القول الاول من الاقوال وهو انى احمد الله
ثابت وانما قال ان جعلت ما مصدرية لان على تقدير حكاية الجملة لا يمكن ان يجعل موصولة ويكون بمعنى اول مقولي
انى احمد الله لان الحكاية انما تستقيم بعد المصدر لكونه في حكم الفعل وهذا مذهب ابي علي وتبعه عبد القاهر والزمخشري
ويجوز ان يكون التقدير هنا اول قولي اى احمد الله فيكون اول قولي مبتداء وقولي خبره وانى احمد الله جملة محكية بالخبر المحذوف
وعلى هذا اى على تقدير حكاية الجملة ليس المقول عين القول فانك اذا قلت زيد منطلق ليس زيد منطلق بمعنى المصدر
بل هو بمعنى المفعول به اى المقول الخاص وذلك لان زيد منطلق بيان للمقول وتعيين له لا بيان لكيفية نفس القول الذي
هو الحدث الواقع منك ولو كان بيانا له لكان من صفاته لكونه سريعا او بطيئا وحسنا وقبيحا بخلاف قولك قلت قولا فانه
مفعول مطلق لا مفعول به حتى يلزم على تقدير حكاية الجملة وحذف الخبر كما هو مذهب ابي علي فساد من جهة المعنى
ذكره بعض الحذاق وهو ابن الحاجب فانه اعترض على ابي علي وقال ان المحكى بعد القول هو عين القول الا ترى

ان قولك اعجبني قول زيد ان عمرا منطلق فالذي اعجبك هو نفس القول الذي هو ان عمرا منطلق واذا كان عينه
صار التقدير اول انى احمد الله ثابت واول لكونه افعل التفضيل لا يضاف الا الى ما هو بعضه واول هذا القول باعتبار الحروف
الهمزة وباعتبار الكلمات ان فيكون المعنى على هذا التلفظ بهمزة انى او بانى ثابت وهو غير مقصود للمتكلم من هذا الكلام
وانما قصده الاخبار بان اول اقواله الحمد لله تعالى وعلى ما حققنا من ان المقول غير عين القول يندفع الفساد المذكور
لانه لا يصير التقدير على هذا التقدير اول انى احمد الله حتى يلزم الفساد ويتوجه الاعتراض على انه انما يلزم ذلك ان لو
كان انى احمد الله مقولا للمضاف اليه للاول وليس كذلك لانه متعدد وانما هو مقول للمضاف ومنشاء الغلط من استعمال
لفظ القول بمعنى المصدر وبمعنى المقول وعلى معتقد ابن الحاجب يكون على تقدير كسر ان اول مضافا الى اقوال متعددة
منها انى احمد الله ومنها غيره ثم اخبر عما هو اولها وهو انى احمد الله على معنى اول الجمل التي تكلمت بها هذه الجملة
ولا حاجة الى حذف الخبر ونظيره قوله عم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله وعلى هذا يكون ما مصدرية
ويجوز ان يكون موصولة ايضا على معنى اول مقولاتى هذا المقول وهذا الكلام وهو انى احمد الله كما يقال اول السورة
بسم الله الرحمن الرحيم ومما جاز فيه الامران ما وقعت بعد فاء الجزاء نحو من يكرمني فانى اكرمه فالكسر على جعل ما بعدها
جملة غير ماولة بمصدر وتقديره من يكرمني فانا اكرمه والفتح على جعله في تاويل مصدر مرفوع بالابتداء والخبر محذوف
اى فاكرامي له ثابت او بالخبرية والمبتداء محذوف اى فجزاؤه انى اكرمه والاول اولى لسلامته من الحذف وفي التنزيل
كتب على نفسه الرحمة انه من عمل منكم سوء بجهالة ثم تاب من بعده واصلح فانه غفور رحيم بفتح الاول وكسر الثانية
عن نافع وبفتحهما عن ابن عامر وبكسرهما عن الباقين ويعطف عطف على قوله بكسر اى لكون جملة المكسورة تبقى
على الاستقلال يعطف على اسم لكن وعلى اسم ان المكسورة لفظا او المكسورة حكما وان كانت مفتوحة لفظا كما يجيء بالرفع
حملا على محل اسمهما وذلك لانهما العدم تغييرهما معنى الجملة كان اسمهما المنصوب في محل الرفع لانهما كالحروف الزائدة التي
لا تفيد الا التاكيد فجعلا كالعدم ويعطف على محل اسمهما بالرفع نظرا الى انه كان مرفوعا قبل دخولهما او دخولهما كلا دخول ولما
اشتغل لفظه بالنصب بقي محله مرفوعا وليس هذا العطف من عطف المفردات كما ظن وانما هو من عطف الجمل ولذا
لم يستعمل قبل الا بعد تمام الجملة او تقدير تمامها ولو كان من عطف المفردات لكان وقوعه قبل التمام اولى لان وصل المعطوف
بالمعطوف عليه اولى من فصله وجاز رفع غيره من التوابع عند المحققين منهم فاعلم ان بعض النحاة منهم المصنف
قال ان المعطوف عطف على محل اسم ان وحده وقال بعضهم انه عطف على محل ان واسمها بعد مضي الخبر اى خبر لكن وان لفظا
نحو ما قعد زيد لكن عمرا حاضر وبكر وكقوله ولكن عمي طيب الاصل والحال ونحو ان زيدا قائم وعمرو وكقوله ان النبوة لـ

والخلافة فيهم والمكرمات وسادة اظهار ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التاكيد والتفصيل بلا ضعف
وبدونهما مع ضعف ان كان الخبر مما يعمل في المرفوع في جميع هذه الاحرف وجوز الفراء والزجاج والجرمي مع حمل
بقية التوابع سوى البدل على محل اسم ان بالرفع متمسكين بقوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب فانهم جعلوا علام
صفة لرب حملا على محله او بعد مضي الخبر تقديرا نحو ان زيدا وعمرو قائم على تقدير حذف الخبر من الاول واما المكسورة
فنحو علمت ان زيدا منطلق وعمرو فان المصنف وكذا ابن الحاجب جعلا ان المفتوحة الواقعة مع معموليها بعد علمت في حكم
ان المكسورة لان ان مع معموليها فيه بتاويل الجملة لكونها سادة مسد المفعولين قال ابن الحاجب لانهما معهما بتقدير الجملتين
كما ان ان المكسورة مع معموليها بتقدير الجملتين اي المبتدا والخبر فصح ان يعطف على محلها كالمكسورة صريحا ولذلك اورد
سيبويه في هذا الباب قولهم والا فاعلموا انا وانتم بغاة ~~وقوله جملة معطوفة على الجملة الاولى~~ او يكون خبرا انا قوله
في شقاق وقوله انتم بغاة جملة اعتراضية بل الاولى ان يقال في توجيه ذلك ان ان مع معموليها في حكم الجملة المستقلة
لاشتمالها على المحكوم عليه والمحكوم به ولذا يجب الكسر هنا اذا دخل اللام في خبرها نحو علمت ان زيدا لقائم ولا
يجوز الكسر ولا دخول اللام في نحو اعجبني ان زيدا قائم لانها في حكم المفرد من كل وجه ولذا عطف قوله ورسوله
من قوله تعالى واذان من الله ورسوله الى الناس يوم الحج الاكبر ان الله بريء من المشركين ورسوله على محل اسم ان المفتوحة لان
الاذان بمعنى الاعلام وانما اشترط مضي الخبر لئلا يعتور المؤثران على اثر واحد لو قيل ان زيدا وعمرو قائمان برفع
عمرو لان العامل في خبر المبتدا عند البصرية هو الابتداء وفي خبر ان ان فيكون قائمان مرفوعا بان لكونه خبر ان وبالابتداء
لكونه خبر عمرو وهو مبتدا فيلزم عمل عاملين مختلفين في معمول وذا لا يجوز لان العاملين عندهم كالمؤثرين ولا يجوز
ان يصدر من مؤثرين مستقلين اثر واحد والا لزم ان يكون حالة احتياجه الى كل منهما مستغنيا عنه وعند المبرد
والكسائي جاز العطف على محل اسمها قبل مضي الخبر ايضا لان العامل عندهما في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدا فلا يلزم
على قولهما اعمال عاملين في معمول واحد والفراء يجوز العطف على محل بقية الاحرف بالرفع واستدل بقوله يا ليتني وانت
يا لميس في بلد ليس بها انيس وهذه عنده غيره ماول بكونه في تقدير يا ليتني وانت معي على انها جملة دالة
على خبر ليت وخبرها ويدخل لام الابتداء عطف على قوله بكسر اي لكون جملة ان المكسورة تبقى على الاستقلال لا تجامع
لام الابتداء الحروف المشبهة بالفعل غير لكن الا ان المكسورة لكونها للتاكيد والتحقيق كما ان اللام كذلك فكان حقها ان
يدخل في صدر الكلام لاقتضائها التصدر لكن لما كان معناهما معنى ان سواء وكلا حرف ابتداء كرهوا ان يجمعوا بينهما
لامتناع اجتماع حرفين بمعنى واحد فصدروا ان لكونها عاملة والعامل اولى بالتقديم واوقعوا اللام بعدها وهذا الايقاع

ليست بتقدير الجملتين بل هي معه من اول الامر بتقدير مفرد مع انه
لا دليل في البيت على العطف على محل اسم ان لاحتمال ان يكون العطف
باعتبار عطف الجمل بعضها على بعض بان يكون خبر قوله انا محذوفا
اي انا بغاة وقوله انتم بغاة جملة معطوفة على ح ح ح ح ح ح

ايقاع على ثلاثة اقسام واشار اليها بقوله على اسمها ان تاخر اللام عنها اي عن ان وذلك بان يقدم على الاسم ظرف هو الخبر نحو ان
للمهدي او ظرف هو متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم وان فيك لزيدا راغب ولو قال بدل قوله ان تاخر عنها ان فصل
بينهما بظرف لكان اولى لان الاسم في نحو قولنا ان زيدا قائم متاخر عن ان مع انه لا يجوز دخول اللام عليه لئلا يلزم ما فوتوه
من اجتماعهما ويدخل على خبرها ان لم يليها اي ان لم يلي الخبر ان زيد القائم اما اذا يليها نحو ان في الدار زيدا فلا يجوز
دخول اللام عليه لما ذكرنا الان ولو قال بدل قوله ان لم يليها ان وقع موقعه لكان اولى لان الخبر في نحو ان زيد الطعامك آكل
وفي نحو ان في الدار لزيدا قائم وفي قوله تعالى ان هذا لهو القصص الحق لم يليها مع انه لا يجوز دخول اللام عليه لئلا يبطل الاهلية
حقها من اقتضائها التصدر ويدخل اللام على معموله اي معمول الخبر ان يقدم اي ان يقدم المعمول الخبر كما ذكرنا من المثال
واما اذا تاخر عنه فلا يدخل عليه اللام فلا يجوز ان يقال ان زيدا آكل لطعامك لما ذكرنا الان فكان عليه ان يقول ان تقدمه
وتاخر عن اللام لانه لو لم يتاخر عن اللام نحو ان في الدار لزيدا قائم لم يجز دخول اللام عليه وكذا الحكم في لكن من دخول اللام
على اسمها او خبرها او متعلق خبرها على ضعف عند الكوفية لانها لا تغير معنى الابتداء كان خلافا للبصرية فانهم قالوا ان
حق اللام ان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة لسقوطها معها عن التصدر الذي هو مرتبتها لكن جامعتها لشدة مناسبتها
لها معنى لانها للتاكيد كان والحاصل ان عدم تغيير معنى الابتداء ليس هو وحده سببا لدخول اللام بل هو مع كون اللام مثل ان
في التوكيد ولا تاكيد في لكن واما لكن فلما لم يناسبها في معنى التاكيد مع افتقارها الى سابق واستغناء اللام عنه فلا يجوز
ان يجامعها اللام والا لزم اسقاطها عن مرتبتها بالمجامعة اياها مع ان لكن للاستدراك وهو مستغن عن التاكيد ونحو
ولكني من حبها لعميد متاول بان الاصل فيه لكن انني فخفف بحذف الهمزة وادغام نون لكن في نون انني بعد حذف احدى
نونيه ولذا توقف عليه بالالف كما توقف على انا به ولا يقول ان المصطلح هو واخوه مختصمان على تثنية المختصم او افراده
ونصب الاخ على المفعول معه او على العطف على اسمها اي على لفظ اسم ان وهو المصطلح او رفعه اي رفع الاخ عطفا على فاعل
الاسم وهو الضمير المستكن في المصطلح العائد الى اللام الموصول فيه او على محله اي محل اسم ان الا بمعطوف آخر دون
اخوه على لفظ المصطلح بان يقول ان المصطلح هو واخوه وعمرا مختصمان على ان يكون عمرا معطوفا على لفظ
المصطلح ومختصمان خبر عنهما ولا فساد فيه من وجه والا يقل بالمعطوف والا فلم يستد الكلام انه من الجهات
سبعة كلها وهي على ما ذكر قبل اربع جهات نصب اخاه ورفعه على التقديرين تثنية الخبر وتوحيده لما لا يخلو هذا الكلام
عن فساد واحد واكثر فانه لو قيل ان المصطلح هو واخاه مختصمان فان اخاه معطوفا على لفظ المصطلح لزم
توحيد فاعل المصطلح وذا لا يجوز لان اصطلح لكونه بمعنى تصالح يقتضي فاعلين فان كان مفعولا معه لزم فساد آخر

وهو تثنية الخبر مع انه خبر عن المصطلح وحده لان الفرض ان اخاه مفعول معه ولو قيل ان المصطلح هو واخاه
مختصم فان كان اخاه معطوفا على لفظ المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم ويلزم ايضا توحيد الخبر مع التعدد
في الكلام وان كان مفعولا معه لزم توحيد فاعل المختصم دون فاعل المصطلح لان المفعول معه في المعنى فاعل ولو قيل
ان المصطلح هو واخوه مختصمان فان كان اخوه معطوفا على المستكن في المصطلح لزم توحيد الكلام مع تعدد الخبر
وان كان معطوفا على محل المصطلح لزم العطف على محل الكلام ان قبل مضي الخبر مع فساد آخر وهو توحيد فاعل المصطلح
ولو قيل ان المصطلح هو واخوه مختصم فان كان اخوه معطوفا على المستكن لزم توحيد فاعل المختصم وان كان
معطوفا على محل المصطلح لزم توحيد فاعل المصطلح والمختصم واذا خففت الحروف المشبهة بالفعل بحذف النون
المتحركة لاجتماع النونين سوى ليت ولعل فانهما لا يخففا لعدم اجتماع النونين فيهما يجب الغاء لكن لانها
بالتخفيف خرجت عن مشابهة الفعل المباينة لفظها لفظ الفعل ودخلت في مشابهة لكن العاطفة في اللفظ والمعنى
فاجريت مجراها في ترك العمل ولا يجوز اعمالها الا عند الاخفش ويونس ولا شاهد لهما ويجب اعمال ان مفتوحة
في ضمير شان مقدر كما ذكرنا بيان ذلك في بحث المضمر وقوله على الاعم اشارة الى شذوذ اعمالها في غير ضمير شان مقدر
كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق واعلم انه يلزم ان يكون الاسم المقدر ضمير او لا يلزم كونه ضمير
الشان كما زعم المصنف وغيره بل اذا امكن عوده على حاضر او غائب معلوم فهو اولى ولهذا قال سيبويه حين مثل بقوله ان
يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا كانه قال جل وعلا انك قد صدقت الرؤيا ويجوز الغاء ان وهي مكسورة وهو الاغلب لفوات
الشبه اللفظي بالتخفيف من كونها على ثلاثة احرف مفتوحة الآخر كقوله تعالى وان كل لما جميع ويجوز اعمالها لبقاء الشبه المعنوي
كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم فيمن قرأ ان مخففة والغاء كانّ على الافصح كقوله ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وقد
جاء الاعمال وروي في قوله فيوما يوافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى ناظر السلم النصب على الاجمال والنصب على الاعمال
والرفع على الالغاء والجر على زيادة ان واعمال الكاف ويجوز دخول الحروف اي لكن وان وان وكان عند تخفيفها
على الفعل نعم يجب ان يكون فعل المفتوحة المتعلقة هي به من افعال التحقيق وما هو جار مجراه للمناسبة بين ان المخففة
وبينها على ما ذكرنا بيان ذلك في بحث الفعل المضارع وليس المراد من فعل المفتوحة هو الفعل الداخلة هي عليه وان كان
لفظ الكتاب يوهم لانها ما يدخل على الفعل سواء كان من افعال التحقيق اولا وسواء كان من دواخل المبتدأ او لا كما يجيء
الامثلة باحد الحروف اي يجب عند دخول ان المخففة على الفعل ان يكون ان مع احد الحروف الاربعة من حرف النفي
نحو لا ولن ولم وما كقوله تعالى افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه وعلمت ان

ان لم يقم وما قام وحرف التنفيس كالسين وسوف كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى وحرف التقريب كقوله تعالى ونعلم
ان قد صدقتنا عوضا اي انما يجب ان يكون مع احد هذه الحروف للعوض عما ذهب منها اي عن ان المخففة من احدى النونين
ولهذا سماها النحاة حروف التعويض او فرقا اي للفرق بينها اي بين ان المخففة وبين ان الناصبة من اول الامر
فان هذه الحروف لا تقع بين ان المصدرية وبين الفعل لانها مع الفعل بتأويل المصدر فلا يفصل بينهما وبين ما يؤثر
فيها لضعفها بان هذه الحروف الا بلا فانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها نحو جئت بلا مال
فاذا وقعت لا بعد المخففة لا يلتبس بالناصبة لوجوب ان يكون قبل المخففة فعل من افعال التحقيق وانما لم يكتف للفرق
بمجرد وقوع ان المخففة بعد فعل من افعال التحقيق لان وقوعها بعده انما يفيد اولوية كونها مخففة ولا يقتضي وجوب
كونها مخففة كما ذكرنا في بحث المضارع وانما يجب احد هذه الحروف اذا كان الفعل الداخلة هي عليه متصرفا غير شرط ولا دعاء
وذلك لانه لو كان غير متصرف لا يحتاج الى احد هذه الحروف لعدم التباسها بان الناصبة لانها تكون مع الفعل بعدها
بتأويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف نحو قوله تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم وكذلك لو كان شرطا لا يحتاج
اليه لان الناصبة لا تدخل على الجملة الشرطية لانها مصدرية والشرطية لا تقدر بالمصدرية كقوله تعالى تبينت الجن ان
لو كانوا يعلمون الغيب وكذا لو كان دعاء لا يحتاج اليه كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله وكذا ايضا لا يحتاج اليه لو دخلت
على الاسم نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل لان الناصبة لا تدخل على الجملة الاسمية وانما تدخل على الفعلية المأولة
بالمصدر فعلى هذا كان عليه ان يقول بعد قوله باحد الحروف اذا كان فعلها الداخلة هي عليه متصرفا غير شرطية
ولا دعاء ويجب ان يكون فعل المكسورة الداخلة هي عليه لا المتعلقة هي به كما في المفتوحة من دواخل المبتدأ ونواسخها
كباب كان وعلم نحو قوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك من الكاذبين وانما يجب ذلك لان اصل المكسورة ان يدخل
على المبتدأ والخبر فاذا فقد هذا الاصل اشترط ان لا يفوت الدخول على ما يقتضي المبتدأ او الخبر لرعاية اصلها بحسب
الامكان عند البصرية خلافا للكوفية فانهم اجازوا دخولها عند التخفيف على الافعال كلها سواء كان الفعل من
دواخل المبتدأ او لا متمسكين بقولهم بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وبقولهم ان تزينك
لنفسك وان تشينك لهيه مع اللام المفارقة بين ان المخففة وان النافية اي انها اذا دخلت على الفعل يجب دخول
اللام على ما هو خبره في الاصل للفرق واما اذا لم يدخل عليه فقال سيبويه انها ان كانت عاملة لم تلزمها اللام وقال
ابن مالك انما يلزم اللام مع الالتباس بالنافية حيث لم يظهر الاعراب في اسمها لكونه مبنيا او معربا باعراب تقديري
وقال ابن الحاجب اللام لازمة في خبره مع الاهمال للفرق ومع الاعمال للطرد وهذه اللام عند ابي علي واتباعه لام

غير لام الابتداء وانما جيء بها الفرق لانها لو كانت لام الابتداء لما دخلت فيها لا يدخله لام الابتداء نحو ان قتلت
وقيل انها لام الابتداء وانما لم يلزم التعليق في باب علمت لو كانت هذه اللام لام الابتداء نحو قوله تعالى وان وجدنا
اكثرهم لفاسقين لانها انما دخلت على المفعول الثاني فلما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلا بد من نصب الثاني
وان دخله اللام واجاب المصنف عن متمسك الكوفية بقوله وان قتلت لمسلما وان تزينك لنفسك من النوادر
والشواذ فلا اعتبار بهما حروف العطف وهو في اللغة الرد الواو والفاء وثم وحتى تجمع هذه الاربعة بين المتبوع والتابع
في النسبة بالحكم عليهما نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام او بالحكم بهما نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد او
بحصول النسبتين فيهما نحو قام زيد وقعد عمرو اي حصل قيام زيد وقعود عمرو فانه لولا العاطف هنا لتوهم ان الاول سهو وغلط
والثاني تدارك له فالعاطف ازال هذا الاحتمال وحقق ان المضمونين واقعان قالوا والمطلق الجمع بلا ترتيب بين المتبوع والتابع
فان قولك قام زيد وعمرو لا يدل على ان حصول قيام منهما في زمان واحد او على ان حصوله من زيد قبل حصوله من عمرو او بالعكس
بل هذه الاحتمالات الثلث حاصلة فيه في الموجب وان كان لا بد في الوجود من احد هذه الاحتمالات واما في غير الموجب نحو ما قام زيد
وعمرو فهو في الظاهر نفي الاحتمالات الثلث اي لم يقوما لا في وقت واحد ولا مع الترتيب وان اردت نفي بعض منها دون بعض
فلا بد من التقييد بما يدفعه كما تقول في الاحتمال الاول ما قام زيد وعمرو معا وفي نفي الثاني ما قام زيد او لا وعمرو ثانيا وفي نفي الثالث
ما قام زيد ثانيا وعمرو اولا واعلم انه يجوز ان يعطف بالواو وبعض متبوعها عليه تفضيلا كقوله تعالى ورسله وجبريل وميكائيل
وان يعطف بها عامل مضمر على عامل مظهر يجمعهما معنى واحد كقوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان فاستغنى بمفعول اعتقدوا عنه
وهو معطوف على تبوؤا وجاز ذلك لان في اعتقدوا وتبوؤا معنى لازم واستصحب لمثل قوله تعالى فجعلنا عاليها اي ان الواو لا يفيد
الترتيب كقوله تعالى فجعلنا عاليها سافلها وامطرنا فان الامطار مقدم على الجعل وقوله بلا ترتيب اشارة الى ان الترتيب
ليس بشرط الا ان عدم الترتيب شرط والفاء للجمع به اي بالترتيب مع تعقيب في عطف المفرد [في المفرد] في غير الصفات المتعاقبة
غير متحدة الموصوف يفيد ان ملابسة المعطوف المدلول عامله بعد ملابسة المعطوف عليه به بلا مهلة نحو جاء زيد كقولهم في
صلوة الجماعة يقدم الاقرأ فالافقه واما في الصفات المتحدة الموصوف فانما يفيد التعقيب في مصادر تلك الصفات نحو جاءني
زيد الآكل فالنائم اي الذي ثم اكل فنام وفي عطف الجملة على الجملة يفيد ان مضمون الجملة التي قبلها بلا مهلة نحو قام زيد فقعد عمرو
وكقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان تمام اخضرار الارض وان كانت متراخيا عن الانزال
بزمان طويل الا انه لا مهلة بين الانزال وابتداء الاخضرار وقد يفيد في عطف الجملة ترتب الثانية على الاولى في الذكر فانتفى
بترتيب اللفظ عن ترتيب المعنى نحو قوله تعالى واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر

بعدها بعقب نحو الجلة التي [illegible]

مدح الشيء يصح بعد جري ذكره وكذا ذكر ذمه كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وكذا ذكر
تفصيل الشيء يكون بعد اجماله كقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا فان ترتيب البأس تفصيل للاهلاك وكذا
ذكر الاخص بعد الاعم في تعريف الامكنة نحو وادي بغداد فالكرخ فان قلت الفاء في قول الشاعر قفا نبك من ذكرى حبيب
ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل لا يفيد التعقيب والالزم دخول بين على غير متعدد وهو الدخول فقط ولو لم يكن
التعقيب لكان دخوله على الدخول وحومل ويستقيم الكلام لانه يكون بمنزلة بين الدخول وحومل فاجاب عنه بقوله وبين
الدخول فحومل محمول على بين اكنافه اي اكناف الدخول ومنازله لانه موضع متسع مشتمل على منازل فجاز دخول بين على الدخول
باعتبار اكنافه ومنازله ويكون المعنى بين اكناف الدخول بحذف المضاف ومن ثمه اي من اجل افادتها التعقيب بلا مهلة استعمال
الفاء العاطفة للسببية لان السببية تفيد ايضا التعقيب من غير مهلة لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب التام نحو الذي
يطير فيغضب زيد الذباب ولا يحتاج هنا المعطوف على ما يجب فيه الضمير الى الضمير وان كان بدل الفاء هنا الواو لم يجز لان ما
في الفاء من السببية تجوز تقدير ما بعدها وما قبلها كلاما واحدا الا يرى ان قولك الذي يطير فيغضب زيد الذباب بمنزلة الذي
ان يطر يغضب زيد الذباب ومثل هذا التقدير لا يتيسر مع الواو والربط اي استعمل للربط بين الشرط والجزاء حيث
لم يكن الجزاء مرتبطا بذاته بالشرط نحو ان جئتني فانت مكرم وثم للجمع به اي بالترتيب مع مهلة وتراخ كقوله تعالى واني
لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فان المراد من الاهتداء دوامه ولا شك ان دوام الاهتداء بعد الايمان
بمهلة وان كان حصوله قبل الايمان او مع الايمان وقد يجيء لمجرد التعقيب في الذكر سواء كان بين المتبوع والتابع تراخ
ومهلة اولا وسواء كان الثاني بعد الاول بزمان اولا نحو قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده
فان سيادة الاب وان كانت متقدمة على سيادة الابن لكن اخرها عنها لان سيادة نفسه اخص به من سيادة ابيه وكذا
سيادة الاب بالنسبة الى سيادة الجد وقد يجيء في الجمل لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها نحو قوله تعالى
وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ولهذا الذي ذكر من ان ثم للمهلة قيل والقائل سيبويه في مررت برجل
ثم بامرأة ان المرور ان لتراخي احد المرورين عن الآخر وانقطاعه بتخلل التراخي ومع الفاء نحو مررت به فيهما مرور واحد لعدم انقطاع
الثاني عن الاول وحتى للجمع به اي بالترتيب مع اشتراط كون المعطوف جزءا من المعطوف عليه ليفيد المعطوف فضيلة ان كان المعطوف
بها افضل من باقي اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء او دناءة ان كان المعطوف بها ادون من باقي اجزائه
نحو قدم الناس حتى المشاة وقد اجتمعت الغايتان في قوله قهرناكم حتى الكماة وانكم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا [اي حتى] [الكماة]

يفيد ان المعطوف بها هو الجزء من المعطوف عليه الفايق في القوة او الضعف على باقي اجزائه المترتب عليها ترتبا ذهنيا من الاضعف الى الاقوى او من الاقوى الى الاضعف لا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون تعلق العامل في المعطوف عليه بالمعطوف بحتى اسبق من تعلقه بباقي الاجزاء نحو توفي الله كل اب لي حتى لام او في زمان واحد نحو قدم الحاج حتى المشاة في ساعة كذا وقوله ليفيد ليس تعليلا لقوله كون المعطوف جزء لا يفيد ذلك وانما هو من تتمة الشرط اي اشترط ان يكون ما بعدها اقوى او اضعف ليصير كانه جنس آخر حتى يصح العطف ولا يكون بمنزلة عطف الجزء على الكل نحو اخذت من الدراهم درهما بل يكون بمنزلة قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته وجبريل وميكال فانهما عطفا على الملائكة وان كانا منهم الا انهما لافضليتهما كانا بمنزلة انهما من جنس آخر افضل من الملائكة ولهذا لا يقصد ههنا ان يكون المعطوف بها آخر جزء من الشيء حسا كما يقصد ذلك في حتى الجارة لان الشيء لمجرد كونه اخر جزء من شيء آخر لا يصير بمنزلة جنس اخر وانما لم يذكر ما يلاقي اخر الجزء ههنا كما ذكره في الجارة لان حتى العاطفة لا تدخل على الملاقي وانما تدخل على الجزء وذلك لان اصلها ان تكون جارة لكثرة استعمالها جارة وانما استعملت عاطفة لاشتراكها مع الواو العاطفة في المعنى وهو ثبوت الحكم لما قبلها وما قبلها بعدها من غير ترتيب زماني فلما استعملت على خلاف اصلها استعملت في اظهر معنييها واما قولهم ضربني السادات حتى عبيدهم فانما يصح العطف مع ان المعطوف ههنا ليس جزءا من المعطوف عليه لان العبيد صاروا بالاختلاط مع السادات كالجزء منهم ونحو اعجبتني الجارية حتى حديثها فالحديث ليس بعضها ولكنه كبعض لانه من معاني المحدث واما قوله القى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها فانه يجوز عطف نعله على الصحيفة عند من قال انه عطف عليها وان لم يكن جزءا منها لان القاء الصحيفة يدل بالالتزام على ما يكون نعله لانه اذا القى الصحيفة التي لا يمسي الا لاجلها فقد القى كل شيء فالحاصل ان المعطوف بحتى يجب ان يكون جزءا مما قبلها او كالجزء منه او جزءا مما يدل عليه ما قبلها واما واو ومشتركان في انهما لاحد الشيئين او لاحد الاشياء حال كون ذلك الاحد مبهما نحو جاء زيد او عمرو فانك اردت ان يخبر بمجيء زيد فاعترضك الشك في ان المجيء لعمرو فابتدأت باو واخبرت عن مجيء احدهما لا على التعيين بخلاف ام فانها لاحد الامرين معينا كما سيجيء ويقال انهما للشك في الخبر اي لشك المتكلم او لشك السامع فانك اذا قلت جاءني اما زيد واما عمرو واو عمرو ولم يعرف الجائي منهما بعينه فهما لشك المتكلم وان عرفته ولكنك قصدت الابهام على السامع فهما لشك السامع وقيل انهما للتشكيك كقوله تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا وقد يجيئان للتفصيل اذا قصد بيان اقسام الشيء كقولهم الاسم معرب او مبني وللتخيير والاباحة في الامر فانه وان لم يحصل للمامور به بالجمع بين الامرين فضيلة وشرف نحو اضرب اما زيدا واما عمرا او عمرا فهما للتخيير وان حصل له بالجمع بينهما فضيلة وشرف نحو تعلم النحو او الفقه فهما للاباحة وفي الاباحة يجوز الاقتصار على احد

المفعولين ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يجب الاتيان باحد الامرين ولا يجوز الجمع بينهما وانما قال ويقال لانهما عند التحقيق لاحد الشيئين او الاشياء ولا دلالة لهما على احد هذه المعاني وانما يحصل في الكلام من اشياء اخر فحصول الشك من جهة جهل المتكلم وحصول التشكيك من جهة الابهام على السامع وحصول التفصيل من جهة بيان اقسام الشيء وحصول التخيير من جهة انه لا يحصل بالجمع فيفيد فيهما لاحد الشيئين او الاشياء في جميع المواضع وفي الموجب والمنفي الا ان الوحدة الموضوعة هي لها لا يفيد العموم في الموجب وفي غيره يفيد وذلك لجري عادتهم بانه اذا استعمل لفظ واحد نحو رايت واحدا من زيد وعمرو او اما يؤدي معناه نحو رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا كان كل واحد من هذه الالفاظ الثلاثة يفيد في الاثبات انك رايت واحدا منهما فقط وفي النفي يفيد كليهما لان الاصل عدم الرؤية فاذا قلت رايت واحدا منهما او ما يؤدي معناه فقد اخرجت واحدا منهما من ذلك الاصل وبقي الاخر على اصله واما اذا قلت ما رايت احدا منهما او ما معناه فانك خرجت بنفي واحد منهما وقد كان الاخر باقيا على الاصل وهو عدم الرؤية فيكون نفيا لمطلق الرؤية وهذا معنى قولهم ان النكرة في سياق النفي تفيد العموم وبهذا البيان سقط اعتراض من قال ان المراد من نفي الخبر ونحوه من نفي الامر الذي هو النهي فيما لم يكن المعطوف والمعطوف عليه باو واما الكائن من اثنين نحو ما رايت زيدا او عمرا او لا تضرب زيدا او عمرا ان كان نفيهما معا لا يكون او واما لاحد الشيئين وان كان المراد نفي احدهما يلزم ان لا يكون فرق بين الخبر الموجب والخبر المنفي ولا بين الامر والنهي فان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت احدهما ورايت الاخر وهذا تعيينه معنى رايت زيدا او عمرا وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا لا تضرب احدهما واضرب الآخر وهو تعيينه معنى اضرب زيدا او عمرا واختصت بمثلها قبلها يعني لزم ان يكون قبل المعطوف عليه باما اما اخرى عند غير الفراء واذا لم يكن في الكلام عوض من تكريرها وهو ان الشرطية المدغم نونها في لام لا النافية المصدرة بالواو نحو جاءني اما زيد واما عمرو ولا يلزم في او ان يتقدم قبلها اما ولكن يجوز ذلك فيقال جاءني زيد او عمرو وجاءني اما زيد او عمرو وذلك لان اما انما وضعت ليكون مبنى اول كلامها على الشك بخلاف او فانه يجوز ان يكون مبنى اول كلامها على التعيين اما اذا عوض عن اما ما ذكرنا فيجيء غير مكرر نحو قوله فاما ان تكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سميني والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني واما الفراء فانه زعم ان اما قد يجيء بمعنى او غير مكررة مع عدم العوض وانشد تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات الم خيالها اي او باموات وغير الفراء يقدر اما اخرى قبلها حملا على الكثرة الشائعة اي اما بدار واما باموات واعلم ان قوله واختصت اما بمثلها لا يدل على لزوم سبقها باما اخرى لان خاصة الشيء لا تجب

لاحد ان يكون لازمة له وانه اراد به مجرد الاصطلاح اختصاص دون اللزوم فلان ان هذا خاصة لاما لجواز ان
يذكر اما قبل او ايضا كما ذكرنا فالاولى ان يقول بلزوم تثنيها قبلها كما نقول قال ولزوم الواو معها اي واختصت اما بلزوم
الواو معها وقد استغنى عن الواو في ضرورة الشعر كقوله لا تفسدوا اباكم ايما لنا اي لكم اراد اما لنا واما لكم ففتح
الهمزة وابدل الميم ياء وحذف الواو وبهذين الحكمين من لزوم سبقها باما اخرى ولزوم الواو معها اختلف فيها
فقال ابو علي وعبد القاهر انها ليست للعطف اما اما الاولى فلانها تذكر قبل معمول الفعل نحو ضربت اما زيدا او اما عمروا
ومعمول الفعل لا يعطف على الفعل لان العطف انما يكون فيما يفصل من معمول الفعل نحو ضربت زيدا او عمروا ولا يجوز
ان يقال ضربت او زيدا لان الفعل يقتضيه من غير واسطة واحتياج الى توسط حرف العطف واما الثانية فلدخول
الواو العاطفة عليها وامتنع دخول عاطف على عاطف آخر واجيب بان اما المتقدمة ليست عاطفة بالاتفاق وانما
العاطفة هي الثانية بشهادة صحة قيام او مقامها وبان الواو جزء من الثانية وفي الجواب بشطريه نظر
اما في الشطر الاول فلانه لا شهادة في صحة قيام او مقامها على انها للعطف لصحة قيام ان المصدرية مقام
ما المصدرية مع ان الحكم الاول غير حكم الثانية واما في الشطر الثاني فلان الواو لو جعلت جزءا من الثانية
لما كانت اما بانفرادها من حروف العطف والحق ان يقول الواو وحدها من العاطفة وانما ذكروا اما بعد لافادة
احد الشيئين وام المتصلة لاحد الامرين الداخل على الامر الاخر من الامرين همزة الاستفهام سواء كان
معنى الاستفهام باقيا فيها ام صارت بمعنى التسوية نحو قوله تعالى سواء استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم
وقل مجيء هل الاستفهام قبلها وانما حذفت همزة الاستفهام قبل ام ونوي لظهور معناها كقوله فاصبحت
فيهم آمنا لا كمعشر اتوني وقالوا من ربيعة او مضر وفي قوله مختصة بعطف الكلم نظر لانه يدخل على الاسم والفعل والحرف
قال شارح الجزولي قد تكون قبلها وبعدها جملتان فعليتان والفاعل فيهما واحد نحو اقام زيد ام قعد وقال
ابن مالك قد يكون الفاعلان مختلفين كقوله لا ابالي انت بالحزن تقيس ام جفاني بظهر غيب لئيم وقال
الشيخ الرضي يجوز المخالفة بين ما وبين الهمزة وام نحو اعندك زيد ام عمرو وازيد عندك ام في الدار والقيت زيدا
ام عمروا جوازا حسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن ولا يجاب ام الا بالتعيين لان السؤال بام في قولنا
ازيد عندك ام عمرو عن التعيين فوجب ان يكون الجواب بما يطابق السؤال وانما كان كذلك لان ام مع الهمزة
بمعنى اي ويستفهم باي عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه بام بتقدير اسم استفهام واحد ولهذا
سميت متصلة لكونها مع الهمزة التي قبلها كان هي متصلة بما قبلها غير منفصلة عنه وعلى هذا فاذا

فاذا ولي المتصلة مفرد فالاولى ان يلي الهمزة مفرد آخر مثل ذلك المفرد ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفردان
بعدهما بتاويل المضاف اليه فمعنى ازيد عندك ام عمرو ايهما عندك ومعنى افي السوق زيد ام في الدار في اي
الموضعين هو بخلاف او واما فانهما يفيدان الشك فقول السائل لك ازيد عندك او عمرو كان بمنزلة احدهما عندك
فكان الواجب في الجواب ان يقول لا ان لم يكن احدهما عندك او نعم ان كان احدهما عندك لانه انما يسال عن كون
احدهما فقط وان قلت في الجواب بالتعيين كان ذلك زيادة على الجواب لانه يلزم من تعيين احدهما ثبوت واحد منهما
فكان الجواب حاصلا مع زيادة وام المنقطعة كبل والهمزة اي يكون بمعنى بل مع همزة الاستفهام لا انها بمعنى الهما على
معنيهما سواء كان بل المتضمنة ام اياها يدل على ان الاول وقع غلطا كما في انها لابل ام شاء او يدل على الانتقال
من كلام الى كلام آخر لا لتدارك الغلط كما في قوله تعالى ام يقولون افتراه وسواء كانت الهمزة للاستفهام كالمثال الثاني
وقد يجيء ام المنقطعة بمعنى بل وحده اذا جاءت بعده اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور
ولا يليها الا الجملة بخلاف المتصلة فانها كما يليها الجملة يليها المفرد فيكون ما بعدها وما قبلها على كلامين نحو ازيد
عندك ام عمرو كانك قلت ازيد عندك ظانا انه عنده ثم صرت تظن ان الذي عنده عمرو فاضربت عن الاستفهام الاول
وشرعت في استفهام مستانف منقطع عما قبله ولهذا سميت منقطعة غير مختصة بالاستفهام بخلاف ام المتصلة فانها
مختصة بالاستفهام بالهمزة كما عرفت والمنقطعة تجيء بعد الخبر ايضا نحو انها لابل اي ان الاشخاص التي اراها لابل
وهي جملة خبرية فلما قربت وعلمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء ام شيء آخر
فاستفهمت عنها بقولك ام شاء والتقدير بل اهي شاء وهذا مذهب بعض النحاة وقال ابن مالك ان المنقطعة تجيء
لعطف المفرد على المفرد ولمجرد الاضراب كما في هذا المثال وام المنقطعة اعم منها اي من المتصلة فيهما اي في الاستفهام والخبر
وقد يجيء ام المنقطعة لمجرد الانكار من دون معنى بل كالهمزة اي كما في الهمزة للانكار كقوله تعالى ام يقولون
شاعر ام يقولون بقوله ولا لنفي ما وجب للاول من الاحكام عن الثاني فلا يجيء الا بعد الايجاب فلا يقال ما جاءني
زيد لا عمرو ويقبح اظهار العامل معها فلا يقال قام زيد لا قام عمرو ولئلا يلتبس بالدعاء ويختص لا العاطفة بالاسم
فلا يقال قام زيد لا قاعد وانما يقال اقوم لا اقعد لمضارعة المضارع الاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد وبل في
عطف المفرد على المفرد للاضراب على الاول موجبا كان الاول او منفيا ومعنى الاضراب جعل حكم المعطوف عليه كالمسكوت عنه
بالنسبة الى المعطوف فان حكمه يحتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وقال ابن مالك ان بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما
والمفهوم من ظاهر كلامه ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو يحقق بعد مجيء بل ايضا كما ان عدمه في قولك

ماجاءني زيد لكن عمرو كذلك بالاتفاق هذا حكم بل بالنظر الي ما قبلها واما حكم ما بعدها بالنظر الي ما قبلها فاشار اليه
بقوله فان وقع بل بعد الايجاب كالخبر المثبت والامر تعين الغلط في المعطوف عليه نحو جاءني زيد بل عمرو فانك
قاصد الاخبار عن مجيء زيد ثم ظهر لك انك غلطت في ذلك فاضربت عنه الي عمرو والمعني بل جاءني عمرو وان وقع بعد النفي
نحو ماجاءني زيد بل عمرو احتمل الغلط في المعطوف عليه عند المبرد فانه قال ان بل بعد النفي تفيد النفي وان الغلط في
الكلام المعطوف عليه فقط فيبقى الفعل المنفي مسندا الي المعطوف ويكون المعني ماجاءني زيد بل ماجاءني عمرو ويحتمل الاضراب عن الفعل
وحده دون الفعل وحرف النفي ولا يكون غلطا كما هو عند الجمهور فانهم قالوا ان بل بعد النفي يفيد الاثبات فكان معني ماجاءني
زيد بل عمرو بل جاءني عمرو ومنه قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء ولافادته الاثبات بعد النفي
لا يجوز فيما بعد بل من نحو ما زيد قائما بل قاعد الا الرفع وقد جاء بل في عطف الجملة علي الجملة لترك الكلام الاول والاخذ
فيما هو اهم من الاول مع ثبوت معني الاول كقوله تعالى بل ادارك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون وقد يجئ
ايضا لتدارك الغلط سواء اشترك الجملتان في جزء اولا نحو ضربت زيدا بل اكرمته ونحو خرج زيد بل دخل خالد ولكن
بالتخفيف وهو للاستدراك علي ما عرفت في عطف المفردات سمي كذلك نقيضة للا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول
ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول وانما كانت كذلك لانه يجب ان يكون ما قبلها مغايرا لما بعدها في النفي والاثبات
من حيث المعني واذا عطف بها المفرد علي المفرد لا يكون في المفرد المعطوف معني النفي لان حروف النفي انما تدخل علي الجمل واذا لم
في المعني المعطوف النفي وجب ان يكون المعطوف عليه منفيا ليحصل التغاير بينهما لكن في عطف الجمل نظيرة بل في وقوعها
بعد الاثبات والنفي كوقوع بل بعدهما نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو جاءني ولا يقع لكن في الاستفهام
فلا يقال اقام زيد لكن عمرو قاعد لانها للاستدراك عن حكم موجب او منفي ثبت لغير المعطوف بها ولا حكم بثبوت الشيء
او نفيه في الاستفهام حرفا التعريف لام وميم ساكنتان وقد عرفت بيانهما ووجه سكونهما في صدر الكتاب
وخرج بهذا القيد اللامات المتحركة وميم القسم ثم هما انما يدخلان علي الاسم للتعيين بوجه ما من الوجوه
الثلاثة التي تذكر بعدها بعد ان كان الاسم مبهما من الجنس فاللام لتعريف المعهود اي الذي عهد اي ادرك عند المخا
طب مدلول الاسم الداخلة هي عليه وهو اي المعهود ما كان معينا بينك وبين مخاطبك اما بجري ذكره تحقيقا قبل
ذلك ويخصصه بخبر ووقعة كما في قوله تعالى كما ارسلنا الي فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او تقديرا نحو اكرمني
رجل فالمكرم نجزي به فانه وان لم يتقدم ذكر مكرم تحقيقا الا انه مذكور تقديرا بدليل اكرمني واما بعلم المخاطب به من غير
جري ذكره لشهرته نحو قولك خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير واحد مشهور او اللام للجنس اي لتعريف

استغراق الجنس وهو اي الجنس ما كان منكرا باعتبار حقيقته بان يراد يتعلق بقوله للجنس باعتبار انضاف
المقدر اي انما يكون التعريف للجنس بان يراد به اي بالحقيقة كلية ذلك المعنى بالاتحاد لا خصوصيته فيلزم منه عموم ذلك الجنس
الاشتمال كل فرد من تلك الحقيقة عليها كقوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا و كقوله عليه السلام الماء طاهر اي كل الماء والنوم
حدث اي كل النوم ومن ثم اي اجل انه يكون للعموم جميع الجنس اجيز الدينار الحمر والدرهم البيض فيوصف المفرد المعرف
باللام لتعريف الجنس بالجمع علي ما حكي الاخفش قولهم اهلك الناس الدينار الصفر والدرهم ابيض فلو لم يكن المراد
من الدينار العموم لما جاز وصفه بالجمع لعدم المطابقة او اللام للماهية اي لتعريف الماهية بان يراد بها الواحد باعتبار
عهديته في الذهن كعلي اللئيم يسبني من قوله ولقد امر علي اللئيم يسبني فمضيت ثم قلت لا يعنيني فانه لم يقصد شخصا
معهودا فجرى مجرى المنكر لما كان مثل المنكر باعتبار الوجود ولجريه مجرى النكرة اجري في الشعر علي وصفه بالفعل وان لم يجز
وصف المعرف بالفعل وقيل ان قوله يسبني صفة اللئيم لا حال ونظيره قوله تعالى كمثل الحمار يحمل اسفارا وكقولك
دخلت في السوق في بلد كذا وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق معهودة وتحقيق هذا المقام وبيان الحصر
ان يقول كل اسم دخله اللام فان لم يكن معه قرينة دالة علي انه بعض مجهول او معين من كل فاللام فيه لاستغراق الجنس
سواء كان مع ذلك الاسم علامة الوحدة او التثنية اولا لان الالفاظ موضوعة بازاء المعاني الخارجية لا الذهنية
وليس المراد هنا بعض الافراد لعدم علامة واحدة وهو التنوين لانه باللام المتمكن غير العلم يدل علي التمكن في التنكير بمعني
كونه بعضا مجهولا من جملة فوجب كونه لجميع الافراد اذ لا واسطة بين جميع الافراد وبعضها في الخارج وان كان قرينة
دالة علي ان المراد ليس هو الاستغراق فان كان هناك قرينة عهد فاللام للعهد وان لم يكن قرينة عهد فلا فرق
بين المعرفة والنكرة معني ان كان في ذلك الاسم علامة الوحدة او التثنية نحو ما اعطيتك الا التمرة والتمرتين
فانه بمنزلة ما اعطيتك الا تمرة وتمرتين وان لم يكن فيه علامتهما نحو اشتريت التمور رايت الرجال والفرق
بين ذي اللام والمجرد عنها هو ان المجرد يدل علي ان الاسم بعض من جملة لان التنوين فيه يدل علي التنكير وذو اللام
يدل علي ان المراد منه الماهية المجردة عن البعضية والبعضية انما تستفاد من القرينة كالاشتراء والرؤية فالمجرد
وذو اللام بالنظر الي قرينة بمعني واحد وبالنظر الي مفهوميهما مختلفان لان المجرد يدل علي انه بعض من جملة وذو اللام
يدل علي الماهية المجردة عن البعضية ولاجل هذا يجوز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر وقد يكون اللام
قايما مقام الضمير عند الكوفية وبعض البصرية نحو مررت برجل حسن الوجه بالتنوين والرفع وزائدة
غير لازمة كما في الاعلام التي في الاصل مصادر او صفات كالمظفر والعلاء او لازمة كالاسماء التي صارت

معها اعلاما كالنجم وقد يكون عوضا من حرف اصلي كلفظ الله على راي حروف الشرط ان ولو واما ولها
صدر الكلام لانها مغيرة لمعاني الجمل ومحدثة فيها معنى الشرط وكل ما يتغير معنى الكلام وكان حرفا فمرتبته
الصدر ليعلم من اول الامر ان الكلام من اي نوع من انواعه فان للنسبية وقد عرفت معناها في بحث الفعل المضارع
في الاستقبال لانها موضوعة للشرط الذي يكون للجمل نحو ان يكرمني اكرمك او للمنع نحو ان تضربني اضربك ولا
يتحقق معنى الجمل والمنع الا في الاستقبال وان دخلت اي ان دخلت المضي اي مكان معنى الماضي سواء كان
بلفظ الماضي نحو ان ضربت ضربت او بلفظ المضارع نحو ان ضربتني لم اضربك وسواء كان الفعل شرطا او جزاء ونحو
ان اكرمتني فقد اكرمتك امس هذا اعتراض فان قوله فقد اكرمتك امس باق على المضي بدليل قرينة قوله امس لان
وقوع امس بعده يقتضي ان لا يتغير الى معنى الاستقبال مع انه جزاء الشرط واجاب عنه بقوله محمول على ان تثبت اكرامك
في الاستقبال يكون ذلك في الاستقبال ايضا سببا للاخبار بذلك اي باني قد اكرمتك امس فيكون قوله فقد اكرمتك
امس في التقدير بمعنى ما هو مستقبل وانما يكون محمولا على هذا لاستحالة حصول المسبب وهو قوله فقد اكرمتك
امس قبل السبب وهو قوله ان اكرمتني ولو لم يحمل على هذا يلزم ذلك لان قوله ان اكرمتني وهو السبب مستقبل
لعدم اقترانه بما ينافي الاستقبال وقوله فقد اكرمتك امس ماض سابق على مضمون ان اكرمتني وهنا نظر للمتامل
على المتامل ولو لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط اي انها موضوعة لتكون جزاؤها معدوم المضمون مع القطع فيمتنع
مضمون شرطها لان مضمون جزائها لازم شرطها وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم في الماضي وان كان الفعل مضارعا
كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم فلو للماضي لفظا ومعنى وكذا لم يعمل وان كان للشرط لان الماضي لا يستحق
الاعراب بخلاف لم فانه وان كان للماضي معنى الا ان المضارع ملتزم بعده في الاستعمال فيعمل وقوله على سبيل التقدير اشارة
الى ان استعمال لو في الماضي يوجب ان يكون امرها في الشرطية على سبيل تقدير وجود الشرط مع المشروط والمقدر وجوده
في الماضي يكون ممتنع الوجود فيه فلذلك يكون لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
اي لو قدر التعدد في الالهة لزم الفساد على ذلك التقدير وانما قال لانتفاء الشرط بانتفاء المشروط الذي هو الجزاء لانه
يلزم انتفاء تعدد الالهة بانتفاء الفساد لان الاية انما سيقت للدلالة على انتفاء العدد في الالهة بامتناع الفساد بلا عكس
اي لا يلزم انتفاء الفساد بانتفاء العدد لعدم التعدد مع وجود الفساد باخراجهما اي باخراج الله السموات والارض
عن النظام الموجود فيهما لجواز ان يفعل الله تعالى ذلك فثبت ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني ويكون عبارته
اولى من عبارة غيره من النحاة لانها لامتناع الثاني لامتناع الاول لما ذكرنا ولان الاول هو الملزوم والثاني

والثاني هو اللازم ولا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم وانما يلزم من انتفاء اللازم انتفاء الملزوم لان
اللازم من حيث انه لازم يكون اعم من الملزوم ومن انتفاء العام يلزم انتفاء الخاص من غير عكس هذا شرح
كلام المص والاعتراض على النحاة وفيه نظر لان ما قال النحاة من ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول تفسير
صحيح لان مرادهم ان جواب لو ممتنع لامتناع الشرط غير ثابت لثبوت غيره بناء على مفهوم الشرط في عرف اللغة
لا في حكم العقل حتى يلزم الاعتراض المذكور عليهم فاذا قلت ان قام زيد قام عمرو فهو دال في عرفهم على انه اذا لم يقم
عمرو لان الاصل فيما علق بشيء ان لا يكون معلقا على غيره ولذا فهم عدم جواز القصر في السفر عند عدم الخوف
من قوله تعالى فليس عليكم جناح ان تقصروا من الصلوة ان خفتم فعلى هذا اذا قلت لو جئتني اكرمتك فقد دلت
لو على ان المجيء مستلزم للاكرام وعلى انه ممتنع فيفهم منه ان الاكرام ايضا ممتنع وقال سيبويه ان لو لما كان سيقع
لوقوع غيره ومعناه ان لو يقتضي فعلا ماضيا كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره والمتوقع غير واقع فكانه قال
فعلا امتنع لامتناع ما ثبت لثبوته فكان لو عند سيبويه منطوق ومفهوم فاذا قلت لو اكلت لشبعت فعده
ان الشبع تقع فيما مضى لو وقع الاكل فيه وغير سيبويه اعتبر المفهوم وقال في معناه امتنع الشبع لامتناع الاكل
وقد جاء المشروط للشرط الذي دخلته لو غير منتف اي لازم الوجود على كل تقدير اي على تقدير تحقق الشرط
وتقدير عدم تحققه وعلامة ذلك ان يجعل الشرط ما يكون نقيضه بالشرطية اولى فيلزم استمرار وجود المشروط
على كل تقدير لانك جعلته في الظاهر لازما للشرط الذي يقتضيه بالاستلزام اولى فيكون ذلك المشروط لازما للشرط
بالادعاء ولاز لنقيضه ايضا لانه باستلزامه اولى فيلزم استمرار وجوده في جميع الازمنة لان الواقع لا يخلو عن احد
النقيضين كقوله عم نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اي لو قدر عدم الخوف من الله فهو على هذا التقدير
لم يعص الله فكيف يعصي عند الخوف ومنه قوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا فان لو لم يحمل على هذا لزم تناقض
افصح كلام الملك العلام اوله وذلك لان قوله تعالى لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم يدل على انه لا خير فيهم وما اسمعهم
وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا يدل على انه تعالى ما اسمعهم وانهم ما تولوا وعدم التولي خير فاول الكلام
يقتضي نفي الخير واخره يقتضي ثبوت الخير فيجب الحمل على المعنى الثاني للو ويكون معنى الاية لو قدر الاسماع من الله فهم
على هذا التقدير تولوا وما انتفعوا بالاسماع فكيف لم يتولوا عند عدم الاسماع وقد يحذف المشروط كقوله تعالى ولو ان
قرانا سيرت به الجبال التقدير لكان هذا القران وكقولهم لو رايت لو رايت منه كيت وكيت في البسالة والسخاوة
والعلم والزهد وغيرها من المناقب وفي مثل هذا الحذف نوع مبالغة على المجانسة بلغت مبلغا تقاصرت العبارة

وقد يجيء لو للتمني نحو لو تأتيني فيحدثني بمعنى ليتك تأتيني ولهذا يجوز النصب في فيحدثني جو وكقوله عز من قائله
ودوا لو تدهن فيدهنون وفي بعض النسخ المصاحف فيدهنوا هكذا قال الزمخشري ايضا وعند الفراء وابي علي
لو مصدرية وقال ابن مالك لو مصدرية اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني كقوله تعالى يود احدهم لو يعمر
الف سنة وقد يكون غير مسبوقة بتمن كقوله عليه السلام ضرك لو مننت وربما من التمني وهو المغيظ المحنق وقد
يحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه فكان لها جواب كجواب
ليت وقال وعكس ان يقال ليس هذا من باب الجواب بالفاء بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل
في تأويل المصدر والمصدر قد يعطف عليه الفعل فينصب باضمار ان ثم قال واما الزمخشري فانه قال
وقد يجيء لو في معنى التمني كقولك لو تأتيني فتحدثني فان اراد بهذا الكلام ما اردناه فهو صحيح وان اراد ان
لو حرف موضوع للتمني كليت فهو غير صحيح فان يستلزم منع الجمع بينهما وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين
ليت وذلك ان حروف المعاني مقصود بها النيابة عن افعال في سبيل الاختصار فالجمع بينها وبين تلك الافعال
ممتنع لامتناع الجمع بين نائب ومنوب وعلى هذا قيل على المصنف ما قال ابن مالك على الزمخشري واما التفصيل
كلام مجمل نحو اما زيد فعالم واما عمرو فجاهل الا انهم لم يلتزموا ذكر المتعدد ولا ينافي ذلك الخ يكون للتفصيل لما
في نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقي كقوله تعالى واما الذين في قلوبهم زيغ ولم يذكر بعده اما اخرى للتفصيل اخرى
الا انه يفهم منه والصحيح انه لا يلزم ذكر المتعدد لفظا ولا تقديرا الصحيح ان يقال اما انا فقد فعلت كذا وسكت
وتورد وما في اوائل الكتب كقولهم اما بعد فاني احمد الله واستدل على كونها للشرط بلزوم في جوابه وبالتزام
ما بعده حكما من الاحكام والتعويض يتعلق بقوله بعد التزم جزء كائن بينهما اي بين اما وبين فائها عوض فعلها
الداخلة هي عليه حال كون ذلك الجزء مما في حيز الجواب لا اما على الاصح وهو مذهب سيبويه عوض هذا الجزء من الفعل
للتنبيه على ان الجزء المقدم المتقدم على الفاء هو المقصود بالتفصيل التزم حذف الفعل اي فعل اما لدلالة اداة الشرط
عليه مع قيام ذلك الجزء مقامه فاصل اما زيد فمنطلق اما يكن من شيء فزيد منطلق بمعنى ان يقع شيء في الدنيا
يقع انطلاق زيد وهذا جزم بوقوعه لانه ما دامت الدنيا باقية لا بد من وقوع شيء فيها فحذف يكن من شيء
لغرض لفظي وهو كثرة استعمالهم انها موضوعة للتفصيل وهو مقتضي التكرار ما المقتضي للاستثقال المحذفة
ولغرض معنوي وهو لزوم الانطلاق لزيد فحذف الملزوم الذي هو الشرط واقيم ملزوم الانطلاق وهو
زيد مقامه فبقي الفاء داخلة على ما هو لازم بما قبلها فقد حصل من حذف فعلها واقامة جزء الجزاء

الجزاء وهو زيد في المثال مقامه اربعة اشياء تخفيف الكلام وقيامه ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم وهو
زيد مقام الملزوم بالادعاء وهو الشرط واستنال خبر واجب الحذف لشيء مقامه وعدم تلاقي حرف الشرط
وهو اما مع حرف الجزاء وهو الفاء ولاجل ذلك جاز وقوع الفاء في غير موقعها وجاز تقديم ما لا يصح تقديمه في
غير هذا الموضع فاجاز سيبويه اما هذا فان عمرا ضارب فقدم معمول ضارب مع انه في حيز ان لا يجوز
تقديمه عليه وذلك لانه اذا جاز التقديم للغرض على ما ذكرنا من الاشياء الاربعة مع وجود الفاء المانع لتقديم
ما يقع بعده عليه فلا باس بجواز التقديم مع وجود الفاء المانع لتقديم ما يقع بعده عليه فلا باس بجواز التقديم
مع ما نقيض والكثير لان الغرض قوي فيجوز لتحصيله عدم اعتبار ما نقيض والكثير وقوله قيل على الاصح اشارة الى ما
ذكرنا من مذهب سيبويه فيكون ما بعد اما على مذهبه ابدا اما مبتدأ او معمولا لما في حيز ما بعد الفاء سواء كان
الفاء داخلة على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان اولا وقيل هو اي الجزاء المذكور بين اما والفاء معمول الفعل
المحذوف قبل الفاء ولا يكون جزاء ما في حيز الجواب مطلقا اي سواء دخلت الفاء ما بعده فيما قبله او لا يدخله
لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبله فنحو اما زيد فمنطلق تقديره مهما حصل فعل زيد فهو منطلق فنحو اما يوم الجمعة
فزيد منطلق تقديره مهما يذكر يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان دخلت الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله كان
نحو اما يوم الجمعة فان زيدا ضارب فمن الثاني اي يكون ذلك الجزء معمول الفعل المحذوف ولا يكون جزءا مما في حيز
الجواب لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها والا يدخل الفاء ما لا يعمل ما بعده فيما قبله فمن الاول اي يكون ذلك
جزءا مما في حيز الجواب فلا يكون معمولا للمحذوف بل يكون اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او خبرا نحو اما قائم
فزيد او معمولا لما في حيز الجواب اذ لا مانع من عمله فيما قبله نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق لان الفاء لما
زحلقت عن موضعها الا مانع تقديم ما بعدها لضعفها بخلاف ان فانها في مركزها فيقوى على المنع واعلم انه
يجوز ان لا يكون ذلك الجزء معمولا للمحذوف ولا جزءا مما حيز الجواب فانه يجوز عند سيبويه والمازني والزجاج
ان يتعلق الجار والمجرور الظرف باما لتضمنها معنى فعل الشرط نحو اما يوم الجمعة فاني ضارب ووجوب
النصب في مثل واما السائل فلا تنهر ووجوب الرفع في اما زيد فقائم يبطل القول الثاني وهو ان الجزء
الواقع بين اما والفاء معمول المحذوف مطلقا لانه كما يجوز ان يقال ان التقدير فيه مهما يذكر السائل فلا تنهر
حتى يكون السائل منصوبا يجوز ان يكون التقدير مهما حصل لسائل فلا تنهر ليكون مرفوعا وكما
يجوز ان يكون تقدير اما زيد فقائم مهما حصل فعل زيد فهو قائم حتى يكون زيد مرفوعا جاز ان يكون التقدير

مهما يذكر فزيدا فهو قائم لئلا يكون منصوبا على انه قد علم انه اذا قيل اما السائل فلا تنهر فالغرض ذكر
السائل مفعولا به لقوله فلا تنهر وكذلك اذا قلت اما زيد فقائم والغرض الاخبار عن زيد بالقيام
فلا يحتاج الكلام لا من جهة المعنى ولا من جهته لما ذكرنا من ان الغرض لتقديم هذا الجزء قوي فلا يعتبر
مانع التقديم وكون الفاء في جواب اما للجزاء لتضمنها معنى الشرط يبطل القول [illegible] الفاء لا يعمل ما بعده
فيما قبله ويمنع ما لا يدخله الفاء لان الفاء الجزائية تمنع من تقديم ما في حيزها عليها كان فكما يجوز التقدم
مع الفاء لتحصل الغرض المذكور من التقديم يجوز مع ان وفيه نظر لوجود الفرق بين الفاء وبين ان لما ذكرنا
من ان الفاء ضعفت بسبب عدم وقوعها في موضعها بخلاف ان فانها لكونها في مركزها الاصلي تمنع من تقديم
ما في حيزها عليها حروف التحضيض الا وهلا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لمثل ما
ذكرنا في حروف الشرط وتلزم الفعل لفظا نحو لولا ارسلت او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته لان
التحضيض والتوبيخ اللذين معناهما لا يكونان الا بالفعل المستقبل للحث على الفعل والطلب له فهي عند
دخولها على المستقبل بمنزلة الامر كقوله تعالى لوما تاتينا بالملائكة والماضي للوم على الترك اي ترك الفعل والتوبيخ
لكونه مطلوبا قال سيبويه يقول لولا خيرا من ذلك وهلا خيرا من ذلك اي هلا يفعل خيرا من ذلك قال ويجوز
رفعه على معنى هلا كان منك خير من ذلك حرف التاكيد قد وتسميتها به اي بحرف التاكيد لانها اي لان قد جواب لما فيه
معنى التاكيد نحو هل فعل ولما يفعل وفيهما معنى التاكيد وجواب المؤكد يكون مؤكدا او لانها لا ينفك ابدا عن معنى
التحقيق لكن يضاف الى هذا المعنى بحسب معنى اخر فكانت للتاكيد وهي مع افادتها التحقيق للترتيب اي
للتقريب اي لتقريب الماضي من الحال والتوقع في الماضي قيل لا يتوقع الا المنتظر والماضي قد وقع فلا ينتظر
قلنا اراد بالتوقع انه كان يتوقع ثم صار ماضيا نحو قد قامت الصلوة لقوم كانوا قد قاموا خلف الامام
ينتظرون قول المؤذن قد قامت الصلوة فعلى هذا فلا انتظار الاخبار [تخبير] يعتقد المتكلم انه يتوقع منه
المخاطب وللتقليل مع افادتها التحقيق في المستقبل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه
منه الصدق وان كان قليلا وللتحقيق في الحال كقوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وقد يعلم الله ويجوز حذف الفعل
بعدها لدلالة ما قبلها عليه كقوله افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت فحذف
زالت لدلالة لم تزل عليه وانما حذف قياسا على هو اي قد جواب لما وهي لما فانه يجوز حذف الفعل المنفي بلما
في الاختيار ان دل عليه دليل استغناء بها عن الفعل نحو [قاربت] المدينة ولما اي ولما ادخلها ويجوز الفصل بينها
سافرت صح

بينهما اي بين قد وبين فعلها بالقسم كقولك قد والله احسنت وقد لعمري بت ساهرا وذلك لان القسم
ليس باجنبي لانه لتاكيد الفعل المصدر بقد ولا يجوز الفصل بغير القسم لان الحرف المختص بما دخل عليه اذا لم يكن
فكيلا عاملا فيه منزل منزلة الجزء ولا يجوز الفصل بين جزء الشيء وجزئه الاخر حرف الردع كلا وسمي
بذلك لانه لزجر المتكلم اي نحوه وردعه اي منعه لقول غيره كما اذا قيل لك فلان يبغضك فتقول كلا ردا له
وتنبيها على الخطاء وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوفا لان الحرف لا يستقل اي كلا لا تفعل او ليس الامر كذلك
قال الله تعالى ربي اهانني كلا اي ليس كما يظن بل اعطاء المال ليس للاكرام وتضييقه ليس للاهانة وقد
جاء بمعنى حقا والمقصود منها تحقيق الجملة كان كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى بمعنى حقا وعلى هذا اي على
تقدير كونها على معنى حقا وقيل بتسميتها لم يبعد عن الصواب وجه تكون بنيا الموافقة للحرف في لفظ واصل معناه
فان الردع عن الشيء مستلزم لاعتقاد حقيقة الشيء مستلزم للردع عن نقيضه فيكون بين الردع والحق
ملازمة كفي الاسمية الا ان النحاة حكموا فيها بالحرفية لما فهموا من ان المقصود منها تحقيق الجملة كالمقصود
من ان تاء التانيث يلحق لتانيث اي للدلالة على تانيث المسند اليه في المشتق سواء كان المشتق
فعلا او اسما من الاسماء المشتقة واحترز به عن العامل الجامد كالمصدر فانه لا يلحق التاء به نحو اعجبني ضرب هند
العامل احترز من غير العامل فيه نعم امراة هند والعامل المسند اعم من ان يكون اسناده الى المسند اليه بطريقة
القيام به او لا فيدخل فيه مفعول ما لم يسم فاعله لان حكمه حكم الفاعل وانما يجوز الحاق التاء بالمشتق مع ان الفاعل
المؤنث هو الفاعل لما بينهما من شدة الاتصال كما ذكرنا في بحث الفاعل نحو مررت بامراة قامت او قائمة
فانه انما يؤنث الفعل واسم الفاعل هنا لان فاعلهما وهو الضمير المستتر فيهما مؤنث ولذلك لم يلحق تاء التانيث
بالمشتق في نحو هند قام ابوها او قائم ابوها وان كان المسند اليه وهو هند مؤنثا لان الفاعل وهو ابوها ليس
بمؤنث ويلحق التاء بالمشتق في نحو زيد قامت او قائمة امه وان كان المسند اليه مذكرا لان الفاعل وهو امه
مؤنث واما الحاق علامة التثنية والجمع في مثل قولك قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف
لعدم احتياجها الى هذه العلامة واذا الحقت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
من غير فائدة بل هي حروف دوال على احوال الفاعل كتاء التانيث وللمدخول عليه اي وللتانيث الذي
دخل التاء عليه في الجامد نحو انسان وانسانة وامرء وامراة وغلام وغلامة وهو سماعي ولتمييز الواحد من جنسه
في الاجناس المخلوقة نحو تمرة وتمر فان التمر يقع على القليل والكثير فاذا قصد التنصيص على الواحدة والافراد

جيئ فيها بالتاء ويسمى هذه الاسماء باسماء الاجناس وقد يجيء في الاحاد المصنوعة نحو عمامة وعمام وسفينة
وسفين واعلم ان هذه الجنس يؤنثه الحجازيون ويذكره التميميون وقد جاء الجمع بين التانيث والتذكير
في قوله تعالى من شجرة من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم ومؤنث هذا الباب لا يكون
له مذكر من لفظه لئلا يلتبس بالجمع قال يونس فاذا ارادوا ذلك قالوا حمامة ذكر وبطة ذكر وبالعكس
اي لتمييز الجنس من الواحد نحو كم وكمئة وجباء وجباءة فان الكم واحد والكمئة جنس وهو اي العكس
قليل بالنسبة الى الاول ولتمييز الواحد من الجمع نحو تخمة وتخم فان تخمة بالتاء واحد والمجرد عن التاء
جمع وليس تخمة وتخم مما يفرق بين الواحد والجنس بالتاء كالرطبة والرطب والتمرة والتمر لان تخما
مؤنث قطعا بخلاف رطب وتمر كما عرفت ولانه لا يصغر الا على تخيمات وبالعكس اي لتمييز الجمع من الواحد
لجمالة في جمع جمال وكذا جمالة وبغالة وهو اصحاب الجمال والبغال والحمير ولتاكيد الصفة والمبالغة فيها
نحو علامة والعجمية كجوارية فان فيه دليل على ان واحده وهو جورب معرب والنسب كاشاعثة ومعناه
الاشخاص المنسوبة الى الاشعث فادخل التاء فيه لبيان النسب وقيل ان التاء فيه عوض عن ياء النسبة
في واحدة والمعنى ولذا لزمت التاء فيه فلا يقال فيه الاشاعث بغير التاء الا اذا كان جمعا لكل واحد اسمه
الاشعث بخلاف التاء في نحو جوارية فانها لما لم يكن عوضا عن شيء لا يكون لازمة فجاز جوارب ايضا بغير
التاء تشبيها بالجمع العربي وانما عوض التاء عن ياء النسبة لانها احق منها مع ما بينهما من المناسبة
في ان كل واحد منهما يجيء للوحدة نحو تمرة ورومي وللمبالغة نحو علامة واحمري ولا بمعنى كغرفة وكرسي
ولتاكيد معنى الجمع وتحقيق تانيثه مع اطراده نحو ارغفة او عدم اطراده كما في عمومة وقشاعمة في جمع قشعم
او لتاكيد معنى التانيث كنعجة وناقة فان لفظ المؤنث هنا غير لفظ المذكر وكان يغني ذلك عن تاء التانيث
لحصول الفرق بينهما الا انه زيدت التاء لتاكيد معنى التانيث المستفاد من لفظيهما وللعوض
عن محذوف لازم الحذف سواء كان المحذوف فاء نحو لدة او عينا نحو اقامة او لاما نحو سنة او عن محذوف
معاقب اي يجوز رده نحو جحاجحة في جمع جحجاح وهو السيد والاصل فيه جحاجيح في الجمع الصحاح التاء
فيه عوض عن الياء المحذوفة ولا بعضها او من الياء ولا يجتمعان او عن ياء المتكلم كما في يا ابت ويا امت
وهي اي تاء التانيث متحركة في الاسم لما ذكرنا في بحث الماضي والفعل المضارع لان التاء فيه انما يكون
في اوله نحو هند تضرب فيجب ان يكون متحركة ليمكن الابتداء بها وساكنة في الاصل في الماضي نحو

نحو ضربت وقد عرفت ايضا وجه سكونها فان حركت تاء التانيث التي في الماضي نحو ضربتا فالحركة عارضة
لان الحركة العارضة هي الحركة التي تكون مع وجوب سبب السكون وهنا كذلك لان سبب التاء ثابت
في نحو ضربتا وهو كونها تاء التانيث في الفعل الماضي ومن ثمه اي من اجل ان الحركة عارضة في نحو ضربتا لم يرد
الالف في رمتا لان حركة التاء لما كانت عارضة تكون التاء المتحركة في تقدير السكون لوجود سبب السكون
فكانه لا حركة هنا وانما يرد الواو في نحو قولا وان كانت حركة اللام هنا لاجل الف الضمير كان حركته في نحو
رمتا لاجله ايضا لان حركة اللام بعد اتصال الف الضمير به صارت لازمة لان الحركة اللازمة هي التي
جاز بعد زوال سبب السكون وهنا كذلك لان بناء الامر الذي كان سببا لسكون اللام في قل ما بقي
سببا لسكونه في قولا لانه فيه سبب لحذف علامة الرفع لا لسكون اللام فيكون حركة اللام فيه لازمة
فلا يمكن تقدير السكون مع وجود هذه الحركة وانما قال على الافصح لان بعضهم يعتد بهذه الحركة
واعاد المحذوف نحو رماتا نظرا الى حركتها في الحال بواسطة الالف التي هي كالجزء من الكلمة نون التاكيد
يلحق للمبالغة وتاكيد الفعل باخر ما فيه معنى الطلب من الفعل كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض
والقسم لان وضع هذه النون لتاكيد ما فيه معنى الطلب لان ما يطلب يقصد تاكيده ليحصل لان الطالب انما يطلب
في العادة ما هو مراده فكان ذلك مقتضيا لتاكيده وقد يلحق بالدعاء وان كان بلفظ الماضي قال الشاعر دامن
سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا اي دام سعدك فالحقت بدام لانه دعاء فيه معنى الطلب وانما
الحقت القسم فان لم يكن فيه معنى الطلب لانه في الغالب انما يقسم المتكلم على ما هو مطلوب وحمل بقية الباب عليه ولانه
فعل مستقبل مشتمل على ما يقتضي توكيده وهو القسم كما اشتمل فعل الطلب عليه وقلت زيادة نون التاكيد في النفي
لانه خبر عاري عن معنى الطلب وانما يجوز زيادتها فيه مع قلتها تشبيها للنفي بالنهي لانهما غير موجبين وكون
حرفيهما لا اما بين ما كلا جعل النفي بلا كالنهي اذا كانت متصلة بالفعل نحو لا اقومن وكقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن
الذين ظلموا منكم خاصة فلا تصيبن جملة منفية صفة لقوله فتنة وعند اكثر النحاة لا يجوز ذلك في سعة الكلام واولوا الاية
الكريمة وقد يلحق بالمنفي مع انفصال لا في نحو لا في الدار اقومن وبالمنفي بلم كقوله يحسب الجاهل ما لم يعلما شيخا
على كرسيه معمما ونحو فلما يقولن وربما يقولن يجريه مجرى النفي وكثرت زيادة النون في مثل اما يفعلن اي
في فعل شرط مؤكد اداته بما المزيدة فان اما يفعلن في الاصل ان ما يفعلن ونحو ايا ما يفعلن واينما يفعلن وحيثما يجلس
يفعلن وذلك لجريه مجرى القسم في انه لما اكد اول الشرط بما الزائدة اكد اخره بنون التاكيد كما ان القسم لما اكد اوله

باللام الداخلة بالنون نحو والله لافعلن او الجزية يجري ما فيه معنى الطلب كالاستفهام على ما يقتضي تاكيده وهو ما المزيدة
كالاستفهام فمثل الطلب على الطلب على المقتضى لتوكيده وهي خفيفة ساكنة وثقيلة مفتوحة حركت لالتقاء الساكنين
وفتحت لثقل النون بسبب اجتماع النونين الا بعد الف التثنية نحو اضربانّ وبعد زيادة الف بعد نون جمع المؤنث
نحو اضربنانّ وانما زيدت الالف هنا الاجتماع لئلا يجتمع النونات الثلث لو لم يزد الالف فانها اى فان النون
الواقعة بعد الالف مكسورة تشبيها لها بنون الاعراب الواقعة بعد الالف المكسورة في المضارع نحو يضربان
والنون الخفيفة تقع حيث يقع الثقيلة الا في فعل الاثنين وفعل جماعة المؤنث فانها لا تقع فيهما على الاشهر
فيهما
لالتقاء الساكنين على غير حدهما وهو لا يجوز لان الرابطة بين الحروف الحركات فان فقدت في اثنين منها لا يمكن ربط
احدهما بالاخر خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الخفيفة بهما والمروي عنه انه يبقي النون ساكنة لان الالف قبلها
كالحركة لما قبلها من زيادة المدة كقراءة نافع محياي بسكون الياء وصلا وقيل يحرك يونس النون بالكسر وعليه
حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وانما لم يلحق النون بهما على غير قول ولم يحذف الالف لالتقاء الساكنين
كما يحذف الواو في جمع المذكر نحو اضربن لانه لو حذفت الالف على تقدير الحاق النون بهما التبس المثنى بالواحد بخلاف
جمع المذكر فانه لا يلتبس بالواحد بعد حذف الواو منه لان ضمة ما قبلها قبل النون يدل على انه جمع ولو الحق بجمع
المؤنث وحذفت الالف منه لزم الوقوع فيما فر منه من اجتماع النونات لانه انما زيدت الالف للفصل بينهما وما قبلها
النونين
اى ما قبل النون الخفيفة والثقيلة مضموم مع واو الضمير سواء كان ما قبل الواو ان كان ما قبل الواو مضموما
نحو اضربنّ فانه لما اتصل باضربوا نون التاكيد والنون وان كانت كالجزء من الكلمة لشدة اتصالها بما قبلها الا
انها كلمة منفصلة على كل حال فكان التقاء الساكنين على غير حدهما فحذفت الواو اكتفاء بالضمة او كان ما قبلهما
قبلهما
نفس الواو ان كان ما قبله مفتوحا نحو اخشونّ وانما لم يحذف واو الضمير هنا لانه لا دليل عليه بعد حذفه وانما ضم
لالتقاء الساكنين ولم يكسر ولم يفتح اجراء لما قبل النون في جمع المذكر في جميع الانواع بمجرى واحد بالتزام ضمة وما
قبلهما مكسور مع ياء اى ياء الضمير سواء كان ما قبلهما ما قبل الياء ان كان ما قبل مكسورا نحو اضربنّ او نفس الياء
ان كان ما قبله مفتوحا نحو اخشينّ فانه لا يحذف الياء هنا لالتقاء الساكنين بل انما يحرك بالكسر لا بالفتح او الضم
لمثل ما قلنا في واو الضمير وما قبلهما مفتوح فيما سواهما اى فيما سوى ما فيه واو الضمير وياؤه وهو المتكلم والواحد
المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة
ها
نحو لاضربنّ وليضربنّ ولتضربنّ لان الفعل لما عاد الى البناء بسبب تركيبه
مع النون كان الاصل ان يبنى على الفتح كما يبنى الجزء الاول من المركب نحو بعلبك عليه واما ما قبل النون الثقيلة في المثنى

في المثنى وجمع المؤنث فلم يكن مفتوحا الا انه لما كان قبلها الف قبلها فتحة فكان ما قبلها مفتوحا والخفيفة اذا لقيت
ساكنا كان بعدها لا قبلها لانها اذا التقت قبلها حذف الساكن لا النون نحو اضربن حذفت الخفيفة حذفا مطردا مع
بناء حكمها من بناء ما قبلها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واصله لا تهينن حذفت النون
لالتقاء الساكنين وابقى ما قبلها قبله على البناء على الفتح لانها في حكم المراد ولولا ذلك لوجب ان تقول لا تهن الفقير
بحذف الياء وجزم وانما حذفت الحقيقة لاداء اثباتها الى احد المحذورين وهو تحريكها او التقاء الساكنين على غير
الحد وللفرق بينها وبين التنوين وكان الخفيفة بالحذف اولى لان التنوين داخل على الاسم وله فضل على النون الداخل
على الافعال ولقوة التنوين لانه لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون وكذلك حذفت الخفيفة في الوقف ان انضم
ما قبلها كما اذا كانت مع واو الضمير او انكسر ما قبلها كما اذا كانت مع ياء الضمير تشبيها لها بالتنوين فانها تحذف
في حالة الرفع والجر ثم يرد بعد حذف الحقيقة ما حذف لاجلها اى لاجل الحقيقة وسببها من حرف علة كواو الضمير ويائه
وهو لوه وحرف اعراب نحو هل يضربون في هل يضربن فانه لما حذف نون التاكيد في الوقف ردت الواو ونون الاعراب
اللتان حذفتا لاجلها وانما رد المحذوف لان النون بعد حذفها قدرت معدومة من اصلها بخلاف التنوين في مثل قاض
فان حذفه في الوقف لا يوجب رد الياء التي حذفت لاجل التنوين على الفصيح كما ذكرنا من فضل التنوين وقوته وتقلب
الخفيفة الفا ان انفتح ما قبلها فيقال في اضربن اضربا تشبيها بالتنوين فانها تقلب ايضا الفا في الوقف في حالة
النصب وان كان فعل ما قبلها اى ما قبل النون معتل العين يرد ما حذف للساكن بتحرك ذلك الساكن بالحاق النون به
نحو قولن في قل فانه انما حذف الواو منها لالتقاء ساكنة مع اللام الساكن بعدها فلما فتحت اللام فتحة لازمة
لاجل النون عادت الواو المحذوفة وان كان
منهم
فعل ما قبلها معتل اللام ولم يكن ذلك الفعل مما كانت الثقيلة مكسورة فيه
كفعل الاثنين وجماعة النساء فانه لم يكن فرق بينهما
فيهما
بين الصحيح والمعتل الآخر تقول اضربان واضربنان وارميان
وارمينان وانما لم يحذف الالف منهما مع ان التقاء الساكنين فيهما على غير حدهما لان النون ليست من كلمة الساكن
الاول وشرط التقائهما على الحد ان يكون المدغم فيه من كلمة الاول كما عرفت فيجب ان يحذف الالف كما يحذف
الواو والياء في جمع المذكر والواحد المؤنث نحو اضربن واضربن لان نون التاكيد الثقيلة من جهة عدم استقلالها
بنفسها لانه لا بد من ان ينضم الى شيء يكون كالجزء من الكلمة ومن جهة انها موضوعة على حرفين وليست بلازمة للكلمة
لا تكون كالجزء فمن حيث عدم لزومها غرض في اعطائها حكم الجزء اعطوها كما في التثنية وجمع المؤنث فانه لو لم يجعل النون
كالجزء من الكلمة فمن حيث يكون التقاء الساكنين على غير حده فيجب ان يحذف الالف فيلزم التباس المثنى بالواحد ولا يرفع الالتباس

بكسرة النون لان النون انما كسرت لاجل وقوعها بعد الالف فلو حذفت الالف عادت النون الى اصلها وكما في
جمع المؤنث فانه لو حذفت منه لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع النونات وحيث لم يعرض لهم ذلك الغرض لم يعطوها
حكم الجزء كما في جمع المذكر والواحد المؤنث لانه لا يلزم الالتباس بعد حذف الواو والياء منهما لان ضمة ما قبل النون
يدل على انه جمع كما كسر ما قبلها يدل على انه واحد مؤنث فيهما اى فالنونان مع الضمير البارز وهو واو الضمير وياؤه
كالمنفصل اى كاللفظ المنفصل يعني يجب ان يعطى ما قبل النونين في المعتل الآخر من ضم او كسر او حذف ما يعطى آخره
اذا اتصل به كلمة اخرى منفصلة لان النونين بعد الضمير البارز صارتا كالكلمة المنفصلة من المعتل الآخر لان الضمير
فاصل فيقال هل ترون بضم واو الضمير وهل ترين بكسر ياء الضمير وهل يغزن بحذف الواو وهل ترين بحذف الياء
كما يقال لا تنسوا الفضل فلا تخشى القوم ولم يغزوا الجيش ولم تغزي الجيش وفي غير الضمير المستتر كالمتصل فيقال
رين واخشين واغزون برد اللامات وفتحها كما يقال ريا واخشيا واغزوا برد اللامات وفتحها وانما كان حكمها
حكم المتصلة لانه لا فاصل بينهما وبين الفعل فيتصلا بالفعل ويصير كالجزء منه والمراد بالمتصل الف الضمير لا واو الضمير
وياؤه لانه لا يرد لام المعتل الآخر معهما لثقل الضمة على الواو المضموم ما قبلها والكسرة على الياء المكسورة ما قبلها واعلم
ان حكمها مع عدم الضمير البارز كالمتصل سواء كان هناك ضمير مستتر او لا نحو قولك الم يغزون زيد ففي اختصاصه
ذلك الحكم بالمستتر نظر حرفا التفسير اى وهي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اى ابو عبد الله وكما تقول
في تفسير قوله تعالى واختار موسى قومه اي من قومه وما بعده في الاغلب عطف بيان موافق لما قبله في التعريف والتنكير
وقيل ان اي حرف عطف ومن الجملة كقوله وترمينني بالطرف اى انت مذنب وان وهي اى ان يختص بفعل فيه معنى
القول اى لا يفسر ان الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول مؤد معناه وليس بقول نحو قوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم فهي تفسير ناديناه المقدر اى ناديناه بشيء وهو قولنا يا ابراهيم وقد يفسر المفعول به الظاهر
كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه ولا يجيء بعد صريح القول لانه لا يحتاج الى تفسير لان الجملة تقع
مفعولا بصريحه وقد اجاز بعضهم ذلك مستدلا بقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي
ولا يصح الاستدلال به لجواز ان يكون ان مفسرة للضمير في به او مصدرية حروف التنبيه اما والا المخففتين
يختصان باول الكلام اولا وفائدتهما المعنوية توكيد مضمونه وتنبيه المخاطب قبل الشروع في الكلام وتحريضه
على حسن الاستماع للتفطن بما يقال له وها يختص به اى باول الكلام وباسماء الاشارة التي لا تكون للبعيد فلا يقال
هاثم ولا هاذلك وانما يقال هذا ويجب استعمال ها مع اسم الاشارة اذا كان صفة لاي في النداء نحو يا ايهذا الرجل والمرء

[margin: حين يا كان الكلام]

والمضمرات المرفوعة المنفصلة اذا كانت مبتدأة لا فاعلة فلا يقال ما ضرب الا ها انا وانما يقال ها انتم
اولاء الا ان دخولها على اسماء الاشارة اكثر من دخولها على المضمرات لان اسماء الاشارة مبهمة تصلح لكل حاضر فقرن بها
حرف التنبيه لتحريك النفس على طلبها بعينها بخلاف المضمرات فانها لا تصلح لكل حاضر وقال الخليل هي في التقدير
داخلة على اسم الاشارة في نحو ها انا ذا والتقدير هذا انا وتحذف الف اما فيقال ام والله وقد تبدل همزتها عينا
اوهاء لاستكراه الابتداء بالهمزة لانها من اقصى المخارج فيبدل بعض اخواتها في المخرج وهو العين او الهاء
بثبوت اى مع ثبوت الالف فيها ومع حذفها فيكون فيها ست لغات اما وام وعما وعم وهما وهم وهي حروف النفي ستة
لم ولما اثنان لنفي الماضي واثنان لنفي المستقبل واثنان لنفي الحال والماضي المقرب به فلم لقلب المضارع ماضيا
ونفي الماضي ولما مثلها في القلب والنفي واختصت لما بالاستغراق اى بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم
وذلك لان لما يقم زيد نفي قد قام زيد وقد قام زيد اخبار عن الماضي المتصل بالحال فكذلك نفيه بخلاف لم فانه يجوز
ان ينفصل نفيها من حال التكلم نحو لم يضرب زيد امس ولكنه ضرب اليوم ومنه قوله تعالى هل اتى على الانسان
حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الا انه انقطع عدم كونه شيئا مذكورا عن زمان الاخبار ويجوز ان
يتصل بزمان الاخبار كقوله تعالى ولم اكن بدعائك رب شقيا فان المعنى نفي الشقاء متصلا بزمان الاخبار
وليس المعنى نفي الشقاء عنه فيما مضى ثم اتصل به الشقاء وجواز حذف الفعل المنفي بها في الاختيار كما ذكرنا
في بحث قد ولا لنفي المستقبل نحو لا يفعل ومعناه نفي الفعل في المستقبل وقد يجيء لنفي الحال كما ذكرنا في بحث الفعل
المضارع ولنفي الماضي المكرر في اللفظ ويكون ح لا بمعنى لم كقوله تعالى فلا صدق ولا صلى او في معنى المكرر كقوله تعالى
فلا اقتحم العقبة لتفسير الاقتحام وهو الدخول والمجاوزة بشدة بشيئين وهما قوله فك رقبة الى آخره فكأنه
قيل فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وقال الزجاج قوله تعالى ثم كان من الذين آمنوا يدل على معنى فلا اقتحم العقبة
ولا آمن وقد لا يتكرر الماضي لا لفظا ولا تقديرا معنى كقول الشاعر ان تغفر اللهم تغفر جما واى عبد لك لا
وانما لا يتكرر الماضي في الدعاء نحو لا غفر الله له وفي القسم نحو والله لا ضربت لان الماضي فيهما انتقل الى معنى
الاستقبال وانما استعمل الماضي لخفته ومحكي عن الزمخشري انها لنفي المستقبل بتاكيد اى مع تاكيد في لن فانها اوكد
من لا فلا انما يدل على نفي اصل الفعل نحو لا اقوم فاذا اردت المبالغة قلت لن اقوم لا بتابيد اى يدل لن على التابيد
كما قيل لئلا يلزم في قوله تعالى ولن يتمنوه ابدا وكقوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا تكرارا في الاول لان لن
لو كانت للتابيد لكان قوله ابدا تكرارا من غير فائدة وفيه نظر لان فائدته التاكيد ونقض في الثاني

[interlinear: وقد سمعنا الكلام فيه قبله ... اي ولم تعت لما بجوازه]

فانهما وردت على التأبيد لكان تقييده باليوم نقضا لهما ولان التقييد يجئ دافع للتأبيد في قوله تعالى
لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وما لنفي الحال لانه المفهوم من نحو ما يفعل ولانها لو لم يكن لنفي الحال لجاز
ان يقع الجزاء مصدرا بها نحو ان يكرمني ما اكرمك كما جاز ان يقع مصدرا بلا نحو قوله تعالى ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم ولنفي الماضي القريب منها اي من الحال قال سيبويه اما ما فهي نفي لقول القائل يفعل اذا
كان في فعل حال واما اذا قال لقد فعل فانه نفيه ما فعل وان النافية كما في النفي كقوله تعالى ان الحكم الا لله
الا في العمل فان ما يعمل في لغة الحجاز وان لا يعمل وسوى المبرد بينهما اي بين ان وما في العمل حملا لها على ما
كان هو مستوليا على احد الا على حزبه الملاعين حروف الايجاب نعم بفتح النون وكسر العين وفتحها او كسرهما لتقرير
ما سبقها من كلام موجبا كان او منفيا او طلبا كان او خبرا تقول في جواب من قال قام زيد او اقام زيد نعم اي
نعم قام زيد وفي جواب من قال ما قام زيد او اما قام زيد نعم اي نعم ما قام زيد وفي اضرب زيدا نعم اي نعم اضرب زيدا
وبلى لايجاب النفي المتقدم ونقضه سواء كان النفي لفظا او معنى وسواء كان مجردا عن الاستفهام او مقترنا به فاذا
قال القائل ما قام زيد واردت تصديقه قلت نعم واذا اردت تكذيبه قلت بلى تقول في جواب من قال اما قام زيد بلى
اي بلى قام زيد وكقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي بلى انت ربنا قال ابن عباس رض لو قالوا نعم لكفروا
عن آخرهم واما النفي معنى فكقوله تعالى بلى بعد قوله تعالى لو ان الله هداني لان معناه ما هداني واي بكسر الهمزة للايجاب
بعد الاستفهام مع القسم بحذف الفعل اي لا يستعمل اي الا مع القسم المحذوف فعله فلا يقال اي اقسمت بربي وانما
يقال اي والله للقائل اقام زيد ولا يكون المقسم به بعد اي الا الرب او الله او لعمري واذا وليها لام الله حذفت
ياؤها او فتحت كما فتحت نون من مع لام التعريف وقد ان بقيت الياء ساكنة بالجمع بين الساكنين واجل
وجير وان لتقرير ما سبقها من الخبر سواء كان موجبا او منفيا ولا يقع بعد الاستفهام كقولك للقائل قد
اتاك زيد اجل اي اجل قد اتى وكقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها حروف
الزيادة ان مكسورة مخففة تزاد مع ما النافية لتاكيد النفي زيادة مطردة وتدخل على الاسم نحو ما ان طبنا جبن
وعلى فعل كقوله ما ان رايت ولا سمعت كاليوم هاني انيق جرب اي ما طبنا وما رايت وقلت زيادة ان
مع ما المزيدة وهي ما المصدرية نحو انتظرني ما ان جلس القاضي اي ما جلس بمعنى مدة جلوسه
ويزاد ان بعد لما نحو لما ان جلست جلست وان بفتح الهمزة تزاد بعدها اي بعد لما كثيرا كقوله تعالى فلما
ان جاء البشير ويزاد ان بين لو والقسم نحو والله ان لو جلست جلست وقد يزاد ان قليلا بعد كاف التشبيه

التشبيه كقوله كان ظبية تعطو الى ناظر السلم على رواية الجر وما يزاد بعد اذا او متى واي واين وان ما لكون
هذه الكلمات شرطا يعني يختص زيادة ما في هذه الكلمات بكونها شرطا مثل اذا ما يكرمني اكرمك ومتيما يكرمني اكرمك
واياما تضرب اضرب واينما تكن اكن واما تخافن ويلزم فعلها نون التاكيد لكونه اولى بالتاكيد من حيث انه المقصود
من الحرف الذي اكد بزيادة ما ويزاد ما بعد الباء نحو فبما رحمة وبعد من نحو مما خطيئاتهم وبعد عن نحو عما قليل
وبعد غير وبعد مثل ان اضيفا نحو غضبت من غير ما جرم ونحو مثل ما انكم تنطقون ولا يزاد بعد الواو العاطفة
بعد نفي او نهي لتاكيد النفي نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فلا هنا وان عدت زائدة الا ان في ايرادها فائدة وهي رفع الابهام
فان الواو يجئ في كلامهم كثير الافادة الاجتماع في وقت واحد كواو المفعول معه وواو العطف في بعض المواضع نحو كل
رجل وضيعته وواو الصرف فيتوهم المتوهم ان الواو في قولك جاء زيد وعمرو يفيد الاجتماع في وقت واحد ويكون
منفيه وهو قولك ما جاء زيد وعمرو دال على نفي ذلك الاجتماع بناء على توهمه في الاثبات فاوردت لا لدفع هذا التوهم
ولافادتها ان النفي وارد على كل واحد من المعطوف والمعطوف عليه وكذا كانت لتاكيد النفي ويزاد لا بعد ان المصدرية
كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اي ما منعك عن السجود وكقوله لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلم واصله لان لا فادغمت النون
في لام لا ويزاد لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة وقوله على راي اشارة الى ما قيل ان لا هنا غير زائدة وانما هي
رد بكلام قبل اقسم كانهم انكروا البعث فقيل لا اي ليس الامر على ما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيمة ويزاد لا قبل المقسم به
كثيرا للايذان بان جوابه جواب منفي نحو لا والله لا افعل ويزاد لا بعد المضاف على الشذوذ كقوله في بئر لا حور سرى
وما شعر بافكه حتى اذا الصبح جشر ومن والباء واللام تقدمت في حروف الجر على التفصيل التنوين وهو في الاصل
مصدر نونت اي ادخلت نونا وهو نون ساكنة تخرج به نون التثنية والجمع بعد حركة الآخر سواء كانت الحركة لفظية
او معنوية بعد حركة الآخر يدخل فيه نون التاكيد الخفيفة فلما قال لا لتاكيد الفعل خرج عنه النون الخفيفة لانها
لتاكيد الفعل وهي للتمكن ان دلت التنوين على ان ما لحقته من الاسماء لم يشابه الفعل بالوجهين من الوجوه
التسعة كرجل وزيد وغيره فانها تدل على المكنية الاسم اي قوته في الاسمية بحيث ما كان له مشابهة من الفعل والتنكير
ان دل على ان ما لحقته غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن وكذلك عمرو واحمد مما نكر بعد العلمية والعوض عن المضاف اليه نحو يومئذ اي يوم اذ كان كذا ونحو قوله تعالى جعلنا
بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم والعوض عن الاعلال نحو تنوين جوار واصله جواري فاجتمع فيه ثلثة اثقال
ثقل الضمة او الكسرة وثقل حرف العلة وثقل البناء الممتد فحذفت الياء مع حركتها وعوض منها التنوين عند سيبويه

وزعم المبرد ان التنوين فيه عوض من الحركة وهو ضعيف لان تعويض الحرف من الحركة اولى من تعويض الحرف
من الحركة وقيل التنوين فيه للتمكن لانه بعد حذف الياء صار على وزن المفردات نحو سلام وهو ضعيف ايضا لان
الياء مقدرة والكسرة تدل عليها على ما عرفت بيان ذلك في بحث غير المنصرف وللمقابلة وهي ما يوازي نون الجمع
من سالم جمع المؤنث نحو مسلمات فانه جيء بالتنوين فيه ليكون هذه التنوين فيه موازنا للنون في جمع المذكر السالم
نحو مسلمون اذ في جمع المذكر السالم زيد حرفان الواو والنون وفي المؤنث كان لم يزد فيه الاحرف واحد لان التاء
موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه يوازي النون في الجمع المذكر كما ان الحركة في مسلمات موازنة لحرف العلة في
مسلمين وقال بعضهم ان التنوين فيه للتمكن ونحو عرفات علما منصرف لان التاء فيه ليست للتانيث وفيه نظر
لان عرفات مؤنث وان لم يكن فيها علامة تانيث ولهذا يؤنث الضمير العائد اليها تقول هذه عرفات مباركا
فيها والاولى ان يقول ان التنوين فيه للتمكن وانما لم يسقط من عرفات لمنع الصرف لانه لو سقط لزم ان يصير
الكسر المتبوع في الجمع بالالف والتاء تابعا وذلك لانه لو سقط يتبعه الكسر بالسقوط يتبع النصب وهو خلاف
ما وضع عليه جمع المؤنث السالم والمبرد والزجاج حذفا التنوين فيه مع بقاء الكسر وبعضهم يفتح الياء مع
حذف التنوين وللغالي ان لحق قافية والقافية عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع
المتحرك الذي قبل الساكن نحو تا بامن العتابا وعند الاخفش اخر كلمة في البيت مثل العتابا يكما لها مقيدة وهي
التي يكون رويها ساكنا عاريا عن المد وانما يلحق هذا التنوين الكلمة اذا اريد ترك الوقف ووصل اخر البيت
الاول باول البيت الثاني وللترنم ان لحق قافية مطلقة بدل حرف الاطلاق وهي التي يكون رويها متحركا
وحروف الاطلاق هي الواو والالف ثم الياء وقد عرفت بيانها في صدر الكتاب وان التقى التنوين ساكنا بعده
كسر للتقاء الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر او ضم للاتباع ان كان بعد الساكن ضمة اصلية
من كلامهم نحو عذاب اركض ويجوز حذفه اي حذف التنوين عند التقائه ساكنا بعده للتخفيف وللهرب
من التقاء الساكنين نحو قل هو الله احد الله الصمد فمن قرا بحذف تنوين احد وكقوله فالفيته غير مستعتب ولا
ذاكر الله الا قليلا بنصب الله ويجب حذف التنوين ان كان التنوين في علم موصوف بابن او ابنة حال كون ابن
مضافا الى علم وذلك لكثرة الاستعمال وشدة الامتزاج عند كون الابن صفة بين علمين فيحذف التنوين لان وسط
الاسم ليس من مظان التنوين نحو جاءني زيد بن عمرو ولذلك ايضا يحذف الف ابن خطا اما اذا لم يكن العلم موصوفا
بابن بل يكون خبرا عنه به فلا يحذف كقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن بالتنوين واثبات الالف اذا كان ابن خبرا

خبر ابن بعد فيهما اذا كان وكذلك لا يحذف التنوين ان كان ابن مضافا الى غير العلم نحو زيد ابن اخي لان وقوعه بين
علمين اكثر وقوله جارية من قيس بن ثعلبة قباء ذات سرة مقعبة شاذ لانه اثبت التنوين في قيس مع
وجود شرائط حذفها لضرورة الشعر وقال بعضهم ان ابن ثعلبة بدل لا صفة وقصده ان يخرجه عن الشذوذ
وهو بعيد لان المعنى على الوصف وقيس ابن ثعلبة قبيلة عظيمة والقباء الضامرة البطن والمقعبة السرة الداخلة
في البطن وعلاما حولها حتى صار موضعها كالقعب حروف النداء ايا وهيا للبعيد وما هو بمنزلته اي
بمنزلة البعيد من ساه ونائم لكون احدهما حرف مد وذلك لاتمام اسماع المخاطب واي والهمزة للقريب
ويا اعمها اي اعم حروف النداء فيهما اي في البعيد والقريب لاستقلالها فيهما واخصها اي ويا اخص حروف النداء
في الاستغاثة لانه لا يستعمل في الاستغاثة منها الا يا حرف الاستفهام الهمزة وهل ولاستحقاقهما الصدر لمثل
ما ذكرنا في حروف التحضيض لا يتقدم عليهما ما في حيزهما ولكون الهمزة متاصلة فيه اي في الاستفهام بخلاف
هل فانها في الاصل بمعنى قد وقد جاء على الاصل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فكان الاصل في هل ضربت
اهل ضربت حذف الهمزة لكثرة وقوع هل في الاستفهام واقيمت هل مقامها ولذا جاء على الاصل قوله سائل
فوارس يربوع لشدتنا اهل راونا بسفح القاع ذي الاكم يستعمل الهمزة في الانكار اي انكار ثبوت
ما وقع بعده دون هل كقوله تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون وكقولك اتضرب زيدا وهو اخوك وليس منه
اي مما استعمل فيه هل للانكار قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان لانه نفي له من اصله لا انكار لما ثبت
لان هل يجيء بمعنى ما كقوله تعالى هل ينظرون الا الساعة اذ معناه ما ينظرون الا الساعة ولكون الهمزة متاصلة
فيه يستعمل للاستبطاء كقوله تعالى الم يان للذين امنوا ان تخشع قلوبهم فيه استبطاء لدخول وقت الخشوع
والتسوية كقوله تعالى ءانذرتهم ام لم تنذرهم والتقرير اي تقرر الفاعل كقوله تعالى ءانت فعلت
هذا بالهتنا يا ابراهيم او تقرير الفعل نحو اضربت زيدا والتحضيض كقوله تعالى الا تقاتلون وعند الخليل الا بتركيبها
حرف تحضيض والوعيد كقوله تعالى الم نهلك الاولين والتعجب كقوله تعالى الم تر الى ربك كيف مد الظل والتوبيخ كقوله تعالى
اذهبتم طيباتكم ولكون الهمزة متاصلة فيه يجوز حذفها لفظا مع ارادتها معنى عند قيام الدلالة كقوله لعمري
ما ادري وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان تقديره ابسبع فحذفت الهمزة لدلالة ام المعادلة لها عليها
ويجوز دخولها على الحرف كقوله الا رجلا جزاه خيرا وعلى جملة فعلية يقدم مفعولها نحو ازيدا ضربت وعلى جملة اسمية
آخر جزئيها الفعل نحو ازيد قام بخلاف هل فانها لا تستعمل للانكار فلا يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك ولا للمعاني المذكورة

من قوله للاستبطاء الى قوله والتوبيخ ولا يجوز حذف فعلها ولا دخولها على الحرف ولا على جملة فعلية تقدم مفعولها
فلا يقال هل زيدا ضربت لا على ان يكون زيدا منصوبا بما بعده او بمقدر كما لا يقال قد زيدا ضربت ولا على
كلمة آخر جزئيها الفعل فلا يقال هل زيد قام كما لا يقال قد زيد قام كل ذلك لما ذكرنا من ان هل غير متاصلة
في الاستفهام لكونها في الاصل بمعنى قد التي هي من لوازم الافعال وانما جاز هل زيد قائم حملا لها على الهمزة ولم يجز
هل زيد قام حملا لها عليها لانها اذا لم يجد فعلا كما هو في هل زيد قائم كما سلت عنه ذاهلة واذا رايت فعلا في
خبر الجملة الاسمية نحو هل زيد قام تذكرت الصحبة القديمة ولم تقنع الابان تعانقه فلا يجوز اختيار اهل زيد قام
لا على كون زيد مبتدا او لا على كونه لفعل مقدر فلو جاء في كلامهم مثل هل زيد قام على استكراه قدر الفعل بعدها مراعاة
لاصلها وحرف الانكار مدة وتلحق في الاستفهام بالهمزة لان حرف الانكار لابد وان يتقدم الهمزة فقط باخر الموقوف
اي لا يوتى بهذه المدة في حال الوصل فلا يقال ازيدا يافتى لان هذه المدة لا تنفك عن هاء السكت وهي انما تكون في حال الوقف
وان كان الموقوف صفة كما تقول ازيد الطويلاه لمن قال لك ضربت زيدا الطويل ان كان الموقوف معطوفا كما تقول ازيدا
وعمرا ابيه لمن قال لك لقيت زيدا وعمرا لان هذه المدة لما كانت في الوقف والغرض من الوقف هو الاستراحة لقطع
الحركة ولهذا يتحقق ذلك بعد تمام الكلام لانكار ما ذكره المخاطب اي المتكلم كما تقول جاءني زيد فتقول من يفتخر
تكذيبك ان اريد نيه اي كيف يجيبك مع وجود المانع من المجيء او انكار خلافه اي خلاف ما ذكره المخاطب
كما تقول جاءني زيد فيقول من لا يشك ان زيدا جاءك وينكر ان لا يجيبك ازيد نيه كانه قال ... يشك في ذلك
وكيف لا يجيبك مع الداعي له على المجيء وعدم المانع منه فانكر ذلك واستفهم عن شيء لا ينبغي ان يستفهم عنه
لانه لابد من وقوعه والاستفهام قريب من الانكار والنون المكسورة من ازيد نيه هي التنوين كسرت لالتقاء
الساكنين والياء بعدها هي المدة والهاء هاء السكت وانما يثبت التنوين هنا في الوقف لان التنوين انما
لا يثبت فيه اذا كان الوقف على ما قبلها وهذا الوقف على ما بعدها وهو اليا بدليل الحاق هاء السكت بها واذا كان
كذلك صار التنوين غير موقوف عليها فجرت مجرى التنوين في زيد بن ابنك وانما قال ما ذكره لانه لابد ان
يسبق في كلام المتكلم الكلمة التي يلحقها علامة الانكار لانه اذا لم يتقدمه ذكر لا يلحق المدة فلو ذكرت ابتداء ضربت
عمرا لقلت اضربت عمرا ولا تقول اضربت عمرنيه بالحاق حرف الانكار واعلم انه اذا فصل بين الهمزة وما ذكره
المخاطب تقول وطرف لم يلحق المدة به لانه زيد فيه شيء لم يذكره المخاطب المتكلم فلم يكن ذلك حكاية لكلام المتكلم
وقد تزاد ان بكسر مخففة بينها اي بين المدة وبين ما قبلها اذا كان ما قبلها ساكنا محافظة على صورته

فانه ان كان ساكنا صحيحا او جاريا مجراه ويلحق المدة به يلزم تحريكه لالتقاء الساكنين وان كان مدة يلزم حذفها
وقيل استغني بمدة عن الحاق العلامة نحو موسى والقاضي رفعا وجرا وانما قال على الاكثر لانه يجوز ان لا يراد
ان وقد يجوز زيادة ان اذا كان ما قبلها متحركا كما قال سيبويه وسمعنا رجلا من اهل البادية قيل له اتخرج
ان حصلت البادية فقال انا ابنه منكرا لرايه لا يكون على خلاف ان يخرج فيريد ان في انا قبل المدة وان كان
ما قبلها متحركا ويمكن ان يقال الوقف على انا بالالف فصار حكمه حكم ما في آخره الف ويكون المدة الانكارية من جنسه
ما قبلها ان كان ما قبلها متحركا فيكون المدة الفا بعد المفتوح وواوا بعد المضموم وياء بعد المكسورة كقولك في هذا
عمروا اعمروه وفي رايت عثمان اعثماناه وفي مررت بحذام احذاميه وان كان ما قبلها ساكنا صحيحا تنوينا كان
او غيره كسر الساكن لالتقاء الساكنين ثم تعقبه المدة ولا يكون المدة ح الا ياء نحو ازيدنيه والم يضربيه وكذلك لا يكون
المدة مع ان الا ياء لانه اذا كسر نون ان لالتقاء الساكنين لزم ان يكون المدة الملحقة بها ياء ليكون متابعة لحركة ما قبلها
وقوله كسر ليس على اطلاقه لانه انما يكسر الساكن اذا كان صحيحا واما اذا كان حرف مد فلا تحرك بل يحذف لالتقاء
الساكنين تقول القاضيه والمعلاه ولا يغزوه في جاءني القاضي والمعلى وزيد يغزو حروف الوقف هاء ساكنة مخففة
بما حركته غير اعرابية ولا مشبهة بها اي بالاعرابية لان الهاء انما تزاد لبيان الحركة لانه لو لم يزد الهاء وقد سقطت
الحركة للوقف لم يكن فيه دلالة عليها ولم تتبين الحركة الاعرابية لعروضها وكذا المشبهة بها نحو لا رجل ويا زيد لان
لا حركتها مشبهة بها لكونها عارضة فلا يقال يا رجله ويا زيده وكذا حركة الماضي لانه انما حرك لمشابهة
للمضارع لان آخره هو الذي يعرب في المضارع وكان حركته اعرابية فلا يقال ضربه وقيل يدخله مطلقا لانه مبني
على حركة لازمة وقيل يلحقه ان لم يلتبس فتقول في قعد قعده ولا تقول في ضرب ضربه لئلا يلتبس بها ضمير المفعول
بخلاف قعده فانه لازم لا يتصل به ضمير المفعول وكذا لا يلحق بالنون الواقع بعد الف الضمير وواوه ويائه
في الفعل المضارع لانها علامة الرفع فهي كالحركة الاعرابية وانما يلحق بنحو ثمه وكيفه ورجلانه ومسلمونه
وضربته وانما خصت الهاء بالزيادة لمشابهتها الهمزة في المخرج والخفاء وكما زيدت الهمزة في الابتداء
بالساكن زيدت الهاء في الانتهاء للوقف عليها ولانها لخفائها ناسبت قطع الصوت وانما يجب ان يكون
الهاء ساكنة لانها انما زيدت للوقف والوقف انما يكون على الساكن لان الغرض منه الاستراحة بترك
الحركة وتحريكها اي تحريك الهاء لحن وخطاء وليس منه اي مما حركت هاء السكت قراءة حفص قوله
ويتقه باسكان القاف وكسر الهاء لانه لا يصار الى مثل ذلك اللحن وفي الكلام الواو للحال مندوحة

T.C
İZMİR
HİSAR KÜTÜPHANESİ
SAYI
761

Süleymaniye U. Kütüphanesi
Kısmı İZMİR
Yeni Kayıt No
Eski Kayıt No 781

اي سعة الى غيره اي لا يجوز المصير الى الضرورة واللحن مع الاستغناء عنه ومعناه كله لانه يجوز ان يكون الهاء
في يتقه ضمير اعائدا الى الله تعالى لانه بعد قوله تعالى ويخش الله وح لا حاجة الى جعلها هاء السكت والا لزم الشذوذ ان
تحريكها والحاقها بما ليس بموقوف عليه لان قوله تعالى فاولئك جواب الشرط ولا يوقف على الشرط دون جزائه
وشين معجمة عطف على قوله هاء وسين مهملة تلحقان في حالة الوقف بكاف المخاطبة في لغة تميم وفي بكر فرق
بين المخاطب والمخاطبة لانه لو يلحقها السكت الكاف في الوقف فيلتبس بكاف المخاطب وجعل تركهما في الوقف
علامة للمذكر وانما يلحقها في الوصل لان حركة الكاف فارقة بين الكافين وانما خصتا بذلك لما فيهما من الهمس
المناسب للوقف حرف التذكير التذكير طلب الذكر من نفسه وذلك اذا نسي الكلمة من اسم او فعل او حرف مدة
تلحق آخر الكلمة سواء كان آخرها متحركا او ساكنا وسواء كانت الحركة اعرابية او لا تقف المتكلم عليها اي
على تلك المدة من بعض كلامه ولا يريد ان يقطع كلامه وانما وقف ليتدارك الباقي من كلامه بعد الذهول عنه
والغفلة عنه وتتبع هذه المدة حركة ما قبلها ان كان متحركا لانه لما لم يرد ان يقطع كلامه موصولة في الحرف
الذي وقع تذكره فيه فتنشأ من مدة حرف مد على حسب الحركة فان كان مفتوحا يتولد منه الالف وان كان
مكسورا او مضموما تولد منه واو و ياء كما تقول في نحو قال يقول ومن العام قالا و يقولوا ومن العاى فيمد اللام
والميم الى ان يتذكر ما نسيه ويصل به وان كان ما قبلها ساكنا صحيحا او جاريا مجراه سواء كان تنوينا او غيره
وكسر ذلك الساكن لان المتكلم احتاج في تذكر ما نسي الى مد الصوت والساكن لا يحتمل المد فحرك بالكسر
لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر ثم تبعته المدة ولا يكون المدة ح الا ياء لكسرة ما قبلها تقول قدي وهذا
سيفني في هذا سيف اذا اردت سيفا مرصعة كيت وكيت وتقول اخشى والشعوى في اخشى
والشعو المجريان الواو والياء المفتوح ما قبلهما مجرى الحرف الصحيح وان كان الساكن حرف مد نحو القاضي
يمد ذلك الحرف الى ان يتذكر ويستغنى بمدة عن الحاق المدة نحو موسى والقاضي رفعا وجرا ولا يلحق
بهذه المدة هاء السكت كما يلحق بمدة الانكار لان المنكر قاصد للوقف وتلحق بها هاء السكت لزيادة الانكار
بخلاف المتذكر فانه لا يقصد الوقف وانما عرض له ما اوجب قطع كلامه من النسيان تم الكتاب

وقد وقع الفراغ من تحرير هذه النسخة الشريفة المباركة المقبولة الكاشفة للب الالباب الفاتحة لمغلقات
الابواب المنسوبة الى المولى المؤلف عبد الله بن محمد الحسيني رحمه الله رحمة واسعة المعبرة بالسيد عبد الله
وقت الظهر في يوم الجمعة من شهر جمادي الاخر على يد العبد الضعيف النحيف المذنب المحتاج الى رحمة الله تعالى
ابراهيم بن رمضان حامدا لله ومصليا على نبيه محمد الطيبين الطاهرين والحمد لله رب العالمين

قوله ولهذا تنبو اقوال العوامل مع ما لم

لم ذكر في المتن افعل والامر فيه هين اي

المعلومية بالالتزام يكفي في ذلك لان تخصيص

صيغة الجمع المحدود بالذكر يدل عليه دلالة واضحة

التخصيص بالذكر في الرواية يدل على نفي الحكم

عما عدا المذكور سيد (قوله وحيل لما قلنا من ان

اقول والاظهر ان يقال لما مر من ان عدم سماع

مبني على هذين الدليلين قلنا كست وكيت لعدم

لان الاصل هو القبول ولا مانع وانما قلنا ان

ذلك لما لا يخفى عما في تعبير الشارح حيث يدل

ما ذكر مبني على دينك الدليلين وليس

قوله وكان المطلب الخ اقول ليكون ان رجع الى البعد

قوله او شارب خمر او سارق الخ اقول او شارب خمر

لم يتقادم وقوله او سارق اي من المدعى عليه

او قاذف اي والحال ان المقذوف يدعيه قوله او

المدعي اي والمدعى مال سيدي

عزتلو رفعتلو [illegible] حضرتلرینه

[illegible] آستانه [illegible] عرض فقیر بودر

سلام [illegible] حضرتلرینه [illegible]

[illegible] زیاده [illegible]

اولکه [illegible] اولوانه [illegible]

عزتلو افندی حضرتلرینه عرض [illegible]

[illegible]